

# ثقافة ابن السُّبْكِ وأثرها على النقد الحديثي

IbN As – Subki's Intellect and  
its Influence on Hadith Criticism

إعداد

عمر أحمد يوسف بني ياسين

إشراف

الدكتور محمد عبد الرحمن طوالبه

حقل التخصص – الحديث الشريف وعلومه

٣٠ ربيع ثاني ١٤٣١هـ

٢٠١٠/٤/١٥م

## ثقافة ابن السبكي وأثرها على النقد الحديثي

إعداد

عمر أحمد يوسف بني ياسين

ماجستير الحديث الشريف وعلومه، الجامعة الأردنية ٢٠٠٢م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص الحديث الشريف وعلومه في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

وافق عليها

رئيساً..... محمد عبد الرحمن طوالة

أستاذ مشارك في الحديث الشريف وعلومه، جامعة اليرموك

عضواً..... عبد الله مرحول السوالة

أستاذ في الحديث الشريف وعلومه، جامعة اليرموك

عضواً..... شرف محمود القضاة

أستاذ في الحديث الشريف وعلومه، جامعة اليرموك

عضواً..... سلطان سند العكايلة

أستاذ مشارك في الحديث الشريف وعلومه، الجامعة الأردنية

عضواً..... آدم نوح معاينة القضاة

أستاذ مشارك في الفقه وأصوله، جامعة اليرموك

٣٠ ربيع ثاني ١٤٣١هـ

٢٠١٠/٤/١٥م

## الإهداء

إلى من علمني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة  
والإصرار إلى ... والذي أطال الله بقاءه وألبسه ثوب الصحة  
والعافية.

وإليك أماء ... قطرة في بحرك العظيم ... حبا وطاعة وبراً

وإلى الصابرة مرفيقة المدرب ... نروحي

وإيكم يا أمل المستقبل ... يا أبنائي

أهدي هذا العمل

## شكر وتقدير

شكر أهل الفضل من شكر الله تبارك وتعالى، لذا أتقدم بالشكر الجزيل، وعظيم  
الامتنان من أستاذي وشيخي الذي تواتر حلمه وتواضعه... فضيلة  
الدكتور محمد عبد الرحمن طوالة، الذي ما بخل عليّ بوقت، أو علم؛ موجهاً  
وناصحاً حتى خرج هذا الجهد بهذه الصورة.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأساتذة الفضلاء على تفضلهم وقبولهم  
بمناقشة هذه الرسالة، وعلى ما سيقدمونه من نصائح وتوجيهات، القصد منها رفع  
سوية هذا العمل، وهم:

الأستاذ الدكتور عبد الله مرحول السوالملة، والأستاذ الدكتور شرف محمود القضاة،  
والدكتور سلطان سند العكايلة، والدكتور آدم نوح القضاة.

كما أشكر الدكتور خالد قاسم بني الدومي، والدكتور يوسف بني ياسين  
على ما قدماه من نصائح وتوجيهات.

ومن ثم إلى كل من ساهم وساعد في هذا العمل، وأبدى لي  
نصيحة أو معونة ولو بدعاء صالح.

| رقم الصفحة | قائمة المحتويات                         |
|------------|-----------------------------------------|
| ج          | الإهداء                                 |
| د          | صفحة الشكر                              |
| هـ         | قائمة المحتويات                         |
| ي          | الملخص                                  |
| ١          | المقدمة                                 |
| ٨          | الفصل التمهيدي: ترجمة ابن السُّبْكِي    |
| ٩          | المبحث الأول: التعريف بابن السُّبْكِي   |
| ٩          | المطلب الأول: اسمه                      |
| ١٠         | المطلب الثاني: مولده ونشأته             |
| ١٢         | المبحث الثاني: شيوخه، وتلاميذه          |
| ١٢         | المطلب الأول: شيوخه                     |
| ١٦         | المطلب الثاني: تلاميذه                  |
| ٢٢         | المبحث الثالث: مذهبه الفقهي والكلامي    |
| ٢٢         | المطلب الأول: مذهبه الفقهي              |
| ٢٤         | المطلب الثاني: مذهبه الكلامي            |
| ٢٧         | المبحث الرابع: رحلاته، ومؤلفاته، ووفاته |
| ٢٧         | المطلب الأول: رحلاته                    |
| ٢٩         | المطلب الثاني: مؤلفاته                  |

|    |                                                             |
|----|-------------------------------------------------------------|
| ٣٣ | المطلب الثالث: وفاته                                        |
| ٣٤ | الفصل الأول: العوامل التي أسهمت في تكوين ثقافة ابن السبكي   |
| ٣٥ | المبحث الأول: البيئة الخاصة                                 |
| ٣٥ | المطلب الأول: أسرته                                         |
| ٤١ | المطلب الثاني: المواهب الذاتية                              |
| ٤٧ | المبحث الثاني: البيئة العامة                                |
| ٤٧ | المطلب الأول: الحالة السياسية                               |
| ٤٨ | المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية                            |
| ٥٠ | المطلب الثالث: الحالة العلمية والثقافية                     |
| ٥٣ | المطلب الرابع: موقف ابن السبكي من حالة عصره                 |
| ٥٦ | المبحث الثالث: الشيوخ                                       |
| ٦١ | المبحث الرابع: المناصب التي تولّاها                         |
| ٦١ | المطلب الأول: المناصب الإدارية                              |
| ٦٢ | المطلب الثاني: المناصب التعليمية                            |
| ٦٤ | المطلب الثالث: أثر هذه المناصب في تكوين ثقافة ابن السبكي    |
| ٦٦ | الفصل الثاني: ثقافة ابن السبكي الموسوعية، معالمها، ومظاهرها |
| ٦٧ | المبحث الأول: الحديث وعلومه                                 |
| ٦٧ | المطلب الأول: مكانة ابن السبكي في علم الحديث                |
| ٧٢ | المطلب الثاني: أثره في علم الحديث                           |

|     |                                                                      |
|-----|----------------------------------------------------------------------|
| ٨١  | المبحث الثاني: علم الفقه وأصوله                                      |
| ٨١  | المطلب الأول: مكانة ابن السبكي في علم الفقه وأصوله                   |
| ٨٣  | المطلب الثاني: أثره في الفقه وأصوله                                  |
| ٨٧  | المبحث الثالث: علم التاريخ                                           |
| ٨٧  | المطلب الأول: مكانة ابن السبكي في علم التاريخ                        |
| ٨٨  | المطلب الثاني: أثره في علم التاريخ                                   |
| ٩١  | المبحث الرابع: علوم اللغة                                            |
| ٩١  | المطلب الأول: مكانة ابن السبكي في علوم اللغة                         |
| ٩٣  | المطلب الثاني: أثره في علوم اللغة                                    |
| ٩٥  | المبحث الخامس: التصوف والتزكية                                       |
| ٩٦  | المطلب الأول: تصوف ابن السبكي                                        |
| ٩٧  | المطلب الثاني: تأثير ابن السبكي بالصوفية وأثره فيها                  |
| ١٠١ | الفصل الثالث: أثر الثقافة الموسوعية على النقد الحديثي عند ابن السبكي |
| ١٠٢ | المبحث الأول: أثر الثقافة الحديثية على النقد الحديثي                 |
| ١٠٢ | المطلب الأول: العناية بالإسناد                                       |
| ١٠٨ | المطلب الثاني: آراؤه وترجيحاته في علوم الحديث                        |
| ١١٩ | المطلب الثالث: نقد الرجال                                            |
| ١٢٥ | المطلب الرابع: نقد الأحاديث                                          |
| ١٤٩ | المطلب الخامس: الجرح والتعديل                                        |

|     |                                                                |
|-----|----------------------------------------------------------------|
| ١٥٣ | المبحث الثاني: أثر الثقافة الفقهية والأصولية على النقد الحديثي |
| ١٥٣ | المطلب الأول: العناية بالمصطلحات الحديثية                      |
| ١٥٧ | المطلب الثاني: العناية بمختلف الحديث                           |
| ١٦١ | المطلب الثالث: العناية بفقهاء الحديث                           |
| ١٦٥ | المبحث الثالث: أثر الثقافة التاريخية على النقد الحديثي         |
| ١٦٥ | المطلب الأول: العناية بطبقات الحفاظ وتراجمهم                   |
| ١٦٦ | المطلب الثاني: نقد الأخبار                                     |
| ١٦٨ | المطلب الثالث: تعقباته في تواريخ الرجال                        |
| ١٧٧ | المبحث الرابع: أثر الثقافة اللغوية على النقد الحديثي           |
| ١٧٧ | المطلب الأول: العناية بغريب الحديث                             |
| ١٨٠ | المطلب الثاني: توجيه الحديث بما تقتضيه الصنعة اللغوية          |
| ١٨٣ | المبحث الخامس: أثر التصوف على النقد الحديثي                    |
| ١٨٣ | المطلب الأول: قبول أحاديث تكلم فيها النقاد                     |
| ١٨٦ | المطلب الثاني: تعقباته للعلماء في تراجم الرجال                 |
| ١٨٩ | الفصل الرابع: خصائص المنهج النقدي عند ابن السبكي               |
| ١٩١ | المبحث الأول: شيوع روح النقد في مصنفاته                        |
| ١٩١ | المطلب الأول: الأحكام الاجتهادية                               |
| ١٩٥ | المطلب الثاني: الأحكام التي اعتمد فيها على غيره                |
| ٢٠١ | المبحث الثاني: تناوله جانبي السند والمتن في النقد              |

|     |                                                          |
|-----|----------------------------------------------------------|
| ٢٠٤ | المبحث الثالث: المؤاخذات على ابن السُّبُكِيِّ            |
| ٢٠٤ | المطلب الأول: أوهام وقعت له في عزو الأحاديث، وذكر متونها |
| ٢٠٥ | المطلب الثاني: موقفه من شيخه الذهبي                      |
| ٢١١ | المطلب الثالث: تناقضه في مواقفه                          |
| ٢١٤ | الخاتمة                                                  |
| ٢١٦ | قائمة المراجع                                            |
| ٢٣٣ | فهرس الأحاديث الواردة في الرسالة                         |
| ٢٣٧ | فهرس الأعلام المترجم لهم في الرسالة                      |
| ٢٤٠ | ملخص باللغة الإنجليزية                                   |

## الملخص

بني ياسين، عمر أحمد يوسف. ثقافة ابن السبكي وأثرها على النقد الحديثي. رسالة دكتوراه بجامعة اليرموك. ٢٠١٠م (المشرف: الدكتور محمد عبد الرحمن طوالة).

تميز القرن الثامن الهجري بنشاط ثقافي جعله من أكثر العصور الإسلامية خصوبة في الحياة العلمية والثقافية، ولا أدل على ذلك من انتشار دور العلم، وظهور المصنفات الموسوعية، وانتشار خزائن الكتب، وظهور نخبة من العلماء الذين علا صيتهم أمثال ابن السبكي، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (توفي سنة ٧٧١هـ)، الذي عاش في كنف والده متعلما ومتأثرا بعلمه، وبما استمدّه من شيوخه، متأثرا في كل ذلك بالبيئة التي أحاطت به، فتكونت ثقافته الموسوعية التي شملت مختلف العلوم، ومنها علم الحديث الشريف، وجاءت هذه الدراسة بهدف بيان أثر ثقافة ابن السبكي، وتكوينه الفكري على النقد الحديثي عنده، والوقوف على الأحكام النقدية الحديثية التي أطلقها، وبيان مدى دقته فيها، ثم الوقوف على أبرز خصائص منهجه النقدي، وإبراز جانب من الجوانب العلمية عند ابن السبكي، التي طغى عليها علم الفقه وأصوله، حتى كاد ابن السبكي لا يذكر إلا في ذلك العلم، وكان لا بد لبيان ذلك من الوقوف على مصنفات ابن السبكي المتعددة، وقراءتها، واستخراج النصوص والأحكام النقدية المتعلقة بعلم الحديث، ومقارنتها بأقوال العلماء، لبيان مدى توافق ابن السبكي مع غيره من العلماء المحدثين، واستلزم هذا البحث عن كيفية تشكل ثقافة ابن السبكي، والعوامل التي أسهمت في ذلك، وكيف ظهر أثر التكامل المعرفي عنده على النقد الحديثي، مما استدعى أن تكون هذه الدراسة في خمسة فصول؛ أولها تمهيدي عرض لترجمة ابن السبكي، وثانيها تحدث عن العوامل التي أسهمت في تكوين ثقافته، وثالثها كان الحديث فيه عن مضمون التكامل المعرفي، بمعنى ما هي العلوم التي برز فيها، وشكلت ثقافته، ورابعها بيان أثر تلك الثقافة الموسوعية على النقد الحديثي، وتطرق الفصل

الأخير إلى خصائص المنهج النقدي عند ابن السبكي، كشيوع روح النقد في مصنفاته، وتناوله جانبي السند والمتن في النقد، وبعض ما يؤخذ على ابن السبكي، وقد خلصت الدراسة إلى أن ابن السبكي اتصف بثقافة موسوعية شملت مجالات عدة، مما ساعده على الوقوف على الأسانيد والمتون لنقدها، وبيان ما يستخلص منها من قواعد وفوائد علمية، وافق في الكثير منها أهل الاختصاص، وخالفهم في بعضها، متأثرا بمذهبه الفكري والفقهى والسلوكي، وقد قدم لنا معرفة جديدة في علوم الحديث نالت عناية العلماء.

الثقافة وأثرها، المنهج النقدي، ابن السبكي، الأردن.

## المقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان، فعلمه البيان، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتمهم، معلم الناس الخير، الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، وأرض اللهم عن صحابته أجمعين، خير أمة أخرجت للناس، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

خلق الله الإنسان مدنياً بطبعه، يحبُّ المؤانسة، ويؤثر الاجتماع، وشرع له ما يغذي ذلك وينميّه، ويتولد من ذلك بناء شخصيته وفكره، متأثراً بأبويه، وبيئته التي تحيط به، وعوامل أخرى قد يطول حصرها، وباختلاف هذه العوامل يختلف الناس في نبوغهم ودرجة ذلك ونوعيته، وتختلف اهتماماتهم، ولولا ذلك الاختلاف لما حصل التكامل الذي يكون من أبرز مظاهره رفعة الأمة وسموها وتميزها .

إن العناية بثقافة الإنسان - راوياً كان أم عالماً أم مصنفاً- سائرت العناية بالعلوم الشرعية، بل كانت في كثير من الأحيان تعدّ ضابطاً لقبول رواية راوٍ أو ردّها ، أو رأي عالم؛ لتأثير تلك الرواية، أو ذلك الرأي بما يحمل صاحبهما من ثقافة، فنجد في أقوال أئمتنا على سبيل المثال: عمدة في التاريخ، عمدة النسابين، علم الأنساب صنعته، الحديث صنعته، عمدة في الأصول عمدة في الفتوى، على جلال قدره في الفقه ضعيف في الحديث.

وقد تميز القرن الثامن الهجري بنشاط ثقافي جعله من أكثر العصور الإسلامية خصوبة في الحياة العلمية والثقافية، ولا أدلّ على ذلك من وجود نخبة من العلماء الذين علا صيتهم أمثال؛ المزني (ت ٧٤٢هـ)، والذهبي (ت ٧٤٨هـ)، وابن السبكي (ت ٧٧١هـ)، وابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، والزرکشي (ت ٧٩٤هـ)، في قائمة يطول ذكرها.

وبعد استشارة أساتذتي في قسم أصول الدين، عزمت على المضي بما أشارت به عليّ لجنة الدراسات العليا بالقسم من ضرورة التوقف عند ابن السبكي لبيان ثقافته

وأثرها على النقد الحديثي عنده.

والله أسأل أن يلهمني الصواب والسداد، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، إنه نعم

المولى ونعم النصير.

أهمية الدراسة:

يمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة بالنقاط التالية:

١- ابن السبكي من العلماء الذين أسهموا في بناء التراث الحضاري الإسلامي بمؤلفاته

المليئة بالبحوث الحديثية، والفقهية، والمواظع الإرشادية .

٢- إبراز ما تحويه كتب ابن السبكي من ثروة نقدية حديثية.

٣- إظهار تكامل العلوم وخدمة بعضها بعضاً.

مشكلة البحث:

إن المطالع لسيرة ابن السبكي يقف على تنوع العلوم الشرعية التي كونت ثقافته ووجهت

فكره، والمطالع لإرث ابن السبكي "كطبقات الشافعية الكبرى"، و"رفع الحاجب عن مختصر ابن

الحاجب"، و"معيد النعم ومبيد النقم" - وغيرها - يجد الكثير من القضايا الحديثية التي ناقشها،

والكثير من الأحاديث التي انتقدها، وألفاظاً في الجرح أو التعديل أطلقها، لذا فإن مشكلة هذه

الدراسة تتلخص في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما أثر ثقافة ابن السبكي الموسوعية على النقد الحديثي عنده ؟

ويتفرع عن ذلك السؤال الأسئلة التالية:

أولاً: كيف تكونت ثقافة ابن السبكي؟ وما العوامل التي أسهمت في ذلك؟

ثانياً: كيف ظهر أثر التكامل المعرفي عند ابن السبكي على النقد الحديثي؟

ثالثاً: ماذا قدم لنا ابن السبكي من معرفة جديدة من خلال أحكامه النقدية؟ وما قيمة هذه

## الإضافات عند العلماء؟

رابعاً: إلى أي مدى اتصف ابن السبكي بالموضوعية في أحكامه النقدية؟

ولعدم وجود دراسة علمية- بحسب إطلاعي وبحثي- اعتنت بثقافة ابن السبكي وأثرها

على النقد الحديثي عنده جاءت هذه الدراسة للوقوف على هذه القضية.

### حدود الدراسة:

ستشمل هذه الدراسة مؤلفات ابن السبكي المطبوعة وهي: طبقات الشافعية الكبرى، ومعيد

النعم ومبيد النقم، ورفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، والإبهاج في شرح المنهاج، والأشباه

والنظائر، وجمع الجوامع، ومنع الموانع عن جمع الجوامع.

كما ستقتصر في بحث مضمون التكامل المعرفي عند ابن السبكي على: علم الحديث، وعلم

الفقه وأصوله، وعلم التاريخ، وعلوم اللغة، والتصوف.

### أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١- بيان أثر ثقافة ابن السبكي وتكوينه الفكري على النقد الحديثي عنده.

٢- الوقوف على الأحكام النقدية الحديثية التي أطلقها ابن السبكي ومدى دقته فيها.

٣- بيان خصائص المنهج النقدي عند ابن السبكي.

٤- اشتهر ابن السبكي باعتباره إماماً من أئمة أصول الفقه، وعلماً من أعلام المذهب

الشافعي، حتى كاد ذلك يغطي على الجوانب العلمية الأخرى، لذا تأتي هذه الدراسة لكشف جانب

آخر من حياة ابن السبكي العلمية ألا وهو الجانب الحديثي.

### الدراسات السابقة:

بحسب إطلاعي وبحثي لم أقف على دراسة علمية خدمت هذا الموضوع باستثناء ما قدمه

بعض المحققين لكتب ابن السُّبْكِيِّ من ترجمة لحياته، ونبذة مختصرة عن منهجه في الكتاب

المحقق، ومن ذلك ما قدمه:

١- محمد الصادق حسين، في كتابه "البيت السبكي بيت علم في دولتي المماليك، القاهرة -

مصر، دار الكتاب المصري، ط١.

٢- محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو في مقدمة تحقيق كتاب طبقات الشافعية الكبرى،

هجر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٣٩٦هـ - ١٩٩٢م، ج١، ص ٧ - ٢٣.

٣- سعيد الحميري في مقدمة تحقيقه لكتاب منع الموانع عن جمع الجوامع، في أصول

الفقه، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص ١٥ - ٤٣.

٤- علي معوض وعادل عبد الموجود في مقدمة تحقيق كتاب رفع الحاجب عن مختصر

ابن الحاجب، بيروت - لبنان، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، ج١، ص ٥٧

- ٨٦.

٥- الحسن بن محمد بلعيد، مقدمة تحقيق معجم شيوخ التاج السُّبْكِيِّ، لابن سعد المقدسي،

شمس الدين أبو عبد الله (ت ٧٥٩هـ)، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٥هـ -

٢٠٠٤م، ص ٢٧ - ٥٧.

والمطالع لهذه المقدمات يجد أنها مقدمات مختصرة إن سدت ثغرة في التعريف بابن السُّبْكِيِّ

فإنها لا تشفي غليلا في التعرف على ثقافته وأثرها على النقد عنده.

ومن الدراسات التي تعرضت لمنهج ابن السُّبْكِيِّ ما يلي:

١- الإمام تاج الدين السُّبْكِيِّ ومنهجه في أصول الفقه، أحمد إبراهيم حسن الحسنيات، رسالة

ماجستير، الجامعة الأردنية/٢٠٠٢م، إشراف الدكتور عبد المعز حريز، عدد ورقاتها ٢٠٦.

قدم فيها الباحث ترجمة لابن السُّبْكِيِّ ودرس منهجه في أصول الفقه كعلم بارز في ذلك،

ولم يُعرض الباحث فيها إلى قضية ثقافة ابن السُّبُكِيِّ، أو الجانب الحديثي عنده.

- ٢- تاج الدين السُّبُكِيِّ والقضايا الأدبية من خلال كتابه طبقات الشافعية الكبرى، عوض محمد كدكي، الدوحة - قطر، دار الفتح، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، قام بالتعريف بتاج الدين السُّبُكِيِّ، واقتصرت دراسته على القضايا الأدبية التي وردت في كتاب طبقات الشافعية الكبرى.
- ٣- منهج الإمام السبكي في كتاب "الأشباه والنظائر"، بحث محكم منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٤)، العدد الثاني/٢٠٠٨م، أعده الدكتور آدم نوح القضاة، والدكتور أسامة علي الفقير.

أما عن ثقافة ابن السُّبُكِيِّ وأثرها على النقد الحديثي فلم أقف على دراسة طرقت هذا الموضوع، ولم أقف كذلك على دراسة اعتنت بالمنهج الحديثي عند ابن السُّبُكِيِّ، أو المنهج النقدي عنده، لذا أجد أن هذه الدراسة ستكشف لنا - إن شاء الله - عن ثقافة ابن السُّبُكِيِّ وأثرها على النقد الحديثي، آملاً أن تكون طريقة بحث فيها جدّة في الكشف عن موسوعية علمائنا السابقين، وبيان تكامل العلوم الشرعية وتناغمها.

#### منهج البحث:

اعتمدت في دراستي هذه على:

#### ١- المنهج الوصفي:

أ - باستقراء ترجمة ابن السُّبُكِيِّ من المصادر التي اعتنت بذلك؛ للوقوف على الجوانب التي كونت ثقافته.

ب - باستقراء كتب ابن السُّبُكِيِّ المبينة في حدود الدراسة للوقوف على أثر تلك الثقافة في النقد الحديثي، واستخراج النصوص النقدية منها.

٢- المنهج النقدي: وذلك بمقارنة أقوال الإمام تاج الدين السُّبُكِيِّ وأحكامه مع غيره من

النقاد في حقل التخصص للوقوف على قيمة أحكامه النقدية، ومدى موافقته أو مخالفته لهم، وبيان مدى موضوعيته.

وقد قمت بتخريج الأحاديث الواردة في الرسالة مبينا حكم الحديث من حيث الصحة والضعف، مستخلصا ذلك الحكم من مجموع ما قاله العلماء في الحديث، ومكتفيا بتخريجه من الصحيحين إن وجد فيهما، واعتمدت النسخ الحاسوبية الجيدة لضبط النصوص الأحاديث، وضبطت ما يمكن أن يشكل من الكلمات الواردة في النص، كما التزمت منهاجا واحدا بما يختص بعملية توثيق المراجع؛ فأوردت اسم المؤلف كاملا وسنة وفاته، واسم الكتاب كما هو منشور وكافة المعلومات عنه من حيث دار النشر، ومكانها ورقم الطبعة وسنتها، ورقم الجزء والصفحة، في أول موضع يرد فيه، ثم اكتفيت بشهرة المؤلف واسم الكتاب مختصرا، ورقم الجزء والصفحة، مرتبا ذلك بحسب أسبقية الوفاة للمؤلف.

وأدرجت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها، وبعض التوصيات، وألحقت بالرسالة فهرسا للمراجع، وآخر للأحاديث الواردة في الرسالة، وثالث للأعلام المترجم لهم، مرتبا كل تلك الفهارس على حروف المعجم، ولذا فقد اشتملت هذه الرسالة على مقدمة، وفصل تمهيدي، وأربعة فصول، وخاتمة، على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها عرضت لأهمية الدراسة، ومشكلتها، وحدود الدراسة، وأهدافها، والدراسات السابقة، والمنهج الذي سلكته في دراستي.

الفصل التمهيدي، وقد عرضت فيه ترجمة ابن السُّبُكِيِّ.

الفصل الأول، تحدثت فيه عن العوامل التي أسهمت في تكوين ثقافة ابن السُّبُكِيِّ.

الفصل الثاني، تحدثت فيه عن مضمون التكامل المعرفي عند ابن السُّبُكِيِّ، بمعنى ما هي

العلوم التي شكّلت ثقافته؟ وقد اقتصررت فيه على خمسة مضامين كما هي في محددات الدراسة.

الفصل الثالث، وقفت فيه على أثر التكامل المعرفي على النقد الحديثي عند ابن السُّبْكِي،

وكيف وظّف تلك العلوم في مجال النقد الحديثي.

الفصل الرابع، عرضت فيه خصائص المنهج النقدي عند ابن السُّبْكِي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## الفصل التمهيدى: ترجمة ابن السُّبْكِيّ:

المبحث الأول: التعريف بابن السُّبْكِيّ:

المطلب الأول: اسمه

المطلب الثاني: مولده، ونشأته

المبحث الثاني: شيوخه، وتلاميذه

المبحث الثالث: مذهبه الفقهي، والكلامي

المبحث الرابع: رحلاته، ومؤلفاته، ووفاته

## المبحث الأول: التعريف بابن السبكي

المطلب الأول: اسمه:

هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام بن حامد بن يحيى بن عمر بن عثمان بن علي بن سيار بن سوار بن سليم، قاضي القضاة، أبو نصر تاج الدين السبكي نسبة، الأنصاري نسبة، الشافعي الأشعري<sup>(١)</sup>.

(١) انظر ترجمته في: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، المعجم المختص بالمحتكين، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، الطائف - السعودية، مكتبة الصديق، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص ١٥٢، والصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات، اعتنى به رضوان السيد، بيروت - لبنان، مطبعة المتوسط، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ج ١٩، ص ٣١٥ - ٣١٦، وابن رافع، تقي الدين أبو المعالي محمد السلامي (ت ٧٠٤هـ)، الوفيات، تحقيق صالح مهدي عباس، أشرف عليه وراجع به بشار معروف، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ج ٢، ص ٣٦٢ - ٣٦٤، وابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، بيروت - لبنان، مكتبة المعارف، ط ١، ١٩٦٦م، ج ١٤، ص ٢٩١ - ٢٩٢، وص ٣١٦، والمقرئزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي (ت ٨٤٥هـ)، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد عبد القادر عطا، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ج ٣، ق ١، ص ١٨٧، وابن قاضي شهاب، أبو بكر بن أحمد (ت ٨٥١هـ)، طبقات الشافعية، اعتنى بتصحيحه عبد العظيم خان، حيدر آباد الدكن - الهند، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط ١، ١٣٣٩هـ - ١٩٧٩م، ج ٣، ص ١٠٤ - ١٠٦، وابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، صححه سالم الكرنكوي الألماني، دائرة المعارف، ج ٢، ص ٤٢٥ - ٤٢٨، وابن تغري بردي، يوسف الأتابكي جمال الدين أبو المحاسن (ت ٨٧٤هـ)، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تحقيق محمد محمد أمين، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ج ٧، ص ٣٨٥ - ٣٨٦، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة - مصر، دار الفكر العربي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ج ١، ص ٢٨٣، والنعمي، عبد القادر بن محمد الدمشقي (ت ٩٢٧هـ)، الدارس في تاريخ المدارس، تحقيق جعفر الحسيني، دمشق، مطبعة الترقى، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م، ج ١، ص ٣٧ - ٣٨، وابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي للحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيروت - لبنان، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، ج ٦، ص ٢٢١ - ٢٢٢، والشوكاني، محمد بن علي (ت ١٢٥٠هـ)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، بيروت - لبنان، دار المعرفة، ج ١، ٤١٠ - ٤١١.

وهناك دراسات معاصرة اختصت بابن السبكي، وهي: الحسنات: أحمد إبراهيم، ٢٠٠٢م، الإمام تاج الدين السبكي ومنهجه في أصول الفقه، أطروحة ماجستير، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن، ٢٠٠٢م، ص ٢ - ٦١،

## المطلب الثاني: مولده، ونشأته

ولد ابن السُّبُكِيِّ في القاهرة، سنة سبع وعشرين وسبع مائة (٧٢٧ هـ - ١٣٢٦م) على الأرجح<sup>(١)</sup>، وقد تفتحت عينا ابن السُّبُكِيِّ في بيت علا صيته بالعلم، ورأى العلماء وهم ينهلون من علم أبيه، ويقيدون ما تجود به قريحته، ونال حظّه باكراً من هذا العلم الغزير، وهذا ما تؤكّده النصوص الكثيرة التي أوردها ابن السُّبُكِيِّ في طبقاته الكبرى، والتي تُبيّن حضوره لمجالس العلم، وسماعه من أفواه المشايخ وهو صغير، حيث يقول: ((أخبرنا شيخنا قاضي القضاة بدر الدّين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن جماعة قراءة عليه وأنا حاضر في الثالثة))<sup>(٢)</sup>.

صوّر ابن السُّبُكِيِّ جانباً من حياته في كنف والده، وعنايته به، وحرصه على تعليمه

---

وكذلك، عوض محمد أحمد، تاج التّين السُّبُكِيِّ والقضايا الأدبية من خلال كتابه طبقات الشافعية الكبرى، قطر - الدوحة، دار الفتح، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ص ٢٤-٤٢، ومحمد الصّادق حسين، البيت السُّبُكِيِّ بيت علم في دولتي المماليك، القاهرة - مصر، دار الكاتب المصري، ط١، ص ١٣-٤٥.

وقد أتحفنا العديد من محققي كتب ابن السُّبُكِيِّ بترجمة ضافية له؛ انظر: السُّبُكِيِّ، عليّ بن عبد الكافي (ت ٧٥٦هـ)، وولده تاج الدّين (ت ٧٧١هـ)، الإبهاج في شرح المنهاج شرح على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاظمي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، تحقيق أحمد الزمزمي ونور الدّين صغيري، دبي - الإمارات العربية، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، مقدمة التحقيق، ج ١، ص ١٦٨-٢٣٣، وابن السُّبُكِيِّ، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تحقيق عليّ معوض وعادل عبد الموجود، بيروت - لبنان، عالم الكتب، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، مقدمة التحقيق، ج ١، ص ٥٧-٨٧، وطبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلّو، القاهرة - مصر، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، مقدمة التحقيق، ج ١، ص ٩-٣٤، ومنع الموانع عن جمع الجوامع في أصول الفقه، تحقيق سعيد بن عليّ الحميري، بيروت - لبنان، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، مقدمة التحقيق، ص ١٥-٤٢، وابن سعد المقدسي، شمس التّين أبو عبد الله (ت ٧٥٩هـ)، معجم شيوخ التّاج السُّبُكِيِّ، تحقيق الحسن بن محمد بن بلعيد، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ص ٢٧-٥٧.

(١) انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٤٢٥، وابن قاضي شهبه، طبقات الشافعية، ج ٣، ص ١٠٤، والشوكاني، البدر الطالع، ج ١، ص ٤١٠، وابن العماد، شذرات الذهب، ج ٦، ص ٢٢١.

(٢) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٩، ص ١٤٠، ولنظر أيضاً: ج ١، ص ٤٥، وص ١٠٦، وص ١٥٢، وغيرها.

وتدريبه، حيث يقول: ((وكان ينهانا عن نوم النصف الثاني من الليل، ويقول لي: يا بني تعود السهر ولو أنك تلعب، والويل كل الويل لمن يراه نائماً وقد انتصف الليل))<sup>(١)</sup>.  
 واضب ابن السبكي على حضور مجالس العلماء، والسماع منهم وملازمتهم - في مصر، وفي الشام بعد أن انتقل إليها - حتى اشتد عوده ((وكتب الأجزاء والطباق<sup>(٢)</sup>) مع ملازمة الاشتغال بالفقه والأصول والعربية حتى مهر وهو شاب))<sup>(٣)</sup>، حتى ((أذن له ابن النقيب<sup>(٤)</sup>) بالإفتاء والتدريس، ودرس في غالب مدارس دمشق، وناب عن أبيه في الحكم))<sup>(٥)</sup>.

---

(١) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ١٠، ص ٢٠٣.  
 (٢) الطباق هو إثبات السماع على الأصل المقروء، أو المسموع، بحيث يدون كل من سمع، أو حضر ذلك المجلس الذي قرئ فيه الكتاب.  
 (٣) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٤٢٥.  
 (٤) وهو قاضي القضاة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن الشيخ بدر الدين أبي بكر بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن نجدة بن حمدان النقيب المتوفى سنة (٧٤٥ هـ).  
 (٥) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٢٦.

المبحث الثاني: شيوخه، وتلاميذه:

#### المطلب الأول: شيوخه

حرص ابن السُّبُكِيِّ على طلب العلم، إذ لم يدع فرصة في سبيل ذلك إلا واغتمها، فحضر مجالس العلم، وسمع الكثير من العلماء، وعرض عليهم، ومن يطالع كتاب "طبقات الشافعية الكبرى" يجد الكثير من الشيوخ الذين ترجم لهم، ((وخرج له ابن سعد مشيخة حدث بها))<sup>(١)</sup>. وسأكتفي هنا بالحديث عن خمسة من أبرز شيوخ ابن السُّبُكِيِّ، وقد أعانني على الاختيار ما قاله ابن السُّبُكِيِّ: ((لم تر عينا ي أحفظ من أبي الحجاج المزني وأبي عبد الله الذهبي، والوالد - رحمهم الله - وغالب ظني أن المزني يفوقهما في أسماء رجال الكتب الستة، والذهبي يفوقهما في أسماء رجال من بعد الستة، والتواريخ، والوفيات، والوالد يفوقهما في العلل والمتون))<sup>(٢)</sup>.

#### ١- أبو الحجاج المزني<sup>(٣)</sup>:

هو جمال الدين يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف بن علي الحافظ أبو الحجاج المزني، قال عنه ابن السُّبُكِيِّ: ((شيخنا وأستاذنا وقدوتنا ... حافظ زماننا، حامل راية السنة

---

(١) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٤٢٦، قال ابن سعد المقدسي: ((بلغ عدة الشيوخ بالسماع والإجازة من الرجال والنساء مائة واثنين وسبعين شيخاً))، ابن سعد المقدسي، معجم شيوخ التاج السُّبُكِيِّ، ص ١٧١.

(٢) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ١٠، ص ٢٢٠ - ٢٢١.

(٣) انظر ترجمته في: الذهبي، ذيل العبر، ص ٢٢٩، المعجم المختص، ص ٢٩٩ - ٣٠٠، ترجمة رقم (٣٨٠)، وابن فضل الله العمري، مسالك الأبصار، ج ٥، ص ٣٤٦ - ٣٤٨، وابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ١٠، ص ٣٩٥ - ٤٣٠، وابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ١٩١، وابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٥، ص ٢٣٣، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٠، ص ٧٦، وابن العماد، شذرات الذهب، ج ٦، ص ١٣٦ - ١٣٧، والشوكاني، البدر الطالع، ج ٢، ص ٣٥٣ - ٣٥٤، ومن المصادر الحديثة: المزني، يوسف بن الزكي (ت ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، مقدمة التحقيق، ج ١، ص ٩ - ١١، والطوالبة، محمد عبد الرحمن، الحافظ المزني والتخريج في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، عمان - الأردن، دار عمار، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص ١٥ - ١٠٤.

والجماعة، والقائم بأعباء هذه الصناعة ... إمام الحفاظ، كلمة لا يجحدونها، وشهادة على أنفسهم يؤتونها ... واحد عصره بالإجماع، وشيخ زمانه الذي تصغي لما يقول الأسماع))<sup>(١)</sup>.

وقال عنه أيضا: ((وبالجملة كان شيخنا المزيّ أعجوبة زمانه ... وكان قد انتهت إليه رئاسة المحدثين في الدنيا ... صنّف تهذيب الكمال المجمع على أنه لم يصنّف مثله، وكتاب الأطراف، وغيرهما من نفائس المصنّفات، وقد قرأت عليه، وسمعت عليه الكثير))<sup>(٢)</sup>.

ولد سنة أربع وخمسين وستمائة (٦٥٤هـ = ١٢٥٦م)، وتوفي سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة (٧٤٢هـ = ١٣٤١م).

## ٢- الذهبي<sup>(٣)</sup>:

هو محمد بن أحمد بن عثمان، الإمام الحافظ المقرئ مؤرخ الإسلام أبو عبد الله الذهبي، قال عنه ابن السبكي: ((شيخنا وأستاذنا الإمام الحافظ شمس الدين أبو عبد الله التركماني الذهبي، محدث العصر، إمام الوجود حفظاً، وذهب العصر معنى ولفظاً، وشيخ الجرح والتعديل، ورجل الرجال في كلّ سبيل، كأنما جمعت الأمة في صعيد واحد فنظرها، ثم أخذ يخبر عنها إخبار من حضرها، كان محطّ الرّحال، ومنتهى الرّغبات، وهو الذي خرّجنا في هذه الصناعة، وأدخلنا في

(١) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ١٠، ص ٣٩٥ - ٣٩٦.

(٢) المصدر السابق، ج ١٠، ص ٣٩٧ - ٤٠١.

(٣) انظر ترجمته في: ابن فضل الله العمري، مسالك الأبصار، ج ٥، ص ٣٤٨ - ٣٥٥، والصفدي، الوافي بالوفيات، ج ٢، ص ١٦٣ - ١٦٨، والكتبي، محمد بن شاکر بن أحمد (ت ٧٦٤هـ)، فوات الوفيات، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ج ٢، ص ٣٧٠، والذهبي، ذيل العبر، ص ٢٦٧، وابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٩، ص ١٠٠، وابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٢٢٥، وابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٣، ص ٤٢٦، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٠، ص ١٨٢، وابن العماد، شذرات الذهب، ج ٦، ص ١٥٣ - ١٥٧، والشوكاني، البدر الطالع، ج ٢، ص ١١٠ - ١١٢، وانظر ترجمته الوافرة، بشار عواد، الذهبي وكتابه تاريخ الإسلام.

## عداد الجماعة<sup>(١)</sup>.

ولد سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة (٧٧٣هـ - ١٢٧٤م)، وتوفي سنة ثمان وأربعين وسبعمائة (٧٤٨هـ = ١٣٤٧م).

### ٣- علي بن عبد الكافي تقي الدين أبو الحسن<sup>(٢)</sup>.

هو أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام، الشيخ الإمام الفقيه المحدث الحافظ المفسر المقرئ الأصولي اللغوي الأديب. قال عنه الذهبي: ((القاضي الإمام العلامة الفقيه المحدث الحافظ فخر العلماء، سمع من التمايطي وطبقته، وكان صادقاً منتبهاً، خيراً ديناً، متواضعاً، حسن السمعة، من أوعية العلم، يدري الفقه ويقرره، وعلم الحديث ويحرره، والأصول ويقرنها، والعربية ويحققها، صنف التصانيف المتقنة، وقد بقي في زمانه الملحوظ إليه بالتحقيق والفضل، سمعت منه، وسمع مني، وحكم بالشام، وحمدت أحكامه<sup>(٣)</sup>)).

وقال ابن حجر في ترجمته: ((أخذ الأصلين عن الباجي، والخلاف عن السيف البغدادي،

---

(١) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٩، ص ١٠٠.

(٢) انظر ترجمته في: ابن فضل الله العمري، شهاب الدين أحمد بن يحيى (ت ٧٤٩هـ)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق محمد خريسات وعصام هزيمة ويوسف بني ياسين، العين - الإمارات العربية، مركز زايد للتراث والتاريخ، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ج ٥، ص ٥٠٧ - ٥١٥، والصفدي، أعيان العصر، ج ٣، ص ٤١٧ - ٤٥٥، والذهبي، نيل العبر في خبر من غبر، تحقيق محمد السعيد بسيوني، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ٣٠٤، والمعجم المختص، ص ١٦٦ - ١٦٧، ترجمة رقم (٢٠٤)، وابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ١٠، ص ١٣٩ - ٣٣٨، وابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٢٥٢، وابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٣، ص ١٣٤ - ١٤٢، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، القاهرة - مصر، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ج ١٠، ص ٣١٨، والسيوطي، حسن المحاضرة، ج ١، ص ٢٧٦ - ٢٨٢، وابن العماد، شذرات الذهب، ج ٦، ص ١٨٠، والشوكاني، البدر الطالع، ج ١، ص ٤٦٧ - ٤٦٩.

(٣) الذهبي، المعجم المختص، ص ١٦٦.

والنحو عن أبي حيان، والتفسير عن العلم العراقي، والقراءات عن النقي الصائغ، والحديث عن  
الذميطي...<sup>(١)</sup>.

توفي علي بن عبد الكافي سنة ست وخمسين وسبع مائة (٧٥٦هـ - ١٢٥٨م).

٤- أبو حيان الأندلسي<sup>(٢)</sup>:

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف النفزي الأندلسي، شيخ النحاة، العلم المفرد، قال  
عنه ابن السكيت: ((سيبويه الزمان، والمبرد إذا حمى الوطيس بتشاجر الأقران))<sup>(٣)</sup>.

وقال الصقلي: ((كان له إقبال على أذكاء الطلبة يعظمهم، وينوه بقدرهم، وكان كثير النظم  
من الأشعار والموشحات، وكان ثباتاً فيما ينقله، عارفاً باللغة، وأما النحو والتصرف فهو الإمام  
المطلق فيهما، خدم هذا الفن أكثر عمره حتى صار لا يذكر أحد في الأقطار فيهما غيره، وله  
اليد الطولى في التفسير، والحديث، وتراجم الناس، ومعرفة الطبقات))<sup>(٤)</sup>.

ونكره الذهبي في المعجم المختص بقوله: ((أبو حيان ذو فنون، حجة العرب، وعالم النيار

(١) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٤، ص ٣٠٢.

(٢) انظر ترجمته في: ابن فضل الله العمري، مسالك الأبصار، ج ٧، ص ٢٩٨ - ٣٤١، والصفدي، الوافي  
بالوفيات، ج ٥، ص ٢٦٧ - ٢٨٣، والكتبي، فوات الوفيات، ج ٢، ص ٥٥٥، والذهبي، ذيل العبر، ص ٢٤٣،  
والمعجم المختص، ص ٢٦٧ - ٢٦٨، ترجمة رقم (٣٤٤)، وابن السكيت، الطبقات الكبرى، ج ٩، ص ٢٧٦، وابن  
حجر، الدرر الكامنة، ج ٥، ص ٧٠ - ٧٦، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٠، ص ١١١، والسيوطي،  
حسن المحاضرة، ج ١، ص ٤٦٢ - ٤٦٤، والتلمساني، أحمد بن محمد المقرئ (ت ١٠٤٠هـ)، نفح الطيب من  
غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، بيروت - لبنان، دار صادر، ط ١، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م، ج ٢،  
ص ٥٣٠ - ٥٨٤، وابن العماد، شذرات الذهب، ج ٦، ص ١٤٥ - ١٤٦، والشوكاني، لبدر الطالع، ج ٢،  
ص ٢٨٨ - ٢٩١، ومن الدراسات التي تحدثت عن أبي حيان: الحنان، مأمون محيي الدين، أبو حيان الأندلسي  
منهجه التفسيري، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، والحديثي، خديجة، أبو حيان  
النحوي، بغداد - العراق، مكتبة النهضة، ط ١، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.

(٣) ابن السكيت، الطبقات الكبرى، ج ٩، ص ٢٧٦.

(٤) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج ٥، ص ٢٦٧.

المصريّة، كُتِبَ إلَيَّ بمروياته، وله عمل جيّد في هذا الشأن، وكثرة طلب له<sup>(١)</sup>.

ولد سنة أربع وخمسين وستمائة (٦٥٤هـ - ١٢٥٦م)، وتوفي سنة خمس وأربعين

وسبعمائة (٧٤٥هـ = ١٣٤٤م).

٥- ابن سيّد الناس اليعمري<sup>(٢)</sup>:

هو فتح الدين أبو الفتح محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى ابن سيّد الناس،

الإمام الحافظ، أخذ علم الحديث عن والده، وعن ابن دقيق العيد، وتخرج عليه، وقرأ عليه أصول

الفقه، وقرأ على ابن النحاس النحو، وصنّف السيرة الكبرى وأسماءها "عيون الأثر"

واختصرها<sup>(٣)</sup>، وشرح قطعة من كتاب الترمذي أسماها "النفح الشذّي في شرح الترمذي"<sup>(٤)</sup>.

ولد سنة إحدى وسبعين وستمائة (٦٧١هـ - ١٢٧٢م)، وتوفي سنة أربع وثلاثين

وسبعمائة (٧٣٤هـ = ١٣٣٣م).

المطلب الثاني: تلاميذه

إنّ المطالع لترجمة ابن السبكيّ في المصادر التاريخية لا يكاد يجد سوى إشارات عن

---

(١) للأذهبي، المعجم المختص، ص ٢٦٧-٢٦٨.

(٢) انظر ترجمته في: الصفدي، الوافي بالوفيات، ج ١، ص ٢٨٩-٣١١، وابن السبكيّ، الطبقات الكبرى، ج ٩،

ص ٢٦٨-٢٧٢، وابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ١٦٩، وابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٤، ص ٣٣٠-

٣٣٥، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٣٠٣، والسيوطي، حسن المحاضرة، ج ١، ص ٣٠٨-٣٠٩،

وابن العماد، شذرات الذهب، ج ٦، ص ١٠٨-١٠٩، والشوكاني، البدر الطالع، ج ٢، ص ٢٤٩-٢٥١.

(٣) "عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير"، وهي مطبوعة عدة طبعات منها: طبعة دار الجليل، بيروت

- لبنان، ط ٢، ١٩٧٤م، ودار الآفاق الجديدة، بيروت- لبنان، ط ٣، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ودار للحضارة،

بيروت - لبنان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، واختصرها ب"تور العيون في تلخيص سير الأمين والمأمون".

(٤) قال ابن حجر: ((وشرح لشرح الترمذي، ولو اقتصر فيه على فن الحديث من الكلام على الأسانيد لكمل))،

لدرر الكامنة، ج ٥، ص ٤٧٧، وهو مطبوع باسم: النفح الشذّي في شرح جامع الترمذي، دراسة وتحقيق أحمد

معبد عبد الكريم، الرياض - السعودية، دار العاصمة، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

تلاميذه، وانعكس ذلك على بعض من حقق كتب ابن السُّبُكِيِّ؛ حتَّى قال محققاً كتاب رفع الحاجب: ((وقد خلت الكتب، أو تكاد تخلو من ذكر تلاميذ له))<sup>(١)</sup> وذهب بعض المحققين لكتب ابن السُّبُكِيِّ في تعليل عدم ذكر تلاميذ له مذاهب شتى؛ فمن ذلك:

١- عيش ابن السُّبُكِيِّ في كنف أبيه، وهو ما كان مدعاة لطغيان شهرة الوالد على الولد<sup>(٢)</sup>.

٢- انشغال ابن السُّبُكِيِّ بالقضاء.

٣- موت ابن السُّبُكِيِّ صغيراً.

وقد أشار أحد الباحثين إلى أنَّ تلاميذ ابن السُّبُكِيِّ موجودون لمن طالع كتب التراجم<sup>(٣)</sup>، ((وقد كان أيده الله تعالى في مدة إقامته بمصر على حال شهيدة من التَّعْظِيم، والتَّبَجِيل، يعتقده الخاصَّ والعام، ويتبرَّك بمجالسته ذوو السيوف والأقلام، ويزدحم طلبه فنون العلم على أبوابه))<sup>(٤)</sup>.

وإلى جانب ذلك، فقد قال ابن السُّبُكِيِّ عن نفسه: ((فما في دمشق مدرسة مرموقة بعين التَّعْظِيم إلا وقد وليت تدريسها - بحمد الله - إلا اليسير من المدارس))<sup>(٥)</sup>.

فهذان النَّصَّان يدلَّان على أنَّ له الكثير من التَّلامِيذ، وإن لم يُذكَروا في ترجمته، فقد أشار عدد من أصحاب كتب التراجم إلى من لازم ابن السُّبُكِيِّ، أو تفقه عليه، أو عرض عليه، أو سمع

(١) عليّ معوض وعادل عبد الموجود، مقدمة رفع الحاجب، ج ١، ص ٧٥.

(٢) انظر هذه الأسباب: ابن السُّبُكِيِّ، رفع الحاجب، ج ١، ص ٧٥-٧٦، مقدمة التحقيق، وينبغي هنا التنبيه إلى من سمع من ابن السُّبُكِيِّ وبين من لازمه ملازمة حثيثة، فالذين سمعوا منه في مدارس دمشق كثر، ولكن لم تطل صحبتهم له للاعتبارات المذكورة.

(٣) انظر: الشوكاني، البدر الطالع، ج ١، ص ٤١-٤٤، مقدمة التحقيق.

(٤) الحسيني، محمد بن علي بن الحسن الدمشقي الشافعي (ت ٧٦٥هـ)، نيل تذكرة الحفاظ للذهبي، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ج ٤، ص ٢٠٠.

(٥) ابن السُّبُكِيِّ، الأشباه والنظائر، تحقيق عادل عبد الموجود وعليّ معوض، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ج ٢، ص ٣٤٩.

منه، أو أجازته، ولذا فسأكتفي هنا بإيراد خمسة من أشهر تلاميذ ابن السُّبْكِيِّ:

١ - الأذمي<sup>(١)</sup>:

هو عليّ بن أحمد بن أبي بكر بن عبد الله، أبو الحسن الأذمي الشافعي، سمع من القلانسي، وحدث عنه، ((وأفاد ودرّس، وأفتى وأعاد، وشارك في الفنون، وانتفع به أهل مصر كثيراً، مع الذين المتين، والسكون والتّشّف))<sup>(٢)</sup>.

وأخذ عن ابن السُّبْكِيِّ ((جمع الجوامع تحقيقاً، وكذا الكثير من منع الموانع، ومن التّنبيه والمنهاج والتّسهيل، وأذن له في إقراء جمع الجوامع، وإنه لم يأذن لأحد في ذلك قبله))<sup>(٣)</sup>.

توفي الأذمي سنة ثلاث عشرة وثمانمائة (٨١٣هـ = ١٤١٠م).

٢ - ابن سند<sup>(٤)</sup>:

هو محمد بن موسى بن محمد بن سند، الحافظ شمس الدين أبو العباس اللخمي، المصري الأصل الدمشقي، الشافعي، المعروف بابن سند، اعتنى بالحديث، وصنّف، وخرّج، وكتب العالي والنّازل، وأخذ عن جماعة منهم الذهبي، وناب عن ابن السُّبْكِيِّ ((وكان شديد اللّزوم له، وقارئاً لتصانيفه في دروسه))<sup>(٥)</sup>.

((وقال الحافظ شهاب الدين ابن حجر: كان من أحسن الناس قراءة للحديث، كان يرجّح

---

(١) انظر ترجمته: ابن حجر، إنباء الغمر ج ١، ص ٤٧١-٤٧٢، والسّخاوي، الضوء اللامع، ج ٥، ص ١٦٤، وابن العماد، شذرات الذهب، ج ٧، ص ١٠١.

(٢) ابن حجر، إنباء الغمر، ج ١، ص ٤٧١-٤٧٢.

(٣) السّخاوي، الضوء اللامع، ج ٣، ص ٢٣.

(٤) انظر ترجمته في: الحسيني، ذيل تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٣٦٩، وابن حجر، إنباء الغمر، ج ١، ص ١٥٤، والدرر الكامنة، ج ٤، ص ٢٧٠، والسيوطي، طبقات الحفاظ، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية - ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢، ج ١، ص ١١٤، ٣٦٥، وابن العماد، شذرات الذهب، ج ٦، ص ٣٢٦، والزركلي، الأعلام، ج ٧، ص ١١٨، وكحالة، معجم المؤلفين، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، ج ٣، ص ٧٤٤.

(٥) ابن حجر، إنباء الغمر، ج ١، ص ٤١٠.

على كل أحد لحسن قراءته، وفصاحته، وخرج لنفسه أربعين متباينة المتن والإسناد، وخرج  
لغيره، وتعين في الفن<sup>(١)</sup>.

توفي ابن سند سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة (٧٩٢هـ = ١٣٨٩م).

٣- الغزي<sup>(٢)</sup>:

هو محمد بن خلف بن كامل القاضي شمس الدين الغزي الدمشقي الفقيه الشافعي ((اشتغل  
وتميز وبرع في الفقه، وأفتى ودرس، وجمع وألف كتاب ميدان الفرسان<sup>(٣)</sup>).  
ووصفه ابن تغري بردي بأنه: ((كان عالماً، درس بدمشق، وأفتى، وباشر بها نيابة الحكم  
إلى أن مات<sup>(٤)</sup>)). وقد ترجم له ابن السبكي في الطبقات الكبرى، ووصفه بأنه رفيقه في  
الطلب<sup>(٥)</sup>.

توفي الغزي سنة سبعين وسبعمائة (٧٧٠هـ = ١٣٦٨م).

٤- الفيروز آبادي<sup>(٦)</sup>:

- 
- (١) ابن العماد، شذرات الذهب، ج٦، ص٣٢٦.
  - (٢) انظر ترجمته في: ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج٩، ص ١٥٥ - ١٥٦، وابن رافع، الوفيات، ج٢، ص ٣٤٥ - ٣٤٦، وابن قاضي شعبة، طبقات الشافعية، ج٣، ص ١٢٢ - ١٢٣، وابن حجر، الدرر الكامنة، ج٥، ص ١٧٣، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١١، ص ١٠٥.
  - (٣) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٥، ص ١٧٣.
  - (٤) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١١، ص ١٠٥.
  - (٥) انظر: ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج٩، ص ١٥٥.
  - (٦) انظر ترجمته: ابن قاضي شعبة، التاريخ، تحقيق عدنان درويش، دمشق - سوريا، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ج٤، ص ٦٣ - ٦٤، وابن حجر، إنباء الغمر، ج٣، ص ٤٧ - ٥٠، والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا - لبنان، المكتبة العصرية، ج ١، ص ٢٧٣ - ٢٧٥، وطاش كبرى زادة (ت ٩٦٨هـ)، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، بيروت - لبنان، دار الكتاب العربي، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، ص ٢١ - ٢٢، والدودي، محمد بن علي بن أحمد (ت ٩٤٥هـ)، طبقات المفسرين، تحقيق سليمان بن صالح الخزري، المدينة المنورة - السعودية، مكتبة العلوم

مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن إدريس بن فضل الله الشيرازي الفيروز أبادي، ((طلب الحديث، وسمع من الشيوخ، ومهر في اللغة وهو شاب، وسمع من جماعة، وقدم الشام بعد الخمسين، إما سنة خمس، أو السنة التي بعدها، وسمع بها الحديث، ودخل القدس، وسمع من الحافظ صلاح الدين العلائي))<sup>(١)</sup>.

وقال ابن حجر: ((اعتنى بالحديث، اجتمعت به في زبيد، وفي وادي الخصيب، وناولني جل "القاموس"<sup>(٢)</sup>، وأذن لي مع المناولة أن أرويه عنه، وقرأت عليه من حديثه عدة أجزاء، وسمعت منه المسلسل بالأولية بسماعه من السبكي، وكتب لي تقرضاً على بعض تخريجاتي))<sup>(٣)</sup>.

توفي الفيروز أبادي سنة سبع عشرة وثمانمائة (٨١٧هـ = ١٤١٤م).

٥- ابن الملقن<sup>(٤)</sup>:

هو عمر بن علي بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الأندلسي، سراج الدين ابن أبي الحسن المعروف بابن الملقن، وهو منسوب إلى زوج أمه الملقن.

اعتنى بالتحصيل في صغره، وسمع ابن سيد الناس والقطب الحلبي، وتخرج بزين الدين الرحبي ومغلطاي، ((واشتهر بكثرة التصانيف حتى كان يقول: إنها بلغت ثلاثمائة تصنيف،

والحكم، ط، ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ص ٣١٢ - ٣١٣، والشوكاني، البدر الطالع، ج ٢، ص ٢٨٠ - ٢٨٤.

(١) ابن قاضي شعبة، التاريخ، ج ٤، ص ٦٣ - ٦٤.

(٢) أي القاموس المحيط، وهو معجم لغوي طار صيته في كل مكان، وشاع ذكره على كل لسان، لمتاز بغزارة مولده، وسعة استقصائه، وحسن اقتصاره، وتمايز إيجازه، واسمه كما نص مؤلفه "القاموس المحيط والقابوس الوسيط"، انظر: العرقسوسي، مقدمة تحقيق القاموس المحيط للفيروز أبادي، ص ٩.

(٣) ابن حجر، إنباء الغمر، ج ٣، ص ٥٠.

(٤) انظر ترجمته في: الحسيني، ذيل تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ١٩٧، وابن قاضي شعبة، طبقات الشافعية، ج ١، ص ٢٠٠، وابن حجر، إنباء الغمر، ج ٥، ص ٤١ - ٤٦، والسخاوي، الضوء للامع، م ٣، ج ٦، ص ١٠٠ - ١٠٥، والشوكاني، البدر الطالع، ج ١، ص ٥٠٨ - ٥١١.

وطار صيته، وكانت كتابته أكثر من استحضاره، ... ولما قدم الشام نوه بقره تاج الدين السبكي

سنة سبعين، وكتب له تقریضاً على كتابه تخريج أحاديث الرافعي<sup>(١)</sup>.

توفي ابن الملقن سنة أربع وثمانمائة (٨٠٤هـ = ١٤٠١م).

---

(١) ابن حجر، إنباء الغمر، ج٥، ص٤٤.

## المبحث الثالث: مذهب الفقهي والكلامي:

### المطلب الأول: مذهب الفقهي

ينتسب ابن السُّبُكِيِّ إلى مذهب الإمام الشَّافِعِيِّ، وهو أول مذهب تفتحت عينا ابن السُّبُكِيِّ عليه؛ فأسرته شافعية المذهب، بل وجد في بيئته تنصر مذهب الشَّافِعِيِّ نصراً شديداً؛ حتى إنها أصبحت ترى البقاء والعزَّ للدولة المصرية مقروناً ببقاء المذهب الشَّافِعِيِّ وازدهاره، يقول ابن السُّبُكِيِّ: ((وقال أهل التجربة: إن هذه الأقاليم المصرية والشَّامِيَّة والحجازِيَّة، متى كانت البلد فيها لغير الشَّافِعِيَّة خربت، ومتى قَدِمَ سلطانها غير أصحاب الشَّافِعِيِّ زالت دولته سريعاً، وكان هذا السرَّ جعله الله في هذه البلاد كما جعل مثله لمالك في بلاد المغرب، ولأبي حنيفة فيما وراء النهر، وسمعتُ الشَّيْخَ الإمام الوالد يقول: سمعتُ صدرَ الدِّينِ ابنَ المُرحَّلِ رحمه الله يقول: ما جلس على كرسيِّ ملك مصر غير شافعي إلا وقتل سريعاً، وهذا الأمر يظهر بالتَّجربة))<sup>(١)</sup>.

نشأ ابن السُّبُكِيِّ في هذه البيئة التي ترى أنه لا بديل عن المذهب الشَّافِعِيِّ، فكان شافعي المذهب، ينتصر له انتصاراً شديداً، حتى صار ذا غيرة مفرطة عليه، حيث يقول: ((ولقد تأملت هذه المسألة وأعملت فيها فكري، واختبرت قريحتي، وتلوت ما عندي من العلم، فلم أُنْه إلى ما يتلج له الصِّدْر من ظنِّ غالب؛ بل إنَّ مذهب الشَّافِعِيِّ رضي الله عنه، في هذه المسألة عندي راجح رجحاناً لست معه على ثقة من التَّرحُّز بما يحدث من الشُّبُهات؛ أما رجحانه: فلأنِّي أظنُّ أن حديث "ليس على الرَّجل طلاق فيما لا يملك"، ظاهر، فيما يتبادر إلى الفهم منه، من أنه لا يُعلَّق إلا من يُطلَّق، ومعتضد بهذين الحديثين، وإن كانا غير صحيحين، وبما يؤيدهما من أحاديث أخر، ولأنِّي أظنُّ أنَّ الشرط لا يمنع انعقاد السَّبِيَّة، غير أنَّ ظنِّي هذا، دون ما ظننته من

---

(١) ابن السُّبُكِيِّ، الطَّبَقَات الكُبرى، ج ٨، ص ٣٢٠.

الحديث، فلو تَرَقَّتْ دلالة الحديث عندي على مرامي، إلى درجات غلبة الظن، لُزِمَ بسببها ظني أن الشرط لا يمنع انعقاد السببية، استدلالاً بالفرع على الأصل، لكن لم يترق، وللبحث مجال في منع الشرط انعقاد السببية؛ فهذه المسألة مما أَسْتَخِيرَ الله فيه، وأسأله التوفيق لوجه الصواب، وأعرف رجحان مذهب الشافعي رضي الله عنه، لكنه كما علمت، رجحان لا أستطيع معه على الفتيا به<sup>(١)</sup>.

وهو يرى أن الشافعي أولى بالإتباع، ويرى أن سبب تقدمه على السابقين أنه (( تأخر عنهم وحصل على ما حصلوه، واجتمع عنده ما تفرق بينهم فتصرف فيه، فكان مذهبه أقرب إلى الصواب ))<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر ابن السُّبُكِيِّ في مقدِّمة الطَّبَقَاتِ الكبرى أحاديث كثيرة، استشهد بها على فضل الشافعي، وأنه الإمام القرشي الهاشمي، وتحدث عن نسبه من جهة أبيه وأمه، يوصل ذلك إلى رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup>، ولم تخل كتبه من نصر آراء الإمام الشافعي والدفاع عنه؛ فقد علّق على كلام الذهبي الذي وصف به الشافعي، بأنه لم يكن في الحديث كبحي القطان، وابن مهدي، وأحمد بن حنبل، وابن المديني، فقال: ((ونحن لا نسلم أن الشافعي في الحديث دون من ذكره، وغاية الأمر أن الذي ظهر أن ذكره أكثر، وما ذاك إلا لاشتغال الشافعي بما هو أهم: من ترتيب قوانين الشريعة))<sup>(٤)</sup>.

وابن السُّبُكِيِّ في هذا كله ينفي عن نفسه نزعة العصبية للشافعي، فما هو يقول بعد أن نقل

(١) ابن السُّبُكِيِّ، الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ٣١.

(٢) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٥٧.

(٣) لنظر: المصدر السابق، ج ١، ص ١٨٩ - ٢٠٤.

(٤) المصدر السابق، ج ٩، ص ١١٤.

كلام ابن حزم في تقليد غير الصحابة والتابعين: ((ومن هذا تستفيد شيئاً قد قرّرته في الطبقات الكبرى، ولم يحملني عليه، والله، عرق العصبية للشافعي، بل ما دعا إليه نظري، ووجدته في شدة التفحص، وهو أنني اعتبرت أقوال غير المقلّدين لواحد من الأربعة في الأربعة، فوجدت الكلّ مطبقين على أنه إن كان تقليد لأحد فليكن للشافعي، وهم مجمعون على أنه متوسط بين الرأي والأثر، آخذ بمجامع الأمرين من غير إفراط ولا تفريط في واحد من الجانبين، وعلى ذلك جميع المحدثين، إلا من شذّ ممن لا يُعْبَأُ به من متأخري حنابلتهم، ثم وجدت طوائف من الأئمة الثلاثة؛ الحنفية، والمالكية، والحنابلة متّقين على أنه إن كان تقليد لغير أئمتهم فليكن للشافعي، وأنت محال في تحقيق هذا الفصل على نظرك، وإياك أن تعتمد دليلاً بين يدي خصم لا ينصف، فإنه يبادرك بالمنع والإنكار، ولكن عليك بإمعان النظر في كلام أئمتهم كثيراً لترى من ذلك ما يخرج عن حد الإحصاء في غصون مباحث الكلام، فلا تجد حنفياً إلا وهو يقول: إن كان لا بد من الخروج عن مذهب أبي حنيفة فليكن للشافعي، وكذلك المالكي، وكذلك الحنبلي))<sup>(١)</sup>.

#### المطلب الثاني: مذهبه الكلامي

كان الاعتقاد الغالب في عصر الماليك هو المذهب الأشعري، فقد شاع وانتشر<sup>(٢)</sup>، ولهذا كان ابن السُّبُكِيِّ يدين الله تعالى بعقيدة أهل السنة والجماعة على طريقة الإمام أبي الحسن الأشعري<sup>(٣)</sup>، ويصف لنا ابن السُّبُكِيِّ حال الناس على اختلاف مذاهبهم، فيقول: ((وهؤلاء الحنفية والشافعية والمالكية وفضلاء الحنابلة، والله الحمد، في العقائد يد واحدة، كلّهم على رأي أهل السنة

(١) ابن السُّبُكِيِّ، منع الموانع، ص ٤٤٦ - ٤٤٩.

(٢) انظر: المقرئ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئية، تحقيق محمد زينهم ومديحة الشرفاوي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ج ٣، ص ٤٢٥.

(٣) قال ابن السُّبُكِيِّ في ترجمة الإمام الأشعري: ((شيخنا، وقدوتنا إلى الله، الشيخ أبو الحسن الأشعري البصري، شيخ طريقة أهل السنة والجماعة))، ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٣٤٧.

والجماعة، يدينون الله تعالى بطريق الشيخ أبي الحسن الأشعري، رحمه الله، لا يحد عنها إلا راع من الحنفية والشافعية لحقوا بأهل الاعتزال، وراع من الحنابلة لحقوا بأهل التجسيم، وبرأ الله المالكية؛ فلم نر مالكيًا إلا أشعريًا عقيدةً، وبالجملة عقيدة الأشعري هي ما تضمنته عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقاها علماء المذاهب بالقبول، ورضوها عقيدة<sup>(١)</sup>.

ويؤكد ابن السبكي أن عموم المذاهب على طريقة أبي الحسن الأشعري؛ كونه ((لم يبتدع رأياً، ولم ينشئ مذهباً، وإنما هو مقرر لمذاهب السلف، مناضل عما كانت عليه صحابة رسول الله ﷺ، فالانتساب إليه إنما هو باعتبار أنه عقد على طريق السلف نطاقاً، وتمسك به، وأقام الحجج والبراهين عليه، فصار المقتدي به في ذلك، السالك سبيله في الدلائل يسمى أشعرياً))<sup>(٢)</sup>، ولهذا لا ينبغي معارضته، أو الحيد عن طريقته؛ لأنه ((لا يعارضه إلا مبتدع))<sup>(٣)</sup>.

ومن يقرأ الطبقات الكبرى لابن السبكي، يجد أنه قد حمل لواء الدفاع عن الأشاعرة، خاصةً عن ورد فيه طعن ممن ترجم لهم، كالأشعري، والجويني، والرازي، بل زاد في ذلك أن قعد قاعدة اعتمادها في تراجمه، فقال: ((والذهبي أستاذنا، والحق أحق أن يتبع، لا يحل لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يعتمد عليه في الضعة من الأشاعرة))<sup>(٤)</sup>.

ولم يقتصر الأمر على الذهبي في عدم جواز الاعتماد على كلامه فيمن هو أشعري، كما أفتى بذلك ابن السبكي<sup>(٥)</sup>، بل تعدى ذلك إلى ابن حزم؛ فقد جاء في ترجمة فضل الله بن أحمد:

(١) ابن السبكي، معيد النعم ومبيد النقم، تحقيق: محمد النجار وأبو زيد شبلي ومحمد أبو العيون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط ٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣، ص ٧٥.

(٢) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٣٦٥.

(٣) ابن السبكي، معيد النعم، ص ٣٢.

(٤) للمصدر السابق، ص ٧٤.

(٥) حيث قال: ((والذي أفتي به أنه لا يجوز الاعتماد على كلام شيخنا الذهبي في نم أشعري، ولا شكر حنبلي))

((قلت: ومع صحة اعتقاده لم يسلم من كلام الشيخ ابن حزم، بل تكلم فيه بغير حق، وتبعه شيخنا الذهبي تقليداً، فقال: في اعتقاده شيء تكلم فيه ابن حزم، انتهى، قلت: لم يظهر لنا، ولم يثبت عنه إلا صحة الاعتقاد، ولكنه أشعري صوفي، فمن ثم نال منه الرجال وباء بإثمه))<sup>(١)</sup>.

وينضم إلى الذهبي وابن حزم الإمام المازري، والسيف ابن المجد، مع اختلاف رأي ابن السبكي في الرجلين؛ فقد قال في المازري: ((أما المازري فقبل الخوض معه في الكلام أقدم لك مقدمة وهي: أن هذا الرجل كان من أذكى المغاربة قريحة، وأحدثهم ذهنًا، بحيث اجتراً على شرح "البرهان لإمام الحرمين"، وهو لغز الأمة الذي لا يحوم نحو حماه، ولا يدندن حول مغزاه، إلا غواص على المعاني، ثاقب الذهن، مبرز في العلم، وكان مصمماً على مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، عليه السلام، جليلها وحقيرها، كبيرها وصغيرها، لا يتعداها، ويبدع من خالفه ولو في النزر اليسير، والشيء الحقيق<sup>(٢)</sup>)).

وقال في سيف ابن المجد: ((والسيف من جهال المشبهة، لا يعتبر به في ورد ولا صدر))<sup>(٣)</sup>.

---

ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٢٥.

(١) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٥، ص ٣٠٧، وقال في ترجمة الشهرستاني محمد بن عبد الكريم: ((صاحب كتاب الملل والنحل، وهو عندي خير كتاب صنف في هذا الباب، ومصنف ابن حزم وإن كان أبسط منه إلا أنه مبدد ليس له نظام، ثم فيه من الخط على أئمة السنة، ونسبته الأشاعرة إلى ما هم بريئون منه ما يكثر تعداده، ثم ابن حزم نفسه لا يدري علم الكلام حق الدراية)) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ١٢٩.

(٢) المصدر السابق، ج ٦، ص ٢٤٣ - ٢٤٤.

(٣) المصدر السابق، ج ٨، ص ١٤٢.

## المبحث الرابع: رحلاته، ومؤلفاته، ووفاته:

### المطلب الأول: رحلاته

الرحلة في طلب العلم شأنها عظيم؛ فيها يتحصل الراحل على العلم، ويلتقي الشيوخ، ويسمع

منهم، فيعلو سنده، ويصح خبره، ويوثق بعلمه.

والمطالع لكتب التراجم التي ترجمت لابن السُّبُكِيِّ، لا يجدها تذكر شيئاً عن رحلاته، سوى

أنه انتقل من مصر إلى الشام مع والده، لما تولى منصب قاضي قضاة الشام، وكان ذلك سنة

(٧٣٩هـ = ١٣٣٨م)<sup>(١)</sup>، وقد وقفت - من خلال كتب ابن السُّبُكِيِّ - على إشارات قليلة تعطي

تصوراً عن رحلاته - مع ندرتها - ولم أجد له غير ثلاث رحلات:

الأولى: من مصر إلى الشام في سنة (٧٣٩هـ = ١٣٣٨م) حينما توجه مع والده عند توليه

منصب قاضي قضاة الشام<sup>(٢)</sup>.

الثانية: من الشام إلى مصر في سنة (٧٤٢هـ = ١٣٤١م)، وكان في خدمة والده<sup>(٣)</sup>.

الثالثة: رحلته إلى الحج في سنة (٧٤٦هـ = ١٣٤٥م)<sup>(٤)</sup>.

ولما كانت الرحلات العلمية ذات أهمية بالغة، حرص عليها السلف الصالح، وصنفوا في

فضلها<sup>(٥)</sup>، وحثوا طالب العلم عليها لما فيها من لقاء لكبار الأئمة، والتَّحَصُّل على عالي الإسناد

((ولأنَّ في الرحلة أيضاً ما يؤدي إلى الإكثار من الرواية عند من حرص على ذلك، فضلاً عن

---

(١) انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٤٢٥ - ٤٢٦.

(٢) وكان عمره إذ ذاك اثنتي عشرة سنة، انظر: المصدر السابق نفسه.

(٣) وكان عمره إذ ذاك خمس عشرة سنة، انظر: ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٩، ص ٢٧٨.

(٤) وكان عمره إذ ذاك تسع عشرة سنة، انظر: المصدر السابق، ج ١٠، ص ٨١، وص ٣٩٥.

(٥) انظر: الخطيب، أحمد بن علي البغدادي أبو بكر (ت ٤٦٣هـ)، الرحلة في طلب الحديث، تحقيق نور الدين

عتر، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

التَّوْبِعَ فِيهَا عَنْ عُلَمَاءَ مُخْتَلِفِينَ فِي الْمَوَاطِنِ وَالْبِلَادَانِ، وَمَا قَدْ يَحْصُلُ عَلَيْهِ الْمُرْتَحِلُ مِنْ مَعَارِفِ عِلْمِيَّةٍ، وَمَنَافِعِ دُنْيَوِيَّةٍ أُخْرَى قَدْ تَوَضَّعَ فِي الْحِسَابِ))<sup>(١)</sup>، إِلَّا أَنَّ ابْنَ السُّبُكِيِّ لَمْ يَكُنْ دَافِعَهُ لِلرَّحَلَةِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ؛ إِذْ إِنَّهُ يَنْصُ فِي تِلْكَ الْإِشَارَاتِ عَلَى سَبَبِ ارْتِحَالِهِ، كَخِدْمَةِ وَالِدِهِ، أَوْ أَدَاءِ فَرِيضَةِ الْإِسْلَامِ، وَمَعَ ذَلِكَ نَجِدُ أَنَّ ابْنَ السُّبُكِيِّ وَمَنْ خَلَالَ رِحَالَتِهِ تِلْكَ قَدْ تَحَصَّلَ عَلَى الْعِلْمِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْعِلْمُ دَافِعَهُ لِلرَّحَلَةِ؛ فَمِنْ ذَلِكَ:

١- مَا أَفَادَهُ فِي الرَّحَلَةِ الْأُولَى: لَازِمُ الذَّهَبِيِّ، وَاخْذُ عَنِ الْمَزِّيِّ، وَأَجَازَ لَهُ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ النَّقِيبِ<sup>(٢)</sup>.

٢- مَا أَفَادَهُ فِي الرَّحَلَةِ الثَّانِيَةِ: يَقُولُ ابْنُ السُّبُكِيِّ: ((وَلَمَّا تَوَجَّهْنَا مِنْ دِمَشْقَ إِلَى الْقَاهِرَةِ فِي سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ، ثُمَّ أَمَرْنَا السُّلْطَانُ بِالْعُودِ إِلَى الشَّامِ لَانْقِضَاءِ مَا كُنَّا تَوَجَّهْنَا لِأَجَلِهِ، اسْتَمَهَلَهُ الْوَالِدُ أَيَّامًا لِأَجَلِي، فَمَكَثَ حَتَّى أَكْمَلْتُ عَلَى أَبِي حَيَّانَ مَا كُنْتُ أَقْرَأُهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ لِي: يَا بَنِي هُوَ غَنِيمَةٌ، وَلَعَلَّكَ لَا تَجِدُهُ فِي سَفَرَةٍ أُخْرَى، وَكَانَ كَذَلِكَ))<sup>(٣)</sup>.

٣- مَا أَفَادَهُ فِي رِحَالَتِهِ الثَّالِثَةِ: وَإِنْ كَانَتْ لِقَضَاءِ مَنَاسِكِ الْحَجِّ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ السُّبُكِيِّ أَفَادَ مِنْ تِلْكَ الرَّحَلَةِ فَوَائِدَ عَدَّةٍ؛ يَقُولُ فِي تَرْجُمَةِ يُوسُفَ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ: ((وَكَانَ قَدْ رَافَقْنَا فِي الْحَجِّ، سَنَةَ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ، وَسَمِعْتُ مِنْهُ، ثُمَّ مِنْ نَظْمِهِ مَا لَا أَحَقُّقُهُ))<sup>(٤)</sup>، وَيَقُولُ أَيْضًا فِي تَرْجُمَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ خَلْفِ الْمَطْرِيِّ: ((خَرَجَ لَهُ شَيْخُنَا الذَّهَبِيُّ جُزْءًا قَرَأْتُهُ عَلَيْهِ

(١) العمري، محمد علي، دراسات في منهج النقد عند المحققين، عمان - الأردن، دار النفائس، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص ١٦١.

(٢) انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٤٢٦.

(٣) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٩، ص ٢٧٨.

(٤) المصدر السابق، ج ١٠، ص ٣٩٥.

في الروضة الشريفة من المدينة النبوية على ساكنها أفضل الصلاة والسلام))<sup>(١)</sup>، ويقول أيضاً في ترجمة عبد الرحمن بن يوسف بن إبراهيم الأصفهاني: ((صاحب مختصر الروضة، وقد قرأت عليه بعضه بالحجرة النبوية على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، وأتم التحية والإكرام، في سنة سبع وأربعين وسبعمائة))<sup>(٢)</sup>.

ومن المناسب في هذا المقام بيان الأسباب التي أرى أنها جعلت ابن السبكي قليل الرحلة؛ ولعل أهمها:

١- قصر حياة ابن السبكي، فقد توفي وعمره أربع وأربعون سنة.

٢- انشغاله بالتدريس؛ فقد ((درّس في غالب مدارس دمشق))<sup>(٣)</sup>.

٣- توليه توقيع الدست<sup>(٤)</sup>، ومنصب القضاء.

٤- وفرة العلماء حوله؛ كالمزني، والذهبي، وغيرهما.

٥- اكتفاؤه بوالده الذي جمع علوماً عدة، وبرز فيها.

#### المطلب الثاني: مؤلفاته

لم تطل حياة ابن السبكي، إلا أنه خلف لنا الكثير من المصنفات في علوم شتى، بل كان من

(١) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ١٠، ص ٣٤.

(٢) المصدر السابق، ج ١٠، ص ٨١.

(٣) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٤٢٦.

(٤) ((كتاب الدست، وهم الذين يجلسون مع كاتب السر بمجلس السلطان بدار العدل في المواعيد على ترتيب منازلهم بالقدمة، ويقرأون القصص كما يوقع عليها كاتب السر، وسموا كتاب الدست إضافة إلى دست السلطان؛ وهو مرتبة جلوسه: لجلوسهم للكتابة بين يديه؛ وهؤلاء هم أحق كتاب ديوان الإنشاء باسم الموقعين، لتوقيعهم جوانب القصص بخلاف غيرهم)) القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري (ت ٨٢١هـ)، صبح الأعشى في كتابة الإنشاء، تحقيق عبد القادر زكار، دمشق - سوريا، وزارة الثقافة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ج ١، ص ٥٣.

كرم الله عليه أن ((انتشرت تصانيفه في حياته، ورزق فيها السعد))<sup>(١)</sup>، وكان دافعه إلى كثرة التصنيف ما كان يؤمن به من أن ((العالم وإن امتدّ باعه واشتدّ في ميادين الجدل دفاعه، واشتدّ ساعده حتى خرق به كل باب سدّ بابّه وأحكم امتناعه، فنفعه قاصر على مدى حياته ما لم يصنّف كتاباً يخلد بعده، أو يورث علماً ينقله عنه تلميذه إذا وجد الناس فقده، أو تهتدي به فئة مات عنها، وقد ألبسها به الرّشاد برده، ولعمري إن التصنيف لأرفعها مكاناً لأنّه أطولها زماناً، وأدومها إذا مات أحياناً))<sup>(٢)</sup>.

نبه ابن السّكّي بما ذكره إلى مسألة الخلود المعنوي، التي تتحقّق للعلماء الذين اجتهدوا حتى خلفوا التصنيف من بعدهم.

وذكر حاله مع التصنيف، وجدّه فيه، فقال: ((ولذلك لا يخلو لنا وقت يمر بنا خالياً عن التصنيف، ولا يخلو لنا زمن إلا وقد تقلّد عقده جواهر التّأليف، ولا يخلو علينا الدهر ساعة فراغ إلا ويعمل فيها القلم بالترتيب والترصيف))<sup>(٣)</sup>.

وسار في تصانيفه وفق منهجية واضحة، ومبادئ آمن بها، وقد استطعت الوقوف على معالم واضحة تكاد تشترك فيها كل مصنفاته، والتي تبرز جهده وعمله، وهي:

١- التّجديد والابتكار، والبعد عن الجمع المجرد؛ قال ابن السّكّي: ((وأنا دائماً أستهنّ ممن يدعي التّحقيق من العلماء إعادة ما ذكره الماضون، إذا لم يضمّ إلى الإعادة تكيّفاً عليهم، أو زيادة قيد أهمّ لهم، أو تحقيقاً تركوه، أو نحو ذلك ممّا هو مرام المحقّقين ... إنّما الحبر من يملّي عليه قلبه ودماغه، وتبرز التّحقيقات التي تشهد الفطر السليمة بأنّها في أقصى غايات النظر،

(١) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٢، ٤٢٦.

(٢) ابن السّكّي، منع الموانع، ص٨٢-٨٣.

(٣) المصدر السابق، ص٨٣.

مشحونة باستحضار مقالات العلماء، مشارا فيها إلى ما يستند الكلام إليه من أدلة المنقول والمعقول، يرمز إلى ذلك رمز الفارغ منه، الذي هو عنده مقرر واضح لا تفيدته إعادته إلا السامة والملالة، ولا يعيده إعادة الحاشد الجماعة، الولاَج الخراج، المحب أن يُخمد بما لم يفعل<sup>(١)</sup>.

٢- الإطناب والاختصار؛ قال ابن السُّبُكِيِّ في شرحه للمنهاج: ((وأنا من عادتني في هذا الشرح الإطناب فيما لا يوجد في غيره، ولا يتلقى إلا منه، من بحث مخترع، أو نقل غريب، أو غير ذلك، والاختصار في المشهور في الكتب، إذ لا فائدة في التّطويل فيما سبقنا من هم سادتنا وكبرأؤنا إلى جمعه، وهل ذلك إلا مجرد جمع من كتب متفرقة لا يصدق اسم المصنّف على فاعله<sup>(٢)</sup>)).

وقال: ((وأغراض الناس تختلف، ولكلّ مقصد، ولسنا ننكر على أحد مقصده، وإنما ننكر إدخال شيء في شيء لا يليق به، ويكبر حجم الكتب بما لا حاجة إليه<sup>(٣)</sup>)).

٣- متابعة مصنفاته بالتّقيح والتّصحیح؛ قال ابن السُّبُكِيِّ في كتابه منع الموانع عند حديثه عن المجتهد: ((... فإن نسخ جمع الجوامع مختلفة فيه، وما سطرته هنا هو ما استقرّ عليه رأيي<sup>(٤)</sup>)).

وقال: ((ووقع في نسختي من كتاب ابن باطيش إسقاط شريح بن عبد الكريم وأحمد، وهو غلط تبعته عليه في الطبقات الوسطى والصغرى، والصواب ما ذكرته هنا<sup>(٥)</sup>)).

(١) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ١، ص ٩٩-١٠٠.

(٢) ابن السُّبُكِيِّ، الإبهاج، ج ٢، ص ١٣٧.

(٣) ابن السُّبُكِيِّ، الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ٣١٠.

(٤) ابن السُّبُكِيِّ، جمع الجوامع، ص ٤٨١.

(٥) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٧، ص ١٧٦.

وقال أيضاً: ((وما ذكرته في كتابي الطبقات من أنني رأيت القاضي صرح بذلك في "مختصر التقريب"، وهم مني في الفهم عنه؛ فقد تأملت كلامه بعد ذلك فلم أجده يعطي الذي ذكرت، وإنما نُبّهت على ذلك هنا لئلا يغتر به))<sup>(١)</sup>.

٤- الاستيفاء، والتّحقيق في بحث المسائل؛ قال ابن السّبيكي: ((واعلم أنّي لم أقتصر في هذا الكتاب على الموجود في كتب الأصول، بل ضمنت إليه شيئاً كثيراً من كتب المتكلمين، وكثيراً من كتب المحدثين، وكثيراً من كتب الخلافيين، وكثيراً من كتب الفقهاء، وكثيراً من كتب المفسرين، وشيئاً مجاوزاً للحدّ مما سمح به الفكر، واستخرجه النّظر، ووضعته الفهم موضعه ممّا لم أسبق إليه، ولو وسع وقتي لكتابة شرح عليه وافٍ بالغرض، منبّه على ما رمزت إليه على وجه الاستقصاء لدخل في أسفار كثيرة))<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر من ترجم لابن السبيكي هذه المصنفات<sup>(٣)</sup>، فلا فائدة في إعادة ذكرها، ونُسبت لابن السبيكي كتب أخرى هي في حقيقتها مباحث، أو فصول ضمّتها بعض مصنفاته<sup>(٤)</sup>.

---

(١) ابن السبيكي، الإيهاج، ج ٤، ص ١٥٣٣.

(٢) ابن السبيكي، منع الموانع، ص ٣٦٩.

(٣) انظر: الحسنات، تاج الدين السبيكي ونهجه في أصول الفقه، ص ٣٥ - ٣٩.

(٤) ككتاب قاعدة في الجرح والتعديل وهو مبحث ذكره في الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٩، وقد طبع بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب - سوريا، دار الوعي، ط ٢، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، وكتاب تخريج أحاديث الإحياء، وهو فصل ذكره في الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٢٨٧.

### المطلب الثالث: وفاته

لم يعش ابن السُّبُكِيِّ طويلاً؛ فقد وافته المنية في ريعان الشباب عن أربع وأربعين سنة، في سابع ذي الحجة سنة إحدى وسبعين وسبعمائة، بعد أن أصيب بالطاعون، ودفن بسفح قاسيون<sup>(١)</sup>.

ولم يقتصر نفع ابن السُّبُكِيِّ على مدة حياته؛ فقد خلف من المصنفات ما يخلد ذكره، وينتفع به - إن شاء الله - مدى الحياة محققاً بذلك غايته من التصنيف.

---

(١) انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٤٢٨.

## الفصل الأول: العوامل التي أسهمت في تكوين ثقافة ابن السُّبْكِيّ

المبحث الأول: البيئة الخاصة

المطلب الأول: أسرته.

المطلب الثاني: المواهب الذاتية.

المبحث الثاني: البيئة العامة.

المبحث الثالث: الشيوخ.

المبحث الرابع: المناصب التي تولاها.

## المبحث الأول: البيئة الخاصة

تلعب البيئة التي ينشأ فيها الإنسان دوراً مهماً في تكوين شخصيته، وتصبح أحد العوامل المهمة في تشكيل ثقافته، لذا لا بدّ من الحديث - في هذا المبحث والذي يليه - عن البيئة التي أثّرت في تكوين ثقافة ابن السُّبُكِيِّ، وأول ما أبدأ به البيئة الخاصة؛ وأعني بها أسرته - أي البيت السُّبُكِيِّ - وسأقف عند الإمام تقيّ الدّين - والد ابن السُّبُكِيِّ - لما له من أثر واضح في تكوين ثقافته تتابع معه منذ الصغر إلى أن اعتلّ ومات.

### المطلب الأول: أسرته

أما البيت السُّبُكِيِّ، فقد كان بيت علم وورع، وزهد وتقوى، اعتنى بتربية أبنائه ورعايتهم، وحرص على تعليمهم؛ فهذا ابن السُّبُكِيِّ ((قد حظي بعناية جدّه عبد الكافي، فأحضره وهو في الثّالثة من عمره وأسمعه عدّة أجزاء حديثية))<sup>(١)</sup>.

ولا أستيق الحديث عن أثر تقيّ الدّين والد ابن السُّبُكِيِّ، إلا أن كثيراً من العلماء ((أرسلوا بإجازاتهم للتاج السُّبُكِيِّ حبّاً وكرامة لوالده الإمام الجليل، وتوسّماً بالابن النّجابه والصّلاح))<sup>(٢)</sup>. فأجازه من الشّام الشّيخ برهان الدّين بن الفركاح<sup>(٣)</sup>، والشّيخ شهاب الدّين أبو العباس أحمد ابن عبد الله<sup>(٤)</sup>، والشّيخ نجم الدّين أبو الحسن عليّ بن محمّد بن عمر<sup>(٥)</sup>، والشّيخ ابن الخيميّ

---

(١) ابن السُّبُكِيِّ، معجم الشيوخ، تخريج ابن سعد المقدسي، تحقيق بشار معروف ورائد العنبي ومصطفى الأعظمي، بيروت - لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، ص٩.

(٢) المصدر السابق، ص١٠.

(٣) ابن السُّبُكِيِّ، الطّبقات الكبرى، ج٩، ص٣١٣، وابن الفركاح هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن سباع القراري (ت٧٢٩هـ)، انظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٤، ص١٤٦، وابن حجر، الدرر الكامنة، ج١، ص٣٥، وابن العماد، شذرات الذهب، ج٦، ص٨٨.

(٤) انظر ابن السُّبُكِيِّ، معجم الشيوخ، ص٧١، وشهاب الدّين أبو العباس هو أحمد بن عبد الله بن أحمد بن منصور المقدسي (ت٧٣٠هـ)، انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ج١، ص١٩١.

(٥) ابن السبكي، معجم الشيوخ، ص٣٠٢.

محمد بن محمود السلمي<sup>(١)</sup>، والشَّيْخَةُ صَفِيَّةُ بِنْتُ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ<sup>(٢)</sup>، والشَّيْخَةُ نَارَنْجُ ابْنَةِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّومِيَّةِ<sup>(٣)</sup>، ومن القدس الشريف أجازته الشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ جِبَارَةَ المرداوي<sup>(٤)</sup>، وهؤلاء الشيوخ قد أجازوا ابن السُّبْكِيِّ في سنة ثمان وعشرين وسبعمائة. وامتنح أبو حَيَّان الأندلسي ابن السُّبْكِيِّ بما يشير إلى الاعتراف بفضل والده، وتوسُّم الخير والصَّلاح به، وهو ابن ثلاث سنين؛ فقال [الطويل]:

أَلَا إِنَّ تَاغَ الدِّينِ تَاغَ مَعَارِفٍ      وَبَذَرُ هُدًى تُجَلَّى بِهِ ظَلَمُ الدُّهْرِ  
سَكِيلُ إِمَامٍ قَلَّ فِي النَّاسِ مِثْلُهُ      فَضَائِلُهُ تَرْتَبُو عَلَى الزُّهْرِ وَالزُّهْرِ<sup>(٥)</sup>

أَمَّا الإِمَامُ تَقِيُّ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْكَافِيِ وَالِدُ ابْنِ السُّبْكِيِّ، فكان له الأثر الواضح في تربية ولده، والحرص على تعلِّيمه، وتنقيفه على أيدي نخبة من العلماء الذين يرتضيههم، ولم يكتفِ الإِمَامُ تَقِيُّ الدِّينِ بتوجيه ولده لملازمة العلماء، وحضور مجالس العلم، بل أسمعته وحاوره، واختبره في تحقيق بعض المسائل العلميَّة<sup>(٦)</sup>، وهو يتابع تحصيل ولده، ويوجِّهه، ويصوِّبه، حتى

(١) ابن السبكي، معجم الشيوخ، ص ٤٦٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٩٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٦٢٨.

(٤) المصدر السابق، ص ١٣٢، والمرداوي نسبة إلى مرده من قرى نابلس، وقال الذهبي: المقدمي، نسبة إلى القدس لكونها أشهر، انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٥١، ص ٢١٤.

(٥) ورد هذان البيتان ضمن ترجمة أبي حيان الأندلسي، انظر: ابن السُّبْكِيِّ، الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٩، ص ٢٨٧، ووردا في تكملة ديوان أبي حيان نقلا عن الطَّبَقَاتُ، انظر: ديوان أبي حيان الأندلسي، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، بغداد - العراق، مطبعة العاني، ط ١، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م، ص ٤٤٩.

(٦) قال ابن السُّبْكِيِّ ((وكتب إلي وقد جمع لي بين نيابته في الحكم وتوقيع التمس وكانت قد وردت عليه فتيا في لعب الشطرنج، أجبتا أيها الإمام أحلال هو أم حرام؟ ونحن قد عرفنا مذهب الشافعي ولكننا نريد أن نعرف رأيك واجتهادك، فألقاها إلي وقال: اكتب عليها مبسوطة مستدلا ثم اعرضها، فكتبت كتابا مطولة جامعة للدلائل، ونصرت مذهب الشافعي)) ابن السُّبْكِيِّ، الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ١٠، ص ١٩٤، وهذه تجربة وامتحان ليطلع الأب على المستوى الذي بلغه ولده في طلب العلم من ناحية، وللوقوف على كيفية رده، وإجابته في حل المسائل،

قال ابن السُّبُكِيِّ: ((وبحثنا مع الشيخ الإمام بما لا نطيل بإعادته، فرحمه الله، وجزاه عنا خيراً، فهو الذي فتح لنا باب مجادلته بفتح مغلق أذهاننا))<sup>(١)</sup>.

بين ابن السُّبُكِيِّ عناية والده به، وتأكيده له على طلب العلم من بعض الشيوخ الكبار لأهميتهم من وجهة نظر الوالد، ولعظيم الفائدة العلمية التي يتحصلها منهم، كالإمام المزيّ، والإمام الذهبيّ، وإن كان والده يفاضل بينهما، فقال في ترجمة الإمام المزيّ: ((وكان الوالد يحب أن ألزم المزيّ أكثر من الذهبيّ؛ لعظمة المزيّ عنده، وكنت إذا جئت غالباً من عند شيخ يقول: هات ما استغدت، ما سمعت، فأحكي له مجلسي معه... وأما إذا جئت من عند المزيّ، فيقول: جئت من عند الشيخ، ويفصح بلفظ الشيخ، ويرفع بها صوته، وأنا جازم بأنه إنما كان يفعل ذلك ليثبت في قلبي عظمته، ويحثني على ملازمته))<sup>(٢)</sup>.

وقال: ((كنّا نطالع في ليلة الشتاء سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة، أو أربع وأربعين بدار الحديث الأشرفيّة "الرافعيّ"، أنا والغزيّ وتاج الدين المراكشيّ في غالب الليل، ويخرج الوالد في بعض الأحيان، ويجلس معنا، فيسمع قراءتي تارة، وقراءته أخرى))<sup>(٣)</sup>، وفي هذا دلالة على المتابعة الحثيثة من قبل والده، حتى وإن كان الولد في مجلس علم مع أصدقائه.

وتتخذ عناية والده به أشكالاً وصوراً متعدّدة ((لقد قال له مرّة بعض الطلبة بحضوري: حكى ابن الرّفعة عن مُجَلِّي<sup>(٤)</sup> وجهين في الطلاق، في قول القائل بعد يمينه: إن شاء الله تعالى،

وطريقة عرضه لها من ناحية أخرى.

(١) ابن السُّبُكِيِّ، الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ٨٠.

(٢) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ١٠، ص ٣٩٨ - ٣٩٩.

(٣) للمصدر السابق، ج ٩، ص ١٥٦.

(٤) هو نجم الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن صارم بن الرّفعة، (ت ٧١٠هـ)، فقيه شافعي، من تصانيفه "المطلب في شرح الوسيط" و"الكفاية في شرح التتبيه"، انظر ترجمته في: ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى،

هل هو رافع لليمين؟ فكأنها لم توجد، أو نقول إنها انعدت على شرط؟ فقلت أنا: هذا في الرافعي<sup>(١)</sup>، أي حاجة إلى نقله عن ابن الرقعة عن مجلي؟ فقال لي الشيخ الإمام: اسكت، من أين لك؟ هات النقل، وانزعج، فقلت وأحضرت الجزء من الرافعي، وكان ذلك الطالب قد قام، فوالله حين أقبلت به قبل أن أتكلّم قال: الذي ذكرته في أوائل كتاب الأيمان من الرافعي، وأنا أعرف هذا؛ ولكن فقيه مسكين، طالب علم يريد أن يظهر لي أنه استحضر مسألة غريبة، تريد أنت أن تُخجله، هذا ما هو مليح!!<sup>(٢)</sup>.

وهذا توجيه من والده في حسن التعامل مع طلبة العلم، وتوقيرهم، والفرح بما عندهم، وتعزيزهم، يهدف إلى تعديل سلوك ولده، وجبر خاطر طالب العلم، ورفع معنوياته.

والمح في هذا التوجيه الأخلاقي الإعداد المسبق لابن السبكي الذي سيجلس للدرس، وتعليم الناس، فينبغي عليه أن يتحلّى بالحلم، وتقدير جهود الآخرين.

وتمتد عناية الإمام تقي الدين بولده حتى تشمل متابعته فيما كان يصنف ويكتب؛ يقول ابن السبكي: ((وأشدنا لنفسه، وكتب بهما على الجزء الذي خرّجته في الكلام على حديث المتبايعين بالخيار [المتدارك]:

عبد الوهاب مخرّجه من فضل الله عليّ نشأ

ج ٩، ص ٢٤، وابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٦٠، وابن حجر، الدرر الكامنة، ج ١، ص ٣٠٣، والسيوطي، حسن المحاضرة، ج ١، ص ٣٢٠، وابن العماد، شذرات الذهب، ج ٦، ص ٢٢، ومجلي هو قاضي القضاة أبو المعالي مجلي بن جمنع بن نج المخزومي (ت ٥٥٠هـ)، من كبار فقهاء الشافعية، صاحب كتاب "الذخائر"، انظر ترجمته في: الذهبي، سير الأعلام، ج ٢٠، ص ٣٢٥، وابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٢٣٣، وابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٧، ص ٢٧٧، والسيوطي، حسن المحاضرة، ج ١، ص ٤٠٥.

(١) أي في كتاب فتح العزيز على كتاب الوجيز لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (ت ٦٢٣هـ)، والذي شرح فيه كتاب "الوجيز في فروع الفقه" لحجة الإسلام الغزالي.

(٢) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ١٠، ص ٢١٩ - ٢٢٠.

يَا رَبِّ قَهْ مَا يَحْذَرُهُ      وَاقْدُرْ فِيهِ الْخَيْرَاتِ وَشَا

وكتب بخطه على ترجمته التي أنشأتها في كتاب "الطبقات الوسطى"، وقد كانت الطبقات الوسطى تعجبه، ويضعها غالباً بين يديه ينظر فيها، رأيتُه كتب بخطه على ترجمته، وهو عندي الآن ما نصه [المتدارك]:

عَبْدُ الْوَهَّابِ نَظَرْتُ إِلَى      وَرَمِ بَادٍ يَحْكِي سِمَنًا  
وَشَغَافٌ بِي يَدْعُوكَ إِلَى      حُسْبَانِكَ فِي حَالِي حَسَنًا  
يَا رَبِّ اغْفِرْ لَابْنِي فِيمَا      قَدْ خَطُّ وَقَالَ هَوَى وَجَنًا<sup>(١)</sup>.

ولم يُقَدِّمِ ابنُ السُّبُكِيِّ على تأليف كتابه الأشباه والنظائر إلا بعد أن استأذن والده، واستشاره، فكتب جزءاً منه، وأطلع عليه والده، فأعجبه<sup>(٢)</sup>.

واشتدَّ عود ابن السُّبُكِيِّ، وغزر علمه حتى أصبح في مقام الشيخ الذي يُعرَفُ والده ببعض المعلومات؛ قال ابن السُّبُكِيِّ: ((وقد حكى لي والدي، رحمه الله، عن شيخه الدِّمِيَّاطِيِّ هذا، فقلت له: ليس الأمر كذلك، ولم يكن والدي يعرف ترجمة هذا الكرّجي<sup>(٣)</sup>، فكتب عني هذا في كتابه "معنى قول الإمام المطلبيّ إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي"، وقال: قال لي ابني عبد الوهَّاب إنه ليس من أصحاب الشيخ أبي إسحاق ولكن من أصحاب أصحابه، وكان يُدرِّسُ كتابه، وكان الوالد، رحمه الله، يعتمد ما أقوله، فلذلك يَغْزُو إِلَيَّ غالباً في تصانيفه ما كان يسمعه مني، ويقع منه موقع الاستحسان<sup>(٤)</sup>)) وفي هذه القصّة اعتراف من الشيخ الوالد بجهد الابن التلميذ، وعدم

(١) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ١٠، ص ١٩١.

(٢) انظر: ابن السُّبُكِيِّ، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٨.

(٣) هو أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكُزْرَجِيُّ الشافعي (ت ٥٣٢هـ)، صاحب كتاب الذرائع في علم الشرائع.

(٤) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ١٤٠.

هضمه حقّه، وفيها تعزيز ثقة الولد بنفسه.

وأختم كلامي عن تقيّ الدين السُّبكيّ، وأثره في ثقافة ابنه بما قاله ابن السُّبكيّ، وفيه من حرص الأب على جلب الكفاءات لتعليم أبنائه؛ يقول ابن السُّبكيّ: ((وحضر عندنا مرة الشيخ جمال الدين المزيّ الحافظ، رحمه الله، إلى البستان، وكان هناك جماعة من المشايخ ... أحضرهم الوالد لإسماع الأطفال))<sup>(١)</sup>.

ومن أبرز أفراد البيت السُّبكيّ الذين تأثّر بهم ابن السُّبكيّ، وأخذ عنهم العلم، أخوه بهاء الدين أحمد، فقد ذكر ابن السُّبكيّ أنه أفاد من أخيه، ونقل من فوائده، بل عدّ أقواله مقياساً لصحة ما يستنبطه من أفكار.

وقد أورد ابن السُّبكيّ كثيراً من النصوص التي تدلّ على إفادته من أخيه ونقله عنه؛ فهي هو يقول في مسألة "قول الرجل لزوجته إن علمت كذا فأنت طالق": ((ومما حفظته وعلقتة من فوائد أخي الإمام المحقق بهاء الدين أبي حامد شيخنا وبركتنا أطل الله بقاءه أنه ينبغي ألا تطلق بقولها علمت...))<sup>(٢)</sup>.

والحديث عن العامل الوراثي كعامل يسهم في تكوين الشخصية، حديث قد يعتريه الضعف؛ لوجود خلاف بين علماء التربية في أهمية العامل الوراثي وتأثيره على الإنسان؛ ففي حين قلل بعضهم من تأثيره - إذا ما قورن بغيره من العوامل - ذهب آخرون إلى أهميته في بناء الشخصية<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ١٠، ص ٢٠٤.

(٢) ابن السُّبكيّ، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٢٧٨، والكلام في مسألة إذا قال لزوجته إن علمت كذا فأنت طالق، وانظر أيضاً: المرجع السابق، ج ١، ص ٦٨، وج ٢، ص ٢٣٤، و ص ٢٤٤، و ص ٢٣٦، والطبقات الكبرى، ج ٢، ص ١٩٦، و ج ١٠، ص ١٨١، و ص ٢١٦، و ص ٢٦٧.

(٣) انظر: الطحان، مصطفى محمد، التربية ودورها في تشكيل السلوك، بيروت - لبنان، دار المعرفة، ط ١، -

ولا أنسى في هذا الجانب دور الأم وفضلها، وإن كانت المصادر لم تذكر شيئاً عن والدته ابن السُّبُكِيِّ، إلا أن جدّه لأُمّه، الشيخ برهان الدين السنجاري (ت ٦٨٦هـ = ١٢٨٧م)<sup>(١)</sup>، وُصِفَ بأنّ مكارمه جزيلة، وعنده مشاركة في الفقه.

لقد كان لنشوء ابن السُّبُكِيِّ في بيت علم وفضل ودين، الأثر الواضح في تكوين ثقافته، وعزّزها كذلك حرص والده على تعليمه والعناية به، واتفق له أن أباه كان أحد أبرز شيوخه، فاجتمعت له أبوة الرّوح، وأبوة الجسد، فاكتملت المحبة، والنصيحة، والاجتهاد في تعليمه<sup>(٢)</sup>، ويبقى الطرف الآخر من معادلة التعلّم، ألا وهو المتعلّم واستعداده، وهذا ما سأتطرق إليه في المطلب الآتي.

#### المطلب الثاني: المواهب الذاتية

لا يتمّ انتفاع الطالب بالعلم إلا ((بحسب استعداده وقبوله، فمن لا استعداد له لا ينتفع به، ومن له استعداد وأقبل بقلبه عليه، انتفع به بقدر استعداده وقبوله، فإن قلب الطالب كالمرآة، وكلام الشيخ كالصورة، فبقدر صِقال المرأة وقابليتها للصورة ينطبع ويظهر مثالها فيها))<sup>(٣)</sup>. وقد حبا الله ابن السُّبُكِيِّ الكثير من الصفات التي جعلته يتميز عن أقرانه، ولم تكن تلك الصفات تخفى على أحد، خاصةً شيوخه الذين تتلمذ عليهم؛ فالمزّي شهد له بأنّه في الطبقة العليا

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، ص ١١٨.

(١) انظر ترجمته في: اليونيني، موسى بن محمد (ت ٧٢٦هـ)، ذيل مرآة الزمان، حيدر أباد - الهند، دائرة المعارف، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م، ج ٢، ص ١٢٨ - ١٢٩، والذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، بيروت - لبنان، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ج ١٣، ص ٢٠٥ - ٢٠٧، وابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٨، ص ١٤٣.

(٢) انظر: ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ١٠، ص ٣٠٠.

(٣) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ١٠، ص ٣٠٠.

من تلاميذه، مع أن المزيّ توفي سنة (٧٤٢هـ = ١٣٤١م) وعُفِرَ ابن السُّبُكِيِّ عندها خمسة عشر عاماً، ونزل له شيخه الذهبي (ت ٧٤٨هـ = ١٣٤٧م) عن مَشِيخَةِ دار الحديث الظاهرية قبل وفاته، ونزل له والده (ت ٧٥٦هـ = ١٣٥٥م) عن مَشِيخَةِ دار الحديث الأشرفية، وأنن له ابن النقيب بالفتيا، حتى قال الصّدي: ((وقد شهد له العقل والنقل بأنه فتى السنّ كهل العلم والحلم والعقل، والله يمتّع الزّمان بفوائده))<sup>(١)</sup>، فلله درّه ((فهو إمام العلوم على الأبد، والسابق للعلياء سبق الجواد إذا استولى على الأمد، والسيد الحافظ الذي داره لا دار مية بين العلياء والسند))<sup>(٢)</sup>. ووصفه ابن حجّي بقوله: ((حصل فنونا من العلم، من الفقه والأصول، وكان ماهرا فيه، والحديث والأدب، وبرع وشارك في العربية، وكان له يد في النظم والنثر، جيّد البديهة، ذا بلاغة وطلاقة لسان، وجرأة جنان، وذكاء مفرط، وذهن وقاد))<sup>(٣)</sup>.

وقد أثرت مواهبه، وبرزت في طلبه العلم في الصغر، وبانت في مثابرته، وجده، وتفصيل ذلك:

#### أولاً: طلبه للعلم في الصغر

يمكن القول إنّ نشأة ابن السُّبُكِيِّ في بيت اشتهر بالعلم والورع، ومواهبه الذاتية، قد هيّأت له السماع من جهازة عصره في صغره، وهو كثيراً ما يُخبر عن سماعه من شيوخه في سنّ

(١) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج ١٩، ص ٣١٥، ترجمة رقم (٢٩٥).

(٢) من كلام الشيخ برهان الدّين ابن القيراطي يصف ابن السُّبُكِيِّ في رسالة طويلة ردّاً على رسالة ابن السُّبُكِيِّ له، الطبقات الكبرى، ج ٩، ص ٣٥٤، وفي هذا تضمنين من قول النابغة الذبياني، حيث قال: "إلا لمثلك أو من أنت سابقه سبق الجواد إذا استولى على الأمد"، وقال أيضاً: "يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد"، انظر: ديوان النابغة الذبياني، ص ١٨، و ص ٢٠.

(٣) نقل ذلك: ابن قاضي شهبه، طبقات الشافعية، ج ٣، ص ١٤٢.

مبكرة؛ كحضوره وسماعه في مجلس أبي الحسن بن قريش المخزومي في سنّ الرابعة<sup>(١)</sup>، وحضوره وسماعه مجلس صالح بن مختار الأشنوي في الخامسة<sup>(٢)</sup>، وله حضور وسماع في سنّ الثالثة<sup>(٣)</sup>، وحصل على إجازات عديدة ولمّا يتجاوز السنتين من عمره<sup>(٤)</sup>، وكان من آثار طلبه للعلم في سنّ مبكرة:

أولاً: ظفّره بأسانيد عالية، وسماعه من شيوخ كبار؛ كسماعه من عبد الغفار بن محمد بن عبد الكافي السعدي (ت ٧٣٢هـ = ١٣٣١م)، ومحمد بن إبراهيم بن جماعة (ت ٧٣٣هـ = ١٣٣٢م)، ومحمد بن عثمان بن أبي بكر التوزري (ت ٧٣٤هـ = ١٣٣٣م).

وكتاب الطبقات الكبرى له حافل بتلك الأسانيد، التي وصفها بالأسانيد العالية التي وقعت له<sup>(٥)</sup>، ولأهمية الإسناد العالي نجد أنّ السخاوي تحسّر على شيخه ابن حجر، حين لم يطلب الحديث إلا بعد أن بلغ سبع عشرة سنة، فقال: ((وفتر عزمه عن الاشتغال من أجل أنّه لم يكن له من يحثّه على ذلك، فلم يشتغل إلا بعد استكمال سبع عشرة سنة ... ولو وجد من يعتني به في صغره لأدرك خلقاً ممن أخذ عن أصحابهم))<sup>(٦)</sup>، وهذه ميزة تحققت لابن السبكي.

(١) انظر: ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ١، ص ١٥٢، ومعجم الشيوخ، ص ١٥٨، ١٨٧، ٤٢٣، ٦٢٤، وأبو الحسن هو علي بن إسماعيل بن إبراهيم الشيخ العدل نور الدين (ت ٧٣٢هـ)، انظر ترجمته في: ابن حجر الدرر الكامنة، ج ٣، ص ٩١، وابن العماد، شذرات الذهب، ج ٦، ص ١٠٢.

(٢) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ١، ص ١٠٦، والأشنوي هو صالح بن مختار بن أبي الفولس (ت ٧٣٨هـ)، انظر ترجمته في: ابن رافع، الوفيات، ج ١، ص ٢٠٤، والصفدي، الوافي بالوفيات، وابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٣٠٣.

(٣) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٩، ص ١٤٠.

(٤) انظر: المصدر السابق، ج ٩، ص ٣١٣، وإن كانت هذه الإجازات للبركة لكنها من طرق تحمل العلم.

(٥) انظر: المصدر السابق، ج ٩، ص ١٧٠، ص ٣٠٩، و ص ٣٢٤.

(٦) السخاوي، الجواهر والدرر، تحقيق عبد المجيد الزيني، القاهرة - مصر، وزارة الأوقاف، ط ٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ج ١، ص ١٢٤.

ثانياً: استحكام ملكة الحفظ لديه ورسوخها؛ ذلك أن طلب العلم في الصغر يساعد على الحفظ لقلة الشواغل، وقد أخرج البيهقي عن الحسن قوله: "العلم في الصغر كالنقش في الحجر"<sup>(١)</sup>، وعن علقمة قال: "ما حفظت وأنا شاب فكأنما أقرأه في دفتر"<sup>(٢)</sup>، وقد أورد ابن السبكي كثيراً من المسائل من حفظه كأثر من آثار طلبه للعلم في الصغر<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً: جدّة ومثابرته

ظهرت فائدة طلب ابن السبكي العلم وحضوره مجالس العلماء، والسماع منهم في تلك السن الصغيرة، وأثمرت متابعته العلماء بهمة عالية، وصبر متناه، حتّى وصفه ابن حجر بقوله: ((أمعن في طلب الحديث، وكتب الأجزاء والطباق مع ملازمة الفقه والأصول والعربية، حتّى مهر وهو شاب))<sup>(٤)</sup>، وقال ابن العماد: ((طلب بنفسه ودأب))<sup>(٥)</sup>.

وذكر ابن السبكي جانباً من طلبه ودأبه؛ فقال: ((وأنا أضرب لك من الأمثلة ما يوضّح الغرض، ويكشف الصدى عن القلب، وآتيك بصور لم تنتهياً إلا لمن طوّف متون الفقهيّات، وخاض لججها))<sup>(٦)</sup>.

ولم يقنع ابن السبكي بما قاله شيخه الذهبي وهو يقرأ عليه "طبقات الشيخ أبي إسحاق"، حينما ورد ذكر الغزالي، فسأل الذهبي عنه ((من هذا الغزالي؟ فقال: هذه زيادة من الناسخ، فإننا لا نعرف غزالياً غير حجة الإسلام، وأخيه، ويبعد كل البعد أن يكون ثمّ آخر؛ لأنّ هذه النسبة

(١) أخرجه البيهقي، أحمد بن الحسين بن عليّ أبو بكر (ت ٤٥٨هـ)، المدخل إلى السنن الكبرى، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الكويت، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ج ١، ص ٣٧٥.

(٢) المصدر السابق، ج ١، ص ٣٧٦.

(٣) انظر: ابن السبكي، الإبهاج، ج ١، ص ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٤) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٤٢٦.

(٥) ابن العماد، شذرات الذهب، ج ٦، ص ٢٢١.

(٦) ابن السبكي، الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ٣٩.

غريبة يقلّ الاشتراك فيها))<sup>(١)</sup>، ويتابع ابن السُّبُكِيِّ سرد القصّة، وكيف أنّه وقف على نصوص فيها ذكر للغزاليّ القديم، وقال: ((... فلما وقفت على هذين الأمرين سرّ قلبي، وانتشر صدري، وأيقنت أنّ في أصحابنا غزاليّاً آخر، فطقت أبحث عنه في التّواريخ، فلا أجده مذكوراً، إلى أن وقفت على ما انتقاه ابن الصّلاح من كتاب "المذهب في ذكر شيوخ المذهب" للمطوّعي<sup>(٢)</sup>،... فازدت فرحاً وسروراً، وحمدت الله حمداً كثيراً، وقد وافق هذا الشّيخ حجة الإسلام في النّسبة الغريبة، والكنية، واسم الأب، ثم بلغني أنّه عمّه))<sup>(٣)</sup>.

هذا إلى جانب الكمّ الكبير من المصنّفات التي وقف عليها ابن السُّبُكِيِّ، فهو حين يترجم لشخص في كتاب الطبقات الكبرى يذكر مصنّفاته، وما وقف عليه منها<sup>(٤)</sup>. وكان من نتائج هذا الطلب الدؤوب، والصّبر عليه اعتزاز ابن السُّبُكِيِّ وثقته بنفسه، والاعتداد برأيه، حتّى وصل الأمر به إلى أن اعتبر نفسه مجتهد الدنيا، كما صرّح بذلك، حينما كتب إلى نائب الشّام ورقة قال فيها: ((وأنا اليوم مجتهد الدنيا على الإطلاق، لا يقدر أحد أن يردّ عليّ هذه الكلمة))<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج٤، ص٨٨.  
(٢) هو أبو حفص عمر بن عليّ المطوّعي، وأظن أن ابن السبكي أخطأ في عزو ذلك للمطوّعي، وإنّما هو للصعلوكي، أبي الطيب سهل بن محمد بن سليمان (ت٤٠٤هـ)، فله كتاب في طبقات الشافعية ويحمل اسم "المذهب في ذكر شيوخ المذهب"، قال عنه ابن السبكي: ((وهو كتاب حسن العبارة، فصيح اللفظ، مليح الإشارة، ولنا لم أقف عليه، ولكن وقفت على منتخب انتخبه منه الإمام أبو عمرو بن الصلاح))، ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج١، ص٢١٦.  
(٣) للمصدر السابق، ج٤، ص٨٩-٩٠.  
(٤) قال ابن السُّبُكِيِّ في ترجمة الغزالي: ((وسأعقد فصلاً لأسماء ما وقفت عليه من تصانيفه)) المصدر السابق، ج٦، ص١٢٦.  
(٥) السيوطي، حسن المحاضرة، ج١، ص٣٢٨، وقد علق السيوطي على هذه العبارة بقوله: ((وهو مقبول فيما قال عن نفسه))، وفي عبارة ابن السبكي ما ينافي تواضع العلماء.

ودلّل ابن السُّبُكِيِّ على الاعتداد برأيه، وفكره، في كثير من القضايا التي ضمّنها كتبه، وبرزت لديه في أكثر من مكان، فقال بعد أن تكلم على مسألة تكليف المُكره: ((وهذا تحقيق هائل عليك بعرض كلام الفقهاء والخلافيين عليه، فإن أباه فادراً ما عداه))<sup>(١)</sup>.

وقال في ترجمة أبي جعفر الطُّبري: ((أحمد بن صالح: ثقة إمام، ولا التفات إلى كلام من تكلم فيه، ولكننا ننبّهك هنا على قاعدة في الجرح والتعديل ضرورية نافعة لا تراها في شيء من كتب الأصول...))<sup>(٢)</sup>.

وقال: ((وهذا استنباط لطيف لولا انضمام فهم علم المعاني إلى دقيق العريّة مع إرشاد الله وتوفيقه لما اطلعنا عليه))<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ابن السُّبُكِيِّ، منع الموانع، ص ١٠١.

(٢) ابن السُّبُكِيِّ، الطُّبُقات الكبرى، ج ٢، ص ٨-٩، ثم ختم هذه القاعدة بقوله: ((ولنختم هذه القاعدة بفائنتين عظيمتين، لا يراها الناظر في غير كتابنا هذا)) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢١.

(٣) ابن السُّبُكِيِّ، الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ٣٧٥، وانظر أيضاً مزيداً من النصوص: المصدر السابق، ج ٢، ص ٩٠، وص ٣٤٩، ابن السُّبُكِيِّ، منع الموانع، ص ٣٦٩.

## المبحث الثاني: البيئة العامة

للتعرف على البيئة التي نشأ فيها ابن السُّبُكِيِّ، يحسن أن أتحدث عن الأحوال السياسية، والاجتماعية، والعلمية، والثقافية في عصر ابن السُّبُكِيِّ<sup>(١)</sup>، وقد ((ولد ونشأ ثم مات في عصر السلاطين المماليك، وإن شئنا التحديد قلنا في عصر المماليك البحرية، والذين امتدت مدة حكمهم من سنة ٦٤٨ - ٧٨٤هـ = ١٢٥٠ - ١٣٨٢م))<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الأول: الحالة السياسية

تذكر المصادر التاريخية أن دولة المماليك قد قامت على أنقاض الدولة الأيوبية، وورثتها في أملاكها ونفوذها، ونظمها الداخلية<sup>(٣)</sup>.

ولم يخل عهد المماليك من فتن داخلية، وثورات سياسية قام بها المماليك أنفسهم فمن ((أشهر ما انفرد به المماليك انقسامهم إلى أحزاب وشيع، لكل حزب زعيم ... وهناك صفة عامة اختص بها المماليك؛ وهي عدم عنايتهم بمبدأ الوراثة، إنه العرف الذي جعل العرش من حق الجميع، فزاد من نشاط الأمراء الطامعين، الذين انتهجوا الثورات، والانقلابات للوصول إلى الحكم، مما خلق حالة الفوضى، وعدم الاستقرار، وفتح باب الصراعات على مصراعيه أمام الأمراء الأقوياء، خاصة، للوثوب إلى العرش، وقد عانى المجتمع المملوكي كثيرا من هذه الظاهرة))<sup>(٤)</sup>.

(١) تحدث عن عصر ابن السُّبُكِيِّ غير واحد ممن قاموا بتحقيق مؤلفاته، منهم: أحمد الزمزمي ونور الدين الصغير في مقدمة تحقيقهما لكتاب الإبهاج في شرح المنهاج، وعليّ معوض وعادل عبد الموجود في مقدمة تحقيقهما لكتاب رفع الحاجب، والحسن بلعيد في تحقيقه لمعجم شيوخ التاج السُّبُكِيِّ.

(٢) مقدمة تحقيق كتاب "رفع الحاجب" لابن السُّبُكِيِّ، ج ١، ص ٢٨٠.

(٣) انظر: سعيد عاشور، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك، بيروت - لبنان، دار النهضة العربية، ١٣٩٣هـ -

١٩٧٢م، ص ٣٠٣ - ٣٠٥.

(٤) طقوش، محمد سهيل، تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام، بيروت - لبنان، دار النفائس، ط ١، ١٤١٨هـ -

ومع ما امتاز به عصر المماليك من الانقلابات السياسية والعسكرية، واغتصاب منصب السلطنة بالقتل أو العزل، إلا أنه لا ينبغي أن نغمت المماليك حقهم، فلا بد ((أن نتذكر أمجاد ذلك العصر، ونضع نصب أعيننا الانتصارات التي حققتها الجيوش المماليكية في مختلف الجبهات، وحسب الجيش في عصر سلاطين المماليك أنه طرد الصليبيين نهائيا من بلاد الشام، وأنزل الهزيمة بالنتار في "عين جالوت"، ووقف بالمرصاد لكل محاولة من جانبهم للعدوان على الشام، ودمر مملكة أرمينية الصغرى في قلاقلية، وغزا بلاد النوبة وأخضع مملكتها، ومن البديهي أن جيشا من الجيوش لا يستطيع تحقيق هذه المكاسب الضخمة إلا إذا توافر له من الإمكانيات وحسن النظام، ودقة التدريب ما ساعده على ذلك))<sup>(١)</sup>.

#### المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية

وصفت الحياة الاجتماعية في العصر المملوكي بأنها حياة نشطة مليئة بالحركة، غلب عليها التقسيم الطبقي الذي يجعل لكل طبقة تركيبها الخاص<sup>(٢)</sup>.

والذي يعنينا في هذا المقام هو إلقاء الضوء على حياة أهل العلم في العصر المملوكي، فقد ((كان السلطان، وأكابر الأمراء، يبالغون في إجلال القضاة والفقهاء، ويرون أن بهم عرفوا دين الإسلام، وفي بركتهم يعيشون، وحسب أعظمهم قدرا أن يقبل يد الفقيه والقاضي))<sup>(٣)</sup>.

وقد صورت لنا المصادر التاريخية العلاقة التي ربطت أمراء المماليك بأهل العلم؛ فقد كان الأمير سيف الدين أرغون الناصري (ت ٧٥٠هـ = ١٣٤٩م) كثير المحبة لأهل العلم، يجتمع بهم

١٩٩٧م، ص ٥٩٩.

(١) سعيد عاشور، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك، ص ٢٨٧.

(٢) انظر: المقرئ، إغاثة الأمة بكشف الغمة، بيروت - لبنان، مؤسسة ناصر للثقافة، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م، ص ٦٤.

(٣) المقرئ، السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٤٤٨.

ويذاكرهم<sup>(١)</sup>، ومع هذا الاهتمام بالعلماء من قبل السلاطين، والأمراء المماليك إلا أن بعض العلماء تعرّض لمضايقات اختلفت أسبابها، وظروفها؛ كذلك التي أصابت ابن السُّبُكِّي بسبب القضاء.

وقد تحدث غير واحد ممن ترجم لابن السُّبُكِّي عن محنته بسبب القضاء، وعزله منه مرات عدّة<sup>(٢)</sup>، إلا أن أسباب تلك المحنة غير معلومة؛ لعدم وضع ابن السُّبُكِّي ترجمة لنفسه، كما أن من ترجم له لم يأت على تفصيل هذه المسألة، فأصبح سبب محنته محلّ اجتهد المؤرخين، فمن قائل أن سبب ذلك فساد ماليّ، وقيل لاتهامه بالزندقة، وقيل حسد الحاسدين لما وصل إليه من المكانة والتكريم عند الأمراء، ولعلّ هذا أنسب الأسباب، إذا ما أضفنا إليه اعتداده بنفسه، مما جعل الحاقدين يسعون عند الحكّام لعزله، وقد ورد في رسالة كتبها ابن السُّبُكِّي إلى الصفدي ما يشير إلى ذلك؛ فقال: ((ثمّ لما كان قد امتلأ من ماء دمشق بطني، ونادى حوض الآمال قطني، وسَمِمتُ نفسي صداغ الشّام، وماذا يدري الشّعراء وغيرهم مني، ورأيت هذا الإكرام الذي ملأ عنان السّماء، وذكرتم دمشق وما وما، وما أقول وكلّ دمشق ما، قلتُ لمن لامنني فيها: خليلي ما وافِ بعهدي أنتم، ومعاذ الله أن ألوم أهل الشّام؛ وقد أحسنوا وأنعموا ... وإنما ألوم فرقة قلبوا الحقّ، وبتلوا القرآن فصمّوا وعموا))<sup>(٣)</sup>.

ويمكن تلخيص أبرز خصائص الحالة الاجتماعيّة في عصر المماليك بما يأتي:

- 
- (١) انظر: ابن حبيب حلبّي، بدر الدين أبو محمد حسن بن عمر (٧٢٦هـ)، تذكرة التتبيه في أيام المنصور وبنيه، تحقيق سعيد عاشور، القاهرة - مصر، دار الكتب، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٦م، ج٢، ص٢١٢، وانظر مزيداً من أمثلة ذلك: ج٢، ص٢٢٧، وابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج٢، ص٣٠٦ - ٣٠٨، وج٣، ص٣٩ - ٤٠، وابن حجر الدرر الكامنة، ج٢، ص٧٠.
- (٢) انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٢، ص٢٦.
- (٣) ابن السُّبُكِّي، الطبقات الكبرى، ج١٠، ص١٨ - ١٩.

١- التفاوت الواضح بين طبقات المجتمع المختلفة<sup>(١)</sup>.

٢- انتشار بعض الأمراض الاجتماعية؛ كالرشوة، وشرب الخمر، وغير ذلك<sup>(٢)</sup>.

٣- الجذب، والقحط، والجفاف، ونقص السلع، وغلاء الأسعار<sup>(٣)</sup>.

٤- انتشار الأمراض والأوبئة<sup>(٤)</sup>.

### المطلب الثالث: الحالة العلمية والثقافية

على الرغم من وجود الضعف السياسي وعدم الاستقرار في عصر دولة المماليك، إلا أن الحركة الثقافية والعلمية كانت نشطة، وقد كان لبعض سلاطين المماليك اهتمام بالعلوم المختلفة، واعتنوا ببناء المساجد والمدارس، وحبس الأوقاف عليها بما يضمن استمرارها في أداء رسالتها، وكانوا يشجعون العلماء ويكرمونه، وإن لم يكن لهم باع واسع في المشاركة الفعلية في الحركة العلمية كما فعل بنو أيوب<sup>(٥)</sup>.

وقد نبغ في هذا العصر - نتيجة لذلك - عدد كبير من العلماء؛ منهم:

ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ = ١٣٢٧م)، وابن سيّد الناس (ت ٧٣٤هـ = ١٣٣٣م)،  
والبرزالي (ت ٧٣٩هـ = ١٣٣٨م)، والمزّي (ت ٧٤٢هـ = ١٣٤٢م)، والذهبي (ت ٧٤٨هـ = ١٣٣٧م)،  
وابن القيم (ت ٧٥١هـ = ١٣٥٠م)، وتقّي السّديّ (ت ٧٥٦هـ = ١٣٥٥م)،

---

(١) انظر تفصيل ذلك فيما حكاه المقرئزي، إغاثة الأمة، ص ٦٤ - ٦٧.

(٢) انظر: المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٢٠١، وج ٢، ص ١٤.

(٣) انظر: المقرئزي، إغاثة الأمة، ص ٣٣ - ٣٥.

(٤) انظر: المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ١٥٢.

(٥) انظر: عبد اللطيف حمزة، الحركة الفكرية في مصر، القاهرة - مصر، دار الفكر العربي، ١٣٨٠هـ - ١٩٤٧م، ص ١٤٩ - ١٥٤.

والعلائق (ت ٧٦١هـ - ١٣٥٩م)، والزليخ (ت ٧٦٢هـ - ١٣٦٠م)،

ومغلطاي (ت ٧٦٢هـ - ١٣٦٠م)، وابن كثير (ت ٧٧٤هـ - ١٣٧٢م).

ولا يخفى أثر ازدهار الحالة العلمية في عصر المماليك؛ فما ((زال دور الكتب في جميع أنحاء العالم مشحونة بمئات المخطوطات التي ترجع إلى عصر سلاطين المماليك بمصر، والتي تناولت معظم ألوان المعرفة... فإذا أضفنا إلى هذه المخطوطات النسبة الضئيلة التي طبعت من تراث العصر المماليكي، والكتب التي فقدت ولم نعد نعرف عنها سوى أسمائها وأسماء مؤلفيها، أدركنا أن مصر شهدت في عصر المماليك نشاطاً علمياً فائقاً لم تشهد مثله في عصر آخر من تاريخها الوسيط))<sup>(١)</sup>.

ويتلخص سبب ازدهار الحالة العلمية، والثقافية في مصر في عصر المماليك بانتقال الخلافة العباسية من بغداد إلى القاهرة سنة (٦٥٩هـ)<sup>(٢)</sup>، قال السيوطي: ((واعلم أن مصر من حين صارت دار الخلافة، عظم أمرها، وكثرت شعائر الإسلام فيها، وعلت فيها السنة، وعفت منها البدعة، وصارت محلّ سكن العلماء، ومحطّ رحال الفضلاء، وهذا سرّ من أسرار الله أودعه في الخلافة النبوية، حيثما كانت يكون معها الإيمان والكتاب))<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر السيوطي أثراً من آثار انتقال الخلافة إلى القاهرة ألا وهو هجرة العلماء من أقطار العالم الإسلامي إلى مصر؛ فقد أدى الغزو المغولي للعراق وبلاد الشام إلى انتقال كثير من العلماء إلى مصر، وفي الوقت نفسه كانت بلاد الأندلس تتفاقم فيها الفتن مما جعل الكثير من علمائها يهجرونها متجهين إلى مصر؛ فمن المشرق عمر بن أحمد بن العديم (ت ٦٦٠هـ -

(١) سعيد عاشور، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك، ص ٢٧٤ - ٢٧٥.

(٢) انظر أسباب انتقال الخلافة العباسية إلى مصر: المقرئ، السلوك، ج ١، ص ٤٥٣ - ٤٥٧.

(٣) السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٨١ - ٨٢.

١٢٦١م<sup>(١)</sup>، وأحمد بن زين الدين المعروف بابن الأستاذ (ت ٦٦٢هـ = ١٢٦٣م)<sup>(٢)</sup>، وجمال

الدين إبراهيم بن محمد القلانسي (ت ٧٢٢هـ = ١٣٢٢م)<sup>(٣)</sup>.

أما من الأندلس، فقد رحل إلى مصر: محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ = ١٢٧٢م)،

ومحمد بن عبد الله بن مالك، صاحب الألفية (ت ٦٧٢هـ = ١٢٧٣م)، وتاج الدين محمد بن محمد

ابن عبد المنعم المعروف بابن البازنباري (ت ٧٥٦هـ = ١٣٥٥م)<sup>(٤)</sup>.

وقد تمثلت مظاهر ازدهار الحالة العلمية والثقافية في عصر المماليك - وإن كانت من

جانب آخر تمثل أسباب ازدهارها - في عدة جوانب:

#### الأول: انتشار دور العلم:

تعددت دور العلم في العصر المملوكي، وتنوعت حتى شملت الجوامع، والمدارس،

والزوايا، ومنازل الشيوخ، قال السيوطي: ((فلما كانت الدولة التركية<sup>(٥)</sup> أحدثت عدة جوامع، فبني

في زمن الظاهر بيبرس جامع الحسينية في سنة تسع وستين، ثم بنى الناصر بن قلاوون الجامع

الجديد بمصر في سنة اثنتي عشرة وسبع مائة، وبنى أمراؤه وكتابه في أيامه نحو ثلاثين جامعاً،

وكثرت في هذا القرن وما بعده إلى الآن<sup>(٦)</sup>)).

---

(١) ابن الوردي، تنمة المختصر، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ج ٢، ص ٣٠٨.

(٢) السيوطي، حسن المحاضرة، ج ١، ص ٣٣٩.

(٣) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ١، ص ٥٩.

(٤) انظر: التلمساني، نفح الطيب، ج ٢، ص ٥ وما بعدها.

(٥) هذه التسمية من السيوطي ترجع إلى أصل المماليك البحرية الذين جلبوا من بلاد القفقاس شمالي البحر الأسود، ومن بلاد القوقاز قرب بحر قزوين، انظر: سعيد عاشور، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك، ص ١٥٣.

(٦) السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٢٠٧، وقد ذكر المقرئ هذه الجوامع؛ انظر: المقرئ، المواعظ والاعتبار، ج ٣، ص ١٤٤ - ٣٦٠.

وتكمن أهمية الجوامع في أنها كانت مشاركة للمؤسسات العلمية في تعليم العلوم ونشرها، وخير مثال على ذلك جامع عمرو بن العاص (الجامع العتيق) حيث نقل المقرئون عن الواحد شهاب الدين بسنده إلى ابن الصنائع الحنفي ((أنه أدرك بجامع عمرو بن العاص بمصر، قبل الوباء الكائن في سنة تسع وأربعين وسبعمائة، بضعا وأربعين حلقة لإقراء العلم لا تكاد تبرح منه))<sup>(١)</sup>.

الثاني: انتشار خزائن الكتب.

اعتنى العلماء والأمراء باقتناء الكتب، وشرائها، وذلك لما للكتاب من أهمية خاصة في نشر العلم، وكان إنشاء خزائن الكتب مصباحا للمدارس والجامع، وقد ضمت هذه الخزائن أعدادا كبيرة من الكتب، قام عليها "خازن الكتب"، وكان من واجبه ((الاحتفاظ بها، وترميم شعنها، وحجبها عند احتياجها للحبك، والضئنة بها على من ليس من أهلها، وبذلها للمحتاج إليها))<sup>(٢)</sup>. وقد كان في مصر سوق للكتب يقال له "سوق الكتبيين" قال المقرئ في وصفه: ((هذا السوق فيما بين الصاغة والمدرسة الصالحية، أحدث فيما أظن بعد سنة سبعمائة))<sup>(٣)</sup>.

المطلب الرابع: موقف ابن السبكي من حالة عصره

لا يخفى أثر البيئة الاجتماعية على الإنسان، على اتجاهه ونبوغه، وتكيف حياته ونشاطه، وقد تأثر ابن السبكي بحالة عصره السياسية، والاجتماعية، والعلمية صورا عدة، أوجزها في ما يأتي:

(١) المقرئ، المواعظ والإعتبار، ج٣، ص ١٧٠.

(٢) ابن السبكي، معيد النعم، ص ٨٧ - ٨٨.

(٣) المقرئ، المواعظ والإعتبار، ج٢، ص ٥٩٨.

أولاً: لعل الاضطراب السياسي الذي شهده ابن السبكي، والمتمثل في كثرة من عاصروهم من السلاطين المماليك نتيجة الفتن والاضطرابات والعزل، إلى جانب ذلك المجتمع الطبقي الذي اتسم به عصر المماليك، وانتشار الأمراض الاجتماعية، كان الدافع الرئيس لابن السبكي إلى وضع كتاب استحق بسببه أن يوصف بأنه مصلح اجتماعي، ألا وهو كتاب "معيد النعم ومبيد النقم"، وهو كتاب يعد وثيقة من وثائق حقوق الإنسان، إضافة إلى كونه مصدراً يوضح أخلاقيات المهن، وهو في مجمله سجل للانتهاكات التي عايشها ابن السبكي على الصعيد السياسي، والاجتماعي، والثقافي، وحاول تصويبها<sup>(١)</sup>.

وقد بنى كتابه على ذكر ما يحفظ على الإنسان النعمة، ويدفع عنه السوء، ومرجع ذلك قيام كل إنسان بما وجب عليه، وذكر الأعمال والوظائف مع تفصيل ما يطلب في كل عمل ووظيفة، وقد عاب بعض المساوي في عصره، كتقبيّل الأرض بين أيدي الملوك، وتحدث عن قطاع الطريق، وذوي الفتن والثورات، كالبدو الذين اعتادوا السلب والنهب، ودعا السلطان إلى عقوبتهم شريطة أن يكون الحامل له على ذلك المصلحة لا التشهي<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: إن عصر ابن السبكي - مع ما وصف به من الاضطراب السياسي، والانحطاط الاجتماعي - كان عصر ازدهار للعلم والثقافة، تمثل - في جانب من جوانبه - في ظهور المصنّفات الموسوعية في التاريخ، والأدب، واللغة، وغيرها، مثل كتاب "لسان العرب" لابن منظور، وكتاب "نهاية الأرب في فنون العرب" للنويري، ويعد ابن فضل الله العمري من أصحاب الموسوعات بكتابه "مسالك الأبصار"، هذا إلى جانب صلاح الدين الصّدي، وابن

(١) بتصرف من كلام صافيناز كاظم المنشور على موقع الحركة المصرية كفاية.

(٢) انظر: ابن السبكي، معيد النعم، ص ٢٠، وص ٢٣.

شاكر الكتبي، والكثير من العلماء الذين وضعوا الكثير من المصنفات في مختلف الفنون؛ كأبي حيان الأندلسي، وابن قيم الجوزية.

وقد تمثل تأثر ابن السبكي بهذه الحالة العلمية فيما قدّمه للمكتبة الإسلامية من مصنفات عديدة في مختلف الفنون، ويعدّ كتابه الطبقات بأقسامه الثلاثة من الكتب الموسوعية التي شاعت في عصره.

ثالثاً: انتشرت خزائن الكتب في عصر ابن السبكي؛ فما من مدرسة إلا وفيها خزانة للكتب، ولم تخل المساجد من مكتبات تلبي حاجة طلبة العلم الذين يدرسون فيها، فاستثمر ابن السبكي ذلك؛ فوقف على كثير من الكتب التي قرأها على شيوخه، أو قرئت بحضوره، أو قرأها لنفسه. رابعاً: تعددت المدارس، وقد ولي ابن السبكي التدريس في أغلبها، ولا شك أن التدريس فيه للمُتَرَسِّ قبل التلميذ.

خامساً: اعتنى السلاطين المماليك بالعلماء، وقلّدوهم الكثير من المناصب، ولم يكن ابن السبكي بمنأى عن تقلد مثل هذه المناصب؛ فولي القضاء، وتوقيع الدست.

### المبحث الثالث: الشيوخ

يستمد التلميذ علومه من شيوخه؛ فهم الصورة الحية الناطقة، وهم القدوة، وعلى أيديهم تتشكل شخصية التلميذ، وبهم يكمل عقله ((والسبب في ذلك أن البشر يأخذون معارفهم، وأخلاقهم، وما ينتحلون به من المذاهب، والفضائل، تارة علما وتعلما وإلقاء، وتارة محاكاة وتلقينا بالمباشرة، إلا أن حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشد استحكاما، وأقوى رسوخا، فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكات ورسوخها))<sup>(١)</sup>.

ويبين الإمام تقي الدين السبكي أهمية دور الشيخ في تعليم التلميذ؛ فيقول: ((وإذا وجد الاستعداد والقبول من الطالب، بقي الانطباع على قدر إلقاء الشيخ، وهو متقارب أيضا تقاربا ظاهرا في أمرين: أحدهما بحسب زيادة علمه، ونقصه، فكم بين تعليم الشافعي وتعليم الواحد منا، والثاني بحسب نصح الشيخ ومحبة للطالب، وحنوه عليه حتى يأخذه بكلتا يديه، وكلما أحب الشيخ الطالب أقبل عليه بمجامع قلبه، وألقى إليه أفلاذ علمه، ورباه بصغاره قبل كباره))<sup>(٢)</sup>.

وكلما أكثر التلميذ من لقاء الشيوخ مع تعدد اهتماماتهم ترسخت ملكته العلمية، وقد تتلمذ ابن السبكي على جلة من المشايخ سبق الحديث عن بعضهم<sup>(٣)</sup>، وأثرهم في علمه واضح، وتأثره بهم أوضح، وقد حظي ابن السبكي بعناية شيوخه، وتمثلت هذه العناية في عدة مظاهر:

أولها: تحفيز دافع التعلم: الذي يجعل الطالب يحرص على طلب العلم، ويدأوم عليه، وقد ذكر ابن السبكي صورتين من ذلك؛ فقال: ((وكنيت أنا كثير الملازمة للذهبي، أمضي إليه في كل يوم مرتين، بكرة والعصر، وأما المزي فما كنت أمضي إليه غير مرتين في الأسبوع، وكان

(١) ابن خلدون، المقدمة، ص ٦٣٤.

(٢) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ١٠، ص ٣٠٠.

(٣) نظر الرسالة، ص ١٦ - ١٢.

سبب ذلك أن الذهبي كان كثير الملاحظة لي، والمحبة في، بحيث يعرف من عرف حالي معه أنه لم يكن يحبّ أحداً كمحبته في، وكنت أنا شاباً، فيقع ذلك مني موقعاً عظيماً، وأما المزي، فكان رجلاً عبوساً مهيباً<sup>(١)</sup>.

فانظر إلى هذا الحافظ النفسى الذي جعل ابن السبكي يمضي إلى الذهبي مرتين في اليوم لينهل من علمه، ويبني ثقافته، وتأمل فيما حكاه ابن السبكي عن شيخه الذهبي وهو يشكل قاعدة مهمة ينبغي أن توضع أمام مربّي الأجيال، كي يستفيدوا منها في صنع عقول أبناء الأمة. ولم يكن عهد ابن السبكي مع مثل هذه الحوافز النفسية قد ابتدأ مع شيخه الذهبي، فها هو أبو حيّان الأندلسي يمدح ابن السبكي وهو ابن ثلاث سنين؛ فيقول<sup>(٢)</sup> [الطويل]:

ألا إن تاج الدين تاج معارف      وبدر هدى تجلّى به ظلم الدهر  
سليل إمام قلّ في الناس مثله      فضائله تربو على الزهر والزهر

وهذه السنّة - التي كان عليها ابن السبكي لما مدحه أبو حيّان الأندلسي - تجعل صاحبها يعي قيمة هذا المدح، وقد شكّلت عند ابن السبكي حافزاً على طلب العلم، وحضور مجالس أبي حيّان؛ فلما توجه إلى القاهرة في سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة جلس إليه وقرأ عليه<sup>(٣)</sup>.

وثانيها: تنوّع أساليب التعليم؛ فإن أسلوب المدرّس له أثر مهم في العملية التعليمية، وتنوّع أساليب التعليم لا يقل أهمية عن ذلك، ويحدثنا ابن السبكي عن تنوّع شيوخه في أساليب التعليم؛ فمن ذلك أسلوب حلّ المشكلات، ويتمثّل في وضع الطلاب أمام مشكلة، أو سؤال محير ممّا يقودهم إلى حتّ الفكر، والبحث عن حلّ المشكلة، وقد اجتمع ابن السبكي يوماً مع جماعة من

(١) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ١٠، ص ٣٩٨ - ٣٩٩، وما قاله عن المزي فيقصد به أنه لا يعرف الهزل.

(٢) نقل هذين البيتين ابن السبكي، انظر: المصدر السابق، ج ٩، ص ٢٨٧.

(٣) انظر: المصدر السابق، ج ٩، ص ٢٧٨.

أقرانه، وكانوا يشتبهون سماع الشيخ تقي الدين السبكي ((فقال: بسم الله، وفهمت أنه إنما وافق على ذلك لمحبتته فيّ وفي تعليمي، فقال: أبصروا مسألة فيها أقوال بقدر عددكم، وينصر كل منكم مقالة يختارها من تلك الأقوال، ويجلس يبحث معي، فقلت أنا: مسألة الحرام، فقال: بسم الله، انصرفوا فليطالع كل منكم ويحرر ما ينصره، فقمنا وأعمل كل واحد جهده، ثم عدنا، وقد كاد الليل ينتصف...))<sup>(١)</sup>.

ومن تنوع أسلوب التعليم أيضا التكليف بالبحث والتحري، وقد وردت الفتيا على الشيخ تقي الدين السبكي، في حكم اللعب بالشطرنج، فدفعها إلى ولده ((وقال: اكتب عليها مبسوطا مستدلا، ثم اعرضها...))<sup>(٢)</sup>.

وثالثها: تفعيل أسلوب الحوار؛ فهو من الأساليب التعليمية الناجعة، وذلك بما يترتب عليه من نتائج؛ فالمحاور يسعى إلى توضيح قضية قد لا يراها قبيله، دون التركيز على معرفة المخطئ والمصيب، فهذا متحقق بالنتيجة، وقد كان حظ ابن السبكي في هذا كبيرا؛ فقد جالس والده، وحاوره طويلاً، يقول ابن السبكي: ((...، وقد جرى بيني وبين الشيخ الإمام، رحمه الله، بحث طويل في هذا عندما قرأت عليه مسألة "ما إذا أوصى بعود من عيدانه"))<sup>(٣)</sup>.

ورابعها: تعزيز الثقة بالنفس؛ وذلك من خلال موافقة الشيخ على ما توصل إليه التلميذ من نتائج سليمة، وإبداء الإعجاب بها، واعتماد ما يذهب إليه من آراء؛ يقول ابن السبكي: ((وقد وقع

(١) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ١٠، ص ٢٠٣.

(٢) المصدر السابق، ج ١٠، ص ١٩٤.

(٣) ابن السبكي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٢٥٠، وانظر: المصدر السابق، ج ١، ص ١٩٠، ابن السبكي، الإبهاج، ج ٣، ص ٤٩٠، وج ٤، ص ١٢٥٧، ومسألة "الوصية بعود من عيدانه" تعني من كان له آلات لهو محرمة، وأخرى للبناء على سبيل المثال، فإذا أوصى دون تحديد فهل تمضي الوصية فيهما، أم تمضي فيما هو مباح فقط.

لِي فِي بَعْضِ الْمَجَالِسِ الْإِسْتِدْلَالَ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وَجِهَ الْحُجَّةَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْإِسْتِنَاءُ مِنَ النَّفْيِ إِثْبَاتًا لَكَانَ الْمَرْءُ مَكْلَفًا بِكُلِّ مَا تَسَعَهُ نَفْسُهُ، ... ، وَكَانَ الْبَحْثُ بَيْنَ يَدَيِ وَالِدِي، أَيْدِيهِ اللَّهُ، فَاسْتَحْسَنَ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

وْخَامِسُهَا: تَرْشِيحُهُ لَتَوَلَّى الْمَنَاصِبَ؛ فَالْشَّيْخُ يَرَى فِي تَلْمِيذِهِ ثَمَرَةَ جَهْدِهِ، فَهُوَ يَرْبِيهِ بِالْعِلْمِ كَمَا يَرْبِي الْآبُ ابْنَهُ، وَيُوَدِّعُ لَهُ الْخَيْرَ، وَيَسْعَى لَهُ فِيمَا يَصْلَحُ شَأْنَهُ، وَقَدْ نَالَ ابْنُ السُّبُكِيِّ هَذِهِ الْعِنَايَةَ مِنْ شِيُوخِهِ؛ فَسَعَوْا لَهُ إِلَى تَوَلَّى الْمَنَاصِبَ لَمَّا رَأَوْا عِلْمَهُ وَاجْتِهَادَهُ، حَتَّى وَصَلَ الْأَمْرَ بِهِمْ إِلَى أَنْ تَخَلَّوْا عَنْ مَنَاصِبِهِمْ لِمَصَالِحِهِ؛ فَهَذَا الْإِمَامُ ابْنُ النَّقِيبِ يَأْذَنُ لَهُ بِالْفَتْوَا وَالتَّحْرِيسِ، وَنَزَلَ لَهُ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ عَنْ مَشِيخَةِ دَارِ الْحَدِيثِ الظَّاهِرِيَّةِ، أَمَّا الْإِمَامُ تَقِيَّ الدِّينِ السُّبُكِيُّ، فَقَدْ سَعَى لَهُ لِيَسْتَقِلَّ بِمَنْصِبِ الْقَضَاءِ فِي الشَّامِ، وَنَزَلَ لَهُ عَنْ مَشِيخَةِ دَارِ الْحَدِيثِ الْأَشْرَفِيَّةِ.

وَلَمْ يَكُنْ هَذَا الْأَثَرُ لِيَقِفَ عِنْدَ هَذَا الْحَدِّ، فَلَمَّا صَارَ لِابْنِ السُّبُكِيِّ كَلِمَةٌ مَسْمُوعَةٌ، وَرَأَى يَعْتَمِدَ عِنْدَ السُّلْطَانِ، سَعَى لِبَعْضِ تَلَامِيذِهِ، وَمَنْ يَثِقُ بِعِلْمِهِمْ لَتَوَلَّى الْمَنَاصِبَ، وَهُوَ يَحَاكِي فِي هَذَا مَا فَعَلَهُ شِيُوخُهُ مَعَهُ؛ قَالَ ابْنُ السُّبُكِيِّ عَنْ مَوْقِفِهِ مَعَ الشَّيْخِ صَلَاحِ الدِّينِ الصَّدْقِيِّ: ((وَكُنْتُ قَدْ سَاعَدْتُهُ آخِرَ عَمْرِهِ فَوَلَّيْتُ كِتَابَةَ الدُّسْتِ بِدَمَشْقَ، ثُمَّ سَاعَدْتُهُ فَوَلَّيْتُ كِتَابَةَ السَّرِّ بِحَلَبَ، ثُمَّ سَاعَدْتُهُ فَحَضَرْتُ إِلَى دَمَشْقَ عَلَى وَكَالَةِ بَيْتِ الْمَالِ وَكِتَابَةِ الدُّسْتِ))<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن السبكي، الإبهاج، ج٤، ص١٤٠٧، وانظر مزيدا من الأمثلة: ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج٣، ص٢٩٨، ج٤، ص١٥٣، ج٦، ص٢٥٣.

(٢) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج١٠، ص٥-٦، و((كتاب الدست، هم الذين يجلسون مع كاتب السر بمجلس السلطان بدار العدل في المواعيد على ترتيب منازلهم بالقدمة، ويقرأون القصص كما يوقع عليها كاتب السر، وسموا كتاب الدست إضافة إلى دست السلطان؛ وهو مرتبة جلوسه: لجلوسهم للكتابة بين يديه؛ وهؤلاء هم أحق كتاب ديوان الإنشاء باسم الموقعين، لتوقيعهم جوانب القصص بخلاف غيرهم)) القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري (ت٨٢١هـ)، صبح الأعشى في كتابة الإنشاء، تحقيق عبد القادر زكّار، دمشق - سوريا، وزارة الثقافة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ج١، ص٥٣.

وقال عن محمد بن خلف الغزّي: ((استتبّه في الحكم بدمشق، ونزلتُ له عن تدريس  
التقوية<sup>(١)</sup>، ثم تدريس الناصرية<sup>(٢)</sup>))<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) إحدى مدارس دمشق، وتنسب إلى الملك المظفر تقي الدين عمر بن شاهنشاه، بنيت سنة أربع وسبعين وخمسمائة، انظر: النعمي، الدارس، ج ١، ص ١٦٢.
- (٢) إحدى مدارس دمشق، بناها الملك الناصر يوسف بن صلاح الدين، وفرغ منها في أواخر سنة ثلاث وخمسين وستمائة، انظر المصدر السابق، ج ١، ص ٣٥٠.
- (٣) المصدر السابق، ج ٩، ص ١٥٦، وانظر: ابن قاضي شهاب، التاريخ، م ٣، ج ٢، ص ٢٦٠.

## المبحث الرابع: المناصب التي تولّاها

قبل الحديث عن المناصب التي تولّاها ابن السُّبُكِيِّ، وكيف أثّرت في تكوين ثقافته، لا بدّ من التنبيه على أمر مهمّ، ألا وهو أنّ ابن السُّبُكِيِّ لم يكن يحرص على تولّي المناصب، أو يسعى لنيلها، وإنما كانت المناصب تفتد إليه بتزكية شيوخه، اعترافاً منهم بفضله وعلمه وأهليته، وقد أورد ابن السُّبُكِيِّ نصوصاً تدلّ على تزكية شيوخه له وهو في سنّ صغيرة.

هذه المكانة العلميّة التي وصل إليها ابن السُّبُكِيِّ باعتراف شيوخه، وشهادتهم له، هي التي جعلته مرشحاً لكثير من المناصب، حتّى قال ابن كثير: ((حصل له من المناصب، والرياسة ما لم يحصل لأحد قبله، وانتهت إليه الرياسة بالشّام))<sup>(١)</sup>.

ويحسن هنا تقسيم المناصب التي تولّاها ابن السُّبُكِيِّ والحديث عنها ضمن المطالب الآتية:

### المطلب الأوّل: المناصب الإداريّة

تولّى ابن السُّبُكِيِّ العديد من المناصب الإداريّة، وهذه المناصب هي:

- ١- توقيع الدّست: وقد تولّى توقيع الدّست بالشّام بين يدي الأمير علاء الدّين أمير عليّ بن عليّ الماردينيّ نائب الشّام سنة (٧٥٤هـ = ١٣٥٣م)<sup>(٢)</sup>.
- ٢- ناب عن والده في قضاء الشّام سنة (٧٥٥هـ = ١٣٥٤م)<sup>(٣)</sup>.
- ٣- استقلّ بالقضاء بسؤال والده سنة (٧٥٦هـ = ١٣٥٥م)<sup>(٤)</sup>.

---

(١) ابن قاضي شهبه، طبقات الشّافعيّة، ج ٣، ص ١٤٢، وابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٤٢٨.  
(٢) انظر: ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ١٠، ص ١٩٢-١٩٣، وابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٤٢٦،  
(٣) انظر: ابن قاضي شهبه، طبقات الشّافعيّة، ج ٣، ص ١٤١، وابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٤٢٦.  
(٤) انظر: ابن قاضي شهبه، طبقات الشّافعيّة، ج ٣، ص ١٤١، وابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٤٢٦.

٤- أعيد إلى القضاء في أواخر رمضان سنة (٧٥٩هـ - ١٣٥٧م)، وكان قد عزل في شعبان من السنة نفسها<sup>(١)</sup>.

٥- عيّن على وظائف أخيه بهاء الدين أحمد في مصر سنة (٧٦٣هـ - ١٣٦١م)، ومنها تدريس الشّيوخونيّة<sup>(٢)</sup>.

٦- تولّى قضاء دمشق سنة (٧٦٤هـ - ١٣٦٢م)، ثم عزل سنة (٧٦٩هـ - ١٣٦٧م)<sup>(٣)</sup>.

٧- تولّى قضاء دمشق سنة (٧٧٠هـ - ١٣٦٨م)، وبقي فيه إلى أن مات<sup>(٤)</sup>.

### المطلب الثاني: المناصب التّعليميّة

١- أذن له ابن النّقيب بالفتيا قبل سنة (٧٤٥هـ - ١٣٤٤م)<sup>(٥)</sup>.

٢- درّس بالنّقويّة سنة (٧٤٤هـ - ١٣٤٣م)<sup>(٦)</sup>.

٣- درّس بالمسروريّة سنة (٧٥١هـ - ١٣٥٠م)<sup>(٧)</sup>.

٤- جلس عند الرخامة التي بالجامع الأمويّ للاشتغال بالعلم سنة (٧٥١هـ - ١٣٥٠م)<sup>(٨)</sup>.

٥- درّس بالدماعيّة<sup>(٩)</sup>، والعذراويّة<sup>(١٠)</sup>، والعزيريّة<sup>(١١)</sup> سنة (٧٥٥هـ - ١٣٥٤م)<sup>(١٢)</sup>.

---

(١) انظر: المقرئ، السلوك، ج ٢، ص ٢٣٩، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٢، ص ٢٠٣.

(٢) انظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٣، ص ٢٢٢، وص ٢٢٦.

(٣) انظر: المقرئ، السلوك، ج ٢، ص ٢٣٩، وص ٢٦٤.

(٤) انظر: المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٦٧.

(٥) انظر: ابن قاضي شهبه، طبقات الشافعيّة، ج ٣، ص ١٤٠.

(٦) انظر: النعيمي، الدّارس، ج ١، ص ٢٢٣.

(٧) أنشأها شمس الدين الخواص مسرور، وإليه تنسب، انظر: المصدر السابق، ج ١، ص ٤٥٩.

(٨) انظر: ابن السّكّبي، الطبقات الكبرى، ج ١٠، ص ١٩٢، وهي في المسجد الأمويّ يجلس إليها لإلقاء دروس

العلم، وقيل إن أول من جلس بجانبها ابن عساكر.

(٩) من المدارس المشتركة بين الحنفية والشافعية، أنشأتها زوجة شجاع الدين التّماغ سنة (٦٣٨هـ)، انظر:

النعيمي، الدّارس، ج ١، ص ٢٣٦.

(١٠) وهي وقف على الشافعية والحنفية، أنشأتها الستّ عزراء بنت أخي صلاح الدين سنة (٥٨٠هـ)، انظر

٦- درّس بالقنمريّة سنة ( ٧٥٦هـ = ١٣٥٥م )<sup>(٣)</sup>.

٧- درّس بالشاميّة البرانيّة سنة ( ٧٥٩هـ = ١٣٥٧م )<sup>(٤)</sup>.

٨- درّس بالأمنيّة، وتولّى مشيختها سنة ( ٧٦٣هـ = ١٣٦١م )<sup>(٥)</sup>.

٩- درّس بالغزاليّة<sup>(٦)</sup>، والناصرية سنة ( ٧٦٤هـ = ١٣٦٢م )<sup>(٧)</sup>.

١٠- نزل له الذهبيّ عن مشيخة دار الحديث الظاهريّة قبل وفاته<sup>(٨)</sup>.

١١- نزل له والده عن مشيخة دار الحديث الأشرفيّة سنة ( ٧٥٦هـ = ١٣٥٥م )<sup>(٩)</sup>.

١٢- تولّى الخطابة في الجامع الأمويّ سنة ( ٧٦٤هـ = ١٣٦٢م )<sup>(١٠)</sup>.

المصدر السابق، ج ١، ص ٣٧٣.

(١) بناها الملك العزيز عثمان سنة (٥٩٢هـ-)، انظر المصدر السابق، ج ١، ص ٣٨٢.

(٢) انظر: النعمي، الدارس، ج ١، ص ٢٤٠، وص ٣٨.

(٣) انظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٢٥٢، أنشأها ناصر الدين الحسين بن علي سنة (٦٦٥هـ-)، والقيصري لقب له يعني مقدم الجيوش، انظر: النعمي، الدارس، ج ١، ص ٣٣٥.

(٤) أنشأتها ستّ الشام ابنة نجم الدين أيوب، وكان أول تدريسه بها سنة (٧٤٥هـ-) بعد وفاة ابن النقيب، ثم تولّاها والده نقيّ الدين، انظر: أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي الأيوبي (ت ٧٣٢هـ-)، المختصر في أخبار البشر، القاهرة - مصر، المطبعة الحسينية المصرية، ١٣٢٤هـ - ١٩٠٧م، ج ٢، ص ٥٨، والنعمي، الدارس، ج ١، ص ٢٧٧.

(٥) انظر ابن السكّي، الأشباه والنظائر، ج ٢، ٣٤٩، وهي أول مدرسة بنيت للشافعية، بناها أتابك العساكر وكان يقال له أمين الدولة سنة (٥٣٠هـ-)، انظر: النعمي، الدارس، ج ١، ص ١٣٢.

(٦) وهي زاوية في الجامع الأموي تنسب للغزالي وفيها يدرس كتابه، انظر النعمي، الدارس، ج ١، ص ٣١٣.

(٧) انظر: النعمي، الدارس، ج ١، ص ٣٨.

(٨) وقد بناها الملك الظاهر غازي بن الملك الناصر صلاح الدين سنة (٦١٣هـ-)، انظر: النعمي، الدارس، ج ١، ص.

(٩) انظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ٢٥٢، والمدرسة الأشرفية كانت دارا لإحدى الأمراء فاشتراها الملك الأشرف بن مظفر الدين، وجعلها دارا للحديث، انظر النعمي، الدارس، ج ١، ص ١٩.

(١٠) انظر المصدر السابق نفسه.

### المطلب الثالث: أثر هذه المناصب في تكوين ثقافة ابن السُّبُكِيِّ

ربما لا يكون أثر المناصب التَّعليمية، والإدارية، على ثقافة ابن السُّبُكِيِّ، واضحا وضوح غيره من العوامل التي أسهمت في تكوين ثقافة ابن السُّبُكِيِّ، إلا أنني سألتَمَس هذه الآثار فيما كتبه ابن السُّبُكِيِّ في كتابه معيد النعم، حيث أورد فيه أصحاب المناصب، وما يتوجب عليهم فعله، وما ينبغي أن يكونوا عليه من العلم والأمانة، وغير ذلك.

#### أولاً: أثر المناصب التَّعليمية:

ذكر ابن السُّبُكِيِّ المدرِّس في كتابه "معيد النعم ومبيد النقم"؛ فقال: ((وَحَقَّ عَلَيْهِ أَنْ يَحْسَنَ إِقَاءَ الدَّرْسِ، وَتَفْهِيمَهُ لِلْحَاضِرِينَ، ثُمَّ إِنْ كَانُوا مَبْتَدِئِينَ، فَلَا يَلْقَى عَلَيْهِمْ مَا لَا يَنَاسِبُهُمْ مِنَ الْمَشْكَلاتِ، بَلْ يَدْرِبُهُمْ وَيَأْخُذُهُمْ بِالْأَهْوَنِ فَالْأَهْوَنِ، إِلَى أَنْ يَنْتَهَوْا إِلَى دَرَجَةِ التَّحْقِيقِ، وَإِنْ كَانُوا مُنْتَهِينَ، فَلَا يَلْقَى عَلَيْهِمُ الْوَاضِحَاتِ، بَلْ يَدْخُلُ بِهِمْ فِي مَشْكَلاتِ الْفَقْهِ، وَيَخُوضُ بِهِمْ عِبَابَهُ الْزَّائِرِ، وَمَنْ أَقْبَحَ الْمُنْكَرَاتِ مُدْرَسٌ يَحْفَظُ سَطْرَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ مِنْ كِتَابٍ، وَيَجْلِسُ يَلْقِيهَا ثُمَّ يَنْهَضُ، فَهَذَا إِنْ كَانَ لَا يَقْدِرُ إِلَّا عَلَى هَذَا الْقَدْرِ، فَهُوَ غَيْرُ صَالِحٍ لِلتَّدْرِيسِ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ تَنَاوُلُ مَعْلُومِهِ، ... وَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْهُ، وَلَكِنَّهُ يَسْهَلُ وَيَتَأَوَّلُ فَهُوَ أَيْضاً قَبِيحٌ، فَإِنْ هَذَا يَطْرُقُ الْعَوَامَ إِلَى رُومِ هَذِهِ الْمَنَاصِبِ، فَقَلَّ أَنْ يَوْجَدَ عَامِّي لَا يَقْدِرُ عَلَى حِفْظِ سَطْرَيْنِ، وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ صَانُوهُ، وَأَعْطَى الْمُدْرَسُ مِنْهُمْ التَّدْرِيسَ حَقَّهُ، فَجَلَسَ وَأَلْقَى جُمْلَةَ صَالِحَةِ الْعِلْمِ، وَتَكَلَّمَ عَلَيْهَا كَلَامَ مُحَقِّقٍ عَارِفٍ، وَسَأَلَ وَسُئِلَ، وَاعْتَرَضَ وَأُجَابَ، وَأَطَالَ وَأَطَابَ، بِحَيْثُ إِذَا حَضَرَهُ أَحَدُ الْعَوَامِ أَوْ الْمَبْتَدِئِينَ أَوْ الْمُتَوَسِّطِينَ، فَهَمَّ مِنْ نَفْسِهِ الْقُصُورَ عَنِ الْإِثْيَانِ بِمِثْلِ مَا أَتَى بِهِ))<sup>(١)</sup>.

---

(١) ابن السُّبُكِيِّ، معيد النعم، ص ٨٣ - ٨٤.

وتبدو في هذه المقولة بعض واجبات المدرّس، وما ينبغي أن يكون عليه، وإنّ من المستبعد أن ينصّ ابن السُّبُكِّي على ذلك دون أن يتمثّله، ويسعى لامتلاك المعرفة التي تميّزه عن الطّالب الذي يجلس أمامه، فلما تولّى مَشِيخَة المدرسة الأُمِينِيَّة عزم على عدم الجلوس للدرس، إلا أنّه رجع عن ذلك لأنّ بعض من لا أهليّة له سعى لتولّي مَشِيخَة المدرسة، وكاد أن يُقَدِّم على ابن السُّبُكِّي لقربه من الدولة، فرغب ابن السُّبُكِّي أن يريّه ((كيف يكون التّدرّس، وكيف ينبغي لمن يطلب مناصب العلماء أن يكون))<sup>(١)</sup>.

وقال فيمن يلي التّوقيع بأمر السّلطان، أو نائبه — وقد ولي توقيع الدّست: ((ومن حقّه ألا يستعمل وحشيّ اللغة، ولا ما لا يفهمه الأكثر من النّاس، لا سيّما إذا كتب إلى من يبعد فهمه لذلك))<sup>(٢)</sup> وقد كان ابن السُّبُكِّي ماهرا في العربيّة، ((وأجاد في الخطّ والنّظم والنثر))<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ابن السُّبُكِّي، الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ٣٤٩.

(٢) ابن السُّبُكِّي، معيد النعم، ص ٣١.

(٣) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٤٢٦.

## ~~الفصل الثاني. ثمانية ابن السبكي الموسوية. معانيها.~~

ومظاهرها، وفيه:

المبحث الأول: الحديث وعلومه.

المبحث الثاني: علم الفقه وأصوله.

المبحث الثالث: علم التاريخ.

المبحث الرابع: علوم اللغة.

المبحث الخامس: التصوف والتزكية.

## الفصل الثاني: ثقافة ابن السبكي الموسوعية، معالمها ومظاهرها.

أتقن ابن السبكي علوما كثيرة، ولبيان أثر هذه العلوم على النقد الحديثي عنده لابدّ أولاً من الوقوف على هذه العلوم، وبيان المكانة التي وصل إليها ابن السبكي في تلك العلوم، ومن ثم بيان أثره فيها، وهذا مقصود هذا الفصل.

### المبحث الأول: الحديث وعلومه:

العلم بالحديث الشريف من أعظم العلوم الإسلامية، وكفى به شرفاً أنه يرتبط بالمصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، ومن شغل نفسه به نال عزّ الدنيا والآخرة، قال الشهاب أحمد المنيني: ((إن علم الحديث علم رفيع القدر، عظيم الفخر، شريف الذكر، لا يعتني به إلا كلّ حبر، ولا يحرمه إلا كلّ غمر، ولا تقنى محاسنه على ممر الدهر، لم يزل في القديم والحديث يسمو عزّة وجلالة، وكم عزّ به من كشف الله له عن مخبآت أسرارهِ وجلالهِ، إذ به يعرف المراد من كلام رب العالمين، ويظهر المقصود من حبلهِ المتصل المتين، ومنه يدري شمائل من سما ذاتاً ووصفاً واسماً، ويوقف على أسرار بلاغة من شرف الخلائق عرباً وعجماً، وتمتدّ من بركاتهِ للمعتني به موائد الإكرام من ربّ البريّة، فيدرك في الزمن القليل من المولى الجليل المقامات العلية والرتب السنية))<sup>(١)</sup>.

وإذا كان لعلم الحديث هذه المكانة فلا عجب أن نرى عناية العلماء به - قديماً وحديثاً -

ومن هؤلاء ابن السبكي.

### المطلب الأول: مكانة ابن السبكي في علم الحديث:

اعتنى ابن السبكي بعلم الحديث دراية ورواية، ويتضح ذلك من خلال اهتمامه الشديد

---

(١) للقاسمي، محمد جمال الدين، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ص ٤٥.

بالأسانيد، وتتبعه لمصادر الحديث، وإصداره الأحكام على الأسانيد والمتون تصحيحاً وتضعيفاً، فضلاً عن استكثاره من سماع الأحاديث عن العديد من الشيوخ، وبيان ذلك في النقاط الآتية:

### أولاً: الإكثار من سماع الحديث

مما يشهد لمكانة ابن السُبُكِّي في علم الحديث، إكثاره من سماع الأحاديث والآثار عن العديد من الشيوخ؛ كما ذكر ابن سعد المقدسي: ((فبلغ عدة الشيوخ بالسماع والإجازة من الرجال والنساء مئة واثنين وسبعين شيخاً، فعدة الرجال مئة وثلاثة وخمسون شيخاً، وعدة النساء تسع عشرة امرأة، فشيوخ السماع مئة وستة وثلاثون شيخاً، وشيوخ الإجازة ستة وثلاثون شيخاً))<sup>(١)</sup>، وقد ((أمعن في طلب الحديث، وكتب الأجزاء، والطباق))<sup>(٢)</sup>، وكان قد قرأ على الإمام المزي، ولازم الإمام الذهبي، وعد نفسه من جملة محدثي؛ حيث قال في ترجمة الإمام الذهبي مبيناً فضله عليه، ومعتزفاً بأثره: ((وهو الذي خرجنا في هذه الصناعة، وأدخلنا في عداد الجماعة))<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً: شهادة العلماء له بالعلم في الحديث

للقوف على مكانة ابن السُبُكِّي في علم الحديث لا بُدَّ من الرجوع إلى موقف العلماء منه، وهل أدرجوه في عداد محدثي؟

ذكر لنا ابن السُبُكِّي مكانته عند شيخه المزي، فقال: ((... أمرهم أن يكتبوا اسمي في الطبقة العليا، فبلغ ذلك الوالد، فانزعج، وقال: خرجنا من الجد إلى اللعب، لا والله، عبد الوهاب

(١) ابن سعد المقدسي، معجم شيوخ التاج السُبُكِّي، ص ٢٦.

(٢) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٤٢٦.

(٣) ابن السُبُكِّي، الطبقات الكبرى، ج ٩، ص ١٠١، وقال أيضاً: ((ولنا قد قلت غير مرة لئن الذهبي أستاذي، وبه تخرجت في علم الحديث)) المصدر السابق، ج ٣، ص ٣٥٣.

شَابَ، وَلَا يَسْتَحَقُّ الآنَ هَذِهِ الطَّبَقَةَ، اكْتُبُوا اسْمَهُ مَعَ الْمُبْتَدئينَ، فَقَالَ لَهُ شَيْخُنَا الذَّهَبِيُّ: وَاللَّهِ هُوَ فَوْقَ هَذِهِ الدَّرَجَةِ، وَهُوَ مُحَدَّثٌ جَيِّدٌ، هَذِهِ عِبَارَةُ الذَّهَبِيِّ، فَضَحِكَ الْوَالِدُ وَقَالَ: يَكُونُ مَعَ (الْمُتَوَسِّطِينَ))<sup>(١)</sup>.

هَذَا النَّصُّ يُوَضِّحُ جَانِبًا مِنْ مَكَانَةِ ابْنِ السُّبْكِيِّ، وَكَيْفَ أَنَّ الْمَزْيَّ شَهِدَ لَهُ بِأَنَّهُ فِي الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا مِنَ الْمُحَدَّثِينَ، وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ، وَلِهَذَا فَإِنَّ الذَّهَبِيَّ قَدْ نَزَلَ لَابْنِ السُّبْكِيِّ عَنْ مَشِيخَةِ دَارِ الْحَدِيثِ الظَّاهِرِيَّةِ، وَأَدْرَجَهُ فِي الْمَعْجَمِ الْمُخْتَصَّ بِالْمُحَدَّثِينَ، وَهِيَ شَهَادَةٌ مِنْ إِمَامَيْنِ مُعْتَبَرَيْنِ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ.

وَتَشِيرُ النُّصُوصُ الَّتِي أوردَهَا ابْنُ السُّبْكِيِّ إِلَى أَنَّ وَالِدَهُ تَقِيَّ الدِّينِ، كَانَ يَمْنَعُ مِنْ تَوَلَّيهِ مَشِيخَةَ دَارِ الْحَدِيثِ، أَوْ أَنَّ يُكْتَبَ فِي الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا مِنَ الْمُحَدَّثِينَ، لَا لَشَيْءٍ إِلَّا لِصِغَرِ سَنِّهِ، فَلَمَّا نَزَلَ لَهُ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ عَنْ مَشِيخَةِ دَارِ الْحَدِيثِ الظَّاهِرِيَّةِ، لَمْ يَمُضِ النَّزُولُ، وَقَالَ لَهُ: ((وَاللَّهِ يَا بَنِيَّ أَعْرِفُ أَنَّكَ مُسْتَحَقُّهَا، وَلَكِنْ تُمْ مَشَايِخَ هُمْ أَوْلَى مِنْكَ لَطْعَنَهُمْ فِي السَّنِّ، ثُمَّ لَمَّا حَضَرَتْ الذَّهَبِيُّ الْوَفَاةَ، أَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ بِأَنَّهُ نَزَلَ لِي عَنْهَا، فَوَاللَّهِ لَمْ يَمُضْهَا لِي، وَهِيَ خَطَأٌ عِنْدِي، يَقُولُ فِيهِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ وَفَاةَ الذَّهَبِيِّ: وَقَدْ نَزَلَ لَوْلَدِي عَبْدِ الْوَهَّابِ عَنْ مَشِيخَةِ الظَّاهِرِيَّةِ، وَأَنَا أَعْرِفُ اسْتِحْقَاقَهُ، وَلَكِنْ سَنَ الشَّبَابِ مَنَعَنِي أَنْ أَمْضِيَ النَّزُولَ لَهُ))<sup>(٢)</sup>.

فَكَانَ الْمَنَاعُ عِنْدَ تَقِيَّ الدِّينِ السُّبْكِيِّ مِنْ تَوَلَّيِّ وَلَدِهِ مَشِيخَةَ دَارِ الْحَدِيثِ صِغَرِ سَنِّهِ، فَلَمَّا زَالَ الْمَنَاعُ نَزَلَ لَهُ عَنْ مَشِيخَةِ دَارِ الْحَدِيثِ الْأَشْرَفِيَّةِ؛ يَقُولُ ابْنُ السُّبْكِيِّ: ((وَلَمَّا نَزَلَ لِي عَنْ مَشِيخَةِ دَارِ الْحَدِيثِ الْأَشْرَفِيَّةِ، وَاتَّفَقَ أَنَّهُ بَعْدَ أَشْهُرٍ حَضَرَ دَرَسًا عَمِلَهُ الْوَلَدُ تَقِيَّ الدِّينِ أَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ ابْنُ الْأَخِ شَيْخُنَا شَيْخَ الْإِسْلَامِ بِهَاءِ الدِّينِ أَبِي حَامِدٍ، سَلَّمَهُمَا اللَّهُ، وَكَانَ أَشَارَ هُوَ بِذَلِكَ لِيَفْرَحَ بِتَدْرِيسِ

(١) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ١٠، ص ٣٩٩.

(٢) المصدر السابق، ج ١٠، ص ٢٠٩.

ولادته بحضوره قبل وفاته، قال للجماعة الحاضرين: ما أعلم أحدا يصلح لمشيخة دار الحديث غير ولدي عبد الوهاب وشخص آخر غائب عن دمشق، وأكثر الناس لم يفهم الغائب وأنا أعرف أنه الشيخ صلاح الدين العلاني شيخ بيت المقدس وحافظه<sup>(١)</sup>.

وجاء في رد الإمام برهان الدين القيراطي على رسالة كتبها إليه ابن السبكي متشوقاً<sup>(٢)</sup> ما يبين مكانته في علم الحديث، يقول الإمام برهان الدين القيراطي في مدح ابن السبكي: ((قلله دره حافظا أنسى الناس إذا رتل المتن من درج، ومحدثا تبخر في علم الحديث فحدث عنه ولا حرج، فاق على مشايخ العصر القديم في الحديث، ووصل بأسانيده العالية إلى مدى لا يوصل إليه بالسير الحديث، وتمسك الطالب من أسانيده المتصلة بحبل وثيق، وأسكره ما سمع من حلو الحديث، فلا كرامة لمر العتيق))<sup>(٣)</sup>.

وقال أيضاً: ((فعلت أن هذا المحدث قد أريض بلبان هذا الفن وغذي، وتحدث

الناس بانفراده فيه، فهو الذي [الخفيف]:

حديثه أو حديث عنه يُعجبني هذا إذا غاب أو هذا إذا حضرا

كلاهما حسن عندي أسر به لكن أحلاهما ما وافق النظرا

فحرس الله سين أسانيده بقاف<sup>(٤)</sup>، وحاء تحويله بحم الأحقاف، فقد أحيا السنة المحمدية حتى

أسفر صباحها في هذا العصر، وأورد، إذ هو جوهر في هذا العلم، صحاحه، ولا ينكر الصحاح

(١) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ١٠، ص ٢٠٩.

(٢) انظر رسالة القيراطي: المصدر السابق، ج ٩، ص ٣١٤ - ٣٣٦.

(٣) المصدر السابق، ج ٩، ص ٣٥٣.

(٤) يعني سورة (ق)

لأبي نصر، فهو إمام العلوم على الأبد والسابق للعلواء سبق الجواد إذا استولى على الأمد،  
والسيد الحافظ الذي داره لا دار مية بين العلواء والسند<sup>(١)</sup>.

وقال ابن سعد المقدسي في تقديمه للمشيجة التي جمعها لابن السبكي: ((وكان سيدنا ومولانا  
قاضي القضاة تاج الدين سيد العلماء الأعلام، جلال الإسلام، حبر الأمة، قوة الأئمة، لسان  
النظار، رحلة المحدثين، حجة المحققين، أوحد المجتهدين، عمدة الحفاظ، علم الرواية، منتهى  
النراية، ... ممن اجتهد في سماع الحديث ودأب، ونسل إلى أخذه من كل حدب، وقرأ على  
الأشياخ بنفسه، وطرز ملاءة أماليه بعلو سنده في بحثه ودرسه، وملك ثغر الفوائد، وحصنه  
بالعوالي، وحاطه بما يروق من محاسن الأمالي [الخفيف]:

جمع الفقه والأصول وقوى بالحديث الشريف تلك الدلائل

قل لمن قد غدا يسامي علاه هكذا هكذا تكون الفضائل<sup>(٢)</sup>.

وقد شهد الحافظ ابن حجر لابن السبكي في علو كعبه في علم الحديث، حينما قال: ((ومن  
الطبقات تعرف مكانته في علم الحديث<sup>(٣)</sup>)).

### ثالثا: تعدد موارده الحديثية

تعددت موارد ابن السبكي الحديثية - رواية ودراية - في مصنفاته، وهو أمر يشهد له  
بضلوعه في علم الحديث؛ وقد وقف مصطفى إسماعيل الأعظمي على ثمانين موردا من موارد

(١) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٩، ص ٣٥٤.

(٢) ابن سعد المقدسي، معجم شيوخ التاج السبكي، ص ٢٥ - ٢٦.

(٣) نقل هذا النص عن ابن حجر: لفاسي، عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني (ت ١٣٨٢هـ)، فهرس الفهارس  
والأكتابات ومعجم المعاجم والمشيجات والمسلسلات، تحقيق إحسان عباس، بيروت - لبنان، دار العربي  
الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ج ٢، ص ١٠٣٧، ولم أقف عليه في كتب ابن حجر، ولا على من نقله  
عن ابن حجر غير الكتاني.

ابن السُّبُكِيِّ فِي أَغْلِبِهَا كُتُبَ وَأَجْزَاءِ فِي الرَّوَايَةِ<sup>(١)</sup>، وَيَعْتَمِدُ شَيْخِيهِ الْإِمَامَ الْمَزْيُ وَالْإِمَامَ الْأَظْهَرِيَّ فِي الرِّجَالِ، كَمَا أَنَّهُ يَكْثُرُ النُّقْلُ عَنِ الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ وَابْنِ الصَّلَاحِ، وَغَيْرِهِمَا.

وَتَجْدُرُ الْإِشَارَةُ هُنَا إِلَى أَنَّ ابْنَ السُّبُكِيِّ قَدْ تَرَكَ لَنَا أَثَرًا مِنْ أَثَارِ عِلْمِهِ بِالْحَدِيثِ، يَتِمَثَّلُ فِي تِلْكَ الْمَصْنُفَاتِ الْمُخْتَصَّةِ بِعِلْمِ الْحَدِيثِ، وَالْقَضَايَا الْحَدِيثِيَّةِ الَّتِي بَحَثَهَا فِي مَصْنُفَاتِهِ غَيْرِ الْحَدِيثِيَّةِ.

### المطلب الثاني: أثره في علم الحديث:

عاش ابن السُّبُكِيِّ فِي عَصْرِ اسْتَقَرَّتْ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلُومِ فِي الْكُتُبِ، وَآلِ الْأُمْرِ إِلَى الْاعْتِمَادِ عَلَيْهَا، وَانْتَهَى عَصْرُ الرَّوَايَةِ، حَتَّى وَصَفَتْ بَعْضُ الْعُلُومِ بِأَنَّهَا عُلُومٌ مُحْتَرَقَةٌ، فَلَا زِيَادَةَ فِيهَا لِمُسْتَرِيدٍ، وَمِنْ هَذِهِ الْعُلُومِ الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ وَعِلْمُهُ، هَذَا مِنْ جِهَةٍ، وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى تَحَدَّثُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ بَنَاتِ الْأَفْكَارِ لَا تَقِفُ عِنْدَ حَدٍّ؛ لِأَنَّ ((الْعُلُومَ مَنْحَ إِلَهِيَّةٍ، وَمَوَاهِبَ اخْتِصَاصِيَّةٍ، فَغَيْرُ مُسْتَبْعَدٍ أَنْ يَنْخَرُ لِبَعْضِ الْمَتَأَخِّرِينَ مَا عَسَرَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ))<sup>(٢)</sup>. لَذَا فَقَدْ قَسَمُوا النَّصْنِيفَ عِدَّةَ أَقْسَامٍ، فَقَالُوا: ((يَنْبَغِي أَلَا يَخْلُو تَصْنِيفٌ مِنْ أَحَدِ الْمَعَانِي الثَّمَانِيَةِ الَّتِي تَصْنِفُ لَهَا الْعُلَمَاءُ؛ وَهِيَ: اخْتِرَاعٌ مَعْدُومٌ، أَوْ جَمْعٌ مُفْتَرَقٌ، أَوْ تَكْمِيلٌ نَاقِصٌ، أَوْ تَفْصِيلٌ مُجْمَلٌ، أَوْ تَهْذِيبٌ مُطَوَّلٌ، أَوْ تَرْتِيبٌ مُخْلَطٌ، أَوْ تَعْيِينٌ مُبْهَمٌ، أَوْ تَبْيِينٌ خَطَأٌ))<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا أَثَرُ ابْنِ السُّبُكِيِّ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ فَأَبَيَّنَهُ فِي النِّقَاطِ الْآتِيَةِ:

---

(١) انظر: ابن سعد المقدسي، معجم شيوخ التاج، ص ١٨، وجاء في الحاشية أن ذلك بناء على دراسة قام بها الباحث مصطفى إسماعيل الأعظمي لنيل شهادة الماجستير في جامعة صدام للعلوم الإسلامية/ بغداد/ ٢٠٠٢م.

(٢) للقاسمي، قواعد التحديث، ص ٣٨.

(٣) المصدر السابق نفسه، وكان ابن خلدون السابق في ذكر مقاصد التأليف، وعدّ منها سبعة مقاصد ينبغي اعتمادها، انظر: ابن خلدون، المقدمة، ص ٣٤٠ - ٣٤١، لكن عبارة القاسمي أخصر.

## أولاً: جمع الأحاديث وتصنيفها

ليس لابن السُّبُكِيِّ تصنيف مستقل في مصطلح الحديث وعلومه، إلا أنه تعرّض لهذا الفن في مصنّفاتِه المتنوّعة، وصنّف بعض الأجزاء الحديثية، غير أنّ مصنّفات ابن السُّبُكِيِّ في هذا المجال مفقودة، فلم أستطع الوقوف على أيّ منها، إلا أنّني لن أخلي هذا المطلب من ذكر كتابين من كتبه الحديثية، أولهما "كتاب الأربعين"، وذلك لشهرة التصنيف في مثل هذه الأجزاء، وثانيهما "جزء في الطّاعون" أعانني على التعريف به ما نقله عنه ابن حجر في كتابه "بذل الماعون في فضل الطّاعون".

## أولاً: كتاب الأربعين:

وهو جزء اشتمل على أربعين حديثاً، خرّجها ابن السُّبُكِيِّ أيام شبابه، وامتنحه بسببها محمّد بن عبد اللطيف السُّبُكِيِّ<sup>(١)</sup>.  
وقد ثبتت نسبة الكتاب لابن السُّبُكِيِّ، كونه نصّ على جمعه لهذا الكتاب، وقد نسبته لابن السُّبُكِيِّ غير واحد من العلماء<sup>(٢)</sup>.

لم يرد عن ابن السُّبُكِيِّ سبب جمعه "كتاب الأربعين" إلا أنّني أجزم أنّه ما جمعه إلا اقتداء بمن سلف<sup>(٣)</sup>؛ حيث كانوا يجمعون أربعين حديثاً من أحاديث المصطفى ﷺ في موضوع واحد، أو

---

(١) قال ابن السُّبُكِيِّ: ((ولشّدي نفسي، وكتبت بها على الأربعين التي خرّجتها زمن الشباب))، ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٩، ص ١٧١.

(٢) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، ج ١٩، ص ٣١٦، وابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٩، ص ١٧١، وابن حجر، بذل الماعون في فضل الطّاعون، تحقيق أحمد عصام الكاتب، الرياض، دار العاصمة، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، ص ١٤٨، وحاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي (ت ١٠٦٧هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ج ١، ص ٨٧٦.

(٣) من العلماء الذين صنّفوا أجزاء احتوت على أربعين حديثاً، ابن المبارك، والآجري، وأبو نعيم، والماليني، وغيرهم، والمؤلفات في هذا الفن كثيرة، وقد أفردتها بالجمع سهل العود في كتابه "المعين على معرفة كتب

مواضيع مختلفة، دافعهم إلى ذلك ما يروى في الخبر: "مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا مِنْ أَمْرِ دِينِهَا بَعَثَهُ اللَّهُ فَقِيهًا، وَكُنْتُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَافِعًا وَشَهِيدًا"<sup>(١)</sup>.

واعتقد أن أهمية هذا النوع من التصنيف تكمن في أنها الخطوة الأولى للتصنيف الموضوعي، حيث يجمع أصحابها أربعين حديثًا ترتبط مع بعضها بلفظ المتن، أو معناه، أو ببعض صفات السند، وغير ذلك.

### ثانيًا: جزء في الطّاعون:

أبان الصّديّ في ترجمة ابن السّكّي أنه: ((عمل مصنفًا صغيرًا في الطّاعون))<sup>(٢)</sup>، وأيده ما جاء في "كشف الظنون" عند الحديث عن الطّاعون ومن صنف فيه، فقال حاجي خليفة: ((وصنف فيه أيضًا الشّيخ تاج الدّين السّكّي جزءًا))<sup>(٣)</sup>، وكان أحد مصادر ابن حجر في كتابه "بذل الماعون في فضل الطّاعون"، حيث نقل عنه في مواضع عديدة<sup>(٤)</sup>، ولهذا فإن نسبة هذا الجزء لابن السّكّي صحيحة.

---

الأربعين من أحاديث سيد المرسلين" بيروت - لبنان، عالم الكتب للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، أورد فيه ما يزيد عن الخمسمائة كتاب ما بين مطبوع، ومخطوط، ومفقود.

(١) حديث ضعيف، أخرجه البيهقي، شعب الإيمان، تحقيق محمد بسيوني زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، في فضل العلم وشرف مقداره، ج ٢، ص ٢٧٠، وقال ابن حجر: ((جمعت طرقه في جزء ليس فيها طريق تسلم من علة قاذحة))، ابن حجر، التلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق عبد الله هاشم اليماني، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، ج ٣، ص ٩٤، ونقل السخاوي عن النووي اتفاق الحفاظ على ضعفه مع كثرة طرقه، فقال: ((ولكن بكثرة طرقه القاصرة عن درجة الاعتبار بحيث لا يجبر بعضها ببعض يرتقي عن مرتبة المردود المنكر الذي لا يجوز العمل به بحال إلى رتبة الضعيف الذي يجوز العمل به في الفضائل))، السخاوي، فتح المغيبي شرح ألفية الحديث، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م، ج ١، ص ٧٣.

(٢) للصّديّ، الوافي بالوفيات، ج ١٩، ص ٣١٦.

(٣) حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ١، ص ٨٧٦.

(٤) انظر: ابن حجر، بذل الماعون، ص ١٤٨، وص ٢٣٩، وص ٢٧٤.

أما سبب تأليف هذا الجزء، فهو ما عايشه ابن السُّبُكِيِّ في فترة اجتياح الطَّاعُون لبلاد مصر والشَّام في سنة (٧٤٩هـ = ١٣٤٨م)، وهو مظهر من مظاهر تأثر ابن السُّبُكِيِّ بحالة عصره، فكتب في الطَّاعُون كتاباً اشتمل على وصف لما أصاب البلاد والعباد<sup>(١)</sup>، وذكر فيه أحاديث وجهها، ونبه على ما قد يقع في تفسيرها من إشكالات<sup>(٢)</sup>، ولم يخل هذا الكتاب من الصنعة الحديثية<sup>(٣)</sup>، والأحكام الفقهية<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: مناقشة بعض القضايا الحديثية، وتقعيد قواعد لها

لم تخل مؤلفات ابن السُّبُكِيِّ الأخرى من قضايا حديثية مهمة ناقشها، وقواعد قعدها، وأحكام بالتصحيح والتضعيف أصدرها، وأخرى في الجرح والتعديل سطرها، موافقاً لغيره تارة، ومخالفاً أخرى<sup>(٥)</sup>.

ومن أبرز هذه القواعد ما ذكره ابن السُّبُكِيِّ في الطبقات الكبرى، حيث قال: قاعدة في الجرح والتعديل، ضرورة نافعة لا تراها في شيء من كتب الأصول<sup>(١)</sup>، تحدث فيها عن الجرح

(١) انظر: ابن حجر، بذل الماعون، ص ٣٨٣-٣٨٤.

(٢) قال ابن حجر: ((ذكر القاضي تاج الدين السُّبُكِيِّ في جزء جمعه في الطَّاعُون بعد أن ذكر حديث أبي موسى المنكور ما ملخصه: لو ثبت هذا الحديث للزم أن لا يقع الطَّاعُون في شهر رمضان، لأن الشياطين تصفد فيه وتغلغل، كما ثبت في الصحيح، قال: لكنه وقع الطَّاعُون فيه... ثم أجاب بأن الحديث ليس فيه أن الشياطين تبطل أعمالها فيه بالكلية... ثم قال: وخطر لي أن يقال إن تصفد الشياطين إنما هو عما يترتب عليه من ابن آدم إثم؛ من تحسينهم الفجور لابن آدم ليقع هو فيه، وأما ما لا يترتب عليه إثم، بل يثاب المرء عليه، كالطَّاعُون مثلاً، فلا يمنعونه منه، كما لا يمنعون مما لا يترتب عليه إثم ولا ثواب كالاختلام)) المصدر السابق، ص ١٤٨.

(٣) قال ابن حجر: ((وقد قال الزركشي في الجزء الذي جمعه في الطَّاعُون تبعاً لتاج الدين السُّبُكِيِّ، نقلاً عن القرطبي في المفهم: لا يصح ندم عمر ورجوعه، وكيف يندم على فعل ما أمر به النبي ﷺ، ويرجع عنه، ويستغفر منه، قلت: أقر للتاج هذا، وأما الزركشي فردّه، وقال: هذا إسناد صحيح، قلت ولئي لأتعجب من القرطبي، كيف يردّ الأخبار القوية بمثل هذا، مع إمكان الجمع)) المصدر السابق، ص ٢٨٥-٢٨٦.

(٤) انظر: المصدر السابق، ص ٣٣٥، وص ٣٤١.

(٥) سيأتي تفصيل ذلك في المبحث الأول من الفصل الثالث.

بين الأقران، وبين مختلفي المذهب الكلامي، أو ما كان الدافع للجرح فيها مجرد التعصب والهوى، ومما قرره في هذه القاعدة قوله: ((بل الصواب عندنا أن من ثبتت إمامته وعدالته، وكثر مادحوه ومزكّوه، وندر جارحه، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه، من تعصب مذهبي أو غيره، فإننا لا نلتفت إلى الجرح فيه، ونعمل فيه بالعدالة))<sup>(١)</sup>.

وقد استند ابن السبكي في هذه القاعدة إلى أصليين عنده؛ فقال: ((ومعنا أصلان نستصحبهما إلى أن نتيقن خلافهما: أصل عدالة الإمام المجروح الذي استقرت عظمته، وأصل الجارح الذي يثبت، فلا يلتفت إلى جرحه، ولا نجرحه بجرحه، فاحفظ هذا المكان فإنه من المهمات))<sup>(٢)</sup>.

ثم تطرق إلى مسألة تقديم الجرح على التعديل، وبين أن العلماء يعنون بذلك حالة تعارض الجرح والتعديل، فيقدم الجرح لما فيه من زيادة علم، وبين صورة التعارض؛ فقال: ((وتعارضهما هو استواء الظنّ عندهما، لأن هذا شأن المتعارضين، أما إذا لم يقع استواء الظنّ عندهما فلا تعارض، بل العمل بأقوى الظنّين من جرح أو تعديل))<sup>(٣)</sup>.

وأُتبع ذلك بفائدتين ((عظيمتين لا يراها الناظر أيضاً في غير كتابنا هذا، إحداهما: أن قولهم لا يقبل الجرح إلا مفسراً، إنما هو أيضاً في جرح من ثبتت عدالته واستقرت، فإذا أراد رافع رفعها بالجرح قيل له: انت ببرهان على هذا. أو فيمن لم يعرف حاله، ولكن ابتكره

---

(١) انظر: ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٩- ص ٢٢.

(٢) المصدر السابق، ج ٢، ص ٩، وابن السبكي مسبوق في هذا، فقد قال الذهبي: ((كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبا به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة، أو لمذهب، أو لحسد، ما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصراً من الأعصار سلم أهل من ذلك سوى الأنبياء والصديقين))، الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٢٥١.

(٣) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٢٠.

(٤) المصدر السابق نفسه، ومسألة تعارض الجرح والتعديل فيها خلاف بين العلماء، وقد تحدث الخطيب عنها في باب القول في الجرح والتعديل إذا اجتماع أيهما أولى، انظر: الخطيب، الكفاية، ص ١٠٥، وكلام ابن السبكي في صورة التعارض مقبول.

جارحان ومزكّيان، فيقال إذ ذاك للجارحين: فسراً ما رميتماه به. أمّا من ثبت أنّه مجروح فيقبل قول من أطلق جرحه، لجريانه على الأصل المقرّر عندنا، ولا نطالبه بالتفسير، إذ لا حاجة إلى طلبه.

والفائدة الثّانية: أنا لا نطلب التفسير من كلّ أحد، بل إنّما نطلبه حيث يحتمل الحال شكّاً، إمّا لاختلاف في الاجتهاد، أو لتهمة يسيرة في الجارح، أو نحو ذلك مما لا يوجب سقوط الجارح، ولا ينتهي إلى الاعتبار به على الإطلاق، بل يكون بين بين، أمّا إذا انتفت الظنون واندفعت التّهم، وكان الجارح حبراً من أحبار الأمة مبرأ عن مظانّ التّهمة، أو كان المجروح مشهوراً بالضعف، متروكاً بين النقاد، فلا نتلعثم عند جرحه، ولا نحوج الجارح إلى تفسير، بل نطلب التفسير منه والحالة هذه طلب لغيبة لا حاجة إليها<sup>(١)</sup>.

ومن المسائل الحديثية التي برزت في مؤلفات ابن السبكي، تخريج الحديث، والكلام في إسناده ومنتنه، والعناية بمختلف الحديث وغريبه<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: تخريج أحاديث كتاب "إحياء علوم الدين" التي لا أصل لها

قام ابن السبكي في كتابه "طبقات الشافعية الكبرى" بتخريج أحاديث كتاب "إحياء علوم الدين" للغزالي؛ فقد وضع فصلاً جمع فيه كلّ ما وقع في كتاب الإحياء من الأحاديث التي لم يجد لها إسناداً<sup>(٣)</sup> متابعاً تخريجها حسب ورودها في كتاب الإحياء؛ فذكر الكتاب أو الباب الذي ورد فيه الحديث الذي لم يقف له على إسناد، ثم ذكر اسم الصحابي وطرفاً من الحديث؛ وقد يذكر في

(١) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٢١-٢٢، وقد استل عبد الفتاح أبو غدة قاعدتين من كتاب "طبقات الشافعية الكبرى" لابن السبكي، وحققهما تحت عنوان قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين، وهو من منشورات دار الوعي، سوريا، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م..

(٢) سنأتي أمثلة ذلك في الفصل الثالث من الرسالة.

(٣) انظر: المصدر السابق، ج ٦، ص ٢٨٧-٣٨٩.

بعض الأحيان موضوع الحديث دون إشارة إلى منته أو مخرجه، وكان هذا منهجه في أغلب ما أورد من أحاديث، إلا أنه في بعض الأحاديث كان ينبّه على زيادة في الحديث لم يقف عليها، أو كلمة استبدلت بأخرى، أو أن الحديث موقوف أو مقطوع غير مرفوع، أو أن بعضه مرفوع . وابن السُّبُكِيِّ، وإن عقد هذا الفصل للأحاديث التي لم يقف لها على أصل، إلا أنه كان في بعض الأحيان يورد الحديث ويكتفي بما قاله بعض العلماء فيه.

#### رابعاً: نقل العلماء لأقواله

لم يقتصر الحال في أثر ابن السُّبُكِيِّ فيمن بعده على ما ألف من مصنفات حديثية، أو مسائل حديثية ناقشها، وإنما تعدى الأمر إلى الاقتباس من كتبه، ونقل أقواله في علوم المصطلح، والجرح والتعديل، وفقه الحديث ونقده، وأمثلة ذلك:

١- قال السخاوي: ((الحق ابن السُّبُكِيِّ "يحدثني الثقة" من مثل الشافعيّ دون غيره "حدثني من لا أتهم"، في مطلق القبول لا في المرتبة، وفرّق بينهما الذهبيّ))<sup>(١)</sup>، وقال أيضاً في معرض نقله لأقوال العلماء في تعارض الوصل والإرسال: ((وفي المسألة قول خامس وهو التساوي قاله السُّبُكِيِّ والظاهر أن محل الأقوال فيما لم يظهر فيه ترجيح))<sup>(٢)</sup>.

٢- قال السيوطي: ((تنبيه: من أقسام التتليس ما هو عكس هذا، وهو إعطاء شخص اسم آخر مشهور تشبيهاً، ذكره ابن السُّبُكِيِّ في جمع الجوامع))<sup>(٣)</sup>.

(١) السخاوي، فتح المغيث، ج ١، ص ٣١٣.

(٢) المصدر السابق، ج ١، ص ١٧٥.

(٣) السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، بيروت - لبنان، دار إحياء السنة النبوية، ط ٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ج ١، ص ٢٣١.

٣- قال الصنعاني: ((وقال التاج السبكي: عدالة كل واحد منهما متيقنة وكذبه مشكوك فيه واليقين لا يرفع بالشك فتساقطاً يعني فيقبل الخبر))<sup>(١)</sup>.

٤- قال الكتاني: ((وفي أوائل الطبقات الكبرى للتاج السبكي ما نصه الأحاديث الدالة على أن من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة كثيرة بلغ القدر المشترك منها مبلغ التواتر))<sup>(٢)</sup>.

٥- قال البيروتي: ((خبر "من أصاب ما لا من نهاوش أذهب الله في نهار"، قال السبكي: لا يصح))<sup>(٣)</sup>.

٦- قال ابن حجر: ((وتتبع القاضي تاج الدين السبكي ما وقع في القرآن من ذلك، ونظمه في أبيات ذكرها في شرحه على المختصر))<sup>(٤)</sup>.

ولم يكن الاقتباس عن ابن السبكي قديماً فحسب؛ بل إن الانتفاع بعلومه لا يزال سارياً بين طلاب العلم<sup>(٥)</sup>؛ لأن العلم بالأخذ منه يكثر، وبالاختكار يقل، وبالكتمان يموت.

---

(١) للصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد (ت ١١٨٢هـ)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار،

علق عليه ووضع حواشيه صلاح عويضة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ج ٢، ص ٢٤٦.

(٢) الكتاني، محمد بن جعفر أبو عبد الله الإدريسي (ت ١٣٤١هـ)، نظم المتناثر من الحديث المتواتر، تحقيق

عبد الحفيظ حسن، مصر، دار الكتب السلفية، ط ٢، ج ١، ص ١١٦.

(٣) البيروتي، أسنى المطالب، ص ٢٦٠.

(٤) ابن حجر، فتح الباري، ج ٨، ص ٢٥٢.

(٥) فقد نقل أقواله الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل، بيروت - لبنان، المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٥هـ -

١٩٨٥م، وأخرج عبد الفتاح أبو غدة رسالة في الجرح والتعديل مقتبسة من الطبقات الكبرى.

ومن العلماء الذين أخذوا عن ابن السُّبُكِيِّ أيضاً، وتجد أقواله مسطرة في كتبهم؛ ابن ناصر الدين<sup>(١)</sup>، والكتاني<sup>(٢)</sup>، والمناوي<sup>(٣)</sup>، والغزي<sup>(٤)</sup>، والعجلوني<sup>(٥)</sup>، والكنوي<sup>(٦)</sup>، والقاسمي<sup>(٧)</sup>، والكتاني<sup>(٨)</sup>، ولم تخل كتب الشروح من الأخذ عنه والاستشهاد بأقواله.

- 
- (١) انظر: ابن ناصر الدين، توضيح المشتبه، ج ٤، ص ٨٧.
- (٢) انظر: ابن عراق الكتاني، علي بن محمد بن علي أبو الحسن (ت ٩٦٣هـ)، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشعبية الموضوعة، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله محمد الصديق الغماري، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٣٩٩ هـ - ١٩٨٠ م، ج ١، ص ١٥، وص ٢٦٦.
- (٣) انظر: المناوي، زين الدين عبد الرؤوف (ت ١٠٣١هـ)، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، تحقيق المرتضي الزين أحمد، الرياض - السعودية، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، ج ١، ص ٢٠٨، وص ٣٠٢، ج ٢، ص ١٤٠ - ١٤١، وص ٣٥٩، وغيرها، والفتح السماوي، تحقيق أحمد مجتبى، الرياض - السعودية، دار العاصمة، ج ٢، ص ٤٧٤، وفيض القدير شرح الجامع الصغير، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ط ١، ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م، ج ١، ص ١٥٣، وص ٢٤٧، وغيرها، والتيسير بشرح الجامع الصغير، الرياض - السعودية، مكتبة الإمام الشافعي، ط ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ج ١، ص ٢٨٢.
- (٤) انظر: الغزي، أحمد بن عبد الكريم بن سعودي العامري (ت ١١٤٣هـ)، الجذ الحثيث في بيان ما ليس بحديث، تحقيق بكر عبد الله أبو زيد، الرياض - السعودية، دار الراية، ط ١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م، ج ١، ص ٢٢٦، وص ٢٢٧.
- (٥) انظر: العجلوني، إسماعيل بن محمد (ت ١١٦٢هـ)، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، بيروت، مناهل العرفان، ج ١، ص ٣٦٤، ج ٢، ص ٢٣٦، وغيرها.
- (٦) انظر: للكنوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي الهندي (ت ١٣٠٤هـ)، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب - سوريا، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط ٣، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م، ص ١٠٤، وص ٤٢٥، وغيرها.
- (٧) انظر: القاسمي، قواعد التحديث، ص ١٨٩.
- (٨) انظر: الكتاني، نظم المتناثر، ج ١، ص ١١٦، وص ٢١١، وغيرها.

## المبحث الثاني: علم الفقه وأصوله

تكمُن فائدة علم أصول الفقه في حصول القدرة للعالم به على استخراج الأحكام الفقهية من أدلتها التفصيلية، على أسس سليمة، ولا يخفى أن الفقه نتيجة مقدمات العلوم، ((و غاية نهاياتها، ... وهيئات أن يتوصل طالب- وإن جدّ المسير- إليه، أو يتحصل- بعد الإعياء والنصب- عليه، إلا بعد العلم بأصول الفقه، والمعرفة والنهاية فيه، فإنه صفته، وكيف يفارق الموصوف الصفة))<sup>(١)</sup>، ولهذا فإنّي جمعت بين الفقه وأصوله، كمظهر من مظاهر ثقافة ابن السُبُكِّي، وإن كان استقلال كلّ منهما متحققا.

### المطلب الأول: مكانة ابن السُبُكِّي في علم الفقه وأصوله

اعتنى ابن السُبُكِّي بالفقه وأصوله عناية كبيرة، منذ أن تربّى على يد والده، وتلقاه على جِلّة من الفقهاء حتّى اشتدّ عوده، وصنف في الأصول والفقه، والقواعد الفقهية، حتّى يكاد الواصف لا بجانب الصواب إن قال: إن ثقافة ابن السُبُكِّي ثقافة فقهية، وما ذاك إلّا لأهمية الفقه عند ابن السُبُكِّي حتّى إنّه قال فيه - وهو يفاضل بين العلوم: ((فلا مزية أن الفقه واسطة عقدها ورابطة حلّها وعقدها، وخالصة الرابع من نقدها، به يعرف الحلال والحرام، ويندين الخواصّ والعوامّ، ويتبيّن مصابيح الهدى من ظلام الضلال وضلال الظلام، قطب الشريعة وأساسها، وقلب الحقيقة الذي إذا صلح صلحت، ورأسها وأهلها سراة الأرض الذين لولاهم لفسدت جهالها، وضلّت أناسها))<sup>(٢)</sup>.

وصف ابن السُبُكِّي بالفقيه في معظم كتب التراجم التي ترجمت له، والفقيه من عرف الكثير من الأحكام الشرعية، أو تهيا لمعرفتها عن أدلتها التفصيلية، مع استحضار تلك المسائل

(١) ابن السُبُكِّي، الإبهاج، ج ١، ص ١٠٦.

(٢) ابن السُبُكِّي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٣.

## بأدلتها الخاصة والعامة<sup>(١)</sup>.

ويشهد لابن السُّبُكِيِّ في تبحره في الفقه وأصوله، ما تركه لنا من ذخيرة فقهية وأصولية متنوعة، ما بين شرح لكلام سابقيه، وما أودعه خلاصة فكره وبحثه، وما أداه إليه استنباطه. وكان من مبشرات نبوغه في الفقه وأصوله؛ إجازة ابن النقيب له بالفتيا، وكذلك سؤال والده أن يجيبه عن حكم لعب الشطرنج، فكتب إليه قائلا: ((أجبنا أيها الإمام، أحلال هو أم حرام؟ ونحن قد عرفنا مذهب الشافعي، ولكننا نريد أن نعرف رأيك واجتهادك))<sup>(٢)</sup>.

بلغت عناية ابن السُّبُكِيِّ بالفقه ذروتها؛ في كتاب 'طبقات الشافعية الكبرى' إذ حشد فيه العديد من مسائل الفقه، بل كان ذلك مقصوده الأعظم من تأليف الكتاب؛ حيث يقول: ((وكل هذا وراء مقصودنا الأعظم فيه، ومرادنا الأهم، الذي لا يقوم به سهر الليل ولا يوفيه، إذ أعظم مقاصدنا أنا عند الفراغ من ترجمة كل رجل، أو في أثائها ننظر، فإن كان من المشهورين الذين طارت تصانيفهم فملأت الأقطار، ودارت الدنيا ولم تكتف بمصر من الأمصار، نظرنا فإن وجدنا له تصنيفا غريبا، استخرجنا منه فوائد، أو مسائل غريبة، أو وجوها في المذهب واهية، وكتبناها، وإلا فنذكر وجها غريبا ذكر عنه، أو مقالة غريبة ذهب إليها، وشذ بها عن الأصحاب، وإن كان من المقلين أعملنا جهدنا في حكاية شيء من ذلك عنه، وربما غلب الفقه على إنسان، ولم نر عنه في الفقه مستغربا، فنقلنا عنه فائدة غير فقهية))<sup>(٣)</sup>.

وقد امتاز فقه ابن السُّبُكِيِّ بالأصالة والتجديد، كمظهر من مظاهر نبوغه فيه، من خلال:

- 
- (١) انظر: ابن النجار، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى (ت ٩٧٢هـ)، شرح الكوكب المنير، تحقيق محمد الزحيلي و نزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م، ج ١، ص ١٢.
- (٢) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ١٠، ص ١٩٤.
- (٣) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ١، ص ٢٠٨.

أولاً: شرحه، وتعليقه على كتاب "مختصر ابن الحاجب"<sup>(١)</sup>، وما أتمه من شرح على "منهاج

الوصول إلى علم الأصول" للإمام ناصر الدين البيضاوي<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: التأصيل، وضبط القواعد، المتمثل في كتابيه "جمع الجوامع"<sup>(٣)</sup> و"الأشباه والنظائر"<sup>(٤)</sup>.

المطلب الثاني: أثره في الفقه وأصوله

كان أثر ابن السبكي - وما زال - في الفقه وأصوله واضحاً جلياً، وسأعرض ذلك في

النقاط الآتية:

أولاً: التصنيف في الفقه وأصوله

صنف ابن السبكي العديد من المصنفات في الفقه وأصوله؛ ولن أطيل الحديث عن مصنفاته

في علم الأصول، فقد تناولها الباحث أحمد الحسانت في رسالته الموسومة "تاج الدين السبكي

---

(١) قال ابن السبكي في مقدمة رفع الحاجب: (( فإن لنا تعليقا على مختصر الإمام أبي عمرو بن الحاجب مبسوطا ومجموعا....أودعناه مباحث كنا نستعمل الفكر فيها إذا ما الليل جن، وذكرنا آراءنا، وناضلنا عليها، وأوضحنا اختياراتنا،...، وشمّرنا فيه عن ساق الاجتهاد بشهادة النجوم)) ابن السبكي، رفع الحاجب، ج١، ص٢٣٠.

(٢) قال ابن السبكي معلقا على شروح من سبقه: ((فشروحهم تحتاج إلى من يشرحها وكلماتهم تريد بسطة في العلم والجسم توضحها)) ابن السبكي، الإبهاج، ج١، ص١٠٧.

(٣) وهو (( عبارة عن متن مختصر في أصول الفقه والدين، أراد التاج السبكي أن يجمع فيه خلاصة ما توصلت إليه قريحته من آراء ومساائل أصولية))، ابن السبكي، جمع الجوامع، ص١٠٢، وقد وصف ابن السبكي كتابه بقوله: (( فدونك مختصرا بأنواع المحامد حقيقا، وأصناف المحاسن خليقا)) ابن السبكي، جمع الجوامع، ص١٣٣.

(٤) قال السيوطي: (( معرفة نظائر الفروع وأشباهها، وضم المفردات إلى أخواتها وأشكالها، ولعمري إن هذا الفن لا يدرك بالتمني، ولا ينال بسوف ولعل ولو أني، ولا يبلغه إلا من كشف عن ساعد الجد وشمّر، واعتزل أهله وشد المنزر، وخاض البحار، وخالط العجاج، ولازم التردد إلى الأبواب في الليل الداج، يدأب في التكرار والمطالعة بكرة وأصيل، وينصب نفسه للتأليف والتحرير بيانا ومقيلا، ليس له همة إلا معضلة يحلها، أو مستصعبة عزت على القاصرين، فيرتقي إليها ويحلها، يرد عليه ويرد وإذا غلّه جاهل لا يصد)) السيوطي، الأشباه والنظائر، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م، ج١، ص٤، وانظر: مقدمة تحقيق الأشباه والنظائر لابن السبكي، ج١، ص١-٥.

ومنهج في أصول الفقه" حيث عقد فصلا عن مؤلفات ابن السُّبُكِيِّ في أصول الفقه، عرّف بها، وتطرق إلى منهج المصنّف فيها، وما امتازت به، وما يؤخذ عليها<sup>(١)</sup>، أما كتبه الفقهيّة فمن أهمها كتاب "ترشيح التوشيح"<sup>(٢)</sup>، وكتاب "التوشيح"<sup>(٣)</sup>.

#### ثانيا: استعانة أقرانه به

طال تأثير ابن السُّبُكِيِّ أقرانه الذين عاصروهم؛ فها هو محمّد بن خلف شمس الدّين الغزيّ، وقد وصفه ابن السُّبُكِيِّ بأنه لم يكن في عصره أحفظ منه لفقه الشّافعيّ، ومع ذلك لما صنّف كتابه على الرافعي - "ميدان الفرسان" - سأل ابن السُّبُكِيِّ أن يسمّيه له، وكان يقرأ على ابن السُّبُكِيِّ غالب ما يكتبه فيه، ويسأله عما يُشكل عليه<sup>(٤)</sup>.

أمّا الصّقديّ خليل بن أبيك، فقد قال عنه ابن السُّبُكِيِّ: ((كانت له همة عالية في التحصيل، فما صنّف كتابا إلا وسألني فيه عما يحتاج إليه من فقه، وحديث، وأصول، ونحو، لا سيّما "أعيان العصر" فأنا أشرت عليه بعمله، ثم استعان بي في أكثره، ولما أخرجت مختصري في الأصلين المسمّى "جمع الجوامع" كتبه بخطّه، وصار يحضر الحلقة وهو يقرأ عليّ، ويلدّ له التقرير، وسمعه كلّه عليّ، وربّما شارك في فهم بعضه))<sup>(٥)</sup>.

ولا يختلف الأمر في غير أقران ابن السُّبُكِيِّ من تلاميذه، فقد أخذوا بتسطير كتبه في الصدور والسطور، ثم بالشرح والبيان والاختصار؛ فممنّ تأثر به وصحبه ونفقه عليه، عليّ بن أحمد بن أبي بكر الأنميّ، فقد ((أخذ عنه مصنّفه "جمع الجوامع" تحقيقا، وكذا الكثير من "منع

(١) انظر: الحسنات، تاج الدّين السُّبُكِيِّ، ص ٦٤ - ١٣٢.

(٢) انظر: ابن السُّبُكِيِّ، الأشباه والنظائر، ج ١، ٤١٦، والحسنات، تاج الدّين السُّبُكِيِّ، ص ٣٧.

(٣) انظر: ابن السُّبُكِيِّ، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٧٩.

(٤) انظر: ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٩، ص ١٥٥.

(٥) للمصدر السابق، ج ١٠، ص ٦.

الموانع"، ومن "التببيه"، و"المنهاج"، و"التسهيل"، وأذن له في إقراء "جمع الجوامع"، وإنه لم يأذن لأحد في ذلك قبله<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: نقل العلماء لأقواله

امتد تأثير ابن السبكي إلى غير عصره - وهو الخلود الذي كان يأمله - فقد تناول العديد من العلماء مصنفاته بالشرح، والتعقيب، والاختصار؛ كما حصل في كتابه "رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب"<sup>(٢)</sup>، وأما مصنفه "جمع الجوامع" فقد نال الخطوة؛ فبلغت الشروح الموضوعية له تسعاً وثلاثين شرحاً، فضلاً عن المصنفات التي وضعت على بعض مباحثه، والحواشي والتقريرات الموضوعية على بعض شروحه<sup>(٣)</sup>.

واعترافاً من العلماء بفضله وعلمه، فإن كتب الفقه زاخرة بالنقل عنه وتسطير أقواله<sup>(٤)</sup>.

(١) السخاوي، الضوء للامع، م ٣، ج ٥، ص ١٦٤.

(٢) انظر: الحسنات، الإمام تاج الدين السبكي، ص ٨٨ - ٨٩.

(٣) انظر: المصدر السابق، ص ١١٤ - ١٢٥.

(٤) انظر: الهيثمي، ابن حجر (ت ٩٧٣هـ)، الفتاوى للفقهاء الكبار، بيروت - لبنان، دار الفكر، ج ١، ص ١٥٨، وج ٢، ص ١٥٢، والشربيني، محمد الخطيب (ت ٩٧٧هـ)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، بيروت - لبنان، دار الفكر، ج ١، ص ١٨٠، والشافعي الصغير، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة الرملي (ت ١٠٠٤هـ)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، بيروت - لبنان، دار الفكر، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ج ١، ص ٤٩٠، وج ٢، ص ٩٨، والجمال، سليمان (ت ١٢٠٤هـ)، حاشية الجمل على شرح المنهج (لذكرى الأنصاري)، بيروت - لبنان، دار الفكر، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ج ١، ص ١٣٩، وص ٢٦٤، والشوكاني، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، بيروت - لبنان، دار الجيل، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، ج ٢، ص ١٨٩، وج ٤، ص ٣٣٤، والبيروتي، محمد بن درويش بن محمد الحوت (ت ١٢٧٧هـ)، أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المرقب، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ص ٦٢، وص ١٨٩، والتمياطي، أبو بكر ابن السيد محمد شطا (ت ١٣١٠هـ)، حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين، بيروت - لبنان، دار الفكر، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ج ٢، ص ٣٥٨.

## رابعاً: خدمة المذهب الشافعي

سخر ابن السُّبُكِيِّ علمه لخدمة الفقه الشافعي؛ فكتب رسالة في حكم اللعب بالشطرنج نصر فيها مذهب الشافعي<sup>(١)</sup>، وترجم لفقهاء الشافعية، ابتداءً بمن جالسوا الإمام الشافعي، وانتهاءً بمن توفي بعد المئة السابعة للهجرة<sup>(٢)</sup>.

وقد بلغ من تأثير ابن السُّبُكِيِّ في تلاميذه أنه تمكن من تحويل مذاهب بعضهم الفقهية إلى مذهب الشافعي؛ فها هو محمد بن محمود بن إسحاق كان أول أمره حنفي المذهب، فصار شافعي المذهب على يد ابن السُّبُكِيِّ<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ١٠، ص ١٩٤.  
(٢) في كتابه طبقات الشافعية الكبرى، وما اختصره منها في كتابيه الطبقات الوسطى، والطبقات للصغرى.  
(٣) انظر: ابن حجر، إنباء الغمر، ج ١، ص ٣٤.

## المبحث الثالث: علم التاريخ

### المطلب الأول: مكانة ابن السُّبُكِيِّ في علم التاريخ

اعتنى ابن السُّبُكِيِّ بعلم التاريخ، وسير الرجال، وتراجمهم منذ الصغر، وقد نصّ على ذلك؛ فقال: ((فإنّي من قبل أن يكتب لي الشباب خط العذار، ويستجلي نظري تمييزي وجوه البشارة والإنذار، أرتد نظري في أخبار الأخيار، وأترقب أحوالهم؛ لأحيط بها من إسفار صبح الأسفار... فأطلق عموم النظر من الصغر فيها ناظري، وأعرب عن المبني على السكون في ضمائري، وتلقّف ما صنع السابقون من سحر الكلام، والنقط ما فرقوه من درر مُجمّعة على أحسن نظام))<sup>(١)</sup>.

إنّ هذه العناية بسير الرجال وتراجمهم منذ الصغر أهلتة ليكون ناقدًا لكتب التراجم والرجال؛ وقد عقد فصلاً تحدّث فيه عن أصحاب الشافعي، الذين تفرّقوا في البلاد<sup>(٢)</sup>، ذكراً ما صنّف من كتب تؤرخ لتلك البلاد، مبيّناً ما لها وما عليها<sup>(٣)</sup>.

وتعدّ كتبه في الطبقات شواهد على سعة اطلاعه على سير الماضين وأخبارهم، وأحوالهم، وقد سلك في صياغة الترجمة، وعرضها مسلماً واحداً؛ فذكر ((تاريخ الميلاد والوفاة ومكانيهما، وأحيانا يتحرّى ذكر اليوم والشهر، كما أنّه يحرص على تحري أسماء من يترجم لهم، وكناهم، وألقابهم، ونسبتهم، ولا يهمل أن يذكر من أخذ عنهم صاحب الترجمة العلم، ومن تلمذ لهم، ومن أخذوا عنه أو رروا عنه، ويذكر أيضاً المؤلفات والمصنّفات، ويحلي الترجمة بمقتطفات من

(١) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ١، ص ٢٠٦.

(٢) انظر: المصدر السابق، ج ١، ص ٣٢٤ - ٣٢٩.

(٣) قال ابن السُّبُكِيِّ عن تاريخ نيسابور للحاكم: ((وهو عندي سيد التواريخ))، وقال في وصف ذيل ابن النجار على تاريخ بغداد للخطيب: ((على أنه أخلّ بذكر جماعة كثيرين))، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٢٤.

أشعاره، وآثاره النثرية إن كان أدبياً ناثراً، وقد يتعرض لمسائل علمية ناقشها صاحب الترجمة، ويورد تاج الدين آراء العلماء فيها، ومحاوراتهم<sup>(١)</sup> بما يدل على براعته في هذا الفن.

### المطلب الثاني: أثره في علم التاريخ

ظهر أثر ابن السبكي في علم التاريخ والتراجم من خلال الأمور الآتية:

#### أولاً: التصنيف في علم التاريخ والتراجم

صنف ابن السبكي طبقات الشافعية الثلاث (الكبرى، والوسطى، والصغرى) وقد جاءت هذه الكتب بعد أن استطلع ابن السبكي كتب السابقين، وسمع أخبار الماضين، فلما تحصل على فوائد جمّة رأى ((أن يخلد ذلك فيما يُكتب ويجلّد، وتُنظّم جواهره فيما نقلت أنامل الفكر فيه ويقلّد))<sup>(٢)</sup>.

ولقد أدرك ابن السبكي مواطن الضعف في مصنفات من سبقه، ولهذا وضع قواعد في دراسة تراجم الرجال<sup>(٣)</sup>، ((وقد جرى ابن السبكي في ترجمته رجال الطبقات على نهج قويم، يدل على بصر بتاريخ المترجم، وإحاطة بالفنون التي أجادها، ووعي لدقائق الأمور التي أثارها، وبصر بالجديد الذي أضافه إلى العلم، والمسائل التي تفرد بها في فنّه))<sup>(٤)</sup>.

وقد أرسى ابن السبكي في كتابه "طبقات الشافعية الكبرى" قاعدة مهمة في المؤرخين، نعى فيها على من وضع من أقدار الناس تعصبا أو جهلا، أو بالاعتماد على نقل غير موثوق، وإلى

(١) كككي، تاج الدين السبكي، ص ١٨٥.

(٢) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ١، ص ٢٠٧.

(٣) هذه القاعدة في المؤرخين، وصفها ابن السبكي بأنها نافعة جدا، وقد اورد فيها الشروط الواجب توفرها في المؤرخ، وقد نقل ذلك من خط والده، وعلق عليها، ومثل لها، انظر: المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٢ - ٢٥.

(٤) الطناحي، والحلو، مقدمة تحقيق الطبقات الكبرى، ج ١، ص ٢٩.

جانب ما سطره في كتابه "الطبقات" لم يخلُ كتابه "معيد النعم" من الحديث عن المؤرخين<sup>(١)</sup>، ((فأسفر كلامه عن تضلّع في علم التاريخ، ومنهجه الفكريّ وقواعده المنهجية التي سبق علماؤنا بها سائر المؤرخين، وعلماء التاريخ والمناهج في الشرق والغرب، وأسفر نقده عن أسس علمية تعالج العيوب التي عابها على المؤرخين، فلم يقتصر في نقده على الذمّ، والقدح، بل أعقبه بذكر العلاج، وهذا شأن المربي الذي يستهدف الإصلاح، لا مجرد النقد ليقال ناقد))<sup>(٢)</sup>.

#### ثانياً: استعانة أقرانه به

ظهر أثر ابن السبكيّ جليّاً في علماء عصره، فالمؤرخ الصفيّ لما فرغ من تأليف كتابه "الوافي بالوفيات"، وكان طويلاً، رام اختصاره، فاستعان بابن السبكيّ، فأشار عليه بعمل كتاب "أعيان العصر"، وكان كثيراً ما يسأله عما يحتاجه فيه من فقه، وحديث، وأصول، ونحو<sup>(٣)</sup>. أما محمد بن خلف شمس الدين الغزيّ، فقد سبق ببيان موقف ابن السبكيّ منه<sup>(٤)</sup>. ولم يكفِ تقيّ الدين — والد ابن السبكيّ — النظر فيما كان يكتبه ولده من تراجم<sup>(٥)</sup>، بل تعدى الأمر إلى النقل عنه، واعتماد قوله؛ كما في سبق بيانه في ترجمة الكرجي<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: ابن السبكيّ، معيد النعم، ص ٧٤.

(٢) النحلوي، عبد الرحمن، الإصلاح التربوي والاجتماعي والسياسي من خلال المبادئ والاتجاهات التربوية عند التاج السبكيّ، بيروت، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م، ص ٧٥.

(٣) انظر: ابن السبكيّ، الطبقات الكبرى، ج ١٠، ص ٦، وكتاب أعيان العصر مختصر من كتاب الوافي بالوفيات، ترجم فيه الصفيّ لمن جمعه بهم عصر واحد منذ ولادته سنة ٦٩٦هـ حتى قبيل وفاته بأيام، وقد أودع فيه قدراً كبيراً من أشعاره وألغازه، ورتبه على حروف المعجم، انظر: الصفيّ، أعيان العصر، ج ١، ص ١٦ — ٣٠، مقدمة المحقق.

(٤) انظر ص (٨٤) من الرسالة.

(٥) قال ابن السبكيّ عن والده: ((وكتب بخطه على ترجمته التي أنشأتها في كتاب "الطبقات الوسطى" وقد كانت "الطبقات الوسطى" تعجبه، ويضعها غالباً بين يديه، ينظر فيها)) المصدر السابق، ج ١٠، ص ١٩١.

(٦) المصدر السابق، ج ٦، ص ١٤٠، وانظر ص (٣٩) من الرسالة.

ثالثاً: نقل العلماء لأقواله، وعنايتهم بكتبه

أسهم ابن السُّبُكِيِّ في رفد كتب التراجم بقصص الرجال وغرائبهم، وأخبارهم بما لا تجده إلا في كتبه، ولهذا لم يُخلِ العلماء بعد ابن السُّبُكِيِّ كتبهم من النقل عنه، كابن قاضي شُهبة<sup>(١)</sup>، والسمهودي<sup>(٢)</sup>، والسيوطي<sup>(٣)</sup>، والنعمي<sup>(٤)</sup>، وابن العماد<sup>(٥)</sup>، والبيطار<sup>(٦)</sup>، وآخرين. وقد وضع إبراهيم بن المعتمد (ت ٩٠٢هـ) ذيلًا على كتاب "طبقات الشافعية الكبرى"، وكذلك فعل شمس الدين الداوودي (ت ٩٤٧هـ)<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) انظر: ابن قاضي شُهبة، طبقات الشافعية، ج ٣، ص ٣٤، ص ١٦٦، وغيرها.
- (٢) انظر: السمهودي، نور الدين بن عبد الله المنني (ت ٩١١هـ)، خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى، للقاهرة - مصر، ص ٤١، ص ٦٩.
- (٣) انظر: السيوطي، تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة السعادة، ط ١، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م، ج ١، ص ٤٣٢.
- (٤) انظر: النعمي، الدارس، ج ١، ص ٣٠، وغيرها.
- (٥) انظر: ابن العماد، شذرات الذهب، ج ٢، ص ٢٠٩، ج ٤، ص ٨٦، وغيرها.
- (٦) انظر: البيطار، عبد الرزاق (ت ١٣٣٥هـ)، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق - سوريا، المجمع العلمي العربي، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م، ج ١، ص ٢٧٣.
- (٧) انظر: النجم الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تحقيق جبرائيل سليمان، بيروت - لبنان، المطبعة الأمريكية، ط ١، ١٣٦٢هـ - ١٩٤٥م، ص ٦١، ص ٢٤١.

## المبحث الرابع: علوم اللغة

المطلب الأول: مكانة ابن السُّبُكِيِّ في علوم اللغة

صنف ابن السُّبُكِيِّ في الحديث، والفقه وأصوله، والتاريخ، والعقيدة، كما أنه برع في علوم أخرى، وإن لم يفردها بالتأليف؛ كالجانب اللغوي، وقرض الشعر، وحفظ لنا مقطوعات كثيرة لم يجمعها في ديوان مستقل، وإنما بثها في كثير من كتبه.

واعتنى ابن السُّبُكِيِّ باللغة وعلومها؛ لأهمية ذلك في فهم نصوص الكتاب، والسنة النبوية، فهي لازمة للفقهاء، والأصوليين، والمحدثين، والمفسرين، وبالجمله فهي قاعدة مهمة لبناء المجتهد، وقد وصف ابن السُّبُكِيِّ نفسه بأنه مجتهد الدنيا.

وقد ناقش ابن السُّبُكِيِّ مسائل اللغة والنحو، وولع بالأدب نثراً وشعراً، ومن طالع كتبه وجده قد سطر آراء النحاة، وردّ عليهم، ورجّح بين أقوالهم، مما يدلّ على قدم راسخة في النحو<sup>(١)</sup>، ولديه رصانة في الأسلوب، وذوق أدبيّ في انتقاء العبارة، والكلمة، وأبيات الشعر<sup>(٢)</sup>، ((ومن يستقري كلامه في الطبقات، وخاصة عند الكلام على الزمخشريّ وكتابه الكشف، وكذلك ترجمته لشيخه أبي حيّان الأندلسيّ يَرّ تبخره في علم النحو، وتوسّعه فيه، كما يتّضح إمامه به من خلال الاطلاع على كتابه الأشباه والنظائر، فقد عقد فيه فصلاً كبيراً جداً، قال: كلمات نحوية يترنّب عليها مسائل فقهية))<sup>(٣)</sup>.

ولقد اعتنى ابن السُّبُكِيِّ أيضاً بغريب اللغة<sup>(٤)</sup>، كما اعتنى بالشعر، وخصّ معجزات الرسول

(١) انظر: كدكي، تاج الذين السُّبُكِيِّ، ص ٣٢.

(٢) عليّ معوض، وعادل عبد الموجود، مقدمة تحقيق رفع الحاجب، ج ١، ٨٣، بتصرف يسير.

(٣) المصدر السابق، ص ٨٤.

(٤) انظر أمثلة ذلك: ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٦٧، وج ٨، ص ٦٨، والإبهاج، ج ٦، ص ٢٢٤٥.

ولم تخف مكانة ابن السبكي في اللغة وعلومها على العلماء الذين ترجموا له، فنكروه بها؛ فقد وصفه ابن حجى، وكذلك ابن قاضي شهبة بأنه له يد في النظم والنثر، جيد البديهة، ذو بلاغة، وطلاقة لسان<sup>(١)</sup>، وقال عنه ابن حجر: ((وأجاد في الخط، والنظم، والنثر))<sup>(٢)</sup>.

أدرك بلاغة ابن السبكي عامة الناس فضلا عن علمائهم؛ فقد ((خطب بجامع دمشق قاضي القضاة تاج الدين السبكي خطبة بليغة فصيحة، أداها أداء حسنا، وقد كان يحس من طائفة من العوام أن يشوشوا، فلم يتكلم أحد منهم، بل ضجوا عند الموعظة وغيرها، وأعجبهم الخطيب وخطبته وأداؤه وتبليغه ومهابته))<sup>(٣)</sup>.

هذه المكانة التي وصل إليها ابن السبكي في اللغة وعلومها كان لها موارد أثرتها؛ من ذلك صحبته للصالح خليل بن أيك الصدقي، يقول ابن السبكي: ((كنت أصحابه منذ كنت دون سن البلوغ، وكان يكاتبني وأكاتبه، وبه رغبت في الأدب))<sup>(٤)</sup>.

ويؤكد ابن السبكي استمرار هذه الصحبة؛ فيقول: ((وكانت بيني وبينه صداقة منذ كنت صغيرا، فإنه كان يتردد إلى والدي، فصحبته، ولم يزل مصاحبا لي إلى أن قضى نحبه))<sup>(٥)</sup>.

ومما يميز علاقة ابن السبكي بالصدقي، أنها علاقة تشاركية، تبادل فيها العلم، والمشورة؛ فما صنّف الصدقي كتابا إلا وسأل ابن السبكي عما يحتاج فيه من فقه وحديث وأصول ونحو<sup>(٦)</sup>،

(١) انظر: ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، ج ٣، ص ١٤٢.

(٢) ابن حجر، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٤٢٦.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ٣١٨ - ٣١٩.

(٤) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ١٠، ص ٦.

(٥) المصدر السابق نفسه.

(٦) انظر: ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ١٠، ص ٦.

وكتب إليه مرة يسأله عن تثنية لفظ عين وعين، فأجابه ابن السبكي بجواب طويل<sup>(١)</sup>، أودعه الصدقي كتابه "صرف العين"<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثاني: أثره في علوم اللغة

آمن ابن السبكي بجهود العلماء السابقين، وقدرهم، وأراد أن يضيف على ما قاموا به، بحيث يتجاوز الجمع والحشد لأقوالهم، حتى تندفع عجلة العلم إلى الأمام، وكان يستهجن إعادة ما ذكره الماضون إذا لم يضم إلى ذلك تكتيكا عليهم أو زيادة، وكان هذا شأنه في شتى العلوم؛ لم يقتصر على علم دون آخر، ولهذا فإن له أثرا واضحا، تجلّى باستنباطاته النحوية<sup>(٣)</sup>، وإضافاته التي تدلّ على سعة إطلاعه على اللغة وعلومها، وقد ظهر هذا الأثر في علاقته بالصدقي، وما أفاده منه.

كما ظهر أثر ابن السبكي من خلال ما سطره في كتابه معيد النعم حول الأسلوب الأمثل في مخاطبة الناس، وضرورة البعد عن التقعر في الكلام، واستخدام حوشي الألفاظ، والتراكيب الصعبة، فقال: ((ومن العلماء طائفة استغرق حبّ النحو واللغة قلبها، وملأ فكرها، فأداها إلى التقعر في الألفاظ، وملزمة حوشي اللغة، بحيث خاطب به من لا يفهمه... فإن كل أحد يكلم على قدر فهمه، ومن اجتلب اللحن، وارتكب العالي من اللغة، والغريب منها، وتكلم بذلك مع كل أحد عن قصد، فهو ناقص للعقل))<sup>(٤)</sup>، وطالب كاتب الرسائل بين يدي السلطان، والمدرسين بالبعد عن ذلك<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ١٠، ص ٨.

(٢) حقق كتاب "صرف العين" الباحث محمد عبد المجيد لاشين ضمن رسائله الموسومة "الصدقي وأثره في الأدب والنقد مع تحقيق كتاب صرف العين وعرض العين في وصف العين دراسة وتحقيق"، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠م، قسم اللغة العربية، إشراف محمد يونس عبد العال، ويحيى عبد الدايم.

(٣) انظر: ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٩، ص ٢٨١ - ٢٨٢.

(٤) ابن السبكي، معيد النعم، ص ٩٠ - ٩١.

(٥) انظر: المصدر السابق، ص ٣١، وص ١٠٥.

عاب ابن السبكي على المتقربين من اللغويين الذين ينشغلون بالقوالب اللغوية، والنحوية، والألفاظ الظاهرة دون الانتباه إلى المعاني، ومثلهم الذين يخالفون القوانين النحوية الثابتة من أجل مراعاة المعاني، ولم يسلم من نقده الذين ولعوا بالسجع والقوافي حتى صاروا يتكلفونه<sup>(١)</sup>.  
وقد بحث بعض المسائل اللغوية، وأدلى فيها بطلوه؛ فأبدى رأيه في مسألة تنحية المختلفين<sup>(٢)</sup>:  
((ولي على هذه المسألة كلام مفرد، في جواب سؤال سألني صاحبتنا الإمام الأديب صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي))<sup>(٣)</sup>.

وظهر أثر ابن السبكي في اللغة وعلومها في نقل العلماء لأقواله، وآرائه؛ فنقل السيوطي عنه في كتابه "المزهر في علوم اللغة"<sup>(٤)</sup>، والزبيدي في كتابه "تاج العروس"<sup>(٥)</sup>، ونقل عنه محمد الصبان في حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك<sup>(٦)</sup>، ومحمد الخصري في حاشيته على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) انظر: النحلاوي، الإصلاح التربوي، ص ٨٦ - ٩١.  
(٢) كالمروتين، ويقصد بهما الصفا والمروة، والأبوين، ويقصد بهما الأب والأم، والأصل في مثل تلك الكلمات أن لا تنشأ بلفظ واحد إن اختلفت في اللفظ، لكنها تنشأ من قبيل التغليب، أي تغليب أحد اللفظين على الآخر، وهو سماعي لا يقاس عليه، انظر: السيوطي، مع الهوامع، تحقيق عبد الحميد هندراوي، مصر، المكتبة التوفيقية، ج ١، ص ١٥٠.  
(٣) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٥، ص ٢٧٤.  
(٤) انظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ج ١، ص ٢٣، ص ٢٤، ٣٢٥، وغيرها.  
(٥) انظر: الزبيدي، تاج العروس، ج ١، ٢٥، ج ٣٩، ص ٣٦١، وغيرها.  
(٦) انظر: الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، القاهرة - مصر، منشورات محمد علي صبيح، ١٣١٧هـ - ١٩٠٠م، ج ٢، ص ٨٠.  
(٧) انظر: الخصري، حاشية للخصري، ج ١، ص ٣١٩.

## المبحث الخامس: التصوّف

شهدت مصر والشّام في العصر المملوكي نشاطا دينيا واسعا، دلّ عليه كثرة بناء المساجد، والخوانك<sup>(١)</sup>، والربط<sup>(٢)</sup>، والزوايا الخاصة بالصّوفيّة.

والتّصوّف كما تحدّث عنه ابن خلدون هو: ((العكوف على العبادة، والانقطاع إلى الله تعالى، والإعراض عن زخرف الدنيا، وزينتها، والزهد فيما يقبل عليه الجمهور من لذة، ومال، وجاه، والانفراد عن الخلق في الخلوة للعبادة))<sup>(٣)</sup>.

ولعل انتشار الصّوفيّة في مصر والشّام في العصر المملوكي يعود إلى الأسباب الآتية:  
أولاً: ورود المتصوّفة إلى مصر والشّام، كابن عربيّ الأندلسي، وأحمد البديوي، وأبو الحسن الشاذلي، وغيرهم<sup>(٤)</sup>.  
ثانياً: رعاية السلاطين المماليك للمتصوّفة؛ فقد بنوا لهم الزوايا، ووقفوا عليها الأوقاف، وعطفوا على مشايخهم<sup>(٥)</sup>.

---

(١) ((الخوانك جمع خانكاه، وهي كلمة فارسية معناها "بيت" وقيل أصلها خونقاه أي الموضع الذي يأكل فيه الملك، والخوانك حدثت في الإسلام في حنود الأربعمائة من سني الهجرة، وجعلت لتخلي الصوفية فيها لعبادة الله تعالى))، المقرئزي، المواعظ والإعتبار، ج٣، ص٥٦٧.

(٢) ((الربط جمع رباط، وهو دار يسكنها أهل طريق الله... والرباط هو بيت الصوفية، ومنزلهم))، المصدر السابق، ج٣، ص٦٠٠-٦٠١.

(٣) ابن خلدون، المقدمة، ص٤٦٧.

(٤) انظر: رزق، عاصم محمد، خانقاوات الصوفية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ج١، ص٦٢، وذكرت المصادر أن الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب ابن شادي أوقف الخانكاة الصلاحية للفقراء للصوفية الولدين من البلاد الشاسعة، ووقف عليها الأوقاف الكثيرة، ورتب للصوفية الطعام في كل يوم، انظر: المقرئزي، المواعظ والإعتبار، ج٣، ص٥٧٠-٥٧٣.

(٥) خرج السلطان بيبرس إلى منطقة سريا قوس ومعه عدة من المهندسين، وعيّن موضعاً قريباً منها يبنى عليها خانقاة فيها مائة خلوة لمائة صوفي، وبجانبيها جامع تقام فيه الجمعة، ودار للضيافة، وحمام، ومطبخ، انظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٢، ص٤٩٨، عاصم رزق، خانقاوات الصوفية في مصر، ج١، ص٤٧، ص٥٤.

ثالثاً: سوء الأوضاع السياسيّة والاجتماعية في عصر المماليك؛ فكانت تلك الأوضاع دافعا لكثير من الناس للعزلة، والانقطاع للعبادة؛ رجاء تبدل الحال<sup>(١)</sup>.

وسيشمل هذا المبحث الحديث عن تصوّف ابن السبكي، وتأثره بالصوفية، وأثره فيها.

### المطلب الأول: تصوّف ابن السبكيّ

لم تشر المصادر إلى تصوّف ابن السبكيّ، وإن كانت مظاهر ذلك تبدو واضحة، كما أنّ المصادر التاريخية تقتصر إلى الإشارة إلى من تلقى عنهم التّصوّف، إلا أنّ الظنّ يرجح أنّ أول شيخ تلقى منه ابن السبكيّ علم التّصوّف هو والده تقيّ الدين، الذي صحب في التّصوّف تاج الدين بن عطا الله السكندريّ الشاذليّ، ولست في صدد إثبات صوفيّة تقيّ الدين، فقد وصفه ولده ابن السبكيّ بأنّه كان كثير التعظيم للصوفيّة والمحبة لهم<sup>(٢)</sup>، ونقل عنه كلاما في التّصوّف<sup>(٣)</sup>، ونسب إليه بعض الكرامات.

أما الشّيخ الثّاني فهو يوسف بن سليمان بن أبي الحسن (ت ٧٥٠هـ) فقد ترجم له ابن السبكيّ واصفا إياه بالصوفيّ الشّاعر<sup>(٤)</sup>، وكان قد سمع منه، ومن نظمه في رحلته إلى الحجّ سنة سبع وأربعين وسبعمئة.

ومن شيوخ الصوفيّة الذين جالسهم ابن السبكيّ، وبحث معهم في بعض المسائل الشّيخ محمّد الأردبيليّ؛ قال ابن السبكيّ: ((وقد جالست في هذه المسألة الشّيخ الإمام الصّالح العارف قطب الدّين بركة المسلمين محمّد بن أسفهدا الأردبيليّ أعاد الله من بركته))<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: عاصم رزق، خانقاوات الصوفية، ج ١، ص ٤٧.

(٢) انظر: ابن السبكيّ، الطبقات الكبرى، ج ١٠، ص ٢١٩.

(٣) انظر: المصدر السابق، ج ١٠، ص ٢٩٥.

(٤) انظر: المصدر السابق، ج ١٠، ص ٣٩٣.

(٥) المصدر السابق، ج ٢، ص ٣١٣، والبحث في مسألة رؤية الله في الدنيا، وهو ما يعبر عنه الصوفية بالتجلي.

أما نُصُوفُ ابنِ السُّبُكِيِّ؛ فهناك من النصوص ما تُشير إلى أنه ذو قدم راسخة فيه، إلا أنه تواضع حتى أخرج نفسه من زمرة الصوفية؛ فهو يبحث مسائل الصوفية، ويستتبط الدلالات راداً ذلك إلى علم التصوف؛ فيقول: ((وفيها دلالة على أنه ينبغي أن يوكل أمر الحاسدين إلى الله تعالى، ولا يلتفت إليه، ولا يشتغل به، ويترك وغيه، فكفاهم سعيهم، وهذا من علم التصوف))<sup>(١)</sup>.

ثم ها هو يتواضع، فيقول: ((وأما كرامات الأولياء فبحر لا يخوضه إلا الأصفياء، ونحن بمعزل عنه، فما لنا ولهذا المقام، حشرنا الله في زمرة أهله))<sup>(٢)</sup>. ويقول في معرض حديثه عن مسألة (رؤية الله): ((هذا حاصل كلام القوم، وأنا معترف بالقصور عن فهمه))<sup>(٣)</sup>.

#### المطلب الثاني: تأثر ابن السُّبُكِيِّ بالصوفية، وأثره فيها:

كان ابن السُّبُكِيِّ يجلّ الصوفية ويعظمهم - كما كان والده - فقد قال فيهم: ((الصوفية حياتهم الله وبيّاهم، وجمعنا في الجنة نحن وإياهم، وقد تشعبت الأقوال فيهم تشعباً ناشئاً عن الجهل بحقيقتهم؛ لكثرة المتلبسين بها؛ بحيث قال الشيخ أبو محمد الجويني: لا يصح الوقف عليهم، لأنه لا حدّ لهم يعرف، والصحيح صحته، وأنهم المعرضون عن الدنيا، المشتغلون في أغلب الأوقات بالعبادة... والحاصل أنهم أهل الله وخاصته، الذين ترحى الرحمة بذكرهم،

(١) ابن السُّبُكِيِّ، الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ٣٧٦، وكلامه هذا في التعليق على قول الله تعالى: ﴿لَمْ يَخْشَوْا﴾ الناس على ما آتاهم الله من فضله، سورة النساء، الآية (٥٤).  
(٢) ابن السُّبُكِيِّ، منع الموانع، ص ٢٤٣.  
(٣) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٣١٣.

ويستتزل الغيث بدعائهم، فرضى الله عنهم وعنا بهم))<sup>(١)</sup>.

وأما ما يصدر عن الصوفية من ألفاظ وتصرفات قد يعيبها الشرع، فإن ابن السبكي يرجع ذلك إلى الجهل بأحوالهم، فإن كانت جريمة ظاهرة، فينبغي البحث عن تأويل لها، وإلا فهي من طبيعة البشر التي قل أن يسلم منها أحد حيث يقول في ذلك: ((وتلك الأمور قل أن يفهمها من يعيبها، والواجب تسليم أحوال القوم إليهم، وإننا لا نؤاخذ أحدا إلا بجريمة ظاهرة، ومتى أمكننا تأويل كلامهم، وحمله على محمل حسن لا نعدل عن ذلك، لا سيما من عرفناه منهم بالخير، ولزوم الطريقة، ثم إن بدرت لفظة من غلطة، أو سقطت، فإنها عندنا لا تهدم ما مضى))<sup>(٢)</sup>.

ويقول: ((والله الله في ألفاظ جرت من بعض سادات القوم، لم يعنوا بها ظواهرها، وإنما عنوا بها أمورا صحيحة، فلا ينبغي للشيخ ذكرها لمريد لا يفهمها، فإنه يضلّه، مثل ما يقال عن بعضهم: العلم حجاب، فإنه لا يريد به ظاهر ما يفهمه المبتدئ، ولكن له معنى لا يناسب حال المبتدئ الكشف عنه، وغير ذلك من ألفاظ ربما جرى بعضها في حال السكر، فإنها مما لا يقتدى بها، ولا توجب القدح في قائلها، بل نسلم إليه حاله، ونقيم عذره فيما سقط من بين شفتيه حالة الغيبة، فإن الشارع لم يكلف غائب الذهن، هذا إذا فقدت أسباب التأويل لكلامه بالكلفة، ولن نجد ذلك إن شاء الله تعالى في كلام أحد من المعتبرين، بل قد نزه الله تعالى ألفاظهم عن الأباطيل، وما لهم كلمة إلا ولها محمل حسن))<sup>(٣)</sup>.

ولهذا فقد حذر ابن السبكي من الإنكار على الصوفية؛ فقال: ((وقد جربنا فلم نجد فقيها ينكر على الصوفية إلا ويهلكه الله تعالى، وتكون عاقبته وخيمة... لأن هؤلاء القوم لا يعاملون

(١) ابن السبكي، معيد النعم، ص ١١٩ - ١٢٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٨.

(٣) المصدر السابق، ص ١٢٤.

بالظواهر، ولا يفيد معهم إلا الباطن، ومحض الصفاء، وهم أهل الله تعالى وخاصته، نفعا الله بهم، وأكثر من يقع فيهم لا يفلح))<sup>(١)</sup>.

ومعنى هذا أن الشريعة منقسمة إلى ظاهر لا يصلح إلا للعوام من الناس، وباطن وحقيقة لا تصلح إلا للخواص منهم، وهذا التقسيم يفتح بابا لتبرير قبول ما يخالف النصوص الشرعية، وأن من ينكر ذلك إنما أتى من جهله بتلك الأسرار التي لا يدركها إلا الخالص من الناس، وفي ذلك دعوة لتعطيل الفكر الذي أمرنا الله تعالى بإعماله.

وقد مارس عملا نقديا في تخليص الصوفية من بعض ما تعلق بها فنّبه إلى أن هناك أقواما قد تشبهوا بالصوفية وليسوا منهم، فنّج عن هذا التشبه سوء الظن بالصوفية، ويعلل هذا بقوله: ((ولعل ذلك من الله تعالى قصدا لخفاء هذه الطائفة التي تؤثر الخمول على الظهور))<sup>(٢)</sup>.

لا يوجد لابن السبكي مؤلف خاص يبحث فيه موضوع التصوف، ولا تشير المصادر التاريخية إلى من تلقى عنه التصوف من تلاميذه، إلا أن الناظر في مصنفات ابن السبكي يجد الكثير من المسائل الصوفية التي بحثها؛ كالتجلي، ورؤية الله، والكرامات، وقد أطل فيها، وذكر في "طبقات الشافعية الكبرى" العديد من الكرامات.

ولم يخل كتابه "معيد النعم" من الحديث عن الصوفية، والتعريف بهم، وبيّض كراماتهم، وصفاتهم، وقد دافع عنهم كما يدافع الرجل عن خاصته أهله<sup>(٣)</sup>.

وختم كتابه "جمع الجوامع" بخاتمة في علم التصوف<sup>(٤)</sup>، ويبدو أن هذه الخاتمة كانت لها

(١) ابن السبكي، معيد النعم، ص ٨٨.

(٢) المصدر السابق، ص ١٢٣.

(٣) انظر: المصدر السابق، ص ١١٩ - ١٢٦.

(٤) انظر: ابن السبكي، جمع الجوامع، ص ١٣٠ - ١٣٢.

قيمتها عند أعلام الصوفية، فاعتنوا بها؛ فقد ذكر أن الشيخ علوان الهيثمي<sup>(١)</sup> قرأ على الشيخ علي ابن ميمون<sup>(٢)</sup> هذه الخاتمة من "جمع الجوامع"<sup>(٣)</sup>.

وقد نقل السيوطي في "الحاوي" أن ابن السبكي من الأئمة الأعلام الذين أفتوا بعدم حنث من حلف بالطلاق أن أحد الأولياء بات عنده ليلة كذا، وحلف آخر بالطلاق أن هذا الولي بات عنده في الليلة نفسها، استنادا على أن أولياء الله يعطون التبذل، وهو ظهورهم في أكثر من مكان، وبصور متعددة<sup>(٤)</sup>، وهذا من تأثر ابن السبكي بالصوفية، وهو استخفاف بالكرامات؛ لأنه لا يراعي فيها العقل، ولا الشرع، والأمر بقبولها على أنها كرامة للولي فيه دعوة لشيوخ الخرافة بين الناس، وتسويق للخيالات والأوهام الزائفة في عقول الأمة.

واتخذ تأثره صورا أخرى؛ فترجم لأحد أعلام الصوفية في كتاب أسماه "مناقب الشيخ أبي بكر بن قوام"، وزار قبر هذا الشيخ مرات ومرات<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) الشيخ علوان علي بن عطية بن الحسن بن محمد، أخذ طريقة التصوف عن علي بن ميمون، وتحدث الناس عن جلالته وجمعه بين العلم والعمل، صنّف في الفقه والأصول والتصوف، من مصنفاته: كتاب "مصباح الهداية ومفتاح الدراية"، و"بيان المعاني في شرح عقيدة الشيباني"، توفي سنة ست وثلاثين وتسعمائة، انظر ترجمته في: النجم الغزي، الكواكب السائرة، ج ٢، ص ٢٠٦، وابن العماد، شذرات الذهب، ج ٨، ص ٢١٧-٢١٨.
- (٢) علي بن ميمون بن أبي بكر المغربي الغماري، سكن فاس واشتغل بالعلم، ودرس، وولي القضاء، وصحب مشايخ الصوفية، من مصنفاته: كتاب "غربة الإسلام في مصر والشام"، و"شرح الجرومية على طريقة للصوفية"، توفي سنة سبع عشرة وتسعمائة، انظر ترجمته في: النجم الغزي، والكواكب السائرة، ج ١، ص ١٧١-١٧٨.
- (٣) انظر: النجم الغزي، الكواكب السائرة، ج ٢، ص ٢٠٦، وابن العماد، شذرات الذهب، ج ٨، ص ٨١-٨٤.
- (٤) انظر: السيوطي، الحاوي للفتاوي في الفقه وعلوم التفسير والحديث والأصول والنحو والإعراب وسائر الفنون، تحقيق عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ج ١، ص ٢١٨.
- (٥) انظر: ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٨، ص ٤١٨.

الفصل الثالث: أثر الثقافة الموسوعية على النقد الحديثي عند ابن السُّبُكِيِّ،

وفيه:

المبحث الأول: أثر الثقافة الحديثية.

المبحث الثاني: أثر الثقافة الفقهية والأصولية.

المبحث الثالث: أثر الثقافة التاريخية.

المبحث الرابع: أثر الثقافة اللغوية.

المبحث الخامس: أثر التصوف.

### الفصل الثالث: أثر الثقافة الموسوعية على النقد الحديثي عند ابن السبكي.

سبق الحديث أن ابن السبكي كان من العلماء الموسوعيين، الذين جمعوا بين علوم ومعارف وتخصصات مختلفة، مما ساعده على إدراك وشائج التعاون والتكامل، بين ما يحمله من معارف وعلوم، وفي هذا الفصل سيكون الحديث عن أثر تلك الثقافة الموسوعية على النقد الحديثي، وكيف ظهر التكامل المعرفي بين العلوم حتى خدم بعضها بعضا.

#### المبحث الأول: أثر الثقافة الحديثية على النقد الحديثي

شهد كثير من العلماء لابن السبكي بمعرفته بالحديث الشريف وعلومه، وقد سبق الكلام عن مكانته في علم الحديث في الفصل الثاني، وما سأعرضه في هذا المبحث هو التلليل على ما سبق بيانه.

#### المطلب الأول: العناية بالإسناد

قد يكون من نافلة القول الحديث عن الإسناد، وأهميته في الرواية الحديثية، ومدى عناية المحدثين به، فهو عمدتهم في صحة الحديث أو ضعفه، وهو ((خصيصة من خصائص الأمة الإسلامية، ولم ترغب عنه بعد تدوين الحديث، والاطمئنان إليه؛ إبقاء لهذه الخصيصة، وربطها للصلة بين علمائها، وبين رسول الله ﷺ))<sup>(١)</sup>.

والحديث عن عناية ابن السبكي بالإسناد لا يشمل على وجه الخصوص ما أورده من روايات حديثية، بل وإظهار مدى تأثره وهو الفقيه والأصولي والأديب بمنهج المحدثين، فهو محدث يعي قيمة الإسناد، ولذا فقد نبّه قارئ كتابه "طبقات الشافعية الكبرى" أن لا يستقل ما اشتمل ((عليه من كثرة الأسانيد، فهي لعمر الله بهجة هذا الكتاب، وزينة هذا الجامع لمحاسن

---

(١) الجوابي، محمد طاهر، جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، تونس، نشر وتوزيع مؤسسات

## الأصحاب، وواسطة هذا العقد الآخذ بعقول أولي الألباب<sup>(١)</sup>.

وقال عن تلك الأسانيد التي أوردها: ((ولقد يعزّ على أبناء الزمان جمعها، ويبعد منهم — وقد ركبوا الهوينا وركنوا إلى الدعة — وضعها، ويتعذر عليهم — وهم الذين قنعَ الفاضل منهم بحاجة في نفسه من اسم التصنيف قضاها — صنّعها، فإنهم رفضوا طلب الحديث بالكناية فضلا عن جمعه بالأسانيد، ونقضوا قواعد الأئمة الذين قال منهم سفيان الثوري، رحمه الله: الإسناد زين الحديث، فمن اعتنى به فهو السعيد، ودحضوا قول عبد الله بن المبارك: الإسناد من الدين ...))<sup>(٢)</sup>.

ويشهد لعناية ابن السبكي بالإسناد ما أودعه في كتابه "طبقات الشافعية الكبرى" من الأحاديث المسندة، وما ساقه من متابعات وشواهد، ولهذا فلا ((ينبغي أن يمل الناظر في هذا الكتاب طول الأسانيد ... فإنه لذلك وضع، ولهذا القصد جمع، وعلى أعواد هذه القواعد رقع))<sup>(٣)</sup>.

أما تأثر ابن السبكي — الفقيه، والأصولي، والأديب اللغوي — بمنهج المحدثين، فيحدثنا عنه بقوله: ((وحرصت أن لا أذكر حكاية، ولا أثرا، ولا شعرا إلا مسندا على طريقة جهابذة الحفاظ))<sup>(١)</sup>.

تعددت مظاهر عناية ابن السبكي بالإسناد؛ ويظهر ذلك من خلال تنبيهه على دقائق إسنادية، كما قال في حديث أخرجه بسنده إلى أبي رجاء عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ "عليكم

=  
عبد للكريم بن عبد الله، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص ٨٨.

(١) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ١، ص ٣١٤.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) المصدر السابق، ج ١، ص ٢٢٠.

بلا إله إلا الله... الحديث<sup>(١)</sup>: ((... لم يخرج أحد من الأئمة الستة، وليس لأبي رجاء في الكتب الستة شيء لا عن أبي بكر، ولا عن غيره، ولكن في أبي داود، والترمذي، من حديث عثمان بن واقد عن أبي نصيرة عن مولى لأبي بكر الصديق عن أبي بكر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "مَا أَصْرَ مَنْ اسْتَغْفَرَ وَلَوْ فَعَلَهُ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً"<sup>(٢)</sup> قلت: وأنا أعتقد أن مولى أبي بكر المشار إليه هو أبو رجاء هذا، والله أعلم<sup>(٣)</sup>)).

وقد فرق ابن السبكي في صيغ التحمل، لما له من أثر في الحكم على الحديث، ولهذا قال: ((...)) قولنا في سياق هذا السند سمعت أبا زكريا وأبا بكر يقولان: سمعت أبا عبد الله، كذا هو في "مقتضب تاريخ نيسابور" للحافظ أبي بكر الحازمي بخطه، وقد كتب كما رأيته بخطه فوق سمعت صح، وقد أجاد، فإنه حاك عن اثنين قولهما، فكل منهما يقول: سمعت، فافهمه فهو دقيق<sup>(٤)</sup>)). ولهذا تجد التنويع في صيغ تحمل ابن السبكي للأحاديث؛ فيقول: ((فيما قرأه علينا من لفظه<sup>(٥)</sup>))، ((قراءة عليه وأنا أسمع<sup>(٦)</sup>))، ((بقراءتي عليه<sup>(٧)</sup>))، ((سماعا عليه، إما بقراءتي، أو

=

(١) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ١، ص ٢١٧.  
(٢) حديث ضعيف، أخرجه أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى (ت ٣٠٧هـ)، المسند، تحقيق حسين سليم أسد، دمشق - سوريا، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ج ١، ص ١٢٣، حديث رقم (١٣٦)، وقال المحقق إسناده ضعيف.

(٣) حديث ضعيف، أخرجه أبو داود، السنن، كتاب الصلاة، باب في الاستغفار، ج ٢، ص ٨٤، حديث رقم (١٥١٤)، والترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي (ت ٢٧٩هـ)، واللفظ له، الجامع الكبير، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، بيروت - لبنان، دار الرسالة العلمية، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، كتاب الدعوات، باب في دعاء النبي ﷺ، ج ٦، ص ١٥٩، حديث رقم (٣٨٧٥)، وقال: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي نَصِيرَةَ وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ.

(٤) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ١، ص ٢٨ - ٢٩.

(٥) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٠٠.

(٦) المصدر السابق، ج ١، ص ٥.

(٧) المصدر السابق، ج ١، ص ٢٧.

بقراءة غيري، وغالب ظني أنه بهما جميعاً في نوبتين<sup>(١)</sup>.

وتمثلت عناية ابن السُّبُكِيِّ بالصناعة الإسنادية من خلال:

أولاً: الجمع بين الشيوخ؛ قال: ((أخبرنا المشايخ حافظ الزمان أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزني، وأبو الفضل عبد الرحيم بن إبراهيم بن الشيخ تقي الدين أبي محمد إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر، وأبو سليمان داود بن إبراهيم بن داود العطار، وأبو إسحاق إبراهيم بن جعفر بن إسماعيل بن الكحل العبادي السكري، قراءة عليهم، وأنا أسمع قال المزني، وابن العطار: أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد بن البخاري، وقال ابن أبي اليسر: أخبرنا جدي تقي الدين، وقال ابن الكحل: أخبرنا المسلم بن محمد بن علان القيسي، قالوا: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد))<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: اختصار الأسانيد؛ قال: ((أخبرنا أبو عبد الله الحافظ بقراءتي عليه أخبرنا إسماعيل ابن عبد الرحمن الحنبلي غير مرة أخبرنا أبو محمد الحسن بن علي بن الحسن بن الحسين بن البرز الأسدي، سنة ثلاث وعشرين، أخبرنا جدي الحسين أخبرنا علي بن محمد بن علي الشافعي سنة أربع وثمانين وأربعمائة أخبرنا محمد بن الفضل الفراء بمصر أخبرنا أبو الفوارس أحمد بن محمد الصابوني سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة أخبرنا المزني أخبرنا الشافعي عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: "نهى رسول الله ﷺ عن الوصال، قالوا: إنك تواصل، قال: إني لست بمتكلم، إني أطعم وأسقى"<sup>(٣)</sup>، وبهذا الإسناد "أن رسول الله ﷺ ذكر

(١) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ١، ص ٨٣.

(٢) المصدر السابق، ج ١، ص ٢٥، وانظر: مزيداً من الأمثلة، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٦، و ص ٤٥.

(٣) حديث صحيح، أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، الجامع الصحيح، تحقيق مصطفى البغا، بيروت - لبنان، دار ابن كثير، ط ٣، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، كتاب الصوم، باب الوصال ومن قال ليس في الليل صيام، ج ٢، ص ٦٩٣، حديث رقم (١٨٦١).

رَمَضَانَ فَقَالَ لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ وَلَا تَقْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ<sup>(١)</sup>،  
وبه "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ  
عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ"<sup>(٢)</sup> ((٣)).

ثالثًا: التحويل في الإسناد؛ قال: ((... ذلك ما أخبرناهُ الشَّيْخُ الإمامُ الوالد، رحمه الله،  
بقِراءَتِي عليه أخبرنا محمد بن علي البالسي أخبرنا عبد الحق بن خلف حضورا أخبرنا هبة الله  
ابن أبي البركات محفوظ بن الحسن بن صصري أخبرنا ياقوت بن عبد الله الرُّومِي أخبرنا عبد  
الله بن محمد الصُّرَيْفِينِي الخطيب، ح وأخبرنا الشَّيْخُ الإمام، رحمه الله، أيضا قراءة عليه وأنا  
أسمع أخبرنا محمد بن إبراهيم الرَّحْبِي وأبو الخير الصُّوفِي قالا أخبرنا أبو العباس ابن عبد  
الدايم، ح وأخبرنا صالح بن مختار الأشنوي قراءة عليه وأنا أسمع بالقاهرة قال أخبرنا ابن عبد  
الدايم أخبرنا يحيى بن محمود النَّقْفِي أخبرنا جَدِّي لأبي أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل،  
ح وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ بقِراءَتِي عليه...))<sup>(٤)</sup>.

رابعًا: التَّفْهِيمُ بين الأسانيد والمتون<sup>(٥)</sup>؛ قال: ((... وروى الحافظ - ابن عساكر - أيضًا  
بأسانيد مختلفة هذا الأثر بزيادات أخر، اجْتَمَعَتْ على بعضها، واخْتَلَفَتْ في بعضها، وأنا ألْحَقُ

(١) حديث صحيح، أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ إذا رأيتم الهلال  
فصوموا، ج ٢، ص ٦٧٤، حديث رقم (١٨٠٧).

(٢) حديث صحيح، أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر على العبد وغيره من  
المسلمين، ج ٢، ص ٥٤٧، حديث رقم (١٤٣٣).

(٣) ابن السُّبْكِي، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٩٥.

(٤) ابن السُّبْكِي، الطبقات الكبرى، ج ١، ص ١٢٢-١٢٣.

(٥) التَّفْهِيمُ مصطلح عند أهل الحديث يعنون به أن يكون الحديث عند الراوي عن اثنين وهو بمجموعه ليس عن  
واحد منهم، فيرويه بسياق واحد دون تفريق بين رواياتهم، قال السخاوي: ((ولأن يكن مجموعه - أي الحديث -  
من جملة الرواة ملفقا، بأن كان عن كل راو منهم قطعة))، السخاوي، فتح المغيب، ج ٢، ص ٣٠٦.

تلك الطرق، وأجمع ما اجتمعت وما افرقت فيه، فكان مذكوراً في بعضها ... فأقول: <sup>(١)</sup>.

وكمظهر من مظاهر عناية ابن السُّبُكِيِّ بالإسناد، فقد اعتنى بتخريج الحديث؛ فقال بعد أن ساق حديثاً: ((أخرجه مسلم عن عمرو بن محمد الناقد عن أبي النضر هاشم بن القاسم فوق لنا بدلاً عالياً، ورواه أيضاً عن عبد الله بن هاشم الطوسي عن بهز بن أسد العمي البصري، وأخرجه الترمذي عن محمد بن إسماعيل الترمذي عن علي بن عبد الحميد الكوفي، ورواه النسائي عن محمد بن معمر عن أبي عامر عبد الملك بن عمرو العقدي ثلاثتهم عن سليمان بن المغيرة به، وأخرجه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن يوسف التتيسي، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه جميعاً عن عيسى بن حماد زغبة كلاهما عن الليث بن سعد عن سعيد المقبري عن شريك عن أنس)) <sup>(٢)</sup>.

وكذلك اعتنى بعلو الإسناد؛ فقال في حديث: ((أخرجه الترمذي عن ابن عمر عن سفيان، فوق لنا بدلاً عالياً، وعن محمود بن غيلان عن يحيى بن آدم عن سفيان، فوق لنا عالياً بدرجات ثلاث)) <sup>(٣)</sup>.

كما يحرص على بيان درجة الحديث؛ فلا يكاد يورد حديثاً إلا وينبّه إلى درجة الحديث صحة أو ضعفاً، وتفصيل ذلك في المطلب الرابع من هذا الفصل.

(١) ابن السُّبُكِيِّ، الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ٣١٥.

(٢) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ١، ص ٨٠ - ٨١.

(٣) المصدر السابق، ج ٩، ص ١٧٠.

## المطلب الثاني: آراؤه وترجيحاته في علوم الحديث

لا يُذكر لابن السُّبُكِيِّ تصنيف مستقل في علم مصطلح الحديث، وهذا يرجع باعتقادي إلى أن علم الحديث ما وصل إلى عصر ابن السُّبُكِيِّ إلا وقد اشبع بحثاً، ولم يعد في الإمكان إلا بعض الاستدراكات الطفيفة القائمة على تفصيل المسائل المجملة، أو الترجيحات المبنية على قوة الدليل، وسأستعرض فيما يلي بعض هذه التعليقات:

### أولاً: آراؤه في علوم الحديث

#### المسألة الأولى: على من يُطلق لقب المحدث

قال ابن السُّبُكِيِّ: ((إنما المحدث من عَرَفَ المسانيد<sup>(١)</sup>، والعلل وأسماء الرجال، والعالِي والنَّازِل، وحَفِظَ مع ذلك من متون الأحاديث جملة مستكثرة، وسمِعَ الكتب الستة ومسند الإمام أحمد بن حنبل، وسنن البيهقي ومعجم الطبراني، وضمَّ إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية، هذا أول درجاته، فإذا سمع ما ذكرنا وكتب الطَّبَاق، ودار على الشيوخ وانتقى عليهم، وخرَّج وتكلم في العلل والوفيات والجرح والتعديل، كان في أول درجات من يحق له اسم المحدث، ثم يزيد الله من شاء ما شاء))<sup>(٢)</sup>.

والملاحظ على نصِّ ابن السُّبُكِيِّ أنه يحوي ثلاثة أمور ينبغي توافرها في المحدث:

الأول: حفظ الأسانيد، ومعرفة رجالها، وتمييز صحيحها من سقيمها.

الثاني: حفظ المتن.

الثالث: سماع الحديث، وكتابته، والرحلة في طلبه.

---

(١) المسانيد: هي الكتب الحديثية المصنفة على أسماء الصحابة، وقد ورد لفظ الأسانيد في كتاب "معيد النعم"

لابن السُّبُكِيِّ عندما ذكر من هو المحدث، وهو الأنسب هنا لتوافقه مع باقي النص.

(٢) ابن السُّبُكِيِّ، منع الموانع، ص ٥٤٧،

وقد ذكر ابن السُّبُكِيِّ هذا النص في كتابه "معيد النعم" بألفاظ مقاربة، وهو في كلا الكتابين

قد أورد هذا النص في معرض رده على الفلاسفة الذين تفرقوا فِرَقًا عِدَّة؛ فقال: (( ومنهم فرقة

ترقّت عن هذه الفرقة وقالت: لا بدّ من ضمّ علم الحديث إلى التفسير، فكان قصارها النظر في

"مشارك الأنوار" للصّاغانيّ، فإنّ ترفّعت ارتقت إلى "مصابيح البغويّ" وظنّت أنّها بهذا القدر

تصل إلى درجة المحدثين، وما ذاك إلا لجهلها بالحديث، فلو حفظ من ذكرناه هذين الكتابين عن

ظهر قلب، وضمّ إليهما من المتون مثليهما لم يكن محدثًا، ولا يصير بذلك محدثًا حتى يلج الجمل

في سمّ الخياط، فإذا رامت بلوغ الغاية في الحديث، على زعمها، اشتغلت بـ"جامع الأصول"

لابن الأثير، وإنّ ضمّت إليه كتاب "علوم الحديث" لابن الصّلاح أو مختصره المسمّى بـ"التقريب

والتيسير" للنوويّ، ونحو ذلك فحينذ ينادى من انتهى إلى هذا المقام بمحدث المحدثين، وبخاريّ

العصر، وما ناسب هذه الألفاظ الكاذبة، فإنّ من ذكرناه لا يُعدّ محدثًا بهذا القدر<sup>(١)</sup>.

وقد ناقش الإمام ابن حجر مسألة من هو المحدث، وخلص إلى القول بأنّ من جمع الأمور

الثلاثة - التي أشار إليها ابن السبكي - كان فقيها ومحدثًا كاملاً، ومن حفظ الأسانيد، وطلب

الحديث، وجمعه فهو محدث صرف لا نزاع في ذلك، أما من اعتنى بالمتون وحدها، فلا حظّ له

في اسم المحدث<sup>(٢)</sup>.

وقد تحدّث السيوطيّ في مقدمة "تدريب الراوي" عن شروط المحدث والحافظ، وخلص إلى

أنّ لقب الحافظ أخصّ، مستشهداً بقول ابن السُّبُكِيِّ في شروط المحدث<sup>(٣)</sup>.

وابن السُّبُكِيِّ في كلامه يجمع بين شروط المحدث وشروط الحافظ دون تفريق بينهما، وهو

(١) ابن السُّبُكِيِّ، معيد النعم، ص ٦٦-٦٧، وانظر: ابن السُّبُكِيِّ، منع الموانع، ص ٥٤٦-٥٤٧.

(٢) انظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصّلاح، ج ١، ص ٢٣٠.

(٣) انظر: السيوطيّ، تدريب الراوي، ج ١، ص ٤٤-٤٥.

ما يوضحه قول الإمام ابن سيد الناس؛ فقد قال: ((وأما المحدث في عصرنا فهو: من اشتغل بالحديث رواية ودراية، وجمع بين روايته، واطّلع على كثير من الرواة والروايات في عصره، وتميّز في ذلك حتى عُرِفَ فيه حفظه، واشتهر فيه ضبطه، فإن توسع في ذلك حتى عُرِفَ شيوخه وشيوخ شيوخه، طبقة بعد طبقة، بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجهله منها، فهذا هو الحافظ))<sup>(١)</sup>.

### المسألة الثانية: خبر أهل الأهواء والبدع

قال ابن السبكي في خبر أهل الأهواء والبدع: ((فإن علمنا من مذهبهم جواز الكذب؛ إما لنصرة رأيهم، أو غير ذلك لم تقبل روايتهم، وقد ادعى الاتفاق على ذلك مدعون، وهذا عندي فيه تفصيل؛ فإن اعتقدوا جواز الكذب مطلقاً، فالأمر كذلك، وإن اعتقدوا جواز الكذب في أمر خاص كالكذب فيما يتعلق بنصرة العقيدة، أو الترغيب في الطاعة، والترهيب عن المعصية لم يتجه الاتفاق إلا على رد روايتهم فيما هو متعلق بذلك الأمر الخاص فقط))<sup>(٢)</sup>.

يفرق ابن السبكي في هذه المسألة بين من يستحل الكذب مطلقاً، وبين من يستحلّه لنصرة العقيدة، أو في الترغيب والترهيب، فيردّ خبر من استحلّ الكذب مطلقاً، ولم أجد له في ذلك سلف، لأنه ما من اصحاب بدعة يستحلون الكذب مطلقاً إلا ويخصّونه لنصرة مذهبهم.

وقبل ابن السبكي خبر من استحلّ الكذب في أمر مخصوص إذا روى ما لا يتعلق بذلك الأمر الذي استحلّ الكذب له، والأمر خلاف ما ذهب إليه ابن السبكي؛ قال الشافعي: ((وتقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية من الرافضة؛ لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم)).

(١) السيوطي، تدريب الراوي، ج ١، ص ٤٨.

(٢) ابن السبكي، الإبهاج، ج ٥، ص ١٩٠٠.

وقال الخطيب: ((ذهبت طائفة من أهل العلم إلى قبول أخبار أهل الأهواء الذين لا يعرفون

منهم استحلال الكذب، والشهادة لمن وافقهم بما ليس عندهم فيه شهادة))<sup>(١)</sup>.

وقال السيوطي: ((قيل يحتج به إن لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرته مذهب، أو لأهل

مذهبه، سواء أكان داعية أم لا، ولا يقبل إن استحل ذلك))<sup>(٢)</sup>.

وهذا متجه، لأن ((من عرف بالكذب في حديث واحد صار الكذب هو الظاهر من حاله

وسقط العمل بجميع أحاديثه مع جواز كونه صادقاً في بعضها))<sup>(٣)</sup>.

أما خبر أهل الأهواء والبدع ممن لا يستحلون الكذب لنصرة مذهبهم سواء أكانوا دعاة لتلك

البدعة، أم غير دعاة، فخيرهم مقبول إن لم يوافق بدعتهم، وهذا ما يشير إليه نص الشافعي

السابق، فلم يفرق بين الداعية، وغير الداعية

وهذا البخاري قد خرّج لعمران بن حطان الخارجي، مادح عبد الرحمن بن ملجم قاتل

علي عليه السلام، وكان خارجياً<sup>(٤)</sup>.

المسألة الثالثة: التوثيق على الإبهام من غير تسمية المروي عنه

قال ابن السبكي: ((أما المجهول ظاهراً وباطناً فمرئود إجماعاً، وكذا مجهول العين، فإن

وصفه نحو الشافعي بالثقة، فالوجه قبوله، وعليه إمام الحرمين خلافاً للصيرفي والخطيب، وإن

قال: لا أتهم، فكذاك))<sup>(٥)</sup>.

---

(١) الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبو بكر (ت ٤٦٣هـ)، الكفاية في علم الرواية، تحقيق أبو عبد

الله السروقي وإبراهيم المنني، المدينة المنورة، المكتبة العلمية، ص ١٢٠.

(٢) السيوطي، تدريب الراوي، ج ١، ص ٣٢٥.

(٣) الخطيب، الكفاية، ج ١، ص ٣٦٤.

(٤) انظر رواية البخاري عن عمران في: البخاري، الجامع الصحيح، كتاب اللباس، باب لبس الحرير واقتراشه

للرجال، ج ٥، ٢١٩٤، حديث رقم (٥٤٩٧)، وباب نقض الصور، ج ٥، ص ٢٢٢٠، حديث رقم (٥٦٠٨).

(٥) ابن السبكي، جمع الجوامع، ص ٦٩.

وقال السخاوي: ((الْحَقَّ ابْنُ السُّبْكِيِّ "بَحَثْتُ النِّقَّةَ" مِنْ مِثْلِ الشَّافِعِيِّ دُونَ غَيْرِهِ "حَدَّثَنِي مِنْ لَا أَتَّهَمُ" فِي مَطْلَقِ الْقَبُولِ لَا فِي الْمَرْتَبَةِ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا الذَّهَبِيُّ، وَقَالَ: إِنَّ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ "أَخْبَرَنِي مِنْ لَا أَتَّهَمُ" لَيْسَ بِحُجَّةٍ؛ لِأَنَّ مَنْ أَنْزَلَهُ مِنْ رَتَبَةِ النِّقَّةِ إِلَى أَنَّهُ غَيْرُ مَتَّهَمٍ، فَهُوَ لَيْزَنٌ عِنْدَهُ وَلَا بَدَءٌ، وَضَعِيفٌ عِنْدَ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَنَا مَجْهُولٌ، وَلَا حُجَّةٌ فِي مَجْهُولٍ، وَنَفْيُ الشَّافِعِيِّ التَّهْمَةَ عَمَّنْ حَدَّثَهُ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الضَّعْفِ))<sup>(١)</sup>.

ينبغي النظر في هذه المسألة إلى من صدرت منه تلك الكلمة، فإن كان من شأنه أن يطلق "حدثني النِّقَّةَ" أو "من لا أتَّهَمُ" ويقصد به رجلاً معروفاً — كما كان يفعل الإمام الشافعي، والإمام مالك<sup>(٢)</sup> — فهو والحالة هذه كمن صرح باسمه، فَيُنَحِّتُ عَنْ حَالِهِ، أَمَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَالٌ وَاحِدَةٌ، وَأُطْلِقَ ذَلِكَ، فَالصَّحِيحُ عَدَمُ اعْتِبَارِهِ تَوْثِيقًا؛ قَالَ الْخَطِيبُ: ((إِذَا قَالَ الْعَالِمُ: كُلٌّ مِنْ رَوَيْتُ عَنْهُ فَهُوَ نِقَّةٌ وَإِنْ لَمْ أَسْمَهُ، ثُمَّ رَوَى عَنْ مَنْ لَمْ يَسْمَهُ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَرْكَبًا لَهُ غَيْرُ أَنَا لَا نَعْمَلُ عَلَى تَرْكِيبِهِ؛ لَجَوَازِ أَنْ نَعْرِفَهُ إِذَا ذَكَرَهُ بِخِلَافِ الْعَدَالَةِ))<sup>(٣)</sup>.

وأظن أن ابن السُّبْكِيِّ لا يقصد إلحاق قول الشافعي "حدثني من لا أتَّهَمُ" بـ "حدثني النِّقَّةَ" في مطلق الحكم على الراوي بقبول روايته، ولذا فقد قال تعليقا على اعتراض الذهبي بأن نفي التَّهْمَةِ لا تعدُّ تَوْثِيقًا: ((وهذا صحيح، غير أن هذا إذا وقع من الشافعي على مسألة دينية، فهي والتَّوْثِيقُ سواء في أصل الحجة، وإن كان منلول اللفظ لا يزيد على ما ذكره الذهبي، فمن ثم خالفناه في مثل الشافعي، أما من ليس مثله، فالأمر كما قال))<sup>(٤)</sup>.

(١) السخاوي، فتح المغيث، ج ١، ص ٣١٢.

(٢) انظر: السيوطي، تدريب الراوي، ج ١، ص ٣١١ - ٣١٢، فقد نقل مقصود الإمام مالك، والإمام الشافعي فيمن قال فيه "أخبرنا النِّقَّةَ".

(٣) الخطيب، الكفاية، ص ٩٢، وانظر: السيوطي، تدريب الراوي، ج ١، ص ٣١٠ - ٣١١.

(٤) انظر كلام ابن السُّبْكِيِّ: السيوطي، تدريب الراوي، ج ١، ص ٣١٢.

وهذا ما أشار إليه السيوطي حين قال: ((فإن كان القائل عالما أي مجتهدا، كمالك والشافعي، وكثيرا ما يفعلان ذلك، كفى في حق موافقه في المذهب لا غيره عند بعض المحققين، قال ابن الصباغ: لأنه لا يورد ذلك احتجاجا بالخبر على غيره، بل يذكر لأصحابه قيام الحجة عنده على الحكم، وقد عرف هو من روى عنه ذلك))<sup>(١)</sup>.

ثانيا: ترجيحاته في علوم الحديث

المسألة الأولى: تكذيب الأصل الفرع

قال ابن السبكي: ((الصحيح عندي: أن تكذيب الشيخ للراوي عنه لا يسقط المروي، فما ظنك بما إذا لم يكذبه، ولكنه ترد وشك))<sup>(٢)</sup>.

وقال في كتاب آخر: ((المختار وفاقا للسمعاني، وخلافا للمتأخرين: أن تكذيب الأصل الفرع لا يسقط المروي))<sup>(٣)</sup>.

إذا روى الراوي عن شيخه حديثا، فأنكر الشيخ ذلك الحديث، أو نفاه، فهو على احتمالين؛ الأول: أن يكون الشيخ جازما بذلك؛ نحو قوله: ما رويته، أو كذب علي.

وقد نبه السخاوي إلى الفرق بين تكذيب الشيخ للراوي عنه، ورد الرواية دون تكذيب، فقال: ((فإن جزم بالرد بدون تصريح كقوله: ما رويت هذا، أو ما حدثت به قط، أو أنا عالم أنني ما حدثت، أو لم أحدثك، فقد سوى ابن الصلاح تبعا للخطيب وغيره بينهما أيضا، وهو الذي مشى عليه شيخنا في توضيح النخبة، لكنه قال في الفتح: إن الراجح عندهم أي المحدثين القبول))<sup>(٤)</sup>.

(١) السيوطي، تدريب الراوي، ج ١، ص ٣١٢.

(٢) ابن السبكي، الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ١٦٦.

(٣) ابن السبكي، جمع الجوامع، ص ٦٧.

(٤) السخاوي، فتح المغيب، ج ١، ص ٣٤٠.

الثاني: أن لا يجزم الشيخ بذلك؛ نحو قوله: لا أذكره، أو لا أعرفه، وجمهور العلماء على قبول ذلك الحديث ((لأن المروي عنه بصدد النسيان، والسهو، والراوي عنه ثقة جازم، فلا يرد بالاحتمال رويته))<sup>(١)</sup>.

والكلام في الاحتمال الأول حيث ذهب ابن السبكي إلى اختيار رأي ابن السمعاني في عدم سقوط المروي، وهو خلاف ما قاله الإمام ابن الصلاح، والإمام ابن حجر؛ قال الإمام ابن الصلاح: ((إذا روى عن ثقة حديثاً وروجع المروي عنه فنفاه، فالمختار أنه إن كان جازماً بنفيه بأن قال: ما رويته، أو كذب عليّ، أو نحو ذلك، فقد تعارض الجزمان، والجاد هو الأصل، فوجب ردّ حديث فرعه ذلك))<sup>(٢)</sup>، وقال الإمام ابن حجر: ((وإن روى عن شيخ حديثاً فجدد الشيخ مرويّه، فإن كان جزماً كان يقول: كذب عليّ، أو ما رويت هذا، أو نحو ذلك، فإن وقع منه ذلك، ردّ ذلك الخبر لكذب واحد منهما لا بعينه))<sup>(٣)</sup>.

ونقل ابن السبكي ذلك الرأي عن ابن الحاجب والأصحاب<sup>(٤)</sup>، إلا أنه اختار رأي ابن السمعاني، وهو اختيار غير صحيح لما أورده ابن السبكي من تعليل ابن السمعاني لاختياره؛ حيث قال: ((لأن الراوي قاله بحسب ظنه، ولعلّ شيخه نسي، ومع احتمال نسيانه كيف يسقط؟))<sup>(٥)</sup>، والمسألة في الجزم لا في الاحتمال، ولذلك فقد ردّ المحدثون، والأصوليون الحديث دون قدح في عدالة الشيخ، أو الراوي عنه؛ لأنّ الفرع ((مكذب لشيخه أيضاً في ذلك، وليس

---

(١) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري أبو عمرو (ت ٦٤٣هـ)، مقمّة ابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، بيروت - لبنان، دار الفكر المعاصر، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، ص ١١٨.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) ابن حجر، شرح نخبة الفكر، ص ١٣١.

(٤) انظر: ابن السبكي، رفع الحاجب، ج ٢، ص ٤٣١.

(٥) ابن السبكي، رفع الحاجب، ج ٢، ص ٤٣١.

قُبُول جرح شيخه له بأولى من قُبُول جرحه لشيخه، فَنَسَاقُطًا<sup>(١)</sup>، وَقَالَ ابْنُ السُّبُكِيِّ: ((لأنَّ عدالة كل واحد منهما على التعيين متيقنة<sup>(٢)</sup>، وكذبه مشكوك فيه، واليقين لا يرفع بالشك<sup>(٣)</sup>)).

### المسألة الثانية: رواية الحديث المختصر تمامًا

قال ابن السُّبُكِيِّ بعد ذكره لحديث "إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ"<sup>(٤)</sup>: ((كذا أورد شيخنا الذهبي بعض الحديث على عادته في كثير من الأوقات، وأنا لا أحب ذلك، وعندني أنه لا يجوز روايته بكماله، وإنما يروي منه ما صرح به<sup>(٥)</sup>)).

وقد ذكر ابن السُّبُكِيِّ ما يوحى بالخلاف في هذه المسألة؛ فذكر عن الخطيب أن الإسماعيليَّ سئل عَمَّنْ قرأ إسناد الحديث على الشيخ دون ذكر المتن، فهل يجوز له أن يحدث بجميعه؟

(١) ابن الصلاح، المقدمة، ص ٦١.

(٢) وردت في المطبوع "منتقى"، والصواب — والله أعلم — ما أثبتته لمناسبته السياق.

(٣) ابن السُّبُكِيِّ، رفع الحاجب، ج ٢، ص ٤٣١.

(٤) حديث صحيح، وتامه "... قَالَ يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ فَيَقُولُونَ أَلَمْ تُبَيِّضْ وَجُوهَنَا أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ وَتُخْرِجْنَا مِنَ النَّارِ قَالَ فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، الصَّحِيحُ، تَحْقِيقُ مُحَمَّدُ فُؤَادُ عَبْدِ الْبَاقِي، بَيْرُوت - لُبْنَان، دَارُ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ إِثْبَاتِ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ فِي الْآخِرَةِ رُبُّهُمْ، ج ١، ص ١٦٣، حديث رقم (١٨١).

(٥) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٢٨٧، ثم قال بعد ذلك: ((وعندي أنه لا يجوز روايته بكماله، وإنما يروي منه ما صرح به، فلماذا اتبعته، واقتصرت على القدر الذي ذكره منه، ولو قال لي علقمة: حدثني عمر بن الخطاب بحديث "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ" لما قلت إلا: قال لي علقمة حدثني عمر بحديث "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ"، ولم أقل: قال لي علقمة: حدثني عمر أن النبي ﷺ قال: "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَاجَرْتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَرَوَّجُهَا فَهَاجَرْتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ"، ولو قلت ذلك لكنت كاذبا على علقمة؛ فإنه لم يقل لي ذلك، بل لو قلت: إن علقمة حدثني بحديث "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ" والحالة هذه لكنت عليه، فإنه لم يحدثني به، فافهم واحترز وراقب قوله ﷺ "مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"، وحديث إِنَّمَا الْأَعْمَالُ، أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ، الْجَامِعُ الصَّحِيحُ، كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّةِ، ج ١، ص ٣٠، حديث رقم (٥٤)، وحديث من كذب عليَّ، أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ، الْجَامِعُ الصَّحِيحُ، كِتَابُ الْعِلْمِ، بَابُ إِثْمِ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ج ١، ص ٥٢، حديث رقم (١١٠).

فأجاب: أرجو أن يجوز<sup>(١)</sup>.

وقد مال ابن السُّبُكِيِّ إلى فتوى الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني لما سئل ((إذا روى عن الشيخ الأحاديث الطوال، وقال فيه: وذكر الحديث بطوله، ثم أحب هذا أن يروي الحديث بطوله ولا يختصر، هل له ذلك؟ أجاب الأستاذ أن ذلك لا يجوز، قلت: وهذا الذي أراه))<sup>(٢)</sup>.

وتتضح خشية ابن السُّبُكِيِّ من رواية الحديث المختصر تاماً — وتعرضه بمن يفعل ذلك — مما قاله أبو العباس الوليد بن بكر<sup>(٣)</sup> بعد أن ((ذكر قراءة المحدث بأسانيد عدة أحاديث حتى إذا بلغ صدور المتن قرأ منها مقدار ما يُعرف به الحديث، ثم أمسك عن قراءة باقيه، ويقول: وذكر الحديث بطوله، قال الوليد: وهذا إنما يصلح إذا كان الرواي والطالب ممن يعرف الأحاديث، وكان الفرع مقابلاً بالأصل، أو كان مشهوراً من الحديث لا يَخْتَلِفُ لفظه، وينبغي في مثل هذا أن يقول: وذكر الحديث إلى موضع كذا، استظهاراً من أن يكون فيه زيادة في بعض الروايات، ولا يكون في بعضها))<sup>(٤)</sup>.

---

(١) قال الإسماعيلي: ((البيان أولى، ولكن إذا عرف المحدث والقارئ ذلك الحديث بطوله، فأرجو أن يجوز ذلك، والبيان أولى، أن يقول كما كان))، الخطيب، الكفاية، ص ٣١٠، وهو ما ذُكر أيضاً عن أبي عليّ الزّجاجي، انظر: ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٢٨٨.

(٢) المصدر السابق، ج ٤، ص ٢٥٩.

(٣) هو الإمام الوليد بن بكر بن مخلد الحافظ العالم أبو العباس الغمري الأنلسي السرقسطي، كان إماماً في الحديث والفقه، عالماً بالعربية، انظر ترجمته في: الحميدي، محمد بن فتوح بن عبد الله (ت ٤٨٨هـ)، جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية، ط ٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م، ج ١، ص ١٢٩، والذهبي، سير الأعلام، ج ١٧، ص ٦٥، والصفدي، الوافي بالوفيات، ج ٧، ص ٤٥١، والسيوطي، طبقات الحفاظ، ج ١، ص ٤١٩ - ٤٢٠، والزركلي، الأعلام، ج ٨، ص ١١٩.

(٤) الخطيب، الكفاية، ص ٣١٠.

### المسألة الثالثة: مباحث في الإرسال

اختار ابن السُّبُكِيِّ القول بأنَّ الحديث المرسل هو قول غير الصحابي قال رسول الله ﷺ، وهو يوافق بذلك ما ذهب إليه بعض الفقهاء، والأصوليون، فيدخل فيه المنقطع والمعضل، وأما المحدثون فيخصّونه بقول التابعي قال رسول الله ﷺ، وهو أدقّ لما فيه من تفريق بين ما هو متفق على ردّه - كالمنقطع والمعضل - وبين ما هو مختلف في قبوله.

أمّا مسألة الاحتجاج بالحديث المرسل، فقد أورد ابن السُّبُكِيِّ عدّة نصوص توضّح ما ذهب إليه في حكم الحديث المرسل، حيث قال في معرض تعليقه على حديث أبي العالية: ((... فنقول أبو العالية تابعي، والمرسل عندنا لا حجة فيه))<sup>(١)</sup>، ولما ذكر الحديث المرسل قال فيه: ((والصحيح ردّه، وعليه الأكثر؛ منهم الشافعي، والقاضي))<sup>(٢)</sup>.

يتّضح من هذين النصّين أنّ ابن السُّبُكِيِّ يوافق ما ذهب إليه كثير من المحدثين، والفقهاء، والأصوليين في ردّ الحديث المرسل، وعدم الاحتجاج به<sup>(٣)</sup>.

والناظر إلى صنيع ابن السُّبُكِيِّ، وتصريحه، يجد أنّ له موقفاً آخر في حكم المرسل؛ فمن أقواله: ((فإن كان لا يروي إلا عن عدل، كابن المسيب، قبل وهو مسند))<sup>(٤)</sup>، وقال في مرسل أئمة النّقل: ((والمراد بأئمة النّقل من لهم أهلية الجرح والتّعديل، وأمّا من ليس منهم فما نظنّ

(١) ابن السُّبُكِيِّ، الإبهاج، ج٥، ص١٩٩١.

(٢) ابن السُّبُكِيِّ، جمع الجوامع، ص٧٣، ويجدر التنبيه إلى أنّ الإمام الشافعي لم يردّ المرسل بل قبله بشروط، فهو رأي ثالث بين القبول والردّ.

(٣) قال الإمام مسلم: ((والمرسل من الروايات - في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار - ليس بحجة))، مسلم، مقدمة الصحيح، ج١، ص٣٠، وقال الخطيب: ((والذي نختاره من هذه الجملة، سقوط فرض العمل بالمراسيل، وأنّ المرسل غير مقبول))، الخطيب، الكفاية، ص٣٨٧.

(٤) ابن السُّبُكِيِّ، جمع الجوامع، ص٧٣.

بذي مُسَكَّةٍ قبول مراسيله))<sup>(١)</sup>.

فعلى هذا يتلخص موقف ابن السُّبْكِيِّ في حكم الحديث المرسل، بأنه يردّه ولا يحتجّ به، أمّا إن احتجّ بقرائن توحى بأنّ له أصلاً قبله، وقد وضّح ابن رجب هذا التّردّد في قبول المرسل، وعدم قبوله، فقال: ((واعلم أنّه لا تنافي بين كلام الحفاظ، وكلام الفقهاء في هذا الباب، فإنّ الحفاظ إنّما يريدون صحّة الحديث المعين إذا كان مرسلًا، وهو ليس بصحيح على طريقهم، لانقطاعه وعدم اتصال إسناده إلى النبي ﷺ، وأمّا الفقهاء فمرادهم صحّة ذلك المعنى الذي دلّ عليه الحديث، فإذا أعضد ذلك المرسل قرائن تدلّ على أنّ له أصلاً قوي الظنّ بصحة ما دلّ عليه، فاحتجّ به مع ما احتجّ به من القرائن، وهذا هو التّحقيق في الاحتجاج بالمرسل عند الأئمة))<sup>(٢)</sup>.

ثمّ قال ابن السُّبْكِيِّ: ((فإنّ تجرّد ولا دليل سواه، فالأظهر الانكفاف لأجله))<sup>(٣)</sup>.

قال العراقي: ((الذي فهمته من هذه العبارة، أنّ المجتهد ينكف عن العمل في تلك المسألة بما يقتضيه المرسل، لأنّه غير حجة، وبما يخالفه لاحتمال كونه حجة، وهذا معنى قوله: لأجله، وحاصله أنّه يُحَدِّثُ شبهة توجب التّوقف في تلك المسألة))<sup>(٤)</sup>.

فهذا رأي آخر تبعه ابن السُّبْكِيِّ، فهو موافق لغيره في ردّ المرسل، وموافق في قبوله إن احتقت به قرائن تقوّي الظنّ بصحة أصله، أمّا إن انفرد في المسألة، فلا يحتجّ به لاحتمال ضعفه، ولا يحتجّ بمعارضه لاحتمال صحّة المرسل.

(١) ابن السُّبْكِيِّ، رفع الحجاب، ج ٢، ص ٤٦٥.

(٢) ابن رجب، شرح علل التّرميذ، ج ١، ص ٢٩٧ - ٢٩٨.

(٣) ابن السُّبْكِيِّ، جمع الجوامع، ص ٧٣.

(٤) العراقي، زين الدين عبد الرحيم أبو الفضل (ت ٨٠٦هـ)، الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، تحقيق محمد حجازي، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، ص ٤٧٩.

وقد فسّر ابن السُّبُكِيِّ علم الاحتجاج بمثل ذلك بقوله: ((نحن لا نثبت حكماً، وإنما نكفّ عمّا

كنّا عاملين به إلى استتمام البحث))<sup>(١)</sup>.

وقد عزا السيوطي القول بالانكفاف عن العمل بالمرسل — والحالة هذه — إلى الإمام

الشافعي، حيث قال: ((إن لم يكن في الباب دليل سوى المرسل، فثلاثة أقوال للشافعي، ثالثها وهو

الأظهر: يجب الانكفاف لأجله))<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثالث: نقد الرجال

نقد الرجال مصطلح يقصد به علم الجرح والتعديل، وموضوعه اثبات عدالة الراوي

وضبطه، أو ثلمها، وغايته صيانة السنة النبوية من كل دخيل، وقد ذكر ابن السبكي في مصنفاته

أحكاماً بالتوثيق، وأخرى بالتجريح، وتكمن فائدة ذلك في بيان صحة ما ذهب إليه ابن السبكي

من الآراء الفقهية، أو الأصولية، أو اللغوية، أو صحة اعتراضه على الخصم، وسأعرض فيما

يلي بعض الأمثلة:

### أولاً: توثيق الرواة

١- قال ابن السُّبُكِيِّ في ترجمة أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ<sup>(٣)</sup>: ((قال الخطيب: قال لي محمد

ابن يوسف النيسابوري القطان: كان السُّلَمِيُّ غير ثقة، وكان يضع للصوفية، قال الخطيب: فنزّ

(١) ابن السُّبُكِيِّ، رفع الحاجب، ج ٢، ص ٤٨٠.

(٢) السيوطي، تدريب الراوي، ج ١، ص ٢٠٢.

(٣) هو محمد بن الحسين بن محمد بن موسى أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ النيسابوري، روى عن الأصم وغيره، قال ابن الجوزي: كانت له عناية بأخبار الصوفية، فصنف لهم تفسيراً على طريقتهم، ونقل الخطيب عن محمد بن يوسف النيسابوري القطان، قال: كان يضع للصوفية، فقال الخطيب: قدر لي عبد الرحمن عند أهل بلده جليل، وكان مع ذلك مجوداً صاحب حديث، وقال ابن ناصر الدين: هو حافظ زاهد لكن ليس بعمدة، وله في حقائق التفسير تخريف كثير، ولد سنة ثلاثين وثلاثمائة، ومات في شعبان سنة اثنتي عشرة وأربع مائة، انظر ترجمته في: الذهبي، المعبر في خبر من غير ج ٣، ص ١١١، وميزان الاعتدال، ج ٦، ص ١١٨، وابن كثير،

أبي عبد الرحمن عند أهل بلده جليل، وكان مع ذلك محمودا صاحب حديث، قلت: قول الخطيب فيه هو الصحيح، وأبو عبد الرحمن ثقة، ولا عبرة بهذا الكلام فيه<sup>(١)</sup>.

٢- قال في الحديث عن نسب أمّ الشافعي هل هي أسدية، أم من ولد علي بن أبي طالب عليه السلام؟ بعد أن نقل ترجيح البيهقي وغيره أنها أسدية: ((جعل البيهقي الحمل فيه على أحمد بن الحسين ابن أبي مروان<sup>(٢)</sup>، واحتج بمخالفة سائر الروايات له، قلت: ... وضعف ابن أبي مروان لم يثبت عندنا، ولو كان لم يسكت عنه الحاكم، إن شاء الله<sup>(٣)</sup>).

٣- قال في حديثه عن المجهول: ((فإن قيل: قد قبلتم المجهول؛ وذلك أن عبد الرحمن بن وعلّة المصري<sup>(٤)</sup> رجل مجهول، وقد روى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أَيُّمَا أَهَابَ دَبَغٌ فَقَدْ

---

البداية والنهاية، ج ١٢، ص ١٢، وابن حجر، لسان الميزان، ج ٥، ص ١٤٠، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٤، ص ٢٥٦، وابن العماد، شذرات الذهب، ج ٣، ص ١٩٦.

(١) ابن السكيت، الطبقات الكبرى، ج ٤، ص ١٤٤-١٤٥، وكلام ابن السكيت في أبي عبد الرحمن موافق لما عليه النقاد.

(٢) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن مروان بن عبيد بن أبي مروان الضبّي المرواني النيسابوري أبو نصر سمع ابن خزيمة والسراج ومحمد بن حمدون وطائفة، روى عنه الحاكم وأبو حفص بن مسرور وأبو سعد الكنزودي وآخرون، وتفرد بالرواية عن بضعة عشر شيخا، مات في سنة ثمانين وثلاث مائة، انظر ترجمته في: السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي أبو سعيد (ت ٥٦٢هـ)، الأنساب، تحقيق عبد الله البارودي، بيروت - لبنان، دار الفكر، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ج ٥، ص ٢٦٤، والذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٢٦، ص ٦٥٥، وسير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ٩، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ج ١٦، ص ٣٩٥، والعبر في خبر من غير، تحقيق صلاح الدين المنجد، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، ج ٣، ص ١٥، وابن العماد، شذرات الذهب، ج ٣، ص ٩٦.

(٣) ابن السكيت، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ١٧٨، وقال أيضا: ((أما تضعيف البيهقي فصادر من لين أحمد بن الحسين بن أبي مروان عنده، وإذا ضعف الرجل في السند، ضعف الحديث من أجله، ولم يكن في ذلك دلالة على بطلانه، بل قد يصح من طريق أخرى، وقد يكون هذا الضعيف صادقا ثبتا في هذه الرواية، فلا يدل مجرد تضعيفه والحمل عليه على بطلان ما جاء به))، المصدر السابق، ج ١، ص ١٩٤.

(٤) هو عبد الرحمن بن وعلّة السبئي المصري، ويقال ابن السميع بن وعلّة، روى عن عبد الله بن عباس،

طهر"، ونقل عن أحمد بن حنبل أنه ذكر له حديثه هذا فقال: ومن ابن وعلّة؟ قلنا: ليس ابن وعلّة مجهولا، بل هو ثقة، روى عنه زيد بن أسلم، ويحيى بن سعيد وغيرهما، وثقة ابن معين والعجلي والنسائي، وروى له مسلم والأربعة<sup>(١)</sup>.

٤- نقل قول ابن عبد البر في عقبة بن أوس<sup>(٢)</sup> بأنه مجهول<sup>(٣)</sup>، فقال: ((ولعلّ عرق

العصبية للمالكية لحقه، وإلا فليس عقبة بمجهول، بل معروف، روى عنه ابن سيرين، كما ذكر

=

وعبد الله بن عمر بن الخطاب، روى عنه جعفر بن ربيعة، وزيد بن أسلم، والقعقاع بن حكيم، ويحيى بن سعيد الأنصاري، قال يحيى بن معين: ثقة، وكذلك قال للعجلي والنسائي، وقال أبو حاتم: شيخ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ذكره أحمد فضعه في حديث الدباغ، وقال في التّريب: صدوق، قيل مات سنة مائة أو نحوها، انظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير، ج ٥، ص ٣٥٩، والعجلي، معرفة الثقات، ج ٢، ص ٨٩، والعجلي، معرفة الثقات، ج ٢، ص ٨٩، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م، ج ٥، ص ٢٩٦، وابن حبان، الثقات، ج ٥، ص ١٠٥، والمزي، تهذيب الكمال، ج ١٧، ص ٤٧٨، والذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٦، ص ٤١٧، والكاشف، ج ١، ص ٦٤٨، وابن حجر، تريب التهذيب، ص ٣٥٢، وتهذيب التهذيب ج ٦، ص ٢٦٣، ولسان الميزان، تحقيق دائرة المعارف النظامية - الهند، بيروت - لبنان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط ٣، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ج ٧، ص ٢٨٥.

(١) ابن السكيت، الإبهاج، ج ٥، ص ١٩١٨ - ١٩١٩، وقد اتضح من كلام ابن حجر أنّ الإمام أحمد إنّما قال بضعفه لحديث الدباغ، ولم يكن حكمه مطلقا فيه، فلا يخالف في ذلك قول من قال أنّ ابن وعلّة ثقة.

(٢) هو عقبة بن أوس السدوسي البصري، ويقال: يعقوب بن أوس، روى عنه القاسم بن ربيعة، ومحمد بن سيرين، وعلي بن زيد بن جدعان، قال العجلي: بصري تابعي ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: وثق، وقال ابن حجر: تابعي مشهور، وقال في التّريب: صدوق، وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث، انظر ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج ٧، والبخاري، التاريخ الكبير، ج ٦، ص ٤٣٤، والعجلي، معرفة الثقات، ج ٢، ص ١٤٢، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٦، ص ٣٠٨، وابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد (ت ٤٦٣هـ)، الاستنكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، تحقيق سالم عطا ومحمد معوض، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ج ٨، ص ٤٦، والمزي، تهذيب الكمال، ج ٢٠، ص ١٨٧، والذهبي، الكاشف، ج ٢، ص ٢٨، ص ١٥٤، وابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق علي البجاوي، بيروت - لبنان، دار الجيل، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ج ٥، ص ٢٧٧، وتريب التهذيب، ص ٣٩٤، وتهذيب التهذيب، ج ٧، ص ٢١١.

(٣) قال ابن عبد البر: ((ولما عقبة بن أوس، فرجل مجهول؛ لم يرو عنه إلا للقاسم بن ربيعة فيما علمت، يقال فيه الدوسي، ويقال فيه السدوسي، وقد قيل فيه: يعقوب بن أوس، وقال يحيى بن معين: عقبة بن أوس هو يعقوب بن أوس))، ابن عبد البر، الاستنكار، ج ٨، ص ٤٦.

ابن خزيمة، وروى عنه أيضا القاسم بن ربيعة، وابن جدعان، وقال فيه أحمد بن عبد الله العجلي: بصري تابعي ثقة، ولم يتكلم فيه أحد بجرح<sup>(١)</sup>.

٥- قال في ترجمة أحمد بن صالح المصري<sup>(٢)</sup> بعد أن تعقب كلام النسائي<sup>(٣)</sup>: بأنه ليس بثقة ولا مأمون، وذكر أقوال الأئمة في تعديله: ((أحمد بن صالح ثقة إمام، ولا التفات إلى كلام من تكلم فيه))<sup>(٤)</sup>.

### ثانيا: تجريح الرواة

١- قال ابن السبكي بعد أن ذكر حديثا من طريق المنكدر بن محمد<sup>(٥)</sup>: ((والمنكدر بن

(١) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ١١٥-١١٦.

(٢) هو أحمد بن صالح المصري أبو جعفر الحافظ، المعروف بابن الطبري، أحد الحفاظ المبرزين، والأئمة المذكورين، روى عن إبراهيم بن الحجاج من أصحاب عبد الرزاق، وأسد بن موسى المصري، روى عنه البخاري وأبو داود وجماعة، وسمع منه النسائي ولم يحدث عنه، قال أبو نعيم الفضل بن دكين: ما قدم علينا أحد أعلم بحديث أهل الحجاز من هذا الفتى يريد أحمد بن صالح، ونقل ابن عدي عن أبي زرعة النمشقي قال: قدمت العراق فسألني أحمد بن حنبل من خلفت بمصر؟ قلت: أحمد بن صالح، فسر بذكره، وذكر خيرا ودعا الله له، وقال البخاري: أحمد بن صالح ثقة صدوق، ما رأيت أحدا يتكلم فيه بحجة، وقال أبو حاتم: ثقة، كتبت عنه بمصر وبدمشق وبأنطاكية، ذكره النسائي وأساء الثناء عليه، وقال العجلي: ثقة صاحب سنة، وقال أبو داود: كان يقوم كل لحن في الحديث، وقال الذهبي: يقارب يحيى بن معين في الحفاظ، قال ابن حجر: ثقة حافظ، تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة، ونقل عن ابن معين تكذيبه، وجزم ابن حبان بأنه إنما تكلم في أحمد بن صالح الشمومي، فظن للنسائي أنه عن ابن الطبري، توفي سنة ٢٤٨هـ، انظر ترجمته في: النسائي، الضعفاء والمتروكين، تحقيق محمود إبراهيم زايد، حلب - سوريا، دار الوعي، ط ١، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، ج ١، ص ٢٢، والباجي، التعديل والتجريح، ج ١، ص ٣٢٤، والمزي، تهذيب الكمال، ج ١، ص ٣٤٠، وابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٨٠، وتهذيب التهذيب، ج ١، ص ٣٤، ولسان الميزان، ج ١، ص ١٨٦.

(٣) قال النسائي: ((أحمد بن صالح المصري، ليس بثقة))، النسائي، الضعفاء والمتروكين، ج ١، ص ٢٢.

(٤) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٨.

(٥) هو المنكدر بن محمد بن المنكدر القرشي التيمي المدني، روى عن أبيه، روى عنه محمد بن طلحة التيمي، ومعن بن عيسى، وأبو إسحاق الطالقاني، سئل عنه أحمد بن حنبل، فقال: هو ثقة، وقال العجلي: ضعيف، وقال السعدي: ضعيف الحديث، وقال النسائي وأبو زرعة: ليس بالقوي، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال مرة: ليس به بأس، وقال ابن حبان: كان من خيار عباد الله، فقطعته العبادة عن الحفاظ، وقال الذهبي: فيه لين، وقد وثقه أحمد، وقال في التّريب: لئن الحديث، انظر ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى، القسم المتّم لتابعي

محمد الذي وقع في روايتنا هذه غلبت عليه العبادة، فقطعته عن الحفظ))<sup>(١)</sup>.

٢- قال في تعليقه على حديث "الاثنان فما فوقهما جماعة": ((ورواه ابن ماجه من حديث

الربيع بن بدر، المعروف بعليّة<sup>(٢)</sup>، وهو أيضا ضعيف))<sup>(٣)</sup>.

٣- قال في تعليقه على رواية ابن دحية<sup>(٤)</sup>: ((وابن دحية لا تقبل روايته؛ فإنه متهم بالوضع

أهل المدينة ومن بعدهم، تحقيق زياد محمد منصور، المدينة المنورة - السعودية، مكتبة العلوم والحكم، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص٤٦٠، والمجلد، معرفة الثقات، ج٢، ص٣٠٠، والعقيلي، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى (ت٣٢٢هـ)، الضعفاء الكبير، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت - لبنان، دار المكتبة العلمية، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ج٤، ص٢٥٤، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٨، ص٤٠٦، وابن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق محمود إبراهيم زايد، حلب - سوريا، دار الوعي، ط١، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، ج٣، ص٢٣، وابن عدي، عبد الله بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق يحيى غزاوي، بيروت - لبنان، دار الفكر، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، ج٦، ص٤٥٤، وابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج (ت٥٧٩هـ)، الضعفاء والمتروكين، تحقيق عبد الله القاضي، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م، ج٣، ص١٤١، والمزي، تهذيب الكمال، ج٢٨، ص٥٦٢، والذهبي، الكاشف، ج٢، ص٢٩٨، والمغني في الضعفاء، تحقيق نور الدين عتر، حلب - سوريا، دار المعارف، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م، ج٢، ص٦٧٩، وابن حجر، تقريب التهذيب، ص٥٤٧، وتهذيب التهذيب، ج١٠، ص٢٨١، ولسان الميزان، ج٧، ص٤٠٠.

(١) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج١٠، ص١٧١.

(٢) هو الربيع بن بدر يقال له عليّة، السعدي التميمي البصري، روى عن أبيه وأبي الزبير، قال البخاري: يخالف في حديثه، وقال السعدي: واهي الحديث، وقال أبو حاتم: لا يشتغل به ولا بروايته؛ فإنه ذاهب الحديث، وقال النسائي والأزدي والذار قطني: متروك الحديث، وقال ابن حبان: يقلب الأسانيد، توفي سنة ١٧٨هـ، انظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الصغير، تحقيق محمد إبراهيم زايد، بيروت - لبنان، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ج٢، ص١٧٦، والتاريخ الكبير، ج٣، ص٢٧٩، والجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب أبو إسحاق (ت٢٥٩هـ)، أحوال الرجال، تحقيق صبحي السامرائي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص١١٣، والعقيلي، الضعفاء، ج٢، ص٥٣، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٣، ص٤٥٥، وابن حبان، المجروحين، ج١، ص٢٩٧، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج٣، ص١٢٧، وابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج١، ص٢٧٩، والمزي، تهذيب الكمال، ج٩، ص٦٣، والذهبي، الكاشف، ج١، ص٣٩١، والمغني في الضعفاء، ج١، ص٢٢٦، وابن حجر، تقريب التهذيب، ص٢٠٦، وتهذيب التهذيب، ج٣، ص٢٠٧.

(٣) ابن السبكي، الإبهاج، ج٣، ١٣٣٤.

(٤) هو عمر بن الحسن بن علي بن محمد، أبو الخطاب، ابن دحية الكلبي توفي سنة ٦٣٣هـ، أديب، مؤرخ، حافظ للحديث، رحل إلى مراكش والشام والعراق وخراسان، واستقر بمصر، وكان كثير الوقعة في العلماء والائمة، فأعرض بعض معاصريه عن كلامه، وكذبوه في انتسابه إلى "دحية" وقالوا: إن دحية الكلبي لم يعقب، من تصانيفه "المطرب من

على رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>.

٤- قال في تعليقه على حديث "إذا اختلف المتبايعان": ((ثم إنه يرويه الحسن بن عمار<sup>(٢)</sup>،

وهو متروك، رديء الحفظ<sup>(٣)</sup>)).

٥- قال في تعليقه على حديث "ليس الخبر كالمعاينة": ((ومن الأمثال "ليس الخبر

كالمعاينة"، وهو مروى؛ رواه أحمد بن محمد الملحمي<sup>(٤)</sup>، وهو ضعيف<sup>(٥)</sup>)).

شعار أهل المغرب، والآيات البينات، و"نهاية السؤل في خصائص الرسول"، وهو متهم في نقله مع أنه كان من لوعية العلم، انظر ترجمته في: ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٦٨١هـ)، وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، بيروت - لبنان، دار الثقافة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، ج ٣، ص ٤٤٨، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٢٢، ص ٣٨٩، والمفتي في مرد الكنى، تحقيق محمد صالح عبد العزيز، المدينة المنورة - السعودية، الجامعة الإسلامية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ج ١، ص ٢١٨، وميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ج ٥، ص ٢٢٤، وسبط ابن العجمي، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد (ت ٨٤١هـ)، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، تحقيق علاء الدين علي رضا، القاهرة - مصر، دار الحديث، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص ٣٦٨، وابن حجر، لسان الميزان، ج ٤، ص ٢٩٢، والميوطي، بغية الوعاة، ج ٢، ص ٢١٨، والزركلي، الأعلام، ج ٥، ص ٤٤.

(١) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٥، ص ١٨٩.

(٢) هو الحسن بن عمار بن المضرب الكوفي البجلي مولاهم، أبو محمد الفقيه المشهور، كان على قضاء بغداد في خلافة المنصور، وقال أحمد بن حنبل: الحسن بن عمار متروك الحديث؛ أحاديثه موضوعة، لا يكتب حديثه، وقال ابن معين: الحسن بن عمار ليس حديثه بشيء، وقال أبو حاتم: هو متروك الحديث، وقال ابن حجر: ضعفه الجمهور، وقال ابن حبان: كان بليته التذليل، توفي سنة ثلاث وخمسين ومائة، انظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير، ج ٢، ص ٣٠٣، والمعالي، معرفة النقات، ج ١، ص ٢٩٩، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٣، ص ٢٧، وابن حبان، المجروحين، ج ١، ص ٢٢٩، والمزي، تهذيب الكمال، ج ٦، ص ٢٦٥، والذهبي، الكاشف، ج ١، ص ٣٢٨، وابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١٦٢، وتهذيب التهذيب، ج ٢، ص ٢٦٣، وطبقات المدلسين، تحقيق عاصم بن عبدالله القريوتي، عمان - الأردن، مكتبة المنار، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص ٥٣.

(٣) ابن السبكي، الإبهاج، ج ٤، ص ١٥٦٠.

(٤) هو أحمد بن محمد بن حرب الملحمي الجرجاني أبو الحسن، وأخرج له ابن عدي عدة أحاديث يقول في كل منها أنه باطل، وكرر تكذيبه في عدة مواضع، وقال: كان يلقي فيلقن، وهو مشهور بالكذب ووضع الحديث، وقال ابن حبان: أردت السماع منه فأخذ جزءا فرأيت فيه ما استدلت به على أنه كان يضع الحديث فلم اشتغل به، انظر ترجمته في: الجرجاني، تاريخ جرجان، ص ٧٢، وابن حبان، المجروحين، ج ١، ص ١٥٤، وابن عدي، في ضعفاء الرجال، ج ١، ص ٢٠٠، وابن عدي، في ضعفاء الرجال، ج ١، ص ٢٠٠، وابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج ١، ص ٨٥، وسبط ابن العجمي، الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، ص ٥٢، وابن حجر، لسان الميزان، ج ١، ص ٢٥٨.

(٥) ابن السبكي، الإبهاج، ج ٥، ص ١٥٩٢.

#### المطلب الرابع: نقد الأحاديث

((النقد والتتقاد: تمييز النّراهم، وإخراج الزّيف منها))<sup>(١)</sup>، هذا في اللغة، ويقصد به

اصطلاحاً: تمييز الأحاديث الصّحيحة من الضّعيفة، أو الموضوعية، والحكم على الرواة توثيقاً، أو تجريحاً<sup>(٢)</sup>.

إنّ التّصدي لنقد الأحاديث، والحكم عليها، أمر شاقّ يستلزم اعتبار الأسانيد والمتون، ورصيدها كافياً في معرفة الرّجال، كيف لا والخطأ والوهم قد يدخل ((على أي جزء منها؛ فقد يخطئ في ذكر الاسم، وقد يخطئ في عبارة التّحمل، حدثنا أو أخبرنا، وقد يخطئ في الرفع، أو الوقف، أو الإرسال، وقد يخطئ في عبارة المتن))<sup>(٣)</sup>.

وقد خاض ابن السّكّيّ هذا المضمار، وتعرض لنقد المرويات، سواء أكان هذا النّقد يفضي إلى تصحيح الأحاديث، أو تضعيفها، وسأذكر فيما يلي جملة من الأمثلة على أحكامه على الأحاديث تصحيحاً، أو تضعيفاً، متبعاً ذلك أمثلة مما استركه على غيره من العلماء.

#### أولاً: أمثلة من تصحيح ابن السّكّيّ للأحاديث

١- قال في ترجمة أحمد بن عمرو بن السرح أبو الطاهر المصري: ((وتفرد عن ابن وهب بحديث؛ فقال: حدثنا ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن أبي يونس عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ بَنِي آدَمَ سَيِّدٌ وَالرَّجُلُ سَيِّدُ أَهْلِهِ وَالْمَرْأَةُ سَيِّدَةُ بَيْتِهَا»<sup>(٤)</sup>، هذا حديث صحيح

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم الأفرقي المصري (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، بيروت - لبنان، ط ١، دار صادر، ١٣١٧هـ - ١٩٠٠م، ج ٣، ص ٤٢٥.

(٢) انظر: الأعظمي، محمد مصطفى، منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، الرياض - السعودية، مكتبة الكوثر، ط ٣، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ص ٥.

(٣) همام عبد الرحيم سعيد، الفكر المنهجي عند المحدثين، مجلة الأمة، الدوحة - قطر، العدد (١٦)، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص ١٠٨.

(٤) الحديث أخرجه ابن السنيّ بسنده إلى أحمد بن عمرو بن السرح ثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن

غريب<sup>(١)</sup>)).

وقد ذكر الحديث الإمام ابن عدي مبينا تفرد ابن السرح عن ابن وهب<sup>(٢)</sup>، وقال الذهبي بعد

أن ذكره: ((رواته ثقات))<sup>(٣)</sup>، وقال عنه في السير: ((هذا حديث صالح الإسناد غريب))<sup>(٤)</sup>.

٢- قال في حديث 'رُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظُلْفٍ مُحَرَّقٍ'<sup>(٥)</sup>: ((روي بإسناد جيد، رويناه في

=

أبي يونس عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال: رسول الله ﷺ كل نفس من بني آدم سيد فالرجل سيد أهله والمرأة سيدة بيتها، ابن السني، أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري (ت ٣٦٤هـ)، عمل اليوم والليلة، تحقيق كوثر البرني، جدة - السعودية، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ص ٣٤٦، حديث رقم ٣٨٨، ولم أقف على الحديث عند غير ابن السني.

(١) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٢٦.

(٢) انظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ١، ص ١٨٢، وج ٤، ص ٢٠٤، والمزني، تهذيب الكمال، ج ٥٥، ص ٥٥١.

(٣) الذهبي، تنكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٦٨.

(٤) الذهبي، السير، ج ١٢، ص ٦٣.

(٥) حديث حسن، أخرجه ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد الكوفي (ت ٢٣٥هـ)، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق كمال يوسف الحوت، الرياض - السعودية، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، ج ٢، ص ٣٥٣، حديث رقم (٩٨٢٢)، وأحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني (ت ٢٤١هـ)، المسند، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ج ٤٥، ص ٤٤٠، حديث رقم (٢٧٤٥٠)، والتِّرْمِذِيُّ، الجامع الكبير، كتاب الزكاة، باب ما جاء في حق السائل، ج ٢، ص ٢٠٢، حديث رقم (٦٧١)، وقال حسن صحيح، ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك أبو بكر الشيباني (ت ٢٨٧هـ)، الأحاد والمثاني، تحقيق باسم جوليرة، الرياض - السعودية، دار الراية، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ج ٦، ص ١٥٣، حديث رقم (٣٣٨١)، والنَّسَائِيُّ، السنن الكبرى، تحقيق عبد الغفار البنداري وسيد كمروني، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، كتاب الزكاة، باب رد السائل ولو بشيء، ج ٢، ص ٤٢، حديث رقم (٢٣٤٦)، وابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ج ٨، ص ١٦٧، حديث رقم (٣٣٧٤)، والطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم (ت ٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، تحقيق حمدي السلفي، الموصل - العراق، مكتبة الزهراء، ط ٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م، ج ٢٤، ص ٢١٩ - ٢٢٠، حديث رقم (٥٥٥ - ٥٥٨)، والظلف للبقر والغنم، كالحافر للفرس والبغل، والخف للبعير، ومحرق أي محترق، انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الأثر، ج ٣، ص ١٥٩.

## جزء البطاقة<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر ابن عبد البر هذا الحديث، وحكم بوجود قلب في اسناده<sup>(٢)</sup>، وقال ابن الأثير: ((أخرج أحمد بن حنبل هذا المتن في ترجمة حواء جدة عمرو بن معاذ، فعلى هذا تكون حواء جدة ابن بجيد أيضاً، وأخرج أبو نعيم وأبو عمر هذا المتن في ترجمة حواء أم بجيد قبل هذه الترجمة، وأخرجه أبو عمر في هذه الترجمة أيضاً، فيكون أبو عمر قد أخرجه في ترجمتين، وهذا يدل على أنهما واحدة، وقد جعلهما اثنتين))<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن حجر: ((حواء جدة عمرو بن معاذ الأنصارية، فرق ابن سعد بينها وبين حواء أم بجيد، وهما واحدة))<sup>(٤)</sup>، فعلى هذا لا يكون هناك قلب في إسناد الحديث.

وورد كذلك خلاف في اسم ابن بجيد؛ هل هو محمد؟ أم عبد الرحمن؟ فقال شعيب الأرناؤوط بعد أن حكم بأن الحديث حسن: ((ابن بجيد لم يسم في هذه الرواية، وكذلك لم يسمه أكثر الرواة عن مالك ... وقد انفرد يحيى بن بكير عن مالك في تسميته محمداً ... ورجح الحافظ أنه الصواب في اسمه، مخطئاً المزي في ذلك، لكن يعكر على الحافظ ما ذكر في يحيى

---

(١) ابن السكيت، الطبقات الكبرى، ج ٨، ص ١٦٨، وجزء البطاقة لأبي القاسم حمزة بن محمد الكنانى (ت ٣٥٧هـ)، وهو مطبوع بتحقيق عبد الرزاق بن عبد المحسن، الرياض - السعودية، مكتبة دار السلام، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٤م.

(٢) انظر: ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، ج ٤، ص ٢٩٨، وقال في الاستيعاب: ((وقد ذكرنا الاضطراب في هذا الإسناد في كتاب التمهيد، ومنهم من يجعل حواء هذه هي التي قبلها))، ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق علي البجاوي، بيروت - لبنان، دار الجيل، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، ج ٤، ص ١٨١٥.

(٣) ابن الأثير، عز الدين علي بن محمد الجزري أبو الحسن (ت ٦٣٠)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق عادل الرفاعي، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ج ٧، ص ٨٢.

(٤) ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٧، ص ٥٩٦.

من أنه مُتَكَلِّمٌ في سماعه من مالك، وتفردة به<sup>(١)</sup>.

٣- قال في حديث "من اقتبسَ علماً من النجوم اقتبسَ شعبةً من السحر زاد ما زاد"<sup>(٢)</sup>:

((رواه أبو داود بإسناد صحيح))<sup>(٣)</sup>.

وكذلك قال العراقي<sup>(٤)</sup>، وقال شعيب الأرناؤوط: ((إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال

الشيخين، غير الوليد بن عبد الله، وهو ابن أبي مغيث، روى له أبو داود، وابن ماجه، وهو ثقة))<sup>(٥)</sup>.

٤- ذكر بإسناده إلى أبي هريرة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ "تَجِدُ من شرار الناس ذَا

الْوَجْهَيْنِ"<sup>(٦)</sup> قال الأعمش: الذي يَأْتِي هَؤُلَاءِ بِوَجْهِ هَؤُلَاءِ بِوَجْهِ، حديث صحيح أخرجه

(١) مسند أحمد، ج ٤٥، ص ٤٤١، حاشية ١، وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٦، ص ١٢٩.

(٢) حديث صحيح، أخرجه أحمد بن حنبل، المسند، ج ٣، ص ٤٥٤، حديث رقم (٢٠٠٠)، وعبد بن حميد بن نصر أبو محمد (ت ٢٤٩هـ)، المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق صبحي السامرائي ومحمود الصعدي، القاهرة - مصر، مكتبة السنة، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص ٢٣٦، حديث رقم (٧١٤)، وابن أبي شيبة، المصنف، ج ٥، ص ٢٣٩، حديث رقم (٢٥٦٤٦)، والطبراني، المعجم الكبير، ج ١١، ص ١٣٥، حديث رقم (١١٢٧٨)، وأبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، السنن، تحقيق محمد محيي الدين، بيروت - لبنان، دار الفكر، كتاب الطب، باب في النجوم، ج ٤، ص ١٥، حديث رقم (٣٩٠٥)، وابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني (ت ٢٧٥هـ)، السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، لبنان - بيروت، دار الفكر، كتاب الأدب، باب تعلّم النجوم، ج ٢، ص ١٢٢٨، حديث رقم (٣٧٢٦)، والبيهقي، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة - السعودية، مكتبة دار الباز، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، جامع أئول الحكم في السّاحر، باب ما جاء في كراهية اقتباس علم النجوم، ج ٨، ص ١٣٨، حديث رقم (١٦٢٩٠).

(٣) ابن السكيتي، معيد النعم، ص ٩١.

(٤) انظر: العراقي، المغني عن حمل الأسفار، تحقيق أشرف عبد المقصود، الرياض - السعودية، مكتبة طبرية، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ج ٢، ص ١٠٢٩.

(٥) أحمد بن حنبل، المسند، ج ٣، ص ٤٥٥، حاشية ١.

(٦) حديث صحيح، أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الأدب، باب ما قيل في ذي الوجهين، ج ٥، ص ٢٢٥١، حديث رقم (٥٧١١)، بلفظ: "تَجِدُ من شرار الناس يوم الْقِيَامَةِ عِنْدَ اللَّهِ ذَا الْوَجْهَيْنِ الذي يَأْتِي هَؤُلَاءِ بِوَجْهِ هَؤُلَاءِ بِوَجْهِ"، ومسلم، الصحيح، كتاب البر والصلة والآداب، باب ذم ذي الوجهين وتحريم فعله، ج ٤، ص ٢٠١١، حديث رقم (٢٥٢٦)، والترمذي، الجامع الكبير، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في ذي الوجهين،

=

الترمذي<sup>(١)</sup>.

٥- قال في معرض تعليقه على حديث فيمن سب النبي ﷺ: ((وقد روى البيهقي هذا

الحديث في سننه من حديث معمر هكذا، وهو إسناده صحيح))<sup>(٢)</sup>.

قال ابن حزم (ت ٤٥٦هـ) بعد أن ذكر القصة بسنده: ((هذا حديثٌ مُسْنَدٌ صَحِيحٌ، وقد رواه

علي بن المديني عن عبد الرزاق كما ذكره، وهذا رجلٌ من الصَّحَابَةِ مَعْرُوفٌ اسْمُهُ الَّذِي سَمَّاهُ بِهِ أَهْلُهُ رَجُلٌ مِنْ بَلَقِينَ))<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): ((رجلٌ صحابي لم يُسَمَّ، ادعى ابن حزم أن هذه اللفظة عَلَمٌ

عليه سماه بها أهله، فقال: صحابي معروف، ذكر ذلك في أواخر المحلى، في باب من سب الله

ورسوله<sup>(٤)</sup>، واعتمد على ما رواه من طريق محمد بن عبد الملك بن أيمن عن حبيب البخاري

صاحب أبي ثور عن محمد بن سهل: سمعت علي بن المديني يقول، فذكر قصة له مع المأمون

=

ج ٤، ص ٣٧٤، حديث رقم (٢٠٢٥).

(١) ابن السُّبُكِيِّ، الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٨، ص ٢٧، ولم أَقِفْ على قول الأعمش الذي ذكره ابن السُّبُكِيِّ، وربما فاته أيضاً أنه في الصحيحين.

(٢) أخرجه عبد الرزاق، المصنّف، ج ٥، ص ٣٠٧، حديث رقم (٩٧٠٥) بلفظ: أن امرأة كانت تسب النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: من يكفيني عدوي، فخرج إليها خالد بن الوليد فقتلها، وأخرج أيضاً عبد الرزاق عن ابن جريج عن رجل عن عكرمة مولى ابن عباس أن النبي ﷺ سبه رجل، فقال: من يكفيني عدوي؟ فقال الزبير: أنا، فبارزه فقتله الزبير، فأعطاه النبي ﷺ سلبه، عبد الرزاق أبو بكر بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، المصنّف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت - لبنان، للمكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م، ج ٥، ص ٣٠٧، حديث رقم (٩٧٠٤)، والبيهقي، السُّنَنُ الْكُبْرَى، كتاب المرتد، باب قتل من ارتد عن الإسلام، ج ٨، ص ٢٠٢، حديث رقم (١٦٦٤١)، بسنده إلى عبد الله بن المبارك عن معمر عن سماك بن الفضل عن عروة بن محمد عن رجل من بَلَقِينَ أن امرأة سبت النبي ﷺ، فقتلها خالد بن الوليد ﷺ.

(٣) ابن السُّبُكِيِّ، الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٢، ص ١٤٩.

(٤) ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، المحلى، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، دار الآفاق الجديدة، ج ١١، ص ٤١٣.

(٥) انظر: ابن حزم، المحلى، ج ١١، ص ٤١٣.

فَمِنْ سَبِّ النَّبِيِّ ﷺ، وَذَكَرَ فِيهَا حَدِيثَ رَجُلٍ مِنْ بَلْقَيْنَ، قَالَ عَلِيٌّ: بِهَذَا يَعْرِفُ هَذَا الرَّجُلَ، وَهُوَ اسْمُهُ، وَقَدْ وَفَدَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَبَايَعَهُ، قُلْتُ: مُحَمَّدٌ بْنُ سَهْلٍ مَا عَرَفْتَهُ، وَفِي طَبَقَتِهِ مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ الْعَطَّارُ رَمَاهُ الدَّارَ قُطْنِيَّ بِالْوَضْعِ<sup>(١)</sup>، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ (ت ٨٥٥هـ): ((وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ مُسْنَدٌ، رَوَاهُ عَنْ النَّبِيِّ رَجُلٌ مِنْ بَلْقَيْنَ))<sup>(٢)</sup>.

قَالَ ابْنُ السُّبُكِيِّ: ((قُلْتُ: لَا يَرِيدُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ بِقَوْلِهِ: وَهُوَ اسْمُهُ، أَنَّ اسْمَ هَذَا الرَّجُلِ الْمَجْهُولِ "رَجُلٌ مِنْ بَلْقَيْنَ"، وَأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ عَلَّمَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ أَنَّهُ بِذَلِكَ يَعْرِفُ، لَا يَعْرِفُ لَهُ اسْمٌ عَلَّمَ، بَلْ إِنَّمَا يُعْرِفُ بِقَبِيلَتِهِ، وَهِيَ الْقَيْنُ، فَيَقَالُ: رَجُلٌ مِنْ بَنِي الْقَيْنِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ مَعَ وَضُوحِهِ قَوْلُهُ: هَكَذَا يَعْرِفُ هَذَا الرَّجُلَ))<sup>(٣)</sup>.

٦- قَالَ فِي حَدِيثِ "خَلَعَ النَّبِيُّ ﷺ نَعْلَهُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ"<sup>(٤)</sup>: ((رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ، وَابْنُ حَبَّانَ، وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ، وَقَالَ: عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ))<sup>(٥)</sup>. وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ<sup>(٦)</sup>، وَذَكَرَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِي أَنَّهُ رَوَى مَرْسَلًا وَمُتَّصِلًا، وَالْمُتَّصِلَ

(١) ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٢، ص ٥٣٩.

(٢) العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (٨٥٥هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، ج ٢٤، ص ٨٢.

(٣) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ١٤٩.

(٤) حديث صحيح، أخرجه أحمد بن حنبل، المسند، ج ١٧، ص ٢٤٢، حديث رقم (١١١٥٣)، والذَّهْرِيُّ، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد (ت ٢٥٥هـ)، السنن، تحقيق فوز أحمد زمزلي وخالد السبع العلمي، بيروت - لبنان، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعلين، ج ١، ص ٣٧٠، حديث رقم (١٣٧٨)، وأبو داود، السنن، كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعل، ج ١، ص ١٧٥، حديث رقم (٦٥٠)، وابن خزيمة، محمد بن إسحاق أبو بكر السلمي النيسابوري (ت ٣١١هـ)، صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، بيروت - لبنان، المكتب الإسلامي، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م، جماع أبواب الصلاة على البسط، باب المصلي يصلي في نعليه، ج ٢، ص ١٠٧، حديث رقم (١٠١٧)، وابن حبان، الصحيح، ج ٥، ص ٥٦٠، حديث رقم (٢١٨٥).

(٥) ابن السُّبُكِيِّ، رفع الحاجب، ج ٢، ص ١١٥.

(٦) انظر: ابن كثير، تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، تحقيق عبد الغني الكبيسي، مكة

أشبهه<sup>(١)</sup>، وقد ذكر ابن الملقن هذا الحديث، وعدّد طرقه<sup>(٢)</sup>، ونقل القاري عن ابن حجر: أن إسناده حسن<sup>(٣)</sup>، وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم، غير يزيد، وهو ابن هارون، فمن رجال الشيخين<sup>(٤)</sup>.

٧- قال في حديث "الشَّيْطَانُ يَهُمُّ بِالْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ فَإِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً لَمْ يَهُمَّ بِهِمْ"<sup>(٥)</sup>: ((صحيح،

مروي في مسند ابن وهب، من مراسلات سعيد بن المسيب))<sup>(٦)</sup>.

وابن السُّبُكِّي يصحح هذا الحديث مع قوله: ((والمرسل عندنا لا حجة فيه))<sup>(٧)</sup>، لأنه من

=

المكرمة - السعودية، دار حراء، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م، ص ١١١.

(١) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن بن إدريس بن مهrlen الرازي أبو محمد (ت ٣٢٧هـ)، علل الحديث، تحقيق محب الدين الخطيب، بيروت - لبنان، دار المعرفة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، ج ١، ص ١٢١.

(٢) انظر: ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق مصطفى أبو الغيط و عبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، الرياض-السعودية، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ج ٤، ص ١٣٣.

(٣) انظر: القاري، علي بن سلطان بن محمد (ت ١٠١٤هـ)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تحقيق جمال عيتاني، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ج ٢، ص ٤٤٠.

(٤) أحمد بن حنبل، المسند، ج ١٧، ص ٢٤٣، حاشية ١.

(٥) حديث ضعيف، أخرجه مالك بن أنس أبو عبدالله الأصمحي (ت ١٧٩هـ)، الموطأ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مصر، دار إحياء التراث العربي، كتاب الاستئذان، باب ما جاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء، ج ٢، ص ٩٧٨، حديث رقم (١٧٦٥)، والبيهقي، السنن الكبرى، جامع أبواب آداب السفر، باب كراهية السفر وحده، ج ٥، ص ٢٥٧، حديث رقم (١٠١٢٧)، وابن عبد البر، التمهيد، ج ٢٠، ص ٨.

(٦) ابن السُّبُكِّي، رفع الحاجب، ج ٢، ص ١٨٥، وقال الذَّار قُطْنِي: ((يرويه عبد الرحمن بن حرمة واختلف عنه؛ فرواه عبد العزيز بن محمد الأزدي عن ابن أبي الزناد عن عبد الرحمن بن حرمة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، وغيره يرويه عن ابن حرمة عن ابن المسيب مرسلًا وهو أشبهه))، الذَّار قُطْنِي، علي بن عمر أبو الحسن البغدادي (ت ٣٥٨هـ)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الرياض - السعودية، دار طيبة، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ج ٩، ص ١٩٥، وقال ابن عبد البر: ((لم يختلف الرواة للموطأ في إرسال هذا الحديث، وقد رواه ابن أبي الزناد مسندًا عن أبي هريرة))، ابن عبد البر، التمهيد، ج ٢٠، ص ٨، وذكره الهيثمي، علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، القاهرة - مصر، بيروت - لبنان، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، ج ٣، ص ٢١٥، وقال: رواه البزار، وفيه عبد الرحمن بن أبي الزناد، وهو ضعيف، وقد وثق.

(٧) ابن السُّبُكِّي، الإبهاج، ج ٥، ص ١٩٩١.

رواية سعيد بن المسيب، وقد قال ابن السُّبُكِيِّ: ((إنَّ مراسيل سعيد عندنا مقبولة؛ لكونها مسانيد))<sup>(١)</sup>.

وقد رجَّح الخطيب أن المرسل عند المحدثين ضعيف، لا يستثنى من ذلك مرسل أحد، وإنما قبل في مواضع اعتضد فيها بقرائن دلت على صحته، ولأن في مراسيل سعيد ما لم يوجد مسنداً بحال من وجه يصح<sup>(٢)</sup>.

٨- قال في حديث "لَيْسَ الْخَبْرُ كَالْمُعَايَنَةِ"<sup>(٣)</sup>: ((وهذا سند صحيح، أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده عن هُشَيْمٍ كما سقناه))<sup>(٤)</sup>.

قال ابن عدي: ((... سمعت يحيى بن حسان يقول: هُشَيْمٌ لم يسمع حديث أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس "ليس الخبر كالمعاينة"، إنما دلَّسه ... ويقال: إنَّ هذا لم يسمعه هُشَيْمٌ من أبي بشر، إنما سمعه من أبي عوانة عن أبي بشر، فدلَّسه))<sup>(٥)</sup>.

وقد ذكر ابن عدي إسناده لهذا الحديث من طريق يحيى بن حماد، ومن طريق محمد بن

---

(١) ابن السُّبُكِيِّ، الإبهاج، ج٥، ص١٩٩١.

(٢) انظر: الخطيب، الكفاية، ص٤٠٤، وما بعدها.

(٣) حديث ضعيف، أخرجه أحمد بن حنبل، المسند، ج٣، ص٣٤١، حديث رقم (١٨٤٢)، وقال شعيب الأرناؤوط: حديث صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، وابن حبان، الصحيح، ج١٤، ص٩٦، حديث رقم (٦٢١٣)، والطبراني، المعجم الاوسط، تحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، القاهرة - مصر، دار الحرمين، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ج١، ص١٢، حديث رقم (٢٥)، والحاكم، محمد بن عبدالله أبو عبدالله النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، المستدرک علی الصحيحین، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، ج٢، ص٣٥١، حديث رقم (٣٢٥٠)، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والقضاعي، محمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله (ت٤٥٤هـ)، مسند الشهاب، تحقيق حمدي السلفي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، ج٢، ص٢٠١، حديث رقم (١١٨٢).

(٤) ابن السُّبُكِيِّ، رفع الحاجب، ج٣، ص٤١٧.

(٥) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج٧، ص١٣٦.

أبي نعيم كلاهما عن أبي عوانة عن أبي بشر عن سعيد، ثم ذكر رواية هُشَيْنَم عن أبي بشر ليدلل على عدم سماع هُشَيْنَم من أبي بشر<sup>(١)</sup>.

وقال العلاني: ((هُشَيْنَم بن بشير أحد الأئمة مشهور بالتكليس، مكثر منه))<sup>(٢)</sup>.

فالحديث من طريق هُشَيْنَم ضعيف لأنه من رواية مدلس لم يصرح بالسماع، وصحيح من

غير طريق هُشَيْنَم، وعلى هذا يحمل تصحيح بعض المحققين للحديث.

٩- قال في حديث "هو الطهور ماؤه الحِلُّ مَبْتَنُ"<sup>(٣)</sup>: ((وهو حديث صحيح، أخرجه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وصححه الترمذي، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه، ورجح ابن مندة أيضا صحته))<sup>(٤)</sup>.

وذكره الزيلعي، وعند طرقه، ونقل ((عن الترمذي أنه قال: حديث حسن صحيح، وسألت

محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: حديث صحيح))<sup>(٥)</sup>.

قال ابن عبد البر: ((لا أدري ما هذا من البخاري، رحمه الله، ولو كان عنده صحيحا

---

(١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٧، ص ١٣٦.  
(٢) العلاني، أبو سعيد بن خليل بن كيكليدي (ت ٧٦١هـ)، جامع التحصيل، تحقيق حمدي السلفي، بيروت - لبنان، عالم الكتب، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، ص ١١١.  
(٣) حديث صحيح، أخرجه مالك، الموطأ، كتاب الطهارة، باب الطهور للوضوء، ج ١، ص ٢٢، حديث رقم (٤١)، وأبو داود، السنن، كتاب الطهارة، باب الوضوء بماء البحر، ج ١، ص ٢٧، حديث رقم (٨٣)، وابن ماجه، السنن، كتاب للطهارة، باب الوضوء بماء البحر، ج ١، ص ١٣٦، حديث رقم (٣٨٦)، والترمذي، الجامع الكبير، كتاب الطهارة، باب ماء جاء في ماء البحر أنه طهور، ج ١، ص ٨٦، حديث رقم (٦٩)، وقال: حسن صحيح، والنسائي، السنن، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب - سوريا، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، باب ماء البحر، ج ١، ص ٥٠، حديث رقم (٥٩)، وابن خزيمة، الصحيح، ج ١، ص ٥٩، حديث رقم (٨٧).

(٤) ابن السكيت، رفع الحاجب، ج ٣، ص ١١٩ - ١٢٠.  
(٥) انظر: الزيلعي، عبدالله بن يوسف أبو محمد الحنفي (ت ٧٦٢هـ)، نصب الراية لأحاديث الهداية، تحقيق محمد عوامة، بيروت - لبنان، جدة - السعودية، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ج ١، ص ٩٥.

لأخـرجـه فـي مـصنـفـه الصـحـيـح عـنـده، و لم يـفـعل، لـأنـه لا يـعـول فـي الصـحـيـح إـلا عـلى الإـسـناد، و هـذا الحـديث لا يـحـتـج أهـل الحـديث بـمـثـل إـسـناده، و هو عـنـدي صـحـيـح، لـأنّ العـلـماء تـلقـوه بـالـقـبـول لـه، و العـمـل بـه، و لا يـخـالـف فـي جـمـلـته أـحـد مـن الفـقـهـاء<sup>(١)</sup>، و تـعـقـبـه ابـن حـجـر بـقـولـه: ((و هـذا مـردـود؛ لـأنـه لـم يـلتـزم الـاسـتـيعـاب، ثـمّ حـكـم ابـن عـبـد الـبر مـع ذلـك بـصـحـته، لـتـلقـي العـلـماء لـه بـالـقـبـول، فـردـه مـن حـيـث الإـسـناد، و قـبـله مـن حـيـث المـعـنى، و قد حـكـم بـصـحـة جـمـلة مـن الأـحـاديـث لا تـبـلـغ درـجـة هـذا، و لا تـقـاربـه، و رجّـح ابـن مـنـدة صـحـته، و صـحّـه أـيـضـا ابـن المـنـذر، و أبـو مـحمـد البـغـوي))<sup>(٢)</sup>.

١٠- قال في حديث "أينقص الرطب إذا يبس؟ قالوا نعم، قال: فلا إذن"<sup>(٣)</sup>: ((رواه الأربعة،

وقال الترمذي: حسن صحيح، وصحّحه ابن خزيمة، والحاكم))<sup>(٤)</sup>.

ثانيا: أمثلة من تضعيف ابن السبكي لبعض الأحاديث<sup>(٥)</sup>.

#### ١- التضعيف بمحترزات الاتصال:

المثال الأول: قال في حديث "من ملك ذا رحم"<sup>(٦)</sup>: ((ولو صحّ الحديث لما كان عنه

(١) ابن عبد البر، التمهيد، ج ١٦، ص ٢١٨-٢١٩.

(٢) ابن حجر، التلخيص الحبير، ج ١، ص ٩-١٠.

(٣) حديث صحيح، أخرجه أحمد بن حنبل، المسند، ج ٣، ص ١٠٠، حديث رقم (١٥١٥)، وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده قوي، رجاله ثقات، وأبو داود، السنن، كتاب البيوع، باب في التمر بالتمر، ج ٣، ص ٢٥١، حديث رقم (٣٣٥٩)، وابن ماجه، السنن، كتاب التجارات، باب بيع الرطب بالتمر، ج ٢، ص ٧٦١، حديث رقم (٢٢٦٤)، والترمذي، للجامع الكبير، كتاب البيوع، باب ما جاء في النهي عن المحاقلة والمزابنة، ج ٣، ص ٥٢٨، حديث رقم (١٢٢٥)، وقال حسن صحيح، والنسائي، السنن الكبرى، باب اشتراء التمر بالرطب، ج ٤، ص ٢٢، حديث رقم (٦١٣٦)، وابن حبان، الصحيح، ج ١١، ص ٣٧٨، حديث رقم (٥٠٠٣)، والذاري قطني، السنن، تحقيق عبد الله هاشم يماني، بيروت - لبنان، دار المعرفة، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، كتاب البيوع، ج ٣، ص ٤٩، حديث رقم (٢٠٥)، والحاكم، المستدرک، ج ٢، ص ٤٤، حديث رقم (٢٢٦٥).

(٤) ابن السبكي، الإبهاج، ج ٦، ص ٢٣١٧.

(٥) وقد رأيت تقسيم هذه الأمثلة بحسب الشروط الواجب توافرها في الحديث الصحيح.

(٦) حديث حسن، أخرجه أحمد بن حنبل، المسند، ج ٣٣، ص ٣٣٨، وص ٣٦٥، حديث رقم (٢٠١٦٧)، وحديث رقم (٢٠٢٠٤)، وأبو داود، السنن، كتاب العتق، باب فيمن ملك ذا رحم محرم، ج ٤، ص ٢٦، حديث

مخلص، ولوجب الرجوع إليه، ولكنه، وإن رواه أصحاب السنن الأربعة، متكلم في إسناده من قبل أن رآه حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب، والكلام في سماع الحسن عن سمرة شهير، ومن قبل أن حماد انفرد به، وشك فيه عن الحسن عن سمرة فيما يحسب حماد، ثم إن غير حماد خالفه فيه، وروي موقوفاً بإسناد آخر، وقال البيهقي: الحديث إذا انفرد به حماد ثم شك فيه ثم خالفه من هو أحفظ منه، وجب التوقف فيه<sup>(١)</sup>.

يذكر ابن السبكي لهذا الحديث عللاً جعلته يرده وإن رواه أصحاب السنن الأربعة؛ الأولى: نفي سماع الحسن من سمرة، والثانية: انفرد حماد وشك في الحديث، ومخالفته لغيره، أما سماع الحسن من سمرة فمختلف فيه؛ نفاه ابن معين<sup>(٢)</sup>، وقال بهز بن أسد: إن اعتماد الحسن على كتب سمرة<sup>(٣)</sup>، وكذلك قال سعيد بن يحيى القطان<sup>(٤)</sup>، وأثبت سماع الحسن من سمرة أبو داود<sup>(٥)</sup>، والبخاري، وعلي بن المدني، والترمذي<sup>(٦)</sup>، والذهبي<sup>(٧)</sup>.

المثال الثاني: قال ابن السبكي في حديث أبي العالية<sup>(٨)</sup> "أن ضريراً دخل المسجد فوقع في

رقم (٣٩٤٩)، وابن ماجه، السنن، كتاب العتق، باب من ملك ذا رحم محرّم فهو حرّ، ج ٢، ص ٨٤٣، حديث رقم (٢٥٢٤)، والترمذي، الجامع الكبير، كتاب الأحكام، باب ما جاء فيمن ملك ذا رحم محرّم، ج ٣، ص ٦٤٦-٦٤٧، حديث رقم (١٣٦٥).

(١) ابن السبكي، الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ١٧٨.

(٢) انظر: ابن أبي حاتم، المراسيل، تحقيق شكر الله القوجاني، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٦م، ص ٣٣.

(٣) انظر: ابن أبي حاتم، المراسيل، ص ٣٢.

(٤) انظر: العلاتي، جامع التحصيل، ص ١٦٥.

(٥) نقل ابن حجر عن أبي داود قوله: دلّت هذه الصحيفة على أن الحسن سمع من سمرة، وقد علّق ابن حجر على ذلك بقوله: ولم يظهر لي وجه الدلالة بعد، انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ٢٣٥.

(٦) انظر: العلاتي، جامع التحصيل، ص ١٦٥.

(٧) حيث قال الذهبي: ((قد صحّ سماعه في حديث العقيقة، وفي حديث النّهي عن المثلة من سمرة))، انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٥٦٧.

(٨) هو أبو العالية الرياحي رفيع بن مهران البصري، أترك الجاهلية وأسلم بعد وفاة النبي ﷺ بسنتين، ودخل على أبي

حفرة في المسجد، فضحك بعض من كان خلف النبي ﷺ، فقال: "من ضحك منكم فليعد الوضوء والصلاة"<sup>(١)</sup>: ((فنقول: أبو العالية تابعي، والمرسل عندنا لا حجة فيه))<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عدي بعد أن ذكر الحديث: ((وروى هذا الحديث الحسن البصري، وقتادة، وإبراهيم النخعي، والزهرري، يحكون هذه القصة عن أنفسهم مرسلًا، وقد اختلف على كل واحد منهم موصولًا ومرسلًا، ومدار هؤلاء كلهم مرجعهم لأبي العالية، والحديث حديثه ... ولأبي العالية الرياحي أحاديث صالحة غير ما ذكرت، وأكثر ما نqm عليه من هذه الأحاديث حديث الضحك في الصلاة، وكل من رواه غيره فإنما مدارهم ورجوعهم إلى أبي العالية، والحديث له، وبه يعرف، ومن أجل هذا الحديث تكلموا في أبي العالية، وسائر أحاديثه مستقيمة صالحة))<sup>(٣)</sup>.

ثم نقل كلام ابن المديني في الحديث حيث قال: ((قال لي عبد الرحمن بن مهدي حديث الضحك في الصلاة أن النبي ﷺ أمر أن يعيد الصلاة والوضوء، كله يدور على أبي العالية، قال علي: فقلت قد رواه الحسن عن النبي ﷺ مرسلًا، فقال عبد الرحمن: ثنا حماد بن زيد عن حفص بن سليمان، فقال: أنا حدثت به الحسن عن حفصة عن أبي العالية، قلت له: قد رواه إبراهيم النخعي عن النبي ﷺ مرسلًا، فقال عبد الرحمن: حدثنا شريك عن أبي هاشم قال: أنا

=

بكر، وصلى خلف عمر، قال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وثقه أبو زرعة، وأبو حاتم وغيرهما، وقال شعبة: قد أترك رفيع عليا، ولم يسمع منه، مات سنة ثلاث وتسعين، انظر ترجمته في: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٣، ص ١٦٢، والباجي، التعليل والتجريح، ج ٢، ص ٥٧٨، والمزي، تهذيب الكمال، ج ٩، ص ٢١٤، والذهبي، تنكرة الحفاظ، ج ١، ص ٦١، وابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٢، ص ٥١٤، وتهذيب التهذيب، ج ٣، ص ٢٤٦، ولسان الميزان، ج ٧، ص ٤٧١.

(١) حديث ضعيف، أخرجه الذار قطني، المنن، كتاب الطهارة، باب أحاديث التهفة في الصلاة وعللها، ج ١، ص ١٧٠، حديث رقم (٣٥)، وأبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، مسند أبي حنيفة، تحقيق الفارابي، السعودية - الرياض، مكتبة الكوثر، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ص ٢٢٣.

(١٠) ابن المكي، الإبهاج، ج ٥، ص ١٩٩١.

(٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٣، ص ١٦٥ - ١٦٩.

حدثت به إبراهيم عن أبي العالية، قال علي: فقلت لعبد الرحمن قد رواه الزهري عن النبي ﷺ مرسلًا، قال عبد الرحمن قرأت هذا الحديث في كتاب ابن أخي الزهري عن الزهري عن سليمان بن الأرقم عن الحسن<sup>(١)</sup>.

وقال البيهقي: ((وحديث القهقهة لم يثبت إسناده، ومداره على أبي العالية الرياحي، وأبو العالية إنما رواه مرسلًا، وإرسال أبي العالية ضعيف))<sup>(٢)</sup>.

وقال: ((قال الإمام أحمد، رحمه الله تعالى، ولو كان عند الزهري أو الحسن فيه حديث صحيح لما استجازا القول بخلافه))<sup>(٣)</sup>، وقد عقد الدار قطني باباً لأحاديث القهقهة في الصلاة، وبيّن علله<sup>(٤)</sup> ولكل هذا فالحديث لا يصح؛ لأنه من طريق أبي العالية، وقد أرسله.

## ٢ - التضعيف بمحترزات العدالة:

المثال الأول: قال ابن السكيت في حديث جابر بن عبد الله ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال في قَتْلَى أُحُدٍ: "لَا تُغَسِّلُوهُمْ فَإِنْ كُلَّ جُرْحٍ أَوْ كُلَّ دَمٍ يَفُوحُ مِسْكًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ"<sup>(٥)</sup>: ((وفي إسناده رجل مجهول يسمى بـ"عبد رب"<sup>(٦)</sup>)).

قال ابن حجر: ((عبد رب هكذا بغير إضافة، روى عن الزهري، وعنه شعبة، قال أحمد:

- 
- (١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج٣، ص١٦٩.
  - (٢) البيهقي، السنن الصغرى، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، المدينة المنورة، مكتبة الدار، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، ص٥٢.
  - (٣) البيهقي، السنن الكبرى، ج١، ص١٤٧.
  - (٤) انظر: الدار قطني، السنن، ج١، ص١٦١، وانظر: المقدسي، محمد بن طاهر (ت٥٠٧هـ)، ذخيرة الحفاظ، تحقيق عبد الرحمن الفريولاني الرياض - السعودية، دار السلف، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ج١، ص٥٢٥، والزيلعي، نصب الراية، ج١، ص٥٢.
  - (٥) حديث صحيح، أخرجه أحمد بن حنبل، المسند، ج٢٢، ص٩٧، حديث رقم (١٤١٨٩).
  - (٦) ابن السكيت، رفع الحاجب، ج٤، ص٣١٦ - ٣١٧.

حدثنا محمد ثنا شعبة سمعت عبد رب يحدث عن الزهري عن ابن جابر عن جابر في قتل أحد، قلت: أغفله الحسيني ومن تبعه، وزعم التاج السبكي في شرح المختصر أنه مجهول، وكأنه وقع في النسخة التي وقف عليها مثل ما وقع في نسختي، وهو غلط أو تحريف من أحد الرواة، وإلا فقد أخرج الحديث المحاملي في الجزء الثالث من أماليه رواية الأصبهانيين عنه<sup>(١)</sup>، فقال فيه: عن عبد رب بن سعيد<sup>(٢)</sup> عن الزهري، وهذا هو الصواب، وعبد رب بن سعيد هو الأنصاري، ثقة مشهور من رجال التهذيب<sup>(٣)</sup>.

فزال بهذا الكلام ما جعل ابن السبكي يرد الحديث من أجله، وقد أخرج البخاري ما يشهد لهذا الحديث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: "كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من قتل أحد في ثوب واحد ثم يقول أيهم أكثر أخذًا للقرآن فإذا أشير له إلى أحدهما قنمه في اللحد وقال أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة وأمر بدفنيهم في مائتهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم"<sup>(٤)</sup>.  
المثال الثاني: قال ابن السبكي في حديث مبايعة عثمان<sup>(٥)</sup>: ((وأيضا في سند الحديث سفيان

(١) طبع كتاب "أمالي المحاملي" رواية ابن يحيى البيهقي، تحقيق إبراهيم القيسي، الدمام - السعودية، دار ابن القيم، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

(٢) هو عبد رب بن سعيد بن قيس بن عمرو النجاري أخو يحيى بن سعيد، ويقال عبد ربه المدني، قال يحيى القطان عنه: كان وقادا حي الفواد، وقال ابن معين: ثقة مأمون، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: عبد رب بن سعيد لا بأس به، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: هو حسن الحديث ثقة، مات سنة تسع وثلاثين ومائة، انظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير، ج ٦، ص ٧٦، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٦، ص ٤١، وابن حبان، الثقات، ج ٥، ص ١٣١، والباقي، التعديل والتجريح، ج ٢، ص ٩١٦، والمزي، تهذيب الكمال، ج ١٦، ص ٤٧٦، والذهبي، الكاشف، ج ١، ص ٦١٩، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٦، ص ١١٥.

(٣) ابن حجر، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، تحقيق إكرام الله إمداد الحق، بيروت - لبنان، دار البشائر، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ج ١، ص ٢٤٥.

(٤) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الجنائز، باب الصلاة على الشهيد، ج ١، ص ٤٥٠، حديث رقم (١٢٧٨).  
(٥) حديث ضعيف، ولفظه "عن سفيان بن وكيع حدثني قبيصة عن أبي بكر بن عياش عن عاصم عن أبي وائل قال قلت لعبد الرحمن بن عوف كيف بايعتم عثمان وتركتم عليا عليه السلام قال ما ذنبي قد بذأت بعلي فقلت لأبياعك على كتاب الله وسنة رسوله وسيرة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما قال: فقال فيما استطعت، قال: ثم عرضتها على عثمان عليه السلام فقبلها"، انفراد بإخراجه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند، ج ١، ص ٥٦٠، حديث رقم (٥٥٧)، وقال المحقق: إسناده ضعيف، وذكره ابن

ابن وكيع<sup>(١)</sup>، وقد قال فيه أبو زرعة: منهم بالكذب<sup>(٢)</sup>.

وهذا الحديث قد انفرد عبد الله بن أحمد في إخرجه في زيادات المسند من طريق وكيع بن الجراح، الذي أجمعت كلمة النقاد فيه على أنه ابتلي بوراقه، ولما روجع في ذلك لم يرجع، فلذلك ترك حديثه، واتهم بالكذب<sup>(٣)</sup>، وحكم الحديث كما قال ابن السبكي.

٣- التضعيف بمحترزات الضبط:

المثال الأول: قال ابن السبكي في حديث "كُلُّ صَلَاةٍ لَا يُقْرَأُ فِيهَا بِأَمِّ الْكِتَابِ فَهِيَ خِدَاجٌ

إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَرَاءَ الْإِمَامِ"<sup>(٤)</sup>: ((قلنا: لم يرفعه عن مالك غير يحيى بن سلام<sup>(٥)</sup>، وهو في

الأثير، أسد الغابة، ج ٤، ص ١٢٣، والهيتمي، مجمع الزوائد، ج ٥، ص ١٨٥.

(١) هو سفيان بن وكيع بن الجراح الرواسي الكوفي، يكتب أبا محمد، توفي سنة سبع وأربعين ومائتين، وقد ابتلي بوراق سوء يدخل عليه ما ليس من حديثه، ولهذا فقد ترك حديثه؛ قال البخاري: يتكلمون فيه لأشياء لقنوه إياها، وقال ابن أبي حاتم: أشار أبي عليه أن يغير وراقه فإنه أفسد حديثه، وقال له لا تحدث إلا من أصولك، فقال: ما فعل، ثم تمادى، وحدث بأحاديث أدخلت عليه، وقال أيضا: سألت أبا زرعة عنه، فقال: لا يشتغل به، قيل له: كان يكذب؟ قال: كان أبوه رجلا صالحا، قيل له: كان يتهم بالكذب؟ قال: نعم، وفي سؤالات البرذعي، قال: ((قلت لأبي زرعة: سفيان بن وكيع كان يتهم بالكذب؟ قال: الكذب بسا ثم قال لي أبو زرعة: كتبت عنه شيئا؟ قلت: لا، قال: استرحت))، انظر ترجمته، وأقوال العلماء فيه في: أبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي (ت ٢٦٤هـ)، سؤالات البرذعي، تحقيق سعدي الهاشمي، المنصورة - مصر، دار الوفاء، ط ٢، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، ص ٤٠٤، وابن حبان، المجروحين، ج ١، ص ٣٥٩، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٣، ص ٤١٧، والمزي، تهذيب الكمال، ج ١١، ص ٢٠١، والذهبي، المغني في الضعفاء، ج ١، ص ٢٦٩، وميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٢٤٩، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ١٠٩.

(٢) ابن السبكي، الإبهاج، ج ٧، ص ٢٩٦١.

(٣) انظر تعليق شعيب الأرناؤوط، مسند الإمام أحمد، ج ١، ص ٥٦٠.

(٤) حديث ضعيف، أخرجه الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر (ت ٣٢١هـ)، شرح معاني الآثار، تحقيق محمد النجار، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٨م، ج ١، ص ٢١٨، وللذار قطني مرفوعا، السنن، كتاب الصلاة، باب نكر قوله ﷺ من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة، ج ١، ص ٣٢٧، حديث رقم (٩)، أما الحديث الموقوف فهو "عن مالك عن أبي نعيم وهب بن كيسان أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فلم يصل إلا أن يكون وراء الإمام"، أخرجه مالك، للموطأ، كتاب الصلاة، باب ما جاء في أم القرآن، ج ٢، ص ٨٤، حديث رقم (١٨٧)، والترمذي، واللفظ له، الجامع الكبير، كتاب الصلاة، باب ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر الإمام، ج ٢، ص ١٢٤، حديث رقم (٣١٣)، وقال: حسن صحيح، والبيهقي، السنن الكبرى، ج ٢، ص ١٦٠، حديث رقم (٢٧٢٥).

(٥) هو يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، التيمي بالولاء، من تيم ربيعة، البصري ثم الإفريقي، مفسر، فقيه، عالم بالحديث واللغة، أدرك نحو عشرين من التابعين، وروى عنهم، ولد بالكوفة، وانتقل مع أبيه إلى البصرة، فنشأ

الموطأ موقوف، ولذا قيل: وَلَهُمْ يَحْيَى بْنُ سَلَامٍ عَنْ مَالِكٍ فِي رَفْعِهِ، وَلَمْ يَتَابِعْ عَلَيْهِ، وَيَحْيَى كَثِيرُ  
الوهم<sup>(١)</sup>.

وقد قال البيهقي بعد أن ذكر الرواية الموقوفة: ((هذا هو الصحيح عن جابر من قوله غير  
مرفوع، وقد رفعه يحيى بن سلام، وغيره من الضعفاء عن مالك، وذلك مما لا يحل روايته على  
طريق الاحتجاج به))<sup>(٢)</sup>.

وقال الدار قطني بعد أن أخرج الحديث مرفوعاً من رواية يحيى بن سلام: ((يحيى بن سلام  
ضعيف، والصواب موقوف))<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن عبد البر: ((لم يرو هذا الحديث أحد من رواة الموطأ مرفوعاً، وإنما هو في  
الموطأ موقوف على جابر من قوله، وانفرد يحيى بن سلام برفعه عن مالك، ولم يتابع على  
ذلك))<sup>(٤)</sup>.

المثال الثاني: قال في حديث تَعْمَلُ هَذِهِ الْأُمَّةُ بُرْهَةً بَكْتَابِ اللَّهِ، ثُمَّ تَعْمَلُ بُرْهَةً بِسُنَّةِ رَسُولِ  
اللَّهِ، ثُمَّ تَعْمَلُ بِالرَّأْيِ، فَإِذَا عَمِلُوا بِالرَّأْيِ، فَقَدْ ضَلُّوا وَأَضَلُّوا<sup>(٥)</sup>: ((والحديث المشار إليه لا تقوم

بها ونسب إليها، ورحل إلى مصر، ومنها إلى إفريقية فاستوطنها، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما  
أخطأ، وقال سعيد بن عمرو قلت: لأبي زرعة في يحيى بن سلام المغربي فقال: لا بأس به ربما وهم، ضعفه  
لدار قطني، وقال ابن عدي: يكتب حديثه مع ضعفه، توفي بمصر بعد رجوعه من الحج لأربع بقين من صفر  
سنة مائتين، انظر ترجمته في: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٩، ص ١٥٥، وابن حبان، الثقات، ج ٩،  
ص ٢٦١، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٧، ص ٢٥٣، والذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٧، ص ١٨٣،  
والمغني في الضعفاء، ج ٢، ص ٧٣٦، وابن حجر، لسان الميزان، ج ٦، ص ٢٥٩.

(١) ابن السكيت، الإبهاج، ج ٧، ص ٢٧٧٨.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى، ج ٢، ص ١٦٠.

(٣) الدار قطني، السنن، ج ١، ص ٣٢٧.

(٤) ابن عبد البر، التمهيد، ج ١١، ص ٤٨.

(٥) حديث ضعيف، أخرجه أبو يعلى، من طريق عثمان بن عبد الرحمن الزهري، المسند، ج ١٠، ص ٢٤٠.

به الحجة، ولا يصلح معارضا؛ لأن راويه جُبارة بن المغلس<sup>(١)</sup>، وهو ضعيف، عن حماد بن يحيى الأبح<sup>(٢)</sup>، وقد قال فيه البخاري: يهيم في الشيء بعد الشيء<sup>(٣)</sup>.

قال المناوي: ((قال المحقق أبو زرعة: لا ينبغي الجزم بهذا الحديث، فإنه ضعيف اهـ،

=

حديث رقم (٥٨٥٦).

(١) هو جُبارة بن المغلس الحماني أبو محمد الكوفي، قال أبو زرعة: أما إنه كان لا يعتمد الكذب، ولكن كان يوضع له الحديث فيقرؤه، وقال يحيى بن معين: كذاب، وقال البخاري: حديثه مضطرب، وقال أبو حاتم: هو على يد عجل، مات سنة إحدى وأربعين ومائتين، انظر ترجمته في: أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، بيروت - لبنان، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ج ١، ص ٤٧٠، وأبو زرعة، سؤالات البرذعي، ج ١، ص ٤٦٢، والعقيلي، الضعفاء، ج ١، ص ٢٠٧، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٢، ص ٥٥٠، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٢، ص ١٨٠، وابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج ١، ص ١٦٥، والمزي، تهذيب الكمال، ج ٤، ص ٤٨٩، والذهبي، الكاشف، ج ١، ص ٢٨٩، والمغني في الضعفاء، ج ١، ص ١٢٧، وميزان الاعتدال، ج ٢، ص ١١١، والقرشي، عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء أبو محمد (ت ٧٧٥هـ)، الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، تحقيق عبد الفتاح لعلو، بيروت - لبنان، دار هجر، ط ٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ج ١، ص ١٧٧، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٢، ص ٥٠.

(٢) هو حماد بن يحيى أبو بكر الأبح، قال أبو زرعة: ليس بالقوي، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال ابن عدي: وهو ممن يكتب حديثه، وقال الذهبي: ثقة له أوهام وغرائب، وقال البخاري: يهيم بالشيء بعد الشيء، مات سنة ثنتين ومائتين، انظر ترجمته في: أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ج ٢، ص ٤٩٥، والبخاري، التاريخ الكبير، ج ٣، ص ٢٤، والعقيلي، الضعفاء، ج ١، ص ٣٠٩، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٣، ص ١٥١، وابن حبان، الثقات، ج ٦، ص ٢٢١، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٢، ص ٢٤٧، والمزي، تهذيب الكمال، ج ٧، ص ٢٩٢، والذهبي، المغني في الضعفاء، ج ١، ص ١٩١، وميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٣٧٢، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٣، ص ١٩، ولسان الميزان، ج ٢، ص ٣٥٤.

(٣) ابن السبكي، الإبهاج، ج ٦، ص ٢٢١٤، ولم أقف على من أخرجه من طريق جبارة بن المغلس كما أشار ابن السبكي، إلا أن كثيرا من النقاد قد أوردوا الحديث في ترجمة جبارة بن المغلس، وحماد بن يحيى الأبح، انظر: مصادر ترجمتهما السابقة، وقد ذكر الحديث البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل (ت ٨٤٠هـ)، في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، الرياض - السعودية، دار الوطن، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ج ٧، ص ٣٩٦، وقال: أخرجه أبو يعلى، وابن حبان في صحيحه، والحاكم، والبيهقي، إلا أنني لم أقف عليه إلا عند أبي يعلى، وذكره الخطيب، في الفقيه والمتفقه، تحقيق عادل بن يوسف الغرنازي، السعودية، دار ابن الجوزي، ط ٢، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ج ١، ص ٤٥٠، من رواية جبارة عن يحيى الأبح، ومن رواية عثمان بن عبد الرحمن الواقصي، وذكره ابن عبد البر من طريق عثمان هذا، انظر: ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله،

=

ولم يبين ضعفه، وبَيَّنَّه الهيثمي<sup>(١)</sup>، فقال: فيه عثمان بن عبد الرحمن الزهري<sup>(٢)</sup>، متفق على ضعفه اهـ، وبه يعرف أن سكوت المصنف عليه غير مرضي وقال في الميزان: عثمان هذا قال البخاري: تركوه، ثم ساق له أخبارا هذا منها<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن عدي بعد أن ساق الحديث في ترجمة عثمان: ((ولعثمان غير ما ذكرت من الحديث، وعامة أحاديثه مناكير؛ إما إسناده، أو متنه منكرا))<sup>(٤)</sup>.

وقال فيه ابن أبي حاتم: ((عَرَضْتُ على أبي أحاديث سَمِعْتُها من جبارة الكوفي، فقال في بعضها: هي موضوعة، أو هي كذب))<sup>(٥)</sup>.

ونذكره ابن حجر في المطالب العالية من طريق عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي نقلا عن أبي يعلى<sup>(٦)</sup>، وقال أيضا بعد أن ذكر حديثا لعثمان: ((وهو متفق على تركه))<sup>(٧)</sup>، وعلى هذا

=

تحقيق فواز أحمد، مؤسسة الريان، دار ابن حزم، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ج ٢، ص ٢٦٢.

(١) انظر: الهيثمي، مجمع الزوائد، ج ١، ص ١٧٩.

(٢) هو عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي للزهري، من ولد سعد بن أبي وقاص، كنيته أبو عمرو الحالكي، قال يحيى بن معين: الوقاصي ليس بشيء، وقال: لا يكتب حديثه؛ كان يكذب، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: متروك الحديث، ذاهب الحديث، كذاب، توفي في خلافة هارون، أي ما بين ١٧٠هـ - ١٩٣هـ، انظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير، ج ٦، ص ٢٣٨، والنسائي، الضعفاء والمتروكين، ج ١، ص ٧٥، والعقيلي، الضعفاء، ج ٣، ص ٢٠٦، وابن أبي حاتم، الجرح وللتعديل، ج ٦، ص ١٥٧، وابن حبان، المجروحين، ج ٢، ص ٩٨، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٥، ص ١٥٩، والمزي، تهذيب الكمال، ج ١٩، ص ٤٢٥، والذهبي، تاريخ الإسلام، ج ١٠، ص ٣٥١، وميزان الاعتدال، ج ٥، ص ٥٧، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٧، ص ١٢٢، ولسان الميزان، ج ٧، ص ٥٢١.

(٣) المناوي، فيض القدير، ج ٣، ص ٢٥٦.

(٤) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٥، ص ١٦٠.

(٥) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ج ١، ص ٤٧٠.

(٦) انظر: ابن حجر، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تحقيق سعد بن ناصر الشثري، السعودية، دار العاصمة، دار الغيث، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ج ١٢، ص ٦٦٥.

(٧) ابن حجر، الأمالي المطلقة، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، بيروت - لبنان، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ص ١٣٤.

فالحديث سواء أكان من رواية جبارة كما قال ابن السُبُكِّي، أو من رواية عثمان بن عبد الرحمن الواقصي، فلا يحتج به.

#### ٤- التضعيف بما في الحديث من علة:

المثال الأول: قال في حديث 'مَا مِنْ دُعَاءٍ إِلَّا بَيَّنَّهُ وَبَيَّنَ السَّمَاءَ حِجَابَ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَى

مُحَمَّدٍ<sup>(١)</sup>: ((ليس في شيء من الكتب الستة من هذا الوجه، والحارث هو الأعور<sup>(٢)</sup>، ولم يسمعه

(١) أخرجه موقوفا على عليّ عليه السلام، بيبي بنت عبد الصمد الهروية الهرمية (ت ٤٧٧هـ)، جزء بيبي، تحقيق عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الكويت، دار الخفاء للكتاب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، ص ٤٥، حديث رقم (٣٥)، وقد أخرج المرفوع ولفظه 'عن أبي إسحاق السبيعي عن الحارث عن عليّ عليه السلام عن النبي ﷺ قال: 'مَا مِنْ دُعَاءٍ إِلَّا بَيَّنَّهُ وَبَيَّنَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حِجَابَ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ فَإِذَا صَلَّيْتُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ تَخَرَّقَ الْحِجَابُ وَاسْتَجِيبَ الدُّعَاءُ وَإِذَا لَمْ يُصَلَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَسْتَجِبْ اللَّهُ الدُّعَاءَ، والدلمي، أبو شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الهمداني الملقب إلكيا (ت ٥٠٩هـ)، للفردوس بمأثور الخطاب، تحقيق السعيد بن بسبوني زغلول، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، ج ٤، ص ٤٧، حديث رقم (٦١٤٨).

(٢) هو الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني الخارفي أبو زهير الكوفي، ويقال للحارث بن عبيد الله، ويقال الحوتي، وحوث بطن من همدان، وقال الشعبي: حدثني الحارث الأعور وكان كذابا، قال أبو زرعة: لا يحتج بحديثه، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، ولا ممن يحتج بحديثه، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ، وقال ابن حبان: كان الحارث غالبا في التشيع وأهيا في الحديث، وقال ابن سعد: كان له قول سوء، وهو ضعيف في رأيه، وقال أبو بكر بن عياش: لم يكن الحارث بأرضاهم، كان غيره أرضى منه، كانوا يقولون: إنه صاحب كتب، وقال شعبة: لم يسمع أبو إسحاق من الحارث الأعور إلا أربعة أحاديث، ونقل العقيلي بسنده عن بNDAR قال: أخذ يحيى وعبد الرحمن النظم من يدي فضربا على نحو من أربعين حديثا من حديث الحارث عن علي، وقد ورد في الحارث خلاف ذلك؛ فنقل ابن حجر عن الدوري قال عن ابن معين: الحارث قد سمع من ابن مسعود وليس به بأس، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ثقة، قال عثمان: ليس يتابع ابن معين على هذا، وقال ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، ج ٢، ص ١٥٤: ((معاذ الله أن يكون للشعبي كذابا، بل هو إمام جليل، والنخعي مثله، جلالة وعلمنا وديننا، وأظن الشعبي عوقب لقوله في الحارث الهمداني: حدثني الحارث وكان أحد الكذابين، ولم يبين من الحارث كذب، وإنما نقم عليه إفراطه في حب علي، وتفضيله له على غيره، ومن ههنا، والله أعلم، كذبه الشعبي؛ لأن الشعبي يذهب إلى تفضيل أبي بكر))، وعلا أحمد بن صالح المصري تكذيب الشعبي له بقوله: الحارث الأعور ثقة، ما أحفظه وما أحسن ما روى عن علي، وأنتى عليه، قيل له: فقد قال الشعبي: كان يكذب، قال: لم يكن يكذب في الحديث، إنما كان كذبه في رأيه، ونقل الجرجاني عن أبي حفص قال: وفي هذا الكلام من الشعبي في الحارث نظر، لأنه قد روى هو أنه رأى الحسن

السبيعي<sup>(١)</sup> منه، وقد روي الحديث موقوفاً على عليّ كرم الله وجهه، وروي موقوفاً على عمر  
 (ص) (٢).

فالسبيعي لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها، وإنما دلّسه بصيغة موهمة.  
 المثال الثاني: قال في حديث معاذ "إن رسول الله ﷺ أمره حين وجهه إلى اليمن<sup>(٣)</sup>": ((قال

والحسين يسألان الحارث عن حديث عليّ، وهذا يدل على أن الحارث صحيح في الرواية عن عليّ، ولولا ذلك  
 لما كان الحسن والحسين، مع علمهما وفضلهما، يسألان الحارث، لأنه كان وقت الحارث من هو أرفع من  
 الحارث من أصحاب عليّ، فنلّ سؤالهما للحارث على صحة روايته، ومع ذلك فقد قال يحيى بن معين: ما زال  
 المحتشون يقبلون حديثه، وهذا من قول يحيى بن معين الإمام في هذا الشأن زيادة لقبول حديث الحارث وتقته،  
 انظر ترجمته في: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ١٦٨، والنسائي، الضعفاء والمتروكين، ص ٢٩،  
 والمعالي، الضعفاء، ج ١، ص ٢٠٨، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٣، ص ٧٨، والجرجاني، تاريخ جرجان،  
 ص ٥٥٩، وابن حبان، المجروحين، ج ١، ص ٢٢٢، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٢، ص ١٨٥،  
 والواعظ، عمر بن أحمد أبو حفص (ت ٣٨٥هـ)، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق صبحي السامرائي، الكويت، لدار  
 للسلفية، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ص ٧١، وابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج ١، ص ١٨١، والمزي،  
 تهذيب الكمال، ج ٥، ص ٢٤٤، والذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ١٧٠، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٢،  
 ص ١٢٦، ولسان الميزان، ج ٧، ص ١٩٢.

(١) عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال عمرو بن عبد الله بن عليّ الهمدانيّ أبو إسحاق السبيعيّ، بفتح السين  
 المهملة وكسر الباء الموحدة نسبة إلى السبيع بن سبع، وهو ابن صعب بن معاوية، أطلق يحيى بن معين  
 والنسائيّ والعجليّ وأبو حاتم القول بثبوته، واحتجّ به الشيخان، وقال العجليّ: سمع ثمانية وثلاثين من أصحاب  
 النبي ﷺ، ولم يسمع من علقمة شيئا، وسمع من الحارث الأعور أربعة أحاديث فقط وسائر ما يلقى له عنه إنما  
 هو كتاب، وقال أبو حاتم: هو شبيه بالزهريّ في كثرة الرواية والاتساع في الرجال، وقال ابن الصلاح: اختلط  
 أبو إسحاق، اختلط أبو إسحاق، ويقال إن سماع سفيان بن عيينة منه بعدما اختلط، وتغير حفظه قبل موته، وأنكر  
 الذهبيّ اختلاطه فقال: شاخ ونسي، ولم يختلط، وقد سمع منه سفيان بن عيينة وقد تغير قليلا، وقال ابن حجر:  
 مشهور بالتدليس، مات سنة ست وعشرين ومائة، انظر ترجمته في: المزيّ، تهذيب الكمال، ج ٢٢، ص ١٠٢،  
 والعلائي، جامع التحصيل، ص ١٠٨، وابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٤٢٣، وتهذيب التهذيب، ج ٨، ص ٥٦،  
 وطبقات المدلسين، ص ٤٢، وأبو البركات، محمد بن أحمد بن يوسف الذهبيّ ابن الكيال (ت ٩٣٩هـ)، الكواكب  
 النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، تحقيق عبد القوم عبد رب النبي، مكة المكرمة - السعودية، دار  
 المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص ٦٦.

(٢) ابن السبكيّ، الطبقات الكبرى، ج ١، ص ١٧٦.

(٣) حديث ضعيف، ولفظه "إن رسول الله ﷺ أمره حين وجهه إلى اليمن أن لا تأخذ من الكسر شيئا إذا كانت

الذَّارِ قُطْنِي: هذا حديث ضعيف، والمنهال بن الجراح هو الجراح بن منهال<sup>(١)</sup>، كان ابن إسحاق يقلب اسمه إذا روى عنه<sup>(٢)</sup>، وهو متروك، وعبادة بن نسي<sup>(٣)</sup> لم يسمع من معاذ رضي الله عنه شيئا<sup>(٤)</sup>)).  
قال البيهقي بعد أن أخرج الحديث، ونقل كلام الذَّارِ قُطْنِي: ((مِثْلُ هَذَا لَوْ صَحَّ لَقُلْنَا بِهِ، وَلَمْ نَخْلَفْهُ، إِلَّا أَنَّ إِسْنَادَهُ ضَعِيفٌ جِدًّا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ))<sup>(٥)</sup>.

الْوَرَقُ مِائَتِي دِرْهَمٍ فَخَذَ مِنْهَا خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ وَلَا تَأْخُذُ مِثْلًا زَلًا شَيْئًا حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا وَإِذَا بَلَغَ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا فَخَذَ مِنْهُ دِرْهَمًا، أخرجه الذَّارِ قُطْنِي، السَّنَنُ، كتاب الزكاة، باب ليس في الكسر شيء، ج ٢، ص ٩٣، حديث رقم (١)، و البيهقي، السَّنَنُ الكُبرى، ج ٤، ص ١٣٥، حديث رقم (٧٣١٥).

(١) هو الجراح بن المنهال أبو العطوف الجزري، قال أحمد بن حنبل: كان صاحب غفلة، وقال ابن المديني: لا يكتب حديثه، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي، والذَّارِ قُطْنِي: متروك، وقال ابن حبان: كان يكذب في الحديث، ويشرب الخمر، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، ذاهب لا يكتب حديثه، وقال ابن سعد: كان ضعيفا في الحديث، وقال ابن عدي: وللجراح بن المنهال غير ما ذكرت من الحديث، وليس هو بكثير الحديث، والضعف على روياته بين؛ وذلك لأنَّ له أحاديث عن الزهري والحكم وأبي الزبير وغيرهم، ويبين ضعفه إذا روى عن هؤلاء الثقات، فإنه يروي عنهم ما لا يتابعه أحد عليه، مات سنة ثمان وستين ومائة، انظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير، ج ٢، ص ٢٢٨، والنسائي، الضعفاء والمتروكين، ج ١، ص ٢٨، والعجلي، الضعفاء، ج ١، ص ٢٠٠، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٢، ص ٥٣٢، وابن حبان، المجروحين، ج ١، ص ٢١٨، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٢، ص ١٦٠، والمزي، تهذيب الكمال، ج ٤، ص ١٩٢، وابن حجر، تعجيل المنفعة، ج ١، ص ٦٧، ولسان الميزان، ج ٢، ص ٩٩.

(٢) ابن إسحاق هو محمد بن إسحاق صاحب المغازي، مشهور بالتقليص عن الضعفاء، انظر: ابن حجر، طبقات المدلسين، ص ٥١.

(٣) عُبَادَةُ بْنُ نُسَيْبٍ بَضَمَ النَّونَ وَفَتَحَ الْمَهْمَلَةَ الْخَفِيفَةَ، الْكَنْدِيُّ أَبُو عَمْرِو الشَّامِيُّ الْأُرْدُنِيُّ قَاضِي طَبْرِيقَةِ ثَقَّةٍ فَاضِلٌ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: سَيِّدُهُمْ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: ثَقَّةٌ كَبِيرٌ الْقَدْرُ، وَأُظُنُّ رَوَايَاتِهِ عَنِ الْكُبَرَاءِ مَنْقُطَةً، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: شَامِي ثَقَّةٌ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَا بَأْسَ بِهِ، وَأَنْكَرَ رَوَايَتَهُ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَقَالَ: لَا يَجِيءُ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ عَشْرَةَ وَمِائَةً، انظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير، ج ٦، ص ٩٥، والعجلي، معرفة الثقات، ج ٢، ص ١٨، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٦، ص ٩٦، وابن حبان، الثقات، ج ٧، ص ١٦٢، والمزي، تهذيب الكمال، ج ١٤، ص ١٩٤، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٥، ص ٣٢٣، والعبر، ج ١، ص ١٤٨، والكاشف، ج ١، ص ٥٣٣، والعلائي، جامع التحصيل، ص ٢٠٦، وابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٢٩٢، وتهذيب التهذيب، ج ٥، ص ٩٩، وابن العماد، شذرات الذهب، ج ١، ص ١٥٥.

(٤) ابن السُّبُكِيِّ، الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٣، ص ٢٣٤.

(٥) البيهقي، السَّنَنُ الْكُبْرَى، ج ٤، ص ١٣٥.

وقال الزيلعي: ((وهو حديث ضعيف؛ ... ، وقال النسائي: المنهال بن الجراح متروك الحديث، وقال ابن حبان: كان يكذب، وقال عبد الحق في أحكامه: كذاب، وقال الشيخ في الإمام: قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: متروك الحديث واهيه، لا يكتب حديثه))<sup>(١)</sup>.  
وقال ابن حجر بعد أن ذكره: ((وإسناده ضعيف جدا))<sup>(٢)</sup>، وعلته عدم سماع عبادة من معاذ.

#### ٥- التضعيف بما في الحديث من شذوذ ونكارة:

المثال الأول: قال في حديث "أن النبي ﷺ كان إذا أراد أمراً قال اللهم خذ لي واختر لي"<sup>(٣)</sup>:  
((تفرد الترمذي بتخريجه من هذا الوجه، فراوه عن محمد بن بشار عن إبراهيم بن أبي الوزير أخي محمد بن أبي الوزير المذكور عن أبي عبد الله زنفل بن عبد الله<sup>(٤)</sup>، وقيل زنفل بن شداد

(١) للزيلعي، نصب للرياسة، ج ٢، ص ٣٦٧.

(٢) ابن حجر، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، تحقيق عبد الله هاشم المدني، بيروت - لبنان، دار المعرفة، ج ١، ص ٢٥٧.

(٣) حديث ضعيف، أخرجه الترمذي، الجامع الكبير، كتاب الدعوات، ج ٦، ص ١٢١، حديث رقم (٣٨٢٥)، والبيهقي، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (ت ٢٩٢هـ)، البحر الزخار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، بيروت - لبنان، المدينة المنورة - السعودية، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، ج ١، ص ١٢٩، حديث رقم (٥٩)، والمروزي، أحمد بن علي بن سعيد أبو بكر (ت ٢٩٢هـ)، مسند أبي بكر، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت - لبنان، المكتب الإسلامي، ص ٩٦، حديث رقم (٤٤)، وأبو يعلى، المسند، ج ١، ص ٤٥، حديث رقم (٤٤)، والقضاة، مسند الشهاب، ج ٢، ص ٣٣٤، حديث رقم (١٤٧١).

(٤) هو زنفل بن عبد الله، ويقال ابن شداد العرفي، أبو عبد الله المكي، نزل عرفة، روى عن ابن أبي مليكة، ونجیح بن إسحاق العرفي، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال الحميدي: كان يلعب به الصبيان، وقال الذرقي: ضعيف، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن عدي: لا أعرف لزنفل غير ما ذكرت، ولا يتابع على حديثه، وقال ابن حبان: كان قليل الحديث وفي قلته مناكير، لا يحتج به، ونقل ابن حجر من تاريخ البخاري قال: كان به خبل، انظر ترجمته في: النسائي، الضعفاء والمتروكين، ج ١، ص ٤٣، والعقيلي، الضعفاء، ج ٢، ص ٩٧، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٣، ص ٦١٨، وابن حبان، المجروحين، ج ١، ص ٣١١، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٣، ص ٢٣٥، وابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج ١، ص ٢٩٧، والمزي، تهذيب الكمال، ج ٩، ص ٣٩٣، والذهبي، المغني في الضعفاء، ج ١، ص ٢٤١، وميزان الاعتدال، ج ٣، ص ١١٩، وابن حجر، تهذيب

العُرفي به، وقال: ضعيف لا نعرفه إلا من حديث زنفل، وهو ضعيف عند أهل الحديث، وليس له نقل في شيء من الكتب الستة سوى هذا الحديث<sup>(١)</sup>.

وقال البزار بعد أن أخرج الحديث: ((وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وزنفل هذا قد حدث عنه غير إنسان، إلا أنه لا نعلم أن أحدا روى هذا الحديث غيره، فلذلك ذكرناه))<sup>(٢)</sup>.

ونقل ابن أبي حاتم في ترجمة حاتم بن سالم القزاز، عن أبيه قال: ((وقالوا لم يحدث بحديث ابن أبي مليكة عن عائشة عن أبي بكر الصديق ﷺ عن النبي ﷺ في الاستخارة إلا ابن أبي الوزير، فقل له في ذلك، فقال: أنا سمعت مع ابن أبي الوزير من شيخ بعرفة))<sup>(٣)</sup>، وذكره ابن حجر وقال: ((سنده ضعيف))<sup>(٤)</sup>.

ثالثا: أمثلة مما استدركه على غيره من العلماء تصحيحا، أو تضعيفا

١- قال في كلامه على حديث "وسأريذ على سبعين"<sup>(٥)</sup>: ((وقول الغزالي: إن الأظهر أن

=  
التهذيب، ج ٣، ص ٢٩٤، ولسان الميزان، ج ٧، ص ٢٢٠.

(١) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٥٤.

(٢) البزار، المستدرك، ج ١، ص ١٢٩.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٣، ص ٢٦١.

(٤) ابن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق عبد العزيز بن باز، الرياض - السعودية، مكتبة الرياض الحديثة، ج ١١، ص ١٨٤.

(٥) حديث صحيح، ولفظه: "عن عمر بن الخطاب لما مات عبد الله بن أبي بن سؤل دُعي له رسول الله ﷺ ليُصلّي عليه، فلما قام رسول الله ﷺ وثبت إليه فقلت يا رسول الله: أتُصلّي على ابن أبي وقد قال يوم كذا وكذا كذا وكذا أعدد عليه قوله، فتبسم رسول الله ﷺ وقال: أخر عني يا عمر، فلما أكرت عليه، قال: إني خيرت فاخترت، لو أعلم لئي إن زنت على السبعين يغفر له لزنت عليها، قال: فصلّي عليه رسول الله ﷺ ثم انصرف، فلم يمكث إلا يسيرا حتى نزلت لأبنا من براءة ﷺ (ولا تُصلّ على أحد منهم مات أبدا) إلى ﴿وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾ قال فعجبت بعد من جرأتي على رسول الله ﷺ يومئذ والله ورسوله أعلم، أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الجنائز، باب ما يكره من الصلاة على المنافقين، ج ١، ص ٤٥٩، حديث رقم (١٣٠٠)، ومسلم، للصحيح،

هذا الخبر غير صحيح، متلقى من إمام الحرمين، فإنه قال: هذا لم يصححه أهل الحديث، وإمام الحرمين تلقى ذلك من القاضي أبي بكر - الباقلاني - فإنه قال في 'مختصر التقريب': هذا الحديث ضعيف غير مدون في الصحاح، وهذا باطل، فإن الحديث ثابت صحيح، مدون في البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>.

وقال أيضا: ((والحديث صحيح، متفق عليه، أخرجه البخاري ومسلم، فلا يغرنك قول الغزالي: الأظهر أن هذا الخبر غير صحيح؛ فإنه تلقاه من إمام الحرمين، والإمام تلقاه من القاضي، ولو علموا أنه في الصحيحين لما قالوا ذلك))<sup>(٢)</sup>.

٢- قال في حديث "أن رسول الله ﷺ بعث معاذًا إلى اليمن فقال كيف تقضي"<sup>(٣)</sup>: ((وقد قال في "البرهان" أيضا: إن الشافعي رحمه الله احتج ابتداء على إثبات القياس بحديث معاذ، يعني هذا، قال: والحديث مدون في الصحاح، متفق على صحته، لا يتطرق إليه تأويل، قلت: وهذا عجيب من إمام الحرمين، فقد قال إمام الصناعة أبو عبد الله البخاري: لا يصح هذا الحديث، وقال الترمذي ليس إسناده عندي بمتصل))<sup>(٤)</sup>.

قال البخاري: ((الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة النخعي، عن أصحاب معاذ عن

=  
كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر رضي الله عنه، ج ٤، ص ١٨٦٥، حديث رقم (٢٤٠٠).

(١) ابن السكيت، الإبهاج، ج ٣، ص ٩٧٥، وانظر: ابن السكيت، رفع الحاجب، ج ٣، ص ٥٢١.

(٢) ابن السكيت، رفع الحاجب، ج ٣، ص ٥٢١.

(٣) حديث ضعيف، أخرجه الدارمي، السنن، باب الفتيا وما فيه من الشدة، ج ١، ص ٧٢، حديث رقم (٦٨)، وأبو داود، السنن، كتاب الأقضية، باب اجتهد الرأي في القضاء، ج ٣، ص ٣٠٣، حديث رقم (٣٥٩٢)، والترمذي، الجامع الكبير، كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي، ج ٣، ص ٦١٦، حديث رقم (١٣٢٧)، وقال أبو عيسى: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بمتصل.

(٤) ابن السكيت، الإبهاج، ج ٦، ص ٢١٩٦.

معاذ، روى عنه أبو عون، لا يصح، ولا يعرف إلا بهذا، مرسل<sup>(١)</sup>، وقال ابن الجوزي: ((هذا حديث لا يصح، وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم، ويعتمدون عليه، ولعمري، إن كان معناه صحيحاً، إنما ثبوته لا يعرف، لأن الحارث بن عمرو مجهول، وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يعرفونه، وما هذا طريقه فلا وجه لثبوته))<sup>(٢)</sup>، وقال ابن حجر: ((وقال ابن طاهر في تصنيف له مقرر في الكلام على هذا الحديث: اعلم أنني فحصت عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار، وسألت عنه من لقيته من أهل العلم بالنقل، فلم أجد له غير طريقين؛ أحدهما طريق شعبة، والأخرى عن محمد بن جابر عن أشعث ... عن رجل من ثقيف عن معاذ، وكلاهما لا يصح، قال: وأقبح ما رأيت فيه قول إمام الحرّمين في كتاب أصول الفقه: والعنده في هذا الباب على حديث معاذ، قال: وهذه زلة منه، ولو كان عالماً بالنقل لما ارتكب هذه الجهالة))<sup>(٣)</sup>.

#### المطلب الخامس: الجرح والتعديل

لست في صدد الحديث عن الجرح والتعديل، ومشروعيته، وأهميته، فهو علم هام من علوم الحديث، ولكن ما دفعني لذلك أن ابن السبكي وضع قاعدة في الجرح والتعديل، تطرق فيها للكثير من المسائل، فأحببت أفراد الحديث عنها، وهذه المسائل هي:

#### المسألة الأولى: شروط الجرح والمعدل

ثمة شروط يجب توافرها فيمن يتصدى لجرح الرواة أو تعديلهم، وقد نبّه ابن السبكي إلى

شرطين منها:

(١) البخاري، للتاريخ الكبير، ج ٢، ص ٢٧٧.

(٢) ابن الجوزي، العلل المتناهية، ج ٢، ص ٧٥٨-٧٥٩.

(٣) ابن حجر، التلخيص الحبير، ج ٤، ص ١٨٣.

الأول: الخبرة بمدلولات الألفاظ؛ حيث قال: ((ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح أيضا، حال الجرح في الخبرة بمدلولات الألفاظ، فكثيرا ما رأيت من يسمع لفظة، فيفهمها على غير وجهها، والخبرة بمدلولات الألفاظ، ولا سيما الألفاظ العرفية، التي تختلف باختلاف عرف الناس، وتكون في بعض الأزمنة مدحا، وفي بعضها ذمّا، أمر شديد لا يدركه إلا قعيد بالعلم))<sup>(١)</sup>، ومن أمثلة ذلك ما اشتهر عن الحجازيين من أنهم يطلقون الكذب ويقصدون به الخطأ؛ فيقولون: كَذَبَ فلان أي أخطأ<sup>(٢)</sup>.

الثاني: العلم بالأحكام الشرعية؛ حيث قال: ((ومما ينبغي أن يتفقد أيضا حاله في العلم بالأحكام الشرعية، فرب جاهل ظنّ الحلال حراما، فجرح به، ومن هنا أوجب الفقهاء التفسير ليتضح الحال))<sup>(٣)</sup>.

#### المسألة الثانية: متى يؤخذ بالجرح، ومتى لا يؤخذ؟

ذكر ابن السبكي قاعدة في الجرح والتعديل، تحدث فيها عن عدة مسائل؛ منها تعارض الجرح والتعديل، وهل يقمّ الجرح دائما؟ خلص فيها إلى أن من ثبتت إمامته، وعدالته، وكثر مادحوه ومزكّوه، وندر جارحه، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه، من تعصب أو غيره، فلا التفات إلى جرحه، وهو عدل، وعلل ذلك بقوله: ((وإلا فلو فتحنا هذا الباب، أو أخذنا تقديم الجرح على إطلاقه، لما سلم لنا أحد من الأئمة، إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون))<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ١٨.

(٢) انظر مزيدا من الأمثلة: السخاوي، فتح المغيب، ج ١، ص ٣٧٥ - ٣٧٦.

(٣) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ١٨.

(٤) المصدر السابق، ج ٢، ص ٩، وقال أيضا: ((الجرح لا يقبل منه الجرح وإن فسره في حق من غلبت طاعاته على معاصيه، ومادحوه على ذمّيه، ومزكّوه على جارحيه، إذا كانت هناك قرينة يشهد للعقل بأن مثلها

المسألة الثالثة: التوقف في إعمال الجرح، أو جرح الجارح بجرحه، وقد ذكر ابن السُّبُكِيِّ

حالتين لا بد أن يتوقف فيهما قبول الجرح على النظر والتدقيق:

الحالة الأولى: إذا صدر الجرح المبهمة ممن عُرِفَتْ عدالته وأهليته، بحق إمام اشتهرت

عدالته، فهل يُجرح الجارح بجرحه؟ يقول ابن السُّبُكِيِّ: ((أما من تكلم بالهوى ونحوه، فلا شكَّ

فيه، وأما من تكلم بمبلغ ظنه، فهنا وقفة محتومة على طالب التحقيقات، ومزلة تأخذ بأقدام من لا

يبرأ عن حوله وقوته، ويكلُّ أمره إلى عالم الخفيات، فنقول: لا شكَّ أن من تكلم في إمام استقرَّ

في الأذهان عظمته، وتناقلت الرواة مآدحه، فقد جرَّ الملام إلى نفسه، ولكنَّا لا نقضي أيضا على

من عُرِفَتْ عدالته — إذا جَرَحَ من لم يُقْبَلُ منه جَرَحُهُ إِيَّاه — بالفسق، بل نجوز أمورا؛ أحدها:

أن يكون واحدا، ومن ذا الذي لا يهم، والثاني: أن يكون مؤولا، قد جرح بشيء ظنه جارحا، ولا

يراه المجروح كذلك؛ كاختلاف المجتهدين، والثالث: أن يكون نقله إليه من يراه هو صادقا،

ونراه نحن كاذبا، وهذا لاختلافنا في الجرح والتعديل، فربَّ مجروح عند عالم معتل عند غيره،

فيقع الاختلاف في الاحتجاج حسب الاختلاف في تركيته، فلم يتعين أن يكون الحامل للجرح

على الجرح مجرد التعصب والهوى، حتَّى يجرحه بالجرح، ومعنا أصلا نستصحبهما إلى أن

نتيقن خلافهما، أصل عدالة الإمام المجروح، الذي قد استقرَّت عظمته، وأصل عدالة الجارح،

الذي يُثْبِتُ، فلا يُلْتَفَتُ إلى جرحه، ولا نجرحه بجرحه))<sup>(١)</sup>.

حامل على الوقعة في الذي جرحه، من تعصب مذهبي، أو منافسة دنيوية، كما يكون من النظراء أو غير

ذلك))، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٢ .

(١) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ١٩ - ٢٠ .

الحالة الثانية: المخالف في العقيدة؛ قال ابن السبكي: ((فإن قلت: قولكم لابد من تفقد حال العقائد، هل تعنون به أنه لا يقبل قول مخالف عقيدة فيمن خالفه مطلقاً، سواء السني على المبتدع وعكسه، أو غير ذلك؟

قلت: هذا مكان معضل، يجب على طالب التحقيق التوقف عنده، لفهم ما يلقي عليه، وأن لا يبادر لإنكار شيء قبل التأمل فيه، واعلم أنا عنيما ما هو أعم من ذلك، ولسنا نقول: لا تقبل شهادة السني على المبتدع مطلقاً، معاذ الله، ولكن نقول: من شهد على آخر، وهو مخالف له في العقيدة، أوجب مخالفته له في العقيدة رتبة عند الحاكم المنتصر، لا يجدها إذا كانت الشهادة صادرة من غير مخالف في العقيدة، ولا ينكر ذلك إلا قدم<sup>(١)</sup> أخرق<sup>(٢)</sup>)).

#### المسألة الرابعة: متى يطلب تفسير الجرح؟

يقبل ابن السبكي الجرح غير مفسر إلا في ثلاث حالات نص عليها؛ الأولى: إذا صدر الجرح بحق مشتهر العدالة؛ يقول: ((من ثبتت عدالته، واستقرت، فإذا أراد رافع رفعها بالجرح قيل له: إئت ببرهان على هذا)).

الثانية: من لم يشتهر أمره، واستوى فيه عدد الجارحين والمعدلين؛ يقول: ((أو فيمن لم يعرف حاله، ولكن ابتدره جارحان ومزكيان، فيقال إذ ذاك للجارحين: فسراً ما رميتاه به)).  
الثالثة: وهي متعلقة بالجرح؛ يقول: ((لا نطلب التفسير من كل أحد، بل إنما نطلبه حيث يحتمل الحال شكاً، إما لاختلاف في الاجتهاد، أو لتهمة يسيرة في الجرح، أو نحو ذلك مما لا يوجب سقوط قول الجرح، ولا ينتهي إلى الاعتبار به على الإطلاق بل يكون بين بين))<sup>(٣)</sup>.

(١) هو الأحق، قليل الفهم، لنظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص ١٤٧٧.

(٢) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ١٥.

(٣) انظر هذه النصوص الثلاثة في: المصدر السابق، ج ٢، ص ٢١.

## المبحث الثاني: أثر الثقافة الفقهية، والأصولية على النقد الحديثي

معرفة الفقه الإسلامي وأدلته، هي ثمرة النظر في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، من خلال بيان مراد الشارع من النصوص، وقد اشتهر ابن السبكي بعلمه بالفقه وأصوله، وظهر ذلك على النقد الحديثي في عدة مظاهر، وقد عقدت هذا المبحث لبيانها.

### المطلب الأول: العناية بالمصطلحات الحديثية

عناية العلماء - خاصة الأصوليين - بتعريف المصطلحات نابعة من توقف تصور العلم، والإحاطة بمسائله على تعريفه، ولذلك فقد أوجب بعض العلماء على من حاول تحصيل علم من العلوم أن يتصور معنى هذا العلم بالحدّ الموضوع له، فقال الجويني: ((حقّ على كل من يحاول الخوض في فنّ من فنون العلم، أن يحيط بالمقصود منه، وبالمواد التي منها يستمدّ ذلك الفنّ، وبحقيقته وفنّه وحدّه، إن أمكنت عبارة سديدة على صناعة الحدّ، وإن عسر فعليه أن يحاول الدرك بمسلك التقاسيم، والغرض من ذلك أن يكون الإقدام على تعلمه مع حفظ من العلم الجمليّ بالعلم الذي يحاول الخوض فيه))<sup>(١)</sup>.

وابن السبكيّ كغيره من العلماء اعتنى بتعريف المصطلحات العلمية، وكان له في عرض ذلك مسلك سلكه في كتبه<sup>(٢)</sup>، مع أنّه كان يستقلّ ((الإكثار من ذكر التعاريف، والاشتغال بتزييفها؛ فإنّ المعاني إذا لاحت لم يحسن بطالب التحقيق تضييع الأوقات في تحرير العبارة عنها، والأوقات أنفس من التتافس في ذلك))<sup>(٣)</sup>.

(١) الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي، البرهان في أصول الفقه، تحقيق عبد العظيم محمود

الديب، المنصورة - مصر، الوفاء، ط٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ج١، ص ٧٧.

(٢) تحدث الباحث الحسانات عن منهج ابن السبكيّ في إيراد التعاريف اللغوية والاصطلاحية، وموقفه منها؛

انظر: الحسانات، تاج الدين السبكي، ص ١٣٤ - ١٤٤.

(٣) ابن السبكيّ، رفع الحاجب، ج٤، ص ٣٨، وقال في حديثه عن الاجتهاد: ((وهذا التعريف الذي نكره

طالعت عناية ابن السُّبُكِيِّ تعريف مصطلحات الحديث الشريف وعلومه، فلا يكاد يمرّ

بمصطلح من مصطلحاته إلا ويعرفه؛ وبيان ذلك:

أولاً: تعريف السنّة/ قال ابن السُّبُكِيِّ: ((إذا أردنا تعريف السنّة التي عقد لها هذا الكتاب

قلنا: هي الشّيء الصّادر عن محمّد المصطفى ﷺ، لا على الإعجاز<sup>(١)</sup>)).

وقال في كتاب جمع الجوامع: ((السنّة: وهي أقوال محمد ﷺ وأفعاله<sup>(٢)</sup>)).

وقد سلك ابن السُّبُكِيِّ في تعريفه للسنّة طريق علماء أصول الفقه<sup>(٣)</sup>، واستعمال لفظ "السنّة"

في معان كثيرة سببه استخدام كلّ فريق من العلماء ما يناسب تخصصه؛ فمنهم من كان مقصده

استنباط الأحكام، ومنهم من أراد نقل كلّ ما صدر عن رسول الله ﷺ، وكلّ تعريف هو الصواب

في تخصصه.

ثانياً: تعريف الصّحابيّ

قال ابن السُّبُكِيِّ: ((الصّحابيّ من اجتمع مؤمناً بمحمد ﷺ، وإن لم يرو ولم يطل<sup>(٤)</sup>)).

وقال بعد أن ناقش تعريف ابن الحاجب للصّحابيّ: ((فلو قيل: الصّحابيّ من اجتمع بالنّبيّ

---

المصنّف سبقه إليه صاحب الحاصل، وهو من أجود التعاريف فلا نطول بذكر غيره، إذ ليس في تعداد التعريف كبير فائدة))، ابن السُّبُكِيِّ، الإبهاج، ج ٢، ص ٢٨٦٤.

(١) للمصدر السابق، ج ٥، ص ١٧٥٠، وقد أخرج بهذا القرآن الكريم من الحدّ.

(٢) ابن السُّبُكِيِّ، جمع الجوامع، ص ٦١.

(٣) قال الأمدي في تعريف السنّة: ((قد تطلق على ما كان من العبادات نافذة منقوله عن النّبيّ عليه السلام، وقد

تطلق على ما صدر عن الرسول من الأدلّة الشرعية مما ليس بمتلو، ولا هو معجز ولا داخل في المعجز))،

الأمدي، علي بن محمد أبو الحسن (ت ٦٣١هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق سيد الجميلي، بيروت -

لبنان، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ج ١، ص ٢٢٣، ((وفي اصطلاح المحدثين: تطلق السنّة

على ما أضيف إلى النّبيّ ﷺ خاصة عند بعضهم، والأكثر أنّها تشمل ما أضيف إلى الصّحابيّ أو التّابعيّ))، نور

الدين عتر، منهج النّقْد في علوم الحديث، دمشق - سورية، دار الفكر، ط ٣، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ص ٢٨.

(٤) ابن السُّبُكِيِّ، جمع الجوامع، ص ٧٣.

ﷺ لكان تعريفًا حسنًا، والاجتماع أعم من الرواية والمجاسة والمحادثة، ولا يرد على هذا الأعمى لحصول الاجتماع له<sup>(١)</sup>.

وابن السُّبُكِيِّ في هذا التعريف سلك مسلك المحققين من الأصوليين والمحدثين، إلا ما كان من قوله "اجتمع" فقد عدل عن لفظ ابن الحاجب وغيره، الذين عبروا بالرؤية ليشمل الحد من اجتمع بالنبي ﷺ من العميان كابن أم مكتوم<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر ابن حجر تعريف الصحابي، فقال: ((أصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به، ومات على الإسلام))<sup>(٣)</sup>.

ثالثًا: تعريف المرسل

قال ابن السُّبُكِيِّ: ((المرسل: قول غير الصحابي: قال رسول الله ﷺ))<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن حجر: ((وبهذا التعريف أطلق ابن الحاجب، وقبله الأمدي والشيخ موفق وغيرهم، فيدخل في عمومهم كل من لم تصح له صحبة ولو تأخر عصره))<sup>(٥)</sup>. والمرسل في رأي جمهور المحدثين: هو ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ مما سمعه من

(١) ابن السُّبُكِيِّ، رفع الحاجب، ج ٢، ص ٤٠٤.

(٢) أنظر، العراقي، الغيث للهامع، ص ٤٦١.

(٣) ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ج ١، ص ٦، وانظر: السخاوي، فتح المغيب، ج ٣، ص ٩٠ - ١٠٤، فقد أورد الأقوال في تعريف الصحابي، وما يرد عليها، والسيوطي، تدريب الراوي، ج ٢، ص ٢٠٨ - ٢١٢.

(٤) ابن السُّبُكِيِّ، جمع الجوامع، ص ٧٣، وقال: إن هذا ((اصطلاح الأصوليين، والشافعي ﷺ يطلق عليه المنقطع أيضًا، وفي اصطلاح متأخري المحدثين هو قول التابعي، فإن كان من تابعي التابعين فمنقطع، وإن كان ممن عدم، فمعضل))، ابن السُّبُكِيِّ، رفع الحاجب، ج ٢، ص ٤٦٢ - ٤٦٣.

(٥) ابن حجر، النكت، ج ٢، ص ٥٤٤، وقد نص ابن السُّبُكِيِّ على ذلك فقال: ((وعند الأصوليين المرسل: قول من لم يلق النبي ﷺ: قال رسول الله ﷺ، سواء كان تابعيًا أم من تابعي التابعين، وإلى يومنا هذا، فتفسير الأصوليين أعم من تفسير المحدثين))، ابن السُّبُكِيِّ، الإبهاج، ج ٥، ص ١٩٨٦.

غيره<sup>(١)</sup>، وهو الصواب لتمييز رواية التابعي عن غيره، ولضبط الحد.

رابعاً: تعريف المنقطع

قال ابن السُّبُكِيِّ: ((والمنقطع: أن يكون بينهما، أي بين الروایتين<sup>(٢)</sup> رجل لم يذكر، ولم يُعرف<sup>(٣)</sup>)).

وزاد ابن السُّبُكِيِّ هذا التعريف توضيحاً بما أورده من مثال قال فيه: ((فائدة: حديث عروة البارقي الذي أعطاه النبي ﷺ ديناراً ليشتري به شاة، فاشترى شاتين، ...، في البخاري<sup>(٤)</sup> من حديث سفيان عن شبيب بن غرقدة قال: سمعت الحَيَّ يتحدثون عن عروة، ولكنه كما تراه بجهالة الحَيَّ<sup>(٥)</sup>)).

والمنقطع في اصطلاح المحققين ما سقط منه رجل غير الصحابي في موضع واحد، أو مواضع متعددة بحيث لا يزيد الساقط في كل منها على واحد<sup>(٦)</sup>.

وابن السُّبُكِيِّ في هذا التعريف يسلك مسلك الأصوليين، وقد يطلق المنقطع على المرسل أيضاً.

خامساً: تعريف الموقوف

---

(١) انظر: ابن حجر، النكت، ج ٢، ص ٥٤٦، وقال ابن السُّبُكِيِّ: ((المرسل عند جمهور المحققين: هو أن يترك الراوي ذكر الوسطة بينه وبين المروي عنه، مثل أن يترك التابعي ذكر الوسطة بينه وبين رسول الله ﷺ، كقول سعيد بن المسيب قال رسول الله ﷺ))، ابن السُّبُكِيِّ، الإبهاج، ج ٥، ص ١٩٨٥.

(٢) هكذا وردت في المطبوع وأظن صوابها "الراويين".

(٣) ابن السُّبُكِيِّ، رفع الحاجب، ج ٢، ٤٨٢-٤٨٣.

(٤) حديث صحيح، أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب المناقب، باب سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية، ج ٣، ص ١٣٣٢، حديث رقم (٣٤٤٣).

(٥) ابن السُّبُكِيِّ، رفع الحاجب، ج ٢، ص ٤٨٣-٤٨٤.

(٦) انظر: الصنعاني، توضيح الأفكار، ج ١، ص ٢٩٣.

قال ابن السُّبُكِيِّ: ((والموقوف: أن يكون قول صحابي، أو من دونه))<sup>(١)</sup>.

وهو في هذا التعريف يوافق المحدثين بأن الموقوف هو: قول الصحابي، أو فعله، ويخالفهم في عدّ قول من دون الصحابي موقوفاً<sup>(٢)</sup>، فالمحدثون يعدّون قول من دون الصحابي مقطوعاً، والتفريق أولى، أمّا مع التقييد بأن يقال: موقوف على فلان، فيجوز في غير الصحابي.

#### المطلب الثاني: العناية بمختلف الحديث

مُخْتَلَف: اسم فاعل من اختلف؛ قال الفيروز أبادي: ((اختلف ضد اتفق))<sup>(٣)</sup>، وورد في معنى مختلف الحديث في الإصطلاح عدة تعاريف؛ منها ما عرفه به النووي بقوله: ((أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً، فيوفق بينهما، أو يرجّح أحدهما))<sup>(٤)</sup>.

وقال الحاكم: ((هذا النوع من هذه العلوم معرفة سنن لرسول الله ﷺ يعارضها مثلها))<sup>(٥)</sup>.  
وينبّه ابن السُّبُكِيِّ إلى ((أن تعارض الأخبار إنما يقع بالنسبة إلى ظن المجتهد، أو بما يحصل من خلل بسبب الرواة، وأما التعارض في نفس الأمر بين حديثين صحّ صدورهما عن النبي ﷺ فهو أمر، معاذ الله، أن يقع))<sup>(٦)</sup>.

وهذا ما ذهب إليه الفقهاء والأصوليون والمحدثون، فالشافعي - رحمه الله - يقول:  
((وأولى أن لا يشكُّ عالم في لزومها، وأن يعلم أن أحكام الله ثم أحكام رسوله لا تختل، إنها

(١) ابن السُّبُكِيِّ، رفع الحاجب، ج ٢، ص ٤٨٣.

(٢) انظر: الصنعاني، توضيح الأفكار، ج ١، ص ٢٣٧، وص ٢٤١.

(٣) الفيروز أبادي، القاموس المحيط، (خلف)، ص ١٠٤٥.

(٤) السيوطي، تدريب الراوي، ج ٢، ص ١٩٦.

(٥) الحاكم، معرفة علوم الحديث، تحقيق السيد معظم حسين، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، ص ١٢٢.

(٦) ابن السُّبُكِيِّ، الإبهاج، ج ٧، ص ٢٧٥١.

تُجرى على مثال واحد))<sup>(١)</sup>.

وقال الشاطبي: ((ثبت أنه لا اختلاف في أصل الشريعة، ولا هي موضوعة على كون وجود الخلاف فيها أصلاً يرجع إليه مقصوداً من الشارع، بل ذلك الخلاف راجع إلى أنظار المكلفين وإلى ما يتعلق بهم من الابتلاء، وصح أن نفي الاختلاف في الشريعة ونمّه على الإطلاق والعموم في أصولها وفروعها))<sup>(٢)</sup>.

وقال الخطيب: ((وكل خبرين علم أن النبي ﷺ تكلم بهما، فلا يصح دخول التعارض فيهما على وجه، وإن كان ظاهرهما متعارضين؛ لأن معنى التعارض بين الخبرين والقرآن، من أمر ونهي وغير ذلك، أن يكون موجب أحدهما منافياً لموجب الآخر، وذلك يبطل التكليف إن كانا أمراً ونهياً، وإباحة وحظراً، أو يوجب كون أحدهما صدقاً والآخر كذباً، إن كانا خبرين، والنبي ﷺ منزّه عن ذلك أجمع، معصوم منه باتفاق الأمة))<sup>(٣)</sup>.

ومن أمثلة عناية ابن السبكي بمختلف الحديث:

١- قال ابن السبكي: ((روى الشافعي، وأحمد، وابن خزيمة، وابن حبان في صحيحهما، والحاكم في المستدرک، وقال على شرط الشيخين، من حديث ابن عمر أنه ﷺ قال: "إذا بلغ الماء قُلْتَيْنِ لم يحمل الخبث"<sup>(٤)</sup>، ومفهوم هذا قاض أنه إذا لم يبلغهما يحمل الخبث، وروى الذار قطني:

---

(١) الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبد الله (ت ٢٠٤هـ)، الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، القاهرة - مصر، ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م، ص ١٧٣.

(٢) الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي (ت ٧٩٠هـ)، الموافقات، تحقيق مشهور آل سلمان، دار ابن عفان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ج ٤، ص ١٣١.

(٣) الخطيب، الكفاية، ص ٤٣٣.

(٤) حديث حسن، أخرجه الدارمي، السنن، كتاب الطهارة، باب قدر الماء الذي لا ينجس، ج ١، ص ٢٠٢، حديث رقم (٧٣٢)، وأبو داود، السنن، كتاب الطهارة، باب ما ينجس الماء، ج ١، ص ١٧، حديث رقم (٦٣)، والترمذي، الجامع الكبير، كتاب الطهارة، باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء، ج ١، ص ٨٥، حديث رقم (٦٧)،

أنه ﷺ قال: "إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غير ريحه أو طعمه"<sup>(١)</sup>، فيجمع بينهما، ويقصر مفهوم "إذا بلغ الماء" على الرّاكد، وهذا على الجاري، فنقول: إذا لم يبلغ الماء قلتين، وكان جاريا، لم ينجس إلا بالتغير<sup>(٢)</sup>.

ويردّ على هذا التوفيق السؤال الآتي: إذا بلغ الماء قلتين وكان راكدا، وتغير، أينجس أم لا؟ ولذا فالعبرة بما يغير الماء - والله أعلم - فيقال: إذا سقطت النجاسة في ماء بلغ قلتين، سواء أكان راكدا أم جاريا، فلا ينجس إلا بالتغير.

٢- قال في ترجمة ابن حبان: ((ذكر في صحيحه حديث أنس في الوصال وقوله ﷺ "إنني لست كأحدكم إنني أطعم وأسقى"<sup>(٣)</sup>، ثم قال: في هذا الخبر دليل على أنّ الأخبار التي فيها ذكر وضع النبي ﷺ الحجر على بطنه، كلها أباطيل، وإنما معناها الحجر لا الحجر، والحجر: هو طرف الإزار، إذ الله عز وجل كان يطعم رسوله ﷺ، ويسقيه إذا وصل، فكيف يتركه جائعا مع عدم الوصال؟ حتى احتاج إلى شدّ الحجر على بطنه، وما يغني الحجر عن الجوع! قلت: في هذا

وقال حديث حسن، والنسائي، السنن، كتاب الطهارة، باب التوقيت في الماء، ج ١، ص ٤٦، حديث رقم (٥٢)، والدارقطني، السنن، كتاب الطهارة، باب حكم الماء إذا لاقته نجاسة، ج ١، ص ٢١، حديث رقم (١٥)، والحاكم، المستدرک، ج ١، ص ٢٢٦، حديث رقم (٤٦١).

(١) حديث حسن، أخرجه الدارمي، السنن، كتاب الطهارة، باب قدر الماء الذي لا ينجس، ج ١، ص ٢٠٢، حديث رقم (٧٣١)، وأبو داود، السنن، كتاب الطهارة، باب ما ينجس الماء، ج ١، ص ١٧، حديث رقم (٦٥)، والترمذي، الجامع الكبير، كتاب الطهارة، باب ما جاء أنّ الماء لا ينجسه شيء، ج ١، ص ٨٣، حديث رقم (٦٦)، وقال حديث حسن، والنسائي، السنن، كتاب الطهارة، باب ذكر بئر بضاعة، ج ١، ص ١٧٤، حديث رقم (٣٢٦)، والدارقطني، السنن، كتاب الطهارة، باب الماء المتغير، ج ١، ص ٢٨، حديث رقم (٣)، واللفظ له.

(٢) ابن السكيت، الإبهاج، ج ٤، ص ١٣١٦.

(٣) حديث صحيح، أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الصوم، باب الوصال ومن قال ليس في الليل صيام، ج ٢، ص ٦٩٣، حديث رقم (١٨٦٠)، ومسلم، الصحيح، كتاب الصيام، باب النهي عن الوصال في الصوم، ج ٢، ص ٧٧٤، حديث رقم (١١٠٢)، وابن حبان، الصحيح، كتاب الصوم، ذكر الزجر عن استعمال الوصال في الصيام، ج ٨، ص ٣٤٤، حديث رقم (٣٥٧٩)، واللفظ له.

نظر، وقد أخرج ابن حبان قبل هذا بأوراق يسيرة حديث ابن عباس: خرج أبو بكر بالهجرة . .  
 . الحديث، وفيه قول النبي ﷺ: "والذي نفسي بيده ما أخرجني إلا الجوع"<sup>(١)</sup>، وفي الجوع أحاديث  
 كثيرة، والجوع لا يقتضي نقصا، بل فيه رفعة لدرجته العليا ﷺ، والجمع بين ذلك وقضية  
 الوصال؛ أنه ﷺ كانت له أحوال بحسب ما يختاره الله تعالى له ويرتضيه، فتارة الجوع، وتارة  
 التقوية على الصوم، وكل حال بالنسبة إليه في وقتها أكمل وأولى، هكذا كان خطر لي، والذي أنا  
 عليه الآن أني لا أدري من حاله ﷺ في الجوع شيئا، والذي أعتقده أنه كان جوعا اختياريا، لا  
 اضطراريا، وأنه ﷺ كان يقدر على طرده عن نفسه، إما بأن تتصرف عنه شهوة الطعام  
 والشراب، مع بقاء القوة بإذن الله، وإما بتغذية الله المغنية له عن الطعام والشراب، وإما بتناول  
 الغذاء، فقد كان النبي ﷺ قادرا على ذلك<sup>(٢)</sup>.

٣- قال ابن السكيت في حديثه عن الاعتبار بالحال أو بالمأل: ((ومن القواعد المتشعبات،  
 والأصول المتلقيات من هذه القاعدة قول أئمتنا: ما اجتمع الحلال والحرام إلا وغلب الحرام  
 الحلال، وهو كما قال البيهقي: حديث رواه جابر الجعفي<sup>(٣)</sup> رجل ضعيف، عن الشعبي، عن ابن  
 مسعود، وهو منقطع؛ غير أن القاعدة في نفسها صحيحة، قال الشيخ أبو محمد في "السلسلة"<sup>(٤)</sup>: لم

(١) حديث صحيح، أخرجه مسلم، الصحيح، كتاب الأشربة، باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يتق برضاه  
 بذلك ويتحققه تحققا تاما واستحباب الاجتماع على الطعام، ج ٣، ص ١٦٠٩، حديث رقم (٢٠٣٨)، من طريق أبي  
 هريرة، وابن حبان، الصحيح، كتاب الأطعمة، ذكر الأمر بتحميد الله، ج ١٢، ص ١٦، حديث رقم (٥٢١٦).  
 (٢) ابن السكيت، الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ١٣٣.

(٣) حديث ضعيف، أخرجه عبد الرزاق، المصنف، ج ٧، ص ١٩٩، حديث رقم (١٢٧٧٢)، قال البيهقي: ((ولما  
 الذي روي عن ابن مسعود أنه قال: ما اجتمع الحرام والحلال إلا غلب الحرام على الحلال، وإنما رواه جابر  
 الجعفي عن الشعبي عن ابن مسعود، وجابر الجعفي ضعيف، والشعبي عن ابن مسعود منقطع، وإنما رواه غيره  
 بمعناه عن الشعبي من قوله، غير مرفوع إلى عبد الله بن مسعود))، البيهقي، السنن الكبرى، ج ٧، ص ١٦٩،  
 وقال الزيلعي: ((وهذا الحديث وجدته موقوفا على ابن مسعود))، الزيلعي، نصب الراية، ج ٤، ص ٣١٤.

(٤) هو عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني (ت ٤٣٨هـ)، والد أبو المعالي الجويني إمام الحرمين، وكتابه

يُخْرِجُ عَنْهَا إِلَّا مَا نَدَرَ، والعبرة بالغالب، قلت: وقد عورض الحديث المذكور بما رواه ابن ماجة، والذَّارِ قُطْنِيَّ من حديث ابن عمر "لا يحرم الحرام الحلال"<sup>(١)</sup>، وليس بمعارض، لأنَّ المحكوم به في الأولى أعطى الحلال حكم الحرام تغليبا واحتياطاً، لا صيرورته في نفسه حراماً<sup>(٢)</sup>.

وابن السُّبُكِيِّ في هذا المثال يزيل التَّعارض دون النَّظر إلى قوَّة الدَّلِيل، فقد أشار في كلامه إلى ضعف الحديث الأوَّل، وأمَّا الحديث الثَّاني فهو من رواية إسحاق بن مُحَمَّدٍ الْقُرَوِيِّ<sup>(٣)</sup> عن عبد اللَّهِ بن عُمَرَ العُمَرِيِّ<sup>(٤)</sup>، وكلاهما ضعيف.

#### المطلب الثالث: العناية بفقه الحديث

يعدُّ فقه النَّص الحديثي، وشرحه، واستنباط المعاني منه جانباً هاماً من جوانب علوم

=

سلسلة الواصل في فروع الشافعية.

(١) حديث ضعيف، أخرجه ابن ماجة، السنن، كتاب النِّكاح، بَاب لا يُحَرِّمُ الْحَرَامُ الْحَلَالَ، ج ١، ص ٦٤٩، حديث رقم (٢٠١٥)، والذَّارِ قُطْنِيَّ، السنن، كتاب النِّكاح، ج ٣، ص ٢٦٨، حديث رقم (٨٩)، والبيهقي، السنن الكبرى، ج ٧، ص ١٦٨، حديث رقم (١٣٧٤٢).

(٢) ابن السُّبُكِيِّ، الأَشْبَاه والنَّظَائِر، ج ١، ص ١١٧.

(٣) هو إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة القروي، قال أبو حاتم: كان صدوقاً، لكن ذهب بصره فربما لُقِّن، وكتبه صحيحة، وقال مرة: مضطرب، وقال الأجرى: سألت أبا داود عنه فوقاه جداً، وقال النَّسَائِي: ليس بثقة، مات سنة ستٍّ وعشرين ومائتين، انظر ترجمته في: النَّسَائِي، الضَّعْفَاء والمتروكين، ص ١٨، والعقيلي، الضَّعْفَاء، ج ١، ص ١٠٦، والمزني، تهذيب الكمال، ج ٢، ص ٤٧١، والذهبي، ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٣٥١، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ١، ص ٢١٧، ولسان الميزان، ج ٧، ص ٤٩٩.

(٤) هو عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عبد الرحمن العمري، قال أبو زرعة: قيل لابن حنبل: كيف حديث عبد الله بن عمر؟ فقال: كان يزيد في الأسانيد، ويخالف، وكان رجلاً صالحاً، يكتب حديثه، ولا يحتج به، وقال النَّسَائِي: ليس بالقوي، توفي سنة إحدى وسبعين ومائة، انظر ترجمته في: النَّسَائِي، الضَّعْفَاء والمتروكين، ص ٦١، وابن حبان، المجروحين، ج ٢، ص ٦٠، والعقيلي، الضَّعْفَاء، ج ٢، ص ٢٨٠، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٤، ص ١٤١، والمزني، تهذيب الكمال، ج ١٥، ص ٣٢٧، والذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٤، ص ١٥١، وابن حجر، لسان الميزان، ج ٣، ص ٣٢٠.

الحديث، وهو ثمرة من ثماره؛ يقول النووي: ((وحاصل هذا الكلام الذي ذكره مسلم، رحمه الله،

أن المراد من علم الحديث تحقيق معاني المتن ... والبحث عن خفي معاني المتن))<sup>(١)</sup>.

قال الحاكم في بيان علوم الحديث: ((معرفة فقه الحديث إذ هو ثمرة هذه العلوم، وبه قوام

الشريعة ... ونحن ذاكرون، بمشيئة الله، في هذا الموضع فقه الحديث عن أهله؛ ليستدل بذلك

على أن أهل هذه الصفة من تبحر فيها لا يجهل فقه الحديث، إذ هو نوع من أنواع هذا

العلم))<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن السبكي: ((ومن أهل العلم طائفة طلبت الحديث، وجعلت دأبها السماع على

المشايع، ومعرفة العالي من المسموع والنازل، وهؤلاء هم المحدثون على الحقيقة، إلا أن كثيرا

منهم يجهد نفسه في تهجي الأسماء والمتون، وكثرة السماع من غير فهم لما يقرأه، ولا تتعلق

فكرته بأكثر من أني حصلت جزء ابن عرفة عن سبعين شيئا، جزء الأنصاري عن كذا كذا

شيئا، ... وإنما كان السلف يسمعون فيعون، فيرحلون فيقرؤون، فيحفظون، فيعلمون، ورأيت

من كلام شيخنا الذهبي في وصيته لبعض المحدثين في هذه الطائفة: ما حظ واحد من هؤلاء إلا

أن يسمع ليروي فقط، فلْيُعَاقِبْ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ، وَلْيَشْهَرْنَهُ اللهُ بَعْدَ أَنْ سَتَرَهُ مَرَّاتٍ، وَلْيَبْقِيَنَّ مَضْغَةً

في الألسن، وعبرة بين المحدثين، ثم ليُطْبَعَنَّ اللهُ عَلَى قَلْبِهِ))<sup>(٣)</sup>.

وانطلاقاً من هذا الاعتقاد، فقد اعتنى ابن السبكي بفقه الحديث؛ فتجده يعتني بضبط ألفاظ

الحديث، وبيان معاني الألفاظ الغريبة، واستنباط الأحكام، واستخراج أوجه الدلالة، ومن أمثلة

ذلك:

---

(١) النووي، المنهاج، ج ١، ص ٤٧.

(٢) الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص ٦٣.

(٣) ابن السبكي، معيد النعم، ص ٧١.

المثال الأول: قال ابن السُّبُكِيِّ: ((وفي الصحيحين أيضا من حديث أبي ذر أن النبي ﷺ قال

"أتاني جبريل فبشّرني أنه من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة"، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق<sup>(١)</sup>، وفي رواية: "على رغم أنف أبي ذر"، والرواية في الصحيحين أيضا، قلت: ولقد تأملت قوله ﷺ "وإن زنى وإن سرق"، وجمعه بين الزنى والسرق دون سائر المعاصي، فلم يقع لي إلا الإشارة إلى أنه يتجاوز عن المعاصي المتعلقة بحق الله بعد الكفر كالزنى، والمعاصي المتعلقة بحق العباد كالسرقة، فجَمَعُ، من أوتي جوامع الكلم ﷺ، بين حق الله وحق آدميين، يشير إلى أن دخول الجنة لا يتوقف على شيء منها، فإن قلت: ما باله آثر ذكر السرقة على ذكر القتل وهو أقبح؟ قلت: لكثرة وقوع الناس فيها وقلة وقوع القتل، فأثر ذكر ما يكثر وقوعه لشدة الاحتياج إلى السؤال عنه على ما يندر<sup>(٢)</sup>.

المثال الثاني: قال ابن السُّبُكِيِّ: ((سمعت والذي ﷺ يقول: سمعت عمي أبا زكريا يحيى ابن

عليّ يقول: كنّا حاضرين في الدرس عند قاضي القضاة صدر الدين ابن بنت الأعز، وهو يلقي في حديث "إن أرواح الشهداء في حواصل طير خضر"<sup>(٣)</sup>، فحضر الشيخ علم الدين العراقي، فما استقر جالسا حتى قال على وجه السؤال: لا يخلو إما أن يحصل للطير الحياة بتلك الروح أم لا؟

---

(١) حديث صحيح، أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب التوحيد، باب كلام الربّ مع جبريل، ج ٦، ص ٢٧٢١، حديث رقم (٧٠٤٩)، ومسلم، الصحيح، كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، ج ١، ص ٩٤، حديث رقم (٩٤).

(٢) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ١، ص ٥٦.

(٣) حديث صحيح، أخرجه الإمام مسلم بسنده إلى مسروق قال: سألنا عبد الله هو بن مسعود عن هذه الآية ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾، قال: لما إنا قد سألنا عن ذلك، فقال: أرواحهم في جوف طير خضر لها قناديل معلقة بالعرش تسرح من الجنة حيث شاءت ثم تأتي إلى تلك القناديل فاطلع إليهم ربهم اطلاعة، فقال: هل تشتهون شيئا؟ قالوا: أي شيء نشتهي! ونحن تسرح من الجنة حيث شئنا، ففعل ذلك بهم ثلاث مرّات، فلما رأوا أنهم لن يتركوا من أن يسألوا قالوا: يا رب نريد أن نرد أرواحنا في أجسادنا حتى نقتل في سبيلك مرّة أخرى، فلما رأى أن ليس لهم حاجة تركوا، مسلم، الصحيح، كتاب الإمارة، =

والأول عَيْنُ ما تَقُولُهُ التَّاسُخِيَّةُ، والثَّانِي مُجَرَّدَ حَبْسٍ لِلأَرْوَاحِ وَسِجْنٍ، قُلْتُ: والجواب على هذا أنا نلتزم الثَّانِي، ولا يَلْزَمُ كونه مُجَرَّدَ حَبْسٍ وَسِجْنٍ، لجواز أن يُقَدَّرَ اللهُ تعالى لها في تلك الحواصل من السرور، والنَّعيم ما لا تجده في الفضاء الواسع<sup>(١)</sup>.

المثال الثالث: قال ابن السُّبُكِيِّ: ((ويجوز استتباط معنى يعمم، كمشوش الفكر من قوله ﷺ: لا يقضي القاضي وهو غضبان<sup>(٢)</sup>، فلقد عممنا الغضب، ونقل القاضي أبو الطَّيِّب الإجماع على ذلك، وخصصناه بالغضب إلا لله؛ إذ لا كراهة على ما ذكر الإمام البغوي، فيما إذا كان الغضب لله، واستتباط معنى يعمم هو باب القياس<sup>(٣)</sup>)).

---

باب بَيَانِ أَنَّ أَرْوَاحَ الشَّهَدَاءِ فِي الْجَنَّةِ وَأَنَّهُمْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ج ٣، ص ١٥٠٢، حديث رقم (١٨٨٧).  
 (١) ابن السُّبُكِيِّ، الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ١٠، ص ٩٥-٩٦، ويؤيد ذلك ما جاء في تنمة الحديث من أَنَّ الشَّهَدَاءَ وَإِنْ كَانُوا فِي حَوَاصِلِ الطَّيْرِ إِلَّا أَنَّهُمْ فِي نَعِيمٍ لَمْ يَطْلُبُوا الزِّيَادَةَ عَلَيْهِ.  
 (٢) حديث صحيح، أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الأحكام، باب هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان، ج ٦، ص ٢٦١٦، حديث رقم (٦٧٣٩).  
 (٣) ابن السُّبُكِيِّ، الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ، ج ١، ص ١٥٣.

### المبحث الثالث: أثر الثقافة التاريخية على النقد الحديث

أهمية الثقافة التاريخية في مجال الدراسات الحديثة واضحة جلية، كيف لا وللتاريخ دور في الكشف عن عدالة الرواة، وضبطهم، وخدمة متون الحديث؛ توثيقاً لنصوصها، وترجيحاً فيما بينها.

وقد نال ابن السبكي حظاً وافراً من علم التاريخ، ومعرفته بتاريخ الرجال وأحوالهم، مما جعله يقف عند بعض الأخبار التي ترتبط معرفتها بنقد الأسانيد والمتون، وهذا المبحث معقود لبيان ذلك.

#### المطلب الأول: العناية بطبقات الحفاظ وتراجمهم

يمثل علم التاريخ جانباً من جوانب الثقافة العربية الإسلامية، وإذا كانت علوم الدين أو الطبيعة، أو الفلسفة ترسم للشعوب آفاقها النظرية، ومسالكها العملية التي يجب أن تسلك، فعلم التاريخ يصف رجالها، وأحداثها، فهو الشاهد عليها، ومن المعروف أن الترجمة فن من فنون الكتابة التاريخية، طغى إلى حد ما على فنون الكتابة التاريخية الأخرى، وقد حوى ثروة ضخمة من النصوص التاريخية التي تجعله قادراً على الكشف عن واقع الحال في العصور الماضية<sup>(١)</sup>. وقد ((كان التاريخ حتى عصر الطبري من ميادين العاملين بالثقافة والعلم، ومقصوراً بالذات على رجال علوم الدين خاصة، أو اللغة على قلة ... لم يحاوله أحد غيرهم، إلا أنه منذ القرن الرابع انضم إلى الفقيه والمحدث واللغوي في رواية التاريخ وتكوينه مجموعات أخرى عديدة تتنوع من العلماء))<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: العمري، دراسات، ص ١٤٧ - ١٤٨.

(٢) شاكر مصطفى، للتاريخ العربي والمؤرخون دراسة في تطور علم التاريخ ومعرفة رجاله في الإسلام، بيروت - لبنان، دار العلم للملايين، ط ٣، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م، ج ١، ص ٢٧٥.

ومن هؤلاء الذين ولعوا بمعرفة التاريخ، وتراجم الرجال وسيرهم، ابن السُّبُكِيِّ الذي كان متأثراً بمنهج المحدثين فيما أُورد من تراجم للفقهاء في "طبقاته الكبرى" و"الوسطى" و"الصغرى"<sup>(١)</sup>، فقد ذكر فيها ((ترجمة الرجل مستوفاة على طريقة المحدثين))<sup>(٢)</sup>، كيف لا و((فنّ الترجمة، وأكثر كتب التاريخ هي من فنون علم الحديث، بالنظر إلى أهدافه، التي من أجلها معرفة المتقدم من المتأخر، وبه يعلم الناسخ والمنسوخ من الأخبار، ويعلم المتعاصرون من الرواة، وتحفظ به الأنساب، وما يترتب عليها من أحكام شرعية كالميراث والكفاية، وبه أيضا آجال الحقوق، ويطلع به على أخبار العلماء، وأحوال الرواة، ونقل الأخبار، ويعرف ذوو الفضل ممن يحسن الاقتداء بهم))<sup>(٣)</sup>.

وكما اعتنى ابن السُّبُكِيِّ بالتراجم الجماعية للفقهاء والحفاظ، نالت التراجم الفردية جزءاً من اهتماماته؛ فكتب "مناقب الشيخ أبي بكر بن قوام"، ولم يُخلِ كتبه من التعريف ببعض الأشخاص، وبيان أسمائهم، وأوطانهم.

### المطلب الثاني: نقد الأخبار

لم يقتصر النقد عند ابن السُّبُكِيِّ على نقد الأحاديث، وإنما توجه لنقد الروايات التاريخية،

(١) رجّح محققا كتاب "طبقات الشافعية الكبرى" أن ابن السُّبُكِيِّ ((بدأ بإخراج طبقات الشافعيين في كتابه الطبقات الوسطى، وكان في أثناء ذلك يعمل لإصدار موسوعته في هذا الفن، التي عرفت باسم الطبقات الكبرى... ولعله اختصر طبقاته الصغرى من الطبقات الوسطى ومن الطبقات الكبرى أثناء عمله فيها وقبل الفراغ منها))، محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، مقدمة تحقيق الطبقات الكبرى، ج ١، ص ٣٣-٣٤، وهذا ما تؤكدّه نصوص ابن السُّبُكِيِّ والتي نقلها محققا الطبقات الكبرى، انظر: المصدر السابق، ج ١، ص ٣١-٣٤.

(٢) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ١، ص ٢٠٧، وتتسم طريقة المحدثين في الترجمة للرجال بالتعريف بصاحب الترجمة من جهة اسمه ونسبه ووطنه، وسنة المولد والوفاة، وذكر شيوخه وتلاميذه ورحلاته، ولقوال لثمة الجرح والتعديل فيه، ومروياته ومصنفاته، وخصائصه الأخلاقية والعلمية، والمناصب التي تولّاها، انظر: العمري، دراسات، ص ١٥٣-١٦٥.

(٣) المصدر السابق، ص ١٤٨.

التي قد ترتبط معرفتها بتصحيح الأحاديث، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الوقوف على صحيح الأخبار، ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول: قال ابن السُّبُكِيِّ: ((قال القاضي في مختصر التَّقْرِيب<sup>(١)</sup>: ثُمَّ إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ ابْنَ سَبْعٍ لَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَمَا بَلَغَ ابْنَ الزُّبَيْرِ أَيْضًا حِلْمَهُ فِي حَيَاتِهِ ﷺ، قُلْتُ: هَذَا وَهُمْ؛ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْنُ ثَلَاثٍ عَشْرَ سَنَةٍ، وَقِيلَ ابْنُ عَشْرٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَقِيلَ ابْنُ خَمْسٍ عَشْرَةَ، وَرَجَّحَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَمَّا ابْنُ الزُّبَيْرِ فَإِنَّهُ وَلَدَ بَعْدَ عَشْرِينَ شَهْرًا مِنَ الْهَجْرَةِ، فَيَصِحُّ مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغِ الْحِلْمَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ))<sup>(٢)</sup>.

وقد وقع الخلاف في مولد ابن الزبير، والراجح ما قاله ابن كثير أنه ولد في شوال من السنة الأولى للهجرة<sup>(٣)</sup>، وقال ابن حجر في معرض شرحه لحديث أسماء بنت أبي بكر أنها حملت بعبد الله وهي في مكة، وهاجرت وقد أتمت مدة الحمل: ((وفي الحديث أن مولد عبد الله ابن الزبير كان في السنة الأولى، وهو المعتمد، بخلاف ما جزم به الواقدي ومن تبعه، بأنه ولد في السنة الثانية بعد عشرين شهرا من الهجرة))<sup>(٤)</sup>.

المثال الثاني: قال ابن السُّبُكِيِّ في تعليقه على حديث "الْخِلَافَةُ فِي أُمِّي ثَلَاثُونَ سَنَةً"<sup>(٥)</sup>، بعد أن نقل ما قيل في أن مدة خلافة الأربعة ثلاثون سنة: ((والصحيح أن المكمل لهذه المدة الحسن

---

(١) كتاب التَّقْرِيب والإرشاد في طرق الاجتهاد للقاضي أبي بكر الباقلاني، ويطلق عليه ابن السبكي أحيانا "مختصر التَّقْرِيب"، واختصره أبو المعالي الجويني وأطلق عليه "التلخيص".

(٢) ابن السُّبُكِيِّ، الإبهاج، ج ٥، ص ١٨٩٨.

(٣) انظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٣، ص ٢٣٠.

(٤) ابن حجر، فتح الباري، ج ٧، ص ٢٤٨، وفائدة ذلك بيان صحة السماع من الرسول ﷺ.

(٥) حديث حسن، أخرجه أحمد بن حنبل، المسند، ج ٣٦، ص ٢٥٦، حديث رقم (٢١٩٢٨)، وأبو داود، السنن، كتاب السنة، باب في الخلفاء، ج ٤، ص ٢١١، حديث رقم (٤٦٤٧)، والتَّرمِذِيُّ، واللفظ له، الجامع الكبير، كتاب الفتن، باب ما جاء في الخلافة، ج ٤، ص ٢٨٤، حديث رقم (٢٣٧٥)، وقال هذا حديث حسن، وابن حبان،

ابن علي عليه السلام، وكانت مدة خلافته سنة أشهر، بها تكملت الثلاثون، ولكن الحسن عليه السلام لم تتسع مهلته، ولم تبرز أوامره، ولا عرفت طريقته لقلة المدة<sup>(١)</sup>.

المثال الثالث: قال ابن السبكي في حديثه عن عده أهل بدر: ((وقال قوم ثلثمائة وبضعة عشر عدد أهل بدر، والبضع بكسر الباء هو ما بين الثلاث إلى التسع، والذي في "مختصر التقريب" للقاضي، و"البرهان" لإمام الحرمين، و"الوجيز" لابن برهان، و"الأحكام" للأمدى، تقييد هذا العدد بثلاثمائة وثلاثة عشر، وهو لا يباين ما نقل المصنف، ولعل الناظر في كتب المحدثين يجد أنهم كانوا ثلاثمائة رجل وخمسة رجال، وهو أيضا غير مباين، وذلك لأن الذين خرجوا مع النبي ﷺ في غزوة بدر للمقاتلة ثلاثمائة رجل وخمسة رجال، ولم يحضر الغزوة ثمانية من المؤمنين؛ أدخلهم النبي ﷺ في حكم عداد الحاضرين، وأجرى عليهم حكمهم، فكانت الجملة ثلاثمائة وثلاثة عشر، فاستفد هذا، فإن جماعة من المحدثين ذهلبوا عنه، حتى حكاه بعضهم خلافا، فقال: قيل ثلاثمائة وقيل: ثلاثمائة وخمس رجال، كالحافظ شرف الدين التميمي<sup>(٢)</sup> وغيره، والجمع بين القولين ما أشرنا إليه<sup>(٣)</sup>).

#### المطلب الثالث: تعقباته في تواريخ الرجال

اعتنى العلماء بأسماء الرجال وتواريخهم، لما له من أثر في معرفة رجال الأسانيد، وتمييز بعضهم من بعض، كي لا يختلط الثقة بالضعيف، ومن تقبل روايته بمن لا تقبل، وابن السبكي شأنه في ذلك شأن بقية العلماء؛ ترجم للرجال وبين أحوالهم، وتعقب أقوال العلماء في تواريخ

للمصحيح، ج ١٥، ص ٣٩٢، حديث رقم (٦٩٤٣).

(١) ابن السبكي، الإبهاج، ج ٥، ص ٢٠٦٨.

(٢) في كتاب السيرة النبوية له.

(٣) ابن السبكي، الإبهاج، ج ٥، ص ١٨٣٨.

الرجال مصححا لما ذكروه، ومرجحا لما اختلفوا فيه.

وقد رأيت تقسيم الكلام في تعقبات ابن السُّبُكِيِّ في تواريخ الرجال إلى ثلاثة أقسام؛

الأول: الاسم والنسبة.

الثاني: سنتي المولد والوفاة.

الثالث: السماع.

القسم الأول: تعقبات ابن السُّبُكِيِّ في أسماء الرجال، ونسبتهم

المثال الأول: قال ابن السُّبُكِيِّ في تعليقه على حديث "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دعا أبا سعيد وهو في

الصلاة"<sup>(١)</sup>: ((وقد وقع في الكتاب أَنَّ أبا سعيد هذا هو الخدري، وكذا وقع في "المحصول" وغيره

من كتب الأصول؛ ظنا من مصنفها أَنَّهُ لا أبو سعيد في الصحابة إلا الخدري، وهذا الظن نشأ

لهم من شهرة أبي سعيد الخدري، وعدم طروق ذكر غيره على أسماعهم، وأبو سعيد هذا إنما

هو ابن يعلى<sup>(٢)</sup>، وليس هو بالخدري، والقرافي، رحمه الله، نبه على ذلك، ومن كتبه استفدناه

وهو صحيح، وقد سألت شيخنا الحافظ الذهبي، رحمه الله، هل روي هذا الحديث من طريق

الخدري في شيء من الكتب والأجزاء؟ فقال: لا<sup>(٣)</sup>.

(١) حديث صحيح، أخرجه البخاري بسنده إلى أبي سعيد بن المعلى قال كنت أصلي في المسجد فدعاني رسول الله ﷺ فلم أجبه فقلت: يا رسول الله إني كنت أصلي فقال ألم يقل الله ﷻ ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ ثُمَّ قَالَ لِي أَلَعَلَّكَ سُورَةٌ هِيَ أَكْثَرُ السُّورِ فِي الْقُرْآنِ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ قُلْتُ لَهُ أَلَمْ تَقُلْ أَلَعَلَّكَ سُورَةٌ هِيَ أَكْثَرُ السُّورِ فِي الْقُرْآنِ قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ هِيَ السُّورَةُ الْمُتَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيْتُهُ، البخاري، الجامع الصحيح، كتاب التفسير، باب ما جاء في فاتحة الكتاب، ج ٤، ص ١٦٢٣، حديث رقم (٤٢٠٤).

(٢) أظنه خطأ في المطبوع، والصواب ابن المعلى، كذا ورد في إسناده الإمام البخاري، وقال الإمام ابن حجر: ((تبيينان بتعلقان بإسناده هذا الحديث أحدهما نسب الغزالي والفخر الرازي، وتبعه البيضاوي هذه القصة لأبي سعيد الخدري وهو وهم، وإنما هو أبو سعيد بن المعلى))، ابن حجر، فتح الباري، ج ٨، ص ١٥٧.

(٣) ابن السُّبُكِيِّ، الإبهاج، ج ٤، ص ١٠٦٧.

المثال الثاني: قال ابن السُّبُكِيِّ في ترجمة الزبير بن أحمد بن سليمان<sup>(١)</sup>: ((وقع في كلام بعض المصنِّفين أنَّ اسمه أحمد بن سليمان، والصَّواب ما ذكرناه، وهو ما ذكره الشيخ أبو إسحاق، والخطيب، وابن السَّمْعَانِي، وغيرهم))<sup>(٢)</sup>.

المثال الثالث: قال ابن السُّبُكِيِّ في ترجمة حمد بن محمد بن إبراهيم<sup>(٣)</sup>: ((ذكره أبو منصور الثَّعَالِبِيُّ في كتابه "الْيَتِيمَةُ"<sup>(٤)</sup>، وسمَّاه أحمد، وهو غلط، والصواب حمد))<sup>(٥)</sup>.

المثال الرابع: نقل ابن السُّبُكِيِّ في ترجمة عمر بن عبد الله بن موسى الباب شامي<sup>(٦)</sup> قول المطَّوَّعِي: أنَّ الخليفة المقتدر استقضى عمر بن عبد الله على بعض كور الشَّام، فلذلك عرف بالباب شاميَّ لطول مقامه بها، وتعقبه بما نقله عن ابن السَّمْعَانِي بأنَّ هذه النسبة إنما هي إلى

(١) هو أبو عبد الله الزبير بن أحمد بن سليمان بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام توفي سنة (٣١٧هـ)، انظر ترجمته في: الخطيب، تاريخ بغداد، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ج ٨، ص ٤٧١، والشَّيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق (ت ٤٧٦هـ)، طبقات الفقهاء، تحقيق خليل الميس، بيروت - لبنان، دار القلم، ص ١١٧، والصدقي، الوافي بالوفيات، ج ١٤، ص ١٢٥، والنَّوَوِي، تهذيب الأسماء، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، بيروت - لبنان، دار الفكر، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٦، ج ٢، ص ٥٣٤، وقال النَّوَوِي: ((قال الخطيب في تاريخ بغداد، والسَّمْعَانِي في الأنساب، والجمهور: أنَّ اسمه الزبير، وذكر عمر بن علي المطَّوَّعِي: أنَّ اسمه أحمد بن سليمان))، وابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٢٩٥، وابن قاضي شهبه، طبقات الشَّافعية، ج ١، ص ٩٣.

(٢) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٢٩٥.

(٣) هو حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب الإمام أبو سليمان الخطَّابِيُّ البستيَّ توفي سنة (٣٨٨هـ)، انظر ترجمته في: الذَّهَبِيُّ، سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ٢٥-٢٦، وقال الذَّهَبِيُّ: ((حدث عنه أبو عبيد الهروي ... فقال: أحمد بن محمد الخطَّابِيُّ، ولم يكنه، ووافقه على ذلك أبو منصور الثَّعَالِبِيُّ في كتاب اليتيمة لكنه كناه، وقال أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم البستي ... والصَّواب في اسمه حمد، كما قال الجَمُّ الغفير، لا كما قالاه))، وابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٢٨٢، والستُّوطي، طبقات الحفاظ، ص ٤٠٤.

(٤) كتاب يَتِيمَةُ الدَّهْرِ، للثَّعَالِبِيِّ أَبِي منصور عبد الملك بن محمد (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق مفيد قمحية، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(٥) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٢٨٢.

(٦) هو عمر بن عبد الله بن موسى أبو حفص ابن الوكيل الباب شاميَّ توفي بعد سنة (٣١٠هـ)، انظر ترجمته في: النَّوَوِي، تهذيب الأسماء، ج ٢، ص ٥٠٠، وابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٤٧٠، وابن قاضي

باب الشَّام إحدى المحالَّ المشهورة في بغداد<sup>(١)</sup>، فقال: ((وأرى هذا في نسبه أصحَّ مما قاله المطوَّعي))<sup>(٢)</sup>.

المثال الخامس: ذكر ابن السُّبُكِّي في ترجمة الحسن بن محمد بن الصَّبَّاح الزَّعفراني<sup>(٣)</sup>، أنه نُسِبَ إلى قرية يقال لها "الزَّعفرانيَّة"، وأنه سكن أحياء بغداد، فنُسِبَ الحي الذي سكنه إليه<sup>(٤)</sup>، وقال: ((قد عكس شيخنا الذهبي، فذكر أن الزَّعفرانيَّ منسوب إلى درب الزَّعفران، والصَّواب عكسه، وهو أن درب الزَّعفران منسوب إلى الزَّعفراني، وأن الزَّعفرانيَّ منسوب إلى قرية))<sup>(٥)</sup>.

ثم نقل قصَّة تؤكد هذه النسبة؛ فقال: ((وقال أحمد بن محمد بن الجراح: سمعت الحسن الزَّعفرانيَّ يقول: لما قرأت كتاب "الرسالة" على الشَّافعيَّ قال لي: من أيَّ العرب أنت؟ قلت: ما أنا بعربي، وما أنا إلا من قرية يقال لها "الزَّعفرانيَّة"، قال: فأنت سيِّد هذه القرية))<sup>(٦)</sup>.

#### القسم الثَّاني: تعقباته في سنتي المولد والوفاة

المثال الأوَّل: قال ابن السُّبُكِّي في ترجمة أحمد بن محمد السِّلَفي<sup>(٧)</sup>: ((قيل مولده سنة اثنتين

=  
شبهة، طبقات الشَّافعيَّة، ج ١، ص ٩٧، والشَّيرازي، طبقات الفقهاء، ص ١١٩.

(١) انظر: ابن السُّبُكِّي، الطُّبُقات الكبرى، ج ٣، ص ٤٧٠.

(٢) للمصدر السابق، ج ٣، ص ٤٧١.

(٣) هو الحسن بن محمَّد بن الصَّبَّاح أبو علي البغدادي الزَّعفراني صاحب الشَّافعي، توفي سنة (٢٦٠هـ)، انظر ترجمته في: الشَّيرازي، طبقات الفقهاء، ص ١١٢، والنَّووي، تهذيب الأسماء، ج ١، ص ١٦٤، وقال النَّووي: ((ودرب الزَّعفراني الذي ببغداد منسوب إليه))، وابن السُّبُكِّي، الطُّبُقات الكبرى، ج ٢، ص ١١٤، وابن قاضي شبيهة، طبقات الشَّافعيَّة، ج ١، ص ٩٧.

(٤) انظر: ابن السُّبُكِّي، الطُّبُقات الكبرى، ج ٢، ص ١١٤.

(٥) للمصدر السابق، ج ٢، ص ١١٥.

(٦) ابن السُّبُكِّي، الطُّبُقات الكبرى، ج ٢، ص ١١٥.

(٧) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الحافظ الكبير الشهير أبو طاهر بن أبي أحمد بن سلفة

وسبعين وأربعمائة تخميناً لا يقيناً، وقيل سنة خمس وسبعين، وقيل سنة ثمان وسبعين، وهو قول ساقط، فإن السلفي جاوز المائة بلا ريب، وقد طلب الحديث، وكتب الأجزاء، وقرأ بالروايات في سنة تسعين وبعدها، وحكى عن نفسه أنه حدث سنة اثنتين وتسعين، وما في وجهه شعرة، وأنه كان ابن سبع عشرة سنة أو نحوها<sup>(١)</sup>.

المثال الثاني: قال ابن السُّبُكِيِّ في ترجمة هبة الله بن عبد الله القفطي<sup>(٢)</sup>: ((وقد اختلف في مولده، فقيل سنة سبع وتسعين وخمسمائة، وقيل سنة ستمائة، وقيل سنة إحدى وستمائة، ولعله الأقرب))<sup>(٣)</sup>.

المثال الثالث: قال ابن السُّبُكِيِّ في ترجمة أحمد بن عيسى بن رضوان القليوبي<sup>(٤)</sup>: ((قال شيخنا الذهبي: إنه توفي سنة تسع وثمانين وستمائة، قلت: وليس كذلك، بل قد تأخر عن هذا الوقت، فقد رأيت طباق السماع عليه في "العلم الظاهر" مؤرخة بسنة إحدى وتسعين وستمائة بعضها في جمادى الأولى وبعضها في رجب، وعليها خطّه بالتصحيح، وكان حاكماً بمدينة

الأصفهاني السلفي، وسلفه لقب لجده، انظر ترجمته في: ابن خلكان، وفیات الأعيان، ج ١، ص ١٠٥، وقال: كانت ولادته سنة اثنتين وسبعين وأربعمائة تقريباً، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٢١، ص ٥، وقال: إنه ولد سنة خمس وسبعين أو قبلها بسنة، وابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٣٢، وابن قاضي شعبة، طبقات الشافعية، ج ٢، ص ٦، وقال إنه ولد سنة خمس وسبعين وأربعمائة، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٦، ص ٨٧، وقال: إنه ولد سنة سبعين وأربعمائة، وابن العماد، شذرات الذهب، ج ٤، ص ٢٥٥.

(١) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٣٣.

(٢) هو بهاء الدين هبة الله بن عبد الله بن سيد الكلِّ القفطي، انظر ترجمته في: ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٨، ص ٣٩٠، والسيوطي، بغية الوعاة، ج ٢، ص ٣٢٥، وحسن المحاضرة، ج ١، ص ١٣٩، وابن العماد، شذرات الذهب، ج ٥، ص ٤٣٩.

(٣) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٨، ص ٣٩٠.

(٤) هو أحمد بن عيسى بن رضوان الشَّيْخ كمال الدين بن الضيَاء الكِنَانِي العسقلاني، انظر ترجمته في: الصِّفْدِي، الوافي بالوفيات، ج ٧، ص ١٧٩، وابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٨، ص ٢٣، للسيوطي، حسن المحاضرة، ج ١، ص ١٣٨.

المحلة إذ ذاك))<sup>(١)</sup>.

المثال الرابع: قال ابن السُّبُكِيِّ في ترجمة أحمد بن محمد بن الوليد<sup>(٢)</sup>: ((توفي سنة اثنتين وعشرين ومائتين على ما حرره شيخنا الذهبي، ووهب بعضهم، فقال سنة ثنتي عشرة، وأظنّ الوهم سرى إلى هذا القائل من قول البخاري: فارقتَه حياً سنة ثنتي عشرة، وقد صحَّ أنه كان حياً سنة سبع عشرة، ومن ثمَّ قال ابن عساكر: مات سنة سبع عشرة أو بعدها، قلت: الصحيح سنة اثنتين وعشرين))<sup>(٣)</sup>.

المثال الخامس: قال في ترجمة يحيى بن الربيع العدوي العمري بعد أن نقل قول ابن النجار في أن وفاة يحيى كانت في السَّابع والعشرين من ذي القعدة سنة ستّ وستّمائة: ((قلت هذا هو الصواب في تاريخ وفاته... سنة ستّ وستّمائة))<sup>(٤)</sup>.

#### القسم الثالث: تعقباته في السَّماع

المثال الأول: قال في حديث يونس بن عبد الأعلى<sup>(٥)</sup>: ((وكان شيخنا الذهبي - رحمه الله - ينبّه على فائدة؛ وهي أن حديثه المذكور عن الشافعي إنما قال فيه: حُذِّثْتُ عن الشافعي، ولم يقل:

(١) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٨، ص ٢٤.

(٢) هو أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق أبو محمد، انظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير، ج ٢، ص ٣، وابن حبان، الثقات، ج ٨، ص ٧، والسمعاني، الأنساب، ج ١، ص ١٢٢، وابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٦٤، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ١، ص ٦٨.

(٣) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٦٤.

(٤) المصدر السابق، ج ٨، ص ٣٩٤.

(٥) حديث ضعيف، أخرجه ابن ماجه قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى ثنا محمد بن إدريس الشافعي حدثني محمد بن خالد الجندي عن لُبَّان بن صَالِحٍ عن الْحَسَنِ عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَزْدَادُ الْأَمْرُ إِلَّا شِدَّةً وَلَا النَّفْيُ إِلَّا إِبْتَارًا وَلَا النَّاسُ إِلَّا شَحًّا وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى شِرَارِ النَّاسِ وَلَا الْمُهْدِيُّ إِلَّا عَيْسَى بْنُ مَرْيَمَ"، ابن ماجه، السنن، كتاب الفتن، باب شدة الزمان، ج ٢/ص ١٣٤٠، حديث رقم (٤٠٣٩)، والحاكم،

حدثني الشافعي، قال: هكذا هو موجود في كتاب يونس رواية أبي الطاهر أحمد بن محمد المدني عنه، ورواه جماعة عنه عن الشافعي، فكانه دلالة بلفظة "عن"، وأسقط ذكر من حدثه به عن الشافعي، فالله أعلم، هذا كلام شيخنا رحمه الله تعالى، وأنا أقول: قد صرح الرواة عن يونس بأنه قال: حدثنا الشافعي<sup>(١)</sup>.

وما قاله ابن السبكي صحيح؛ فقد صرح يونس بالتحديث، فيما أخرجه ابن ماجة، والحاكم<sup>(٢)</sup>.

المثال الثاني: قال في ترجمة محمد بن محمد بن يوسف الفاشاني: ((قلت: بخط شيخنا الذهبي أنه سمع من مصعب بن عبد الرزاق، وفي "تحبير ابن السمعاني" عبد الرزاق بن مصعب، وهو الصواب فإن مصعب بن عبد الرزاق بن مصعب بن بشر المصعبي، من مشايخ ابن السمعاني، ذكر في "التحبير" أنه توفي في سنة تسع وعشرين وخمسمائة، في السنة التي مات فيها أبو نصر الفاشاني، فما أراه شيخه، وإنما أرى شيخه والده عبد الرزاق بن مصعب، وعبد الرزاق بن مصعب كان رواية سمع منه جماعة))<sup>(٣)</sup>.

فابن السبكي يحكم التاريخ في هذا المثال لبيان عدم السماع، وإذا اتهم الرجل فليحاسب بالسنين.

المثال الثالث: قال في تعليقه على سماع أبي نعيم الأصبهاني لجزء محمد بن عاصم: ((وطعن بعض الجهال الطاعنين في أئمة الدين فقالوا: إن الرجل لم يوجد له سماع بهذا الجزء،

المستدرک، ج ٤، ص ٤٨٦، حديث رقم (٨٣٥٩)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(١) الطبقات الكبرى ج ٢، ص ١٧١.

(٢) نظر تخريج الحديث.

(٣) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٢١٤.

وهذا الكلام سبّة على قائله، فإنّ عدم وجدانهم لسماعه، لا يوجب عدم وجوده، وإخبار الثقة بسماع نفسه كاف، ثمّ ذكر شيخنا الحافظ أبو عبد الله الذهبي أنّ شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزنيّ حدثه: أنّه رأى بخطّ الحافظ ضياء الدين المقدسيّ أنّه وجد بخطّ الحافظ أبي الحجاج يوسف بن خليل أنّه قال: رأيت أصل سماع الحافظ أبي نعيم لجزء محمد بن عاصم، فبطل ما اعتقدوه ريبة<sup>(١)</sup>.

وقد نسب القول بعدم سماع أبي نعيم لجزء محمد بن عاصم إلى الخطيب، إلا أن ذلك لم يثبت عنه، وقد بين ذلك ابن السبكي<sup>(٢)</sup>.

المثال الرابع: قال في ذكره لمن أخذ عن أبي حاتم الرازي: ((قيل إنّ البخاريّ، وابن ماجّة روى عنه، ولم يثبت ذلك))<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر المزنيّ قصة سماع البخاريّ من أبي حاتم، فقال: ((وروى البخاريّ في باب المحصر من صحيحه حديثاً عن محمد ... فقيل إنه أبو حاتم الرازيّ هذا، ... وقال أبو نصر الكلاباذي في ترجمة يحيى بن صالح روى عنه البخاريّ وروى أيضاً عن محمد عنه في كتاب المحصر حدثنا بن أبي سعيد السرخسيّ أن محمداً بدا غير منسوب هو بن إدريس أبو حاتم الرازيّ وذكر أنّه رآه في أصل عتيق وقال البخاريّ في كتاب الضعفاء الكبير قال محمد بن إدريس حدثنا عبد الله بن صالح))<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن حجر: ((ذكر الكلاباذي عن ابن أبي سعيد أنّه أبو حاتم محمد بن إدريس الرازيّ

(١) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج٤، ص٢٢-٢٣.

(٢) انظر: المصدر السابق، ج٤، ص٢٤.

(٣) المصدر السابق، ج٢، ص٢٠٨.

(٤) للمزي، تهذيب الكمال، ج٢٤، ص٣٩٠.

وذكر أنه رآه في أصل عتيق ويؤيده أن الحديث وجد من حديثه عن يحيى بن صالح المذكور  
كذلك أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق أبي حاتم ورواية البخاري عنه  
في باب الذبح فإنه روى عنه البخاري قلت ويحتمل أن يكون هو محمد بن إسحاق الصغاني فقد  
وجدت الحديث من روايته عن يحيى بن صالح كما سأنكره<sup>(١)</sup>.

---

(١) ابن حجر، فتح الباري، ج٤، ص٧، وانظر تهذيب التهذيب، ج٩، ص٢٨، فقد ذكر أن ابن ماجه روى

عنه.  
=

## المبحث الرابع: أثر الثقافة اللغوية على النقد الحديثي

### المطلب الأول: العناية بغريب الحديث

غريب الحديث: هو ما يخفى من ألفاظ المتون لقلة استعمالها، وقال الخطابي: ((الغريب من الكلام إنما هو الغامض البعيد من الفهم، كما أن الغريب من الناس هو البعيد عن الوطن، المنقطع عن الأهل، والغريب من الكلام يقال على وجهين؛ أحدهما: أن يراد به أنه بعيد المعنى، غامضه لا يتناوله الفهم إلا عن بعد، ومعاناة وفكر، والوجه الآخر: أن يراد به كلام من بعدت به الذار من شوائب القبائل، فإذا وقعت إلينا كلمة من كلامهم استغربناها))<sup>(١)</sup>.

وهو فن هام، وعلم من علوم الحديث، وبه تعرف أحكام الدين، قال ابن الصلاح: ((هذا فن مهم يقبح جهله بأهل الحديث خاصة، ثم بأهل العلم عامة))<sup>(٢)</sup>.

اعتنى ابن السبكي بتفسير غريب اللغة بشكل عام<sup>(٣)</sup>، ونالت عنايته تلك غريب الحديث بشكل خاص؛ فقال في كلامه على حديث "النهي عن لحوم الأضاحي"<sup>(٤)</sup>: ((وقوله: إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ الَّتِي دَفَّتْ، فَكَلُوا وَادْخَرُوا وَتَصَدَّقُوا ... أي لأجل التوسعة على الطائفة التي

(١) الخطابي، حمد بن محمد بن إبراهيم البستي أبو سليمان (ت ٢٨٨هـ)، غريب الحديث، تحقيق عبد الكريم العزباوي، مكة المكرمة - السعودية، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م، ج ١، ص ٧٠ - ٧١.

(٢) ابن الصلاح، المقدمة، ص ١٥٩.

(٣) قال ابن السبكي في تعليقه على بيت شعر: ((نسبك بفتح النون ثم سين مهملة مكسورة ثم آخر الحروف ثم كاف، والغرب بفتح الغين المعجمة والراء، وهما من أسماء كل من الذهب والفضة)) الطبقات الكبرى، ج ٨، ص ٦٨، وقال أيضا: ((تنبيه: النقيير: النقرة التي على ظهر النواة، القطمير: ما في النواة كذا قاله في المحصول، والمعروف وهو الذي في الصّحاح أن القشرة الرقيقة هي القطمير، وما في شق النواة الفتيل))، الإبهاج، ج ٦، ص ٢٢٤٥، ويذكر من ذلك نقلا عن غيره ((والوغم: ما تساقط من الطعام، والفغم: ما تعلق بين الأسنان منه))، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٦٧.

(٤) حديث صحيح، أخرجه الإمام مسلم، الصحيح، كتاب الأضاحي، باب بيان ما كان من النهي عن كل لحوم الأضاحي، ج ٣، ص ١٥٦١، حديث رقم (١٩٧١).

لَمَدَّتْ الْمَدِينَةُ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، وَالذَّافَةُ: الْقَافِلَةُ السَّائِرَةُ<sup>(١)</sup>.

وقال في حديث شبه العمد<sup>(٢)</sup>: ((الرَّمْيَا بكسر الراء والميم المشدَّدتين وتشديد الياء أيضا، وكذلك الْعِمْيَا، على وزن الهجيرا والخصيصا، وهي مصادر للمبالغة في الرمي، والعَمْيُ أي: يُعَمِّي أمر القَتِيلِ))<sup>(٣)</sup>.

وقال في حديث "أَقْرَوْا الطَّيْرَ"<sup>(٤)</sup>: ((الْمَكْنَات: واحداها مَكْنَةٌ بكسر الكاف، وقد تَفَتَّحَ، وهي في الأصل بيض الضَّبَاب، وقيل: هي هنا بمعنى الأَمَكْنَة، وقيل مَكْنَاتُهَا جمع مُكْن، ومكن جمع مكان، كصعدات في صعد، وحمرات في حمر))<sup>(٥)</sup>.

وقال في حديث زبان بن قيسور<sup>(٦)</sup>: ((ونحن نرى أن نذكر حديث زبان بن قيسور فإن ابن

---

(١) ابن السُّبُكِيِّ، الإبهاج، ج ٦، ص ٢٢٩٦، وقال ابن الأثير: ((الذَّافَةُ: للقوم يَسِيرُونَ جماعة سَيْرًا ليس بالشديد))، ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري أبو السعادات (ت ٦٠٦هـ)، النِّهَاية في غريب الأثر، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، بيروت - لبنان، المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ج ٢، ص ٢٩١.

(٢) حديث حسن، أخرجه أبو داود بسنده إلى ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ مَنْ قَتَلَ فِي عَمِيٍّ أَوْ رَمِيًّا يَكُونُ بَيْنَهُمْ بِحَجَرٍ أَوْ بِسَوْطٍ فَعَقْلُهُ عَقْلٌ خَطَأٌ وَمَنْ قَتَلَ عَمْدًا فَقَوْدٌ يَدِيهِ فَمَنْ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، أبو داود، السنن، كتاب الديات، باب مَنْ قَتَلَ فِي عَمِيٍّ أَوْ رَمِيًّا يَكُونُ بَيْنَهُمْ بِحَجَرٍ أَوْ بِسَوْطٍ فَعَقْلُهُ عَقْلٌ خَطَأٌ وَمَنْ قَتَلَ عَمْدًا فَقَوْدٌ يَدِيهِ فَمَنْ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، السنن، كتاب القسامة، باب مَنْ قَتَلَ بِحَجَرٍ أَوْ سَوْطٍ، ج ٤، ص ٢٣١، حديث رقم (٦٩٩٢).

(٣) ابن السُّبُكِيِّ، الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٣، ص ١١٧، وقال ابن الأثير: ((الْعِمْيَا بالكسر والتشديد والقصر، فعلى من العمى، كالرَّمْيَا من الرمي، .... وهي مصادر والمعنى أن يوجد بينهم قتيل يعمى أمره، ولا يتبين قاتله فحكمه حكم قَتِيلِ الْخَطَأِ، تجب فيه الدية))، ابن الأثير، النِّهَاية في غريب الأثر، ج ٣، ص ٣٠٥.

(٤) حديث ضعيف، أخرجه أحمد بن حنبل، المسند، ج ٤٥، ص ١١٣، حديث رقم (٢٧١٣٩)، وقال أحمد: سفيان بهم في هذه الأحاديث، عبيد الله سمعها من سباع بن ثابت، وأبو داود، السنن، كتاب الضَّحَايَا، باب في العَقِيقَةِ، ج ٣، ص ١٠٥، حديث رقم (٢٨٣٥)، وابن حبان، الصَّحِيح، ج ١٣، ص ٤٩٥، حديث رقم (٦١٢٦)، واللفظ له، والبيهقي، السنن الكبرى، كتاب الضَّحَايَا، باب أَقْرَوْا الطَّيْرَ عَلَى مَكْنَاتِهَا، ج ٩، ص ٣١١، حديث رقم (١٩١٢١).

(٥) ابن السُّبُكِيِّ، الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٢، ص ١٧٧، وهو عين ما ذكره ابن الأثير، انظر: ابن الأثير، النِّهَاية في غريب الأثر، ج ٤، ص ٣٥٠.

(٦) لم أقف على الحديث وأورده ابن عبد البر، الاستيعاب، ج ٢، ص ٥٦٠، والسهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن (ت ٥٨١هـ)، الرُّوضُ الْأَنْفُ في شرح السيرة الهشامية، قُتِمَ لَهُ وَعَلِقَ عَلَيْهِ طَه عَبْد الرَّؤُوف، بيروت - لبنان،

الأثير لم يذكره في "تهاية غريب الحديث" مع شدة تفحصه<sup>(١)</sup>... والثوب بضم اللام، وسكون الواو: النحل، قاله السهيلي، وحكاه ابن سيده في "المحكم"، وأغفله الجوهري والأزهري، والعيلم بفتح العين المهملة، وسكون آخر الحروف، قال السهيلي: هي البئر، وأراد بها هنا وقبة النحل، أو الخلية، وقد يقال لموضع النحل إذا كان صدعا في جبل: شيق، وجمعه شيقان...<sup>(٢)</sup>.

وقال في حديث "إذا أُرْقَتْ الحدود فلا شفعة"<sup>(٣)</sup>: ((أُرْقَتْ: بضم الهمزة وكسر الراء المشددة ثم الفاء، أي: جعلت لها حدود، كما ذكر المعافي، رحمه الله، ونكرُ الذاري لها بالزاي: كأنه سبق لسان، أو لم يحرر لفظها من اللغة، ولا بدع، فقد خفيت على ابن جني، وهو إمام في

دار المعرفة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، ج ٣، ص ٣٦٤، كما ذكر ابن السبكي، وأشار إليه ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٢، ص ٢٩٠ - ٢٩١، والحديث ضعيف كما بين ابن عبد البر، والسهيلي، وابن الأثير، وابن السبكي. (١) قد لا يستدرك على ابن الأثير مثل هذا الحديث، وهو للقاتل في مقدمة النهاية: ((كم يكون قد فاتني من الكلمات الغريبة التي تشتمل عليها أحاديث رسول الله ﷺ، وأصحابه وتابعهم ﷺ، جعلها الله سبحانه ذخيرة لغيري يظهرها على يده ليُنكَرَ بها))، ابن الأثير، النهاية في غريب الأثر، ج ١، ص ٤، وقال في مقدمة منال الطالب: ((فإني لما بلغت الأمل والغرض، وأديت النفل والمفترض، من تصنيف كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر ... ولا تكاد تجد فيه حديثا تاما وإن قل كلمته، ولا أثرا متسقا وإن استقل منتظمه، أحببت أن أستاذف كتابا مختصرا أجمع فيه من الأحاديث والآثار الطوال والأوساط ما أكثر ألفاظه غريب لا يفهمه أكثر الناس))، ابن الأثير، منال الطالب في شرح طوال الغرائب، تحقيق محمود الطناحي، القاهرة - مصر، مطبعة المدني، ص ٣، فعمل ابن الأثير لم يورد حديث زبّان لطوله وكثرة الغريب فيه، وفاته أن يورده في منال الطالب. (٢) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٢٠١، وانظر الحديث بطوله وبيان ابن السبكي للغريب فيه: المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٠١ - ٢٠٣.

(٣) لم أقف على الحديث بهذا اللفظ، وأخرج البيهقي بسنده إلى عثمان ﷺ قال: لا شفعة في بئر ولا فحل، والأرف يقطع كل شفعة، قال ابن إدريس: الأرف المعالم، وقال الأصمعي: هي المعالم والحدود، قال: وهذا كلام أهل الحجاز يقال منه أُرقت الدار والأرض تأريفا إذا قسمتها وحددتها، البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الشفعة، باب الشفعة بالجوار، ج ٦، ص ١٠٥، حديث رقم (١١٣٥٧)، والحديث صحيح من طريق البخاري ولفظه، حيث أخرجه بسنده إلى جابر ﷺ "جعل رسول الله ﷺ الشفعة في كل مال لم يقسم فإذا وقعت الخثود وصرفت الطرق فلا شفعة البخاري، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب بيع الشريك من شريكه، ج ٢، ص ٧٧٠، حديث رقم (٢٠٩٩).

الألب))<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ على ابن السبكي أنه قد يأتي على غريب الحديث فيفسره في معرض كلامه على قضايا عقد الحديث عنها؛ فيقول: ((المجمل: مأخوذ من الجمل بفتح الجيم وإسكان الميم، وهو الخلط، ومنه قوله عليه السلام: قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا، أي خلطوها، وباعوها، فأكلوا ثمنها<sup>(٢)</sup>، فسمي اللفظ مجملا، لاختلاط المراد بغيره))<sup>(٣)</sup>.

ويقول في أمثلة مجاز المضادة: ((تسميتهم البرية المهلكة بالمفاضة تفاولا، واستعمالهم صيغة الدعاء على الإنسان بمعنى الدعاء له، مثل قولهم: قاتله الله ما أحسن ما قال، ومن هذا قوله عليه السلام: "عليك بذات الدين تربت يداك"<sup>(٤)</sup>، عند من يقول: المقصود بها الدعاء له، وبعضهم يقول: إن لم تظهر بذات الدين سلبت البركة، فافتقرت بذلك، كذا حكاه الروياني في أوائل كتاب النكاح من "البحر"، وحكى عن ابن شهاب الزهري قولاً ثالثاً، وهو جعل اللفظ على حقيقته، وأنه إنما قال ذلك لأنه رأى الفقر خيراً له من الغنى))<sup>(٥)</sup>.

#### المطلب الثاني: توجيه الحديث بما تقتضيه الصنعة اللغوية

تأثر ابن السبكي بما حصل من علوم اللغة، وقد ظهر أثر ذلك في توجيه بعض الأحاديث،

- 
- (١) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٣٣٢، وقال ابن الأثير: ((الأرف جمع أرفة وهي الحدود والمعاليم))، ابن الأثير، النهاية في غريب الأثر، ج ١، ص ٣٩.
- (٢) حديث صحيح، أخرجه البخاري بسنده إلى ابن عباس رضي الله عنهما يقول: بَلَغَ عَمْرٌ أَنْ فُلَانًا بَاعَ خَمْرًا فَقَالَ قَاتَلَ اللَّهُ فُلَانًا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا، البخاري، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب لا يذاب شحم الميتة ولا يباع وككته، ج ٢، ص ٧٧٤، حديث رقم (٢١١٠).
- (٣) ابن السبكي، الإبهاج، ج ٢، ص ١٥٦٥، وقل ابن الأثير: ((جملت الشحم، وأجملت إذا أذبت واستخرجت دهنه))، ابن الأثير، النهاية في غريب الأثر، ج ١، ص ٢٩٨.
- (٤) حديث صحيح، أخرجه البخاري بسنده إلى أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: تَتَكَبَّ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ لِمَالِهَا وَلِحَسْبِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا فَاطْفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ، صحيح البخاري، ج ٥، ص ١٩٥٨، كتاب النكاح، باب الأكتفاء في المال وتزويج المقل المترية، حديث رقم (٤٨٠٢).
- (٥) ابن السبكي، الإبهاج، ج ٣، ص ٧٧٤-٧٧٥.

وبيان المراد منها بما يوافق الصنعة الحديثية، وفيما يلي أذكر بعض الأمثلة على ذلك:

١- ذهب ابن السُّبُكِيِّ إلى ترجيح ما قال به الإمام سهل من أن الثريد المفضل هو ثريد عمرو العلي<sup>(١)</sup> في قوله ﷺ "فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام"<sup>(٢)</sup>، بعد أن أورد قول ابن الصلاح: بأن سهلاً أبعد في تأويل الحديث، والفضل لسائر الثريد<sup>(٣)</sup>، فقال: ((إذا كان يريد عمرو العلي في ذلك الزمان هو المشهور، فما أبعد سهل، بل ما قاله هو الصواب، والألف واللام في الثريد تنصرف إلى المعهود، والمعهود عندهم المشهور لديهم، ثريد عمرو العلي))<sup>(٤)</sup>.

٢- قال وهو يتحدث عن صيغة "أفعل" وأنها قد ترد بمعنى الخبر: ((إن الخبر قد يأتي مراداً به النهي، كما قد يقع مراداً به الأمر، وذلك - أعني مجيئه مراداً به النهي - كما في الحديث الذي رواه ابن ماجة بإسناد جيد أن رسول الله ﷺ قال: "لا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ وَلَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا"<sup>(٥)</sup> فإن صيغته خبر لوروده مضموم الجيم ولو كان نهياً لكان مجزوماً مكسوراً

---

(١) هو هاشم بن عبد مناف جد النبي ﷺ، واسمه عمرو وهاشم لقب له.  
(٢) حديث صحيح، أخرجه البخاري بسنده إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ "كَمَلُ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ وَلَمْ يَكْمَلْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ وَآسِيَةُ امْرَأَةِ فِرْعَوْنَ، وَفَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ"، البخاري، الجامع الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة رضي الله عنها، ج ٣، ص ١٣٧٤، حديث رقم (٣٢٣٠).  
(٣) انظر: ابن السُّبُكِيِّ، الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٤، ص ٤٠٠.  
(٤) المصدر السابق، ج ٤، ص ٤٠١.  
(٥) حديث ضعيف، أخرجه ابن ماجة، السنن، كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي، ج ١، ص ٦٠٦، حديث رقم (١٨٨٢)، والدار قطني، السنن، كتاب النكاح، ج ٣، ص ٢٢٧، حديث رقم (٢٥)، والبيهقي، السنن الكبرى، ج ٧، ص ١١٠، حديث رقم (١٣٤١٢).

لانتقاء الساكنين والمراد به النهي<sup>(١)</sup>.

٣- قال في حديثه عن أنواع التوكيد: ((قالت النحاة: التوكيد على نوعين؛ لفظي، ومعنوي، الأول: اللفظي، قال في "الكتاب"<sup>(٢)</sup>: وهو أن يؤكد بنفسه، أي بتكرار ذلك اللفظ الأول، ومثل له بقوله ﷺ: "والله لأغزون قريشا ثلاثا" والحديث مروي في سنن أبي داود من حديث مسعر عن سماك عن عكرمة مرفوعا، واللفظ "والله لأغزون قريشا ثم قال إن شاء الله ثم قال والله لأغزون قريشا إن شاء الله ثم قال والله لأغزون قريشا ثم سكت ثم قال إن شاء الله"<sup>(٣)</sup>... وهو بهذا اللفظ غير صريح في التأكيد، لاحتمال أن كل جملة مقصودة بإنشاء الحلف في نفسها، ألا ترى إلى استثنائه في كل منها، وسكوته في البعض<sup>(٤)</sup>).

---

(١) ابن السبكي، الإبهاج، ج٤، ص١٠٣١.

(٢) أي "الكتاب" لسيبويه في النحو.

(٣) حديث ضعيف، أخرجه أبو داود، السنن، كتاب الأيمان والنذور، باب الاستثناء في اليمين، ج٣، ص٢٣١، حديث رقم (٣٢٨٥)، وابن حبان، الصحيح، ج١٠، ص١٨٥، حديث رقم (٤٣٤٣)، والطبراني، المعجم الكبير، ج١١، ص٢٨٢، حديث رقم (١١٧٤٢)، والبيهقي، السنن الكبرى، ج١٠، ص٤٧، حديث رقم (١٩٧١٢).

(٤) ابن السبكي، الإبهاج، ج٣، ص٦٢٧.

## المبحث الخامس: أثر التصوف على النقد الحديثي

### المطلب الأول: قبول أحاديث تكلم فيها النقاد

١- قال ابن السُّبُكِيِّ: ((قال إمام الحرمين، رحمه الله، في كتاب "الشامل": إنَّ الأرض زلزلت في زمن عمر رضي الله عنه، فَحَمِدَ الله وأثنى عليه، والأرضُ تَرْجُفُ وترتج، ثمَّ ضربها بالدرَّة، وقال: أَقْرَى، ألمْ أَعْدِلْ عَلَيْكَ؟ فاستقرت من وقتها))<sup>(١)</sup>.

وقصة زلزلة المدينة في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وردت بصيغ عدَّة؛ أخرج ابن أبي شيبة بسنده إلى صفية ابنة أبي عُبَيْدٍ قالت: "زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ حَتَّى اصْطَلَقَتْ السُّرُرُ، فَوَافَقَ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَهُوَ يُصَلِّي فَلَمْ يَنْزِلْ، قَالَ: فَخَطَبَ عُمَرُ لِلنَّاسِ، فَقَالَ: أَخَذَهُمَا لَقَدْ عَجِلْتُمْ، قَالَ: وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ: لَئِنْ عَادَتْ لَأُخْرِجَنَّ مِنْ بَيْنِ ظَهْرَانِيكُمْ"<sup>(٢)</sup>، وذكر ابن أبي الدنيا بسنده إلى سعيد بن جبيرة: عن ابن عمر قال: زلزلت المدينة على عهد عمر رضي الله عنه، فضرب بيده عليها، وقال: مَالِكٍ مَالِكٍ؟ أما أنها لو كانت القيامة حدثتنا أخبارها، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إذا كان يوم القيامة فليس منها ذراع ولا شبر إلا هو ينطق بالناس"<sup>(٣)</sup>.

وذكر أيضا بسنده إلى صفية قالت: زلزلت المدينة على عهد عمر رضي الله عنه، فقال: أيتها الناس ما هذا؟ ما أسرع ما أحدثتم؟ لئن عادت لا أساكنكم فيها<sup>(٤)</sup>، وذكر القصة ابن عبد البر<sup>(٥)</sup>، وابن قيم

(١) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٣٢٤، ولم أعثر على هذه القصة كما ذكرها ابن السُّبُكِيِّ.  
(٢) أخرجه ابن أبي شيبة، المصنّف، ج ٢، ص ٢٢١، حديث رقم (٨٣٣٥)، واللفظ له، ونعيم بن حماد، الفتن، ج ٢، ص ٦٢٠، والبيهقي، السنن الكبرى، ج ٣، ص ٣٤٢، حديث رقم (٦١٧٠).  
(٣) ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي (ت ٢٨١هـ)، العقوبات، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، بيروت - لبنان، دار ابن حزم، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ص ٣٠.

(٤) المصدر السابق، ص ٣١.

(٥) ابن عبد البر، التمهيد، ج ٣، ص ٣١٨.

الجوزية<sup>(١)</sup>، والعيني<sup>(٢)</sup>.

وقد اعتقد ابن السُّبُكِيِّ صحة هذه القصة، وآمن بها، لذلك فقد علق عليها بقوله: ((قلت: كان عمر<sup>رضي</sup> أمير المؤمنين على الحقيقة، في الظاهر والباطن، وخليفة الله في أرضه، وفي ساكني أرضه، فهو يعزر الأرض، ويؤدبها بما يصدر منها، كما يعزر ساكنيها على خطيئاتهم))<sup>(٣)</sup>. وأجاب عن سؤال مُعْتَرِضٍ، كيف يعزر الأرض وهي غير مكلفة؟ بأنّ هذا السؤال جهل؛ لأنّ أمر الله له ظاهر وباطن، والباطن يستأثر الله بعلمه، وقد يُطلعُ عليه بعض أصفِيائِهِ، ومنهم الفاروق، فلذلك عزَّر الأرض<sup>(٤)</sup>.

٢- قال ابن السُّبُكِيِّ: ((ومنها على يد ابن عمر، رضي الله عنهما، حيث قال للأسد الذي منع النَّاسَ الطَّرِيقَ: تَنَحَّ، فَبَصَبْصَ بَذَنَبِهِ وَذَهَبْ))<sup>(٥)</sup>. وقد بحثت عن هذه القصة فلم أجدها، وكشفت كتب الصحابة، فلم أقف على من أشار إليها، وقد قال ابن السُّبُكِيِّ في حديثه عن أدلة ثبوت الكرامات: ((أحدها، وهو أوحدها، ما شاع وذاع، بحيث لا ينكره إلا جاهل معاند، من أنواع الكرامات للعلماء والصالحين، الجاري مجرى شجاعة عليّ، وسخاء حاتم، بل إنكار الكرامات أعظم مباهة، فإنّه أشهر وأظهر، ولا يعاند فيه إلا من طُمَسَ قلبه، والعياذ بالله))<sup>(٦)</sup>.

٣- قال ابن السُّبُكِيِّ: ((قصة النّيل: وذلك أنّ النّيل كان في الجاهليّة لا يجري حتى تُلْقَى فيه

---

(١) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر ليوب الزرعي أبو عبد الله (ت ٧٥١هـ)، الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (الداء والدواء)، القاهرة - مصر، دار الريان للتراث، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، ج ١، ص ٣٠.

(٢) انظر: العيني، عمدة القاري ج ٧، ص ٥٧.

(٣) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٣٢٤.

(٤) انظر: المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٢٤ - ٣٢٥.

(٥) المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٣٢.

(٦) المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٣٤.

جارية عذراء في كل عام، فلما جاء الإسلام، وجاء وقت جريان النيل، فلم يجز، أتى أهل مصر عمرو بن العاص، فأخبروه أن لنيلهم سنة، وهو أنه لا يجري حتى تلقى فيه جارية بكر بين أبويها، ويجعل عليها من الحلبي، والثياب أفضل ما يكون، فقال لهم عمرو بن العاص: إن هذا لا يكون، وإن الإسلام يهدم ما قبله، ... فكتب عمرو بن العاص إلى عمر بن الخطاب بذلك، فكتب إليه عمر: قد أصبت، إن الإسلام يهدم ما قبله، وقد بعثت إليك بطاقة، فألقها في النيل، ففتح عمرو البطاقة قبل إلقائها، فإذا فيها: من عمر أمير المؤمنين إلى نيل مصر، أما بعد: فإن كنت تجري من قبلك فلا تجر، وإن كان الله الواحد القهار هو الذي يجزيك، فنسأل الله الواحد القهار أن يجزيك، فألقى عمرو البطاقة في النيل ... فأصبحوا وقد أجراه الله ستة عشر ذراعاً في ليلة، فانظر إلى عمر كيف يخاطب الماء ويكاتبه<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر القصة ابن أعين القرشي<sup>(٢)</sup>، وابن حبان الأصبهاني<sup>(٣)</sup>، وابن كثير<sup>(٤)</sup>، والسيوطي<sup>(٥)</sup>، كلهم من طريق ابن لهيعة<sup>(٦)</sup> عن قيس بن الحجاج عن حدثه.

- 
- (١) ابن السكيتي، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٣٢٦، والقصة ضعيفة لضعف ابن لهيعة، وفي سندها راو مبهم.
- (٢) انظر: ابن أعين القرشي، عبد الرحمن بن عبد الله أبو القاسم عبد الحكم المصري (ت ٢٥٧هـ)، فتوح مصر وأخبارها، تحقيق محمد الحجيري، بيروت - لبنان، دار الفكر، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ص ٢٦٤.
- (٣) انظر: أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر ابن حبان الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ)، العظمة، تحقيق رضا الله المبارك فوري، السعودية - الرياض، دار العاصمة، ط ١، ١٤٠٨هـ، ج ٤، ص ١٤٢٤.
- (٤) انظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٧، ص ١٠٠.
- (٥) انظر: السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ١٢٧.
- (٦) هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري القاضي، ضعيف، وكان يدلس، وقد تغير قبل موته بأربع سنين بعد احتراق كتبه، قال ابن معين: ابن لهيعة في حديثه كله ليس بشيء، وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن ابن لهيعة سماع القدماء منه؟ فقال: آخره وأوله سواء، إلا أن ابن المبارك، وابن وهب يتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقيون كانوا يأخذون من الشيخ، وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثه، وقال ابن أبي حاتم أيضاً: قلت لأبي: إذا كان من يروي عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك، وابن وهب، يحتج به؟ قال: لا، وقال الترمذي: ابن لهيعة ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره من قبل حفظه، وقال ابن حبان: كان شيخاً صالحاً، ولكنه كان يدلس عن الضعفاء قبل احتراق كتبه، ثم احترقت كتبه، وقال الذهبي: العمل على تضعيف حديثه، مات سنة أربع وسبعين ومائة، انظر ترجمته

## المطلب الثاني: تعقباته للعلماء في تراجم الرجال

١- قال ابن السُّبُكِيِّ في ترجمة أحمد بن علي بن الحسين بن زكرياء الطُّرَيْثِيِّ<sup>(١)</sup>: ((قلت:

ومن ثمَّ قال ابن ناصر كان كذاباً لا يحتج بروايته، وهذا من مبالغات ابن ناصر التي عهدت منه، ولم يكن الرجل يكذب وليس فيه غير ما قاله ابن السَّمْعَانِي: لِمَا أدخل عليه، ولا يوجب ذلك قبحاً فيه، ولا رداً لما صحَّ من سماعاته، ولهذا كان السلفي يقول: أخبرنا الطُّرَيْثِيُّ من أصل سماعه، ولو كان كذاباً لم يرو عنه، فغفر الله لابن ناصر، كم يتعصّب على الصّوفيّة، وعلى

=

في: أحمد بن حنبل، علل الحديث، ص ٥٤، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٥، ص ١٤٥، وابن حبان، المجروحين، ج ٢، ص ١١، والمزي، تهذيب الكمال، ج ١٥، ص ٤٨٧، والذهبي، الكاشف، ج ١، ص ٥٩٠، وابن حجر، طبقات المدلسين، ص ٥٤.

(١) هو الإمام الزاهد المسند شيخ الصوفية أبو بكر أحمد بن علي بن الحسين بن زكريا الطُّرَيْثِيُّ بضم المهملة أوله وفتح الراء وسكون للتحتية ومثلثتين بينهما تحتية نسبة إلى طرَيْثٍ ناحية بنيسابور ثم البغدادي الصوفي المعروف بابن زهراء قال ابن الجوزي: أجمع البغداديون على ضعفه، وقال الذهبي: فيه لين، وكذبه ابن ناصر، ونقل الذهبي عن السمعاني قال: صحيح السماع في أجزاء، لكنه أفسد سماعاته بادعاء السماع من ابن رزقويه، ولم يصح سماعه منه، وقال شجاع الذهلي مجمع على ضعفه، وقال السلفي: هو أجل شيخ رأيته للصوفية، وأكثرهم حرمة وهيبة عند أصحابه لم يقرأ عليه إلا من أصل، وكف بصره بأخرة، وكتب له أبو علي الكرمانى أجزاء طرية، فحدث بها اعتماداً عليه، ولم يكن ممن يعرف طريق المحدثين ودقائقهم، وإلا فكان من النقائص الأكثبات، وأصوله كالشمس وضوحاً، ولما أسانيده فعالية جداً، قد أخبرنا عن جماعة لم يحدثنا عنهم سواء، وقال ابن حجر: ما كان من حديث يرويه السلفي عنه فإننا نعلم في الجملة أنه من صحيح سماعاته وقال ابن الصلاح: قد غمره جماعة، والذي قاله الحافظ أبو طاهر يخصص الغمزة منه بجهة خاصة، لا مطعن معها في ديانتها، ولا فيما لم يكن مخرجه من جهة الكرمانى من روايته، توفي سنة سبع وتسعين وأربع مئة، انظر ترجمته في: ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، ج ١، ص ٨١، وابن الصلاح، طبقات الفقهاء الشافعية، تحقيق محيي الدين علي نجيب، بيروت - لبنان، دار البشائر الإسلامية، ط ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ج ١، ص ٣٥٢، والذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٣٤، ص ٢٤٧، وسير أعلام النبلاء، ج ١٩، ص ١٦٠، والعبر في خبر من غير، ج ٣، ص ٣٤٨، وميزان الاعتدال، ج ١، ص ٢٦٤، والمغني في الضعفاء، ج ١، ص ٤٨، والصفدي، الوافي بالوفيات، ج ٧، ص ١٣٤، وابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٤، ص ٣٩، وابن حجر، لسان الميزان، ج ١، ص ٢٢٧، وابن العماد، شذرات الذهب، ج ٣، ص ٤٠٥.

٢- قال في ترجمة فضل الله بن أحمد بن محمد الميهني<sup>(٢)</sup>: ((قلت: ومع صحة اعتقاده لم يسلم من كلام الشيخ ابن حزم، بل تكلم فيه بغير حق، وتبعه شيخنا الذهبي تقليدا فقال: في اعتقاده شيء، تكلم فيه ابن حزم انتهى، قلت: لم يظهر لنا، ولم يثبت عنه إلا صحة الاعتقاد، ولكنه أشعري صوفي، فمن ثم نال منه الرجلان وباء بإثمه))<sup>(٣)</sup>.

٣- قال في ترجمة أحمد بن علي بن محمد بن العباس أبو حيان التوحيدي<sup>(٤)</sup>: ((قلت:

(١) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٤، ص ٤٠.  
(٢) فضل الله بن أحمد بن علي الميهني، بكسر الميم، وسكون الياء المنقوطة من تحتها بنقطتين، وفتح الهاء، وفي آخرها النون، الزاهد العالم، أبو سعيد بن أبي الخير، صاحب الأحوال والكرامات، مات سنة أربعين وأربعمائة، انظر ترجمته في: السمعاني، الأنساب، ج ٥، ص ٤٣٩، والجزري، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني (ت ٦٣٠هـ)، اللباب في تهذيب الأنساب، بيروت - لبنان، دار صادر، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ج ٣، ص ٢٨٥، والصيرفي، تقي الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد (ت ٦٤١هـ)، المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور تحقيق خالد حيدر، بيروت - لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ص ٤٤٨، والذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٢٩، ص ٤٨٧، وسير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ٦٢٢، والصفدي، اللوافي بالوفيات، ج ٢٤، ص ٢٩، وابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٥، ص ٣٠٦، وابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد بن عبد الله الأنصاري (ت ٨٠٤هـ)، طبقات الأولياء، تحقيق نور الدين شريبه، القاهرة - مصر، ط ١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، ج ١، ص ٤٥، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٥، ص ٤٦، ولم أقف على كلام ابن حزم في الميهني، ولا أجد ضيرا في ما قاله الإمام الذهبي، ولو كان متحاما لذكر كلام ابن حزم، ولم يكتف بقوله تكلم فيه ابن حزم.

(٣) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٥، ص ٣٠٧.  
(٤) هو أبو حيان علي بن محمد بن العباس البغدادي، الصوفي، التوحيدي، بفتح التاء المثناة من فوقها، وسكون الواو، وكسر الحاء المهملة، وسكون الياء المثناة من تحتها، وبعدها دال مهملة، صاحب التصانيف الأدبية والفلسفية، ويقال: كان من أعيان الشافعية، قال ابن خلكان في نسبته: ولم أر أحدا ممن وضع كتب الأنساب تعرض إلى هذه النسبة، لا السمعي ولا غيره، لكن يقال: إن أباه كان يبيع التوحيد ببغداد، وهو نوع من التمر بالعراق، وقال ابن حجر: يحتمل أن يكون إلى التوحيد، الذي هو الدين، فإن المعتزلة يسمون أنفسهم أهل العدل والتوحيد، قال عنه الذهبي: الضال الملحد، عثروا منه على قبيح بخلته وسوء عقيدته، وما يبطئه من الإلحاد، ويرومه في الإسلام من الفساد، وما يلصقه بأعلام الصحابة من القبايح، ويضيفه إلى السلف الصالح من الفضائح، ولم يؤثر عنه إلا مثبته أو مخزئة، وقال أيضا في رده على ابن النجار لما وصف أبو حيان بأنه =

الحامل للذهبي على الوقعة في التوحيد، مع ما يبطئه من بغض الصوفية، هذان الكلامان<sup>(١)</sup>، ولم يثبت عندي إلى الآن، من حال أبي حيان ما يوجب الوقعة فيه، ووقفت على كثير من كلامه، فلم أجد فيه إلا ما يدل على أنه كان قوي النفس، مزدريا بأهل عصره، لا يوجب هذا القدر أن ينال منه هذا النيل<sup>(٢)</sup>.

=  
صحيح العقيدة، قال: بل كان عدوا لله خبيثا، وقال عنه في الميزان: صاحب زندقة وانحلال، وقال ابن حجر: نفاه الوزير المهلب لسوء عقيدته، وقال ياقوت الحموي: وكان متفنا في جميع العلوم، من النحو، واللغة، والشعر، والأدب، والفقه، والكلام على رأي المعتزلة، وكان جاحظيا، يسلك في تصانيفه مسلكه، ويشتهي أن ينتظم في سلكه، فهو شيخ في الصوفية، وفيلسوف الأنباء، وأديب الفلاسفة، ومحقق للكلام، ومتكلم للمحققين، وإمام البلغاء، وعمدة لبني ساسان، سخيף اللسان، قليل الرضا عند الإساءة إليه والإحسان، الذم شأنه، والثلث مكانه، وهو مع ذلك فرد الدنيا، الذي لا نظير له نكاه وفطنة، وفصاحة ومكنة، كثير التحصيل للعلوم في كل فن، توفي بعد الأربعمئة، انظر ترجمته في: الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي أبو عبد الله (ت ٦٢٦هـ)، معجم الأنباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ج ٤، ص ٢٨٧، وابن الصلاح، طبقات الفقهاء الشافعية، ج ٢، ص ٦٨٧، والنووي، تهذيب الأسماء، ج ٢، ص ٥٠٧، وابن خلكان، وفیات الأعيان، ج ٥، ص ١١٣، والذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٢٧، ص ٤٠٠، وسير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ١١٩، وميزان الاعتدال ج ٧، ص ٣٥٩، والصفدي، الوافي بالوفيات، ج ٢٢، ص ٢٧، وابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٥، ص ٢٨٦، والفيروزآبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق محمد المصري، الكويت، جمعية إحياء التراث الإسلامي، ط ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص ١٥٦، وسبط ابن العجمي، الكشف الحثيث، ص ٢٨٧، وابن قاضي شعبة، طبقات الشافعية، ج ١، ص ١٨٥، وابن حجر، لسان الميزان، ج ٧، ص ٣٨، والسيوطي، بغية الوعاة، ج ٢، ص ١٩٠، والزركلي، الأعلام، ج ٤، ص ٣٢٦.

(١) نقل ابن السبكي ما قاله الذهبي، وابن فارس، وابن الجوزي؛ فقال: ((وقال شيخنا الذهبي: بل كان عدو الله خبيثا، وقال الذهبي أيضا: كان سيء الاعتقاد، ثم نقل قول ابن فارس في كتاب "الفريدة والخريدة": كان أبو حيان كذابا، قليل الدين والورع عن القذف، والمجاهرة بالبهتان، تعرّض لأمر جسام، من القذح في الشريعة، والقول بالتعطيل، ... وقال أبو الفرج ابن الجوزي في تاريخه: زنادقة الإسلام ثلاثة ابن الراوندي، وأبو حيان التوحيدي، وأبو العلاء، قال: وأشدّهم على الإسلام أبو حيان))، ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٥، ص ٢٨٧-٢٨٨.

(٢) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٥، ص ٢٨٨.

## الفصل الرابع: خصائص المنهج النقدي عند ابن السُّبْكِيّ،

وفيه:

المبحث الأول: شيوع روح النقد في مصنفاته.

المبحث الثاني: تناوله جانبي السند والمتن في النقد.

المبحث الثالث: ما يؤخذ على ابن السُّبْكِيّ.

#### الفصل الرابع: خصائص المنهج النقدي عند ابن السُّبُكِيِّ

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلُوتُوا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾<sup>(١)</sup>.

هذه الآية ترسم لنا منهجا قوامه العدل، والإنصاف، وتنتهي عن جميع صور الظلم، وكل ذلك من لوازم الإيمان، وتحقيق التقوى، لذا فعلى من يحاول تقويم رجل من الرجال، أو مصنفا من المصنفات أن يعتبر هذه الآية، ويتجرد من الأفكار المبيّنة، حتّى يكون تقويمه أقرب إلى الصواب إن لم يكن صوابا.

والى جانب ذلك ينبغي التحلي بخلق الأدب مع الأئمة والعلماء، وقد أشار ابن السُّبُكِيِّ إلى هذا الخلق، فقال: ((أول ما نقدمه أنّه ينبغي لك أيها المسترشد أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين، وأن لا تنظر إلى كلام بعضهم في بعض، إلا إذا أتى ببرهان واضح، ثم إن قدرت على التّأويل، وتحسين الظّن، فدونك، وإلا فاضرب صفحا عما جرى بينهم، فإنك لم تخلق لهذا، فاشتغل بما يعينك، ودع مالا يعينك))<sup>(٢)</sup>.

على هذا المنهج سأسير - بحول الله وقوته - في الحديث عن خصائص المنهج النقدي عند ابن السُّبُكِيِّ.

(١) سورة النساء، الآية (١٣٥).

(٢) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٢٠٤.

المبحث الأول: شيوع روح النقد في مصنفاته  
سبق الحديث أن ابن السُّبُكِيِّ تعرّض لنقد المرويّ - سندا وممتا - وتكلّم في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، وتجريح الرواة وتعديلهم، مُطْلَقًا تارة الأحكام مدعّمة بالأدلة، وأخرى خالية عنها، وهو في تلك الأحكام يستخدم ألفاظا استخدمها أصحاب الصنعة الحديثية<sup>(١)</sup>، ولا يكاد يمرّ على حديث من الأحاديث إلا ويتبعه بالحكم عليه، وله منهج في ذلك أتبعه؛ فقد يطلق الحكم تارة دون عزو لأحد من العلماء، وتارة أخرى يعزو الحكم لعالم، أو أكثر ممن حكم على الحديث، وهو في غالب تلك الأحكام ناقل غير مجتهد، وفيما يلي بيان ذلك.

### المطلب الأول: الأحكام الاجتهادية

#### أولاً: تصحيح الأحاديث

١- قال في حديث "إن غيلان التقيّ أسلم وعنده عشرة نسوة": ((...، قلت: هذا حديث صحيح، ومعمّر ثقة، وإن كان فيما حدّث به بالبصرة غلط، فهذا مما حدّث به ولا غلط فيه؛ لأنّه قد روي هكذا موصولاً عن معمّر، ورواه عنه جماعة غير بصريين ... ولو سلّمنا أن رفعه غير صحيح، فلا يشكّ أحد في حجّته مرسلًا))<sup>(٢)</sup>.

٢- قال في حديث "لا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّنِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ"<sup>(٣)</sup>: ((وهذا الحديث لفظه هكذا

(١) استخدم النقاد ألفاظاً، وعبارات في جرح الرواة وتعديلهم، وتصحيح الأحاديث وتضعيفها، وكانت لبعضهم ألفاظ خاصة، لها دلالاتها الخاصة، وابن السُّبُكِيِّ ناقداً استخدم ما كان شائعاً من ألفاظ تدلّ على توثيق الرواة أو تضعيفهم، وتصحيح الأحاديث أو تضعيفها، ولم أقف له على اصطلاحات خاصة، لها مدلولها الخاصّ عنده، ومن تلك الألفاظ التي استخدمها، قوله: "إسناد ضعيف مظلم"، و"الحديث المشهور السامي"، و"مستحسن الإسناد"، إلى غير ذلك من الألفاظ المشهورة بين نقاد الحديث.

(٢) ابن السُّبُكِيِّ، رفع الحاجب، ج ٣، ص ٤٥٦ - ٤٥٧.

(٣) لم أجد بهذا اللفظ، وأخرجه مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنّه كان يقول "لا يصوم إلا من أجمع للصيام قبل الفجر"، مالك، الموطأ، كتاب الصيام، باب من أجمع الصيام قبل الفجر، ج ١، ص ٢٨٨، حديث رقم (٦٣٣)، وابن ماجه من طريق عبد الله بن أبي بكر عن سالم عن ابن عمر عن حفصة قالت: قال رسول الله

غير معروف، ولكن رواه عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه عن حفصة عن رسول الله ﷺ قال: "مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ"<sup>(١)</sup>، وهذا إسناد صحيح<sup>(٢)</sup>.

❦: "لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَقْرِضْهُ مِنَ اللَّيْلِ"، ابن ماجه، السنن، كتاب الصيام، باب ما جاء في فرض الصوم من الليل، ج ١، ص ٥٤٢، حديث رقم (١٧٠٠)، وهو حديث ضعيف، وأخرجه النسائي من طريق الزهري عن حمزة بن عبد الله عن عبد الله بن عمر عن حفصة قالت: "لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُجْمِعْ قَبْلَ الْفَجْرِ"، ومن طريق مالك عن ابن شهاب عن عائشة وحفصة بلفظ "لَا يَصُومُ إِلَّا مَنْ أَجْمَعَ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ"، النسائي، السنن، كتاب الصيام، باب إذا لم يجمع الصيام من الليل هل يصوم، ج ١، ص ١٩٧، حديث رقم (٢٣٣٧)، وحديث رقم (٢٣٤١)،  
<sup>(١)</sup> حديث ضعيف، أخرجه الدارمي، السنن، كتاب الصوم، باب من لم يجمع الصيام من الليل، ج ٢، ص ١٢، حديث رقم (١٦٩٨)، والنسائي، السنن، كتاب الصيام، باب النية في الصيام، ج ٤، ص ١٩٦، حديث رقم (٢٣٣١)، وأخرجه بلفظ "مَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصِّيَامَ"، أحمد، المسند، ج ٤٤، ص ٥٣، حديث رقم (٢٦٤٥٧)، وأبو داود، السنن، كتاب الصوم، باب النية في الصيام، ج ٢، ص ٣٢٩، حديث رقم (٢٤٥٤)، والترمذي، الجامع الكبير، كتاب الصوم، باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل، ج ٣، ص ١٠٨، حديث رقم (٧٣٠).  
<sup>(٢)</sup> ابن السكيت، الإبهاج، ج ٥، ص ١٥٦٨، قَالَ التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ أَنْ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ: ((حَدِيثُ حَفْصَةَ حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْقُوعًا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَقَدْ رَوَى عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَوْلُهُ، وَهُوَ أَصَحُّ، وَهَكَذَا أَيْضًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ الزُّهْرِيِّ مَوْقُوفًا، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ إِلَّا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ))، التِّرْمِذِيُّ، الْجَامِعُ الْكَبِيرُ، ج ٣، ص ١٠٨، وقال في العلل: ((سألت محمدا... فقال عن سالم عن أبيه عن حفصة عن النبي ﷺ خطأ، وهو حديث فيه اضطراب، والصحيح عن ابن عمر موقوف، ويحيى بن أيوب صدوق))، التِّرْمِذِيُّ، العلل، ج ١، ص ١١٧-١١٨، وقال ابن حجر: ((اختلف الأئمة في رفعه ووقفه، فقال ابن أبي حاتم عن أبيه: لا أنري إلهما أصح، يعني رواية يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر عن الزهري عن سالم، ورواية إسحاق بن حازم عن عبد الله بن أبي بكر عن سالم بغير وساطة للزهري، لكن الوقف أشبه، وقال أبو داود: لا يصح رفعه،... وقال النسائي: الصواب عندي موقوف ولم يصح رفعه، وقال أحمد: ماله عندي ذلك الإسناد، وقال الحاكم في الأربعين: صحيح على شرط الشيخين، وقال في المستدرک: صحيح على شرط البخاري، وقال النيهي: رواه ثقات إلا أنه روي موقفا، وقال الخطابي: أسنده عبد الله بن أبي بكر وزيادة الثقة مقبولة، وقال ابن حزم: الاختلاف فيه يزيد الخبر قوة، وقال الدارقطني: كلهم ثقات))، ابن حجر، التلخيص الحبير، ج ٢، ص ١٨٨.

## ثانياً: تضعيف الأحاديث

١- قال في حديث 'من قاء أو رَعَفَ فَلْيَتَوَضَّأْ'<sup>(١)</sup>: ((وهو حديث ضعيف، وروي من حديث

عبد الرزاق ، عن ابن جُرَيْج ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ وهو منقطع؛ لأنَّ والد ابن جُرَيْج

لا صحبة له))<sup>(٢)</sup>.

قال البيهقي: ((هذا الحديث رواه ابن عيَّاش مرَّةً هكذا، ومرَّةً قال: عن ابن جُرَيْج عن أبيه

عن عائشة، وكلاهما غير محفوظ ... قال أحمد: هكذا رواه ابن عيَّاش، وإنما رواه ابن جُرَيْج

عن أبيه، ولم يسنده عن أبيه، ليس فيه ذكر عائشة))<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن حجر: ((أَعْلَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ بِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ،

وَرِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْحِجَازِيِّينَ ضَعِيفَةٌ، وَقَدْ خَالَفَهُ الْحَفَاطُ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ جُرَيْجٍ فَرَوَوْهُ عَنْهُ

عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا))<sup>(٤)</sup>.

٢- قال في حديث نهى النبي ﷺ عن بَيْعِ المضطر<sup>(٥)</sup>: ((والحديث المشار إليه في سنده

(١) حديث ضعيف، أخرجه ابن ماجة بسنده إلى ابن جُرَيْج عن ابن أبي مَلِيكَةَ عن عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: 'مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَافٌ أَوْ قَلَسٌ أَوْ مَذْيٌ فَلْيَتَوَضَّأْ ثُمَّ لِيَتَنَّى عَلَى صَلَاتِهِ وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمُ'، ابن ماجة، السنن، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في البناء على للصلاة، ج ١، ص ٣٨٥، حديث رقم (١٢٢١)، والذَّارِ قُطْنِي، السنن، كتاب الطهارة، باب الوضوء من الخارج من البدن، ج ١، ص ١٥٣، حديث رقم (١١)، والطَّبْرَانِيُّ، المعجم الكبير، ج ١١، ص ١٦٥، حديث رقم (١١٣٧٤)، والبيهقي، السنن الكبرى، ج ١، ص ١٤٢، حديث رقم (٦٥٢).

(٢) ابن السُّبْكِيِّ، رفع الحاجب، ج ٤، ص ٢٩٥ - ٢٩٦، وقد وافق حكم ابن السُّبْكِيِّ على هذا الحديث ما حكم به نقاد الحديث.

(٣) البيهقي، السنن الكبرى، ج ١، ص ١٤٢.

(٤) ابن حجر، التلخيص الحبير، ج ١، ص ٢٧٤.

(٥) حديث ضعيف، أخرجه أحمد، المسند، ج ٢، ص ٢٥٢، حديث رقم (٩٣٧)، وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده ضعيف لضعف أبي عامر المزني، وهو صالح بن رستم الخزاز، وجهالة الشيخ من بني تميم، وأبو داود، السنن، كتاب البيوع، باب في بَيْعِ الْمُضْطَرِّ، ج ٣، ص ٢٥٥، حديث رقم (٣٣٨٢)، والبيهقي، السنن الكبرى، باب ما جاء في بيع المضطر وبيع المكره، ج ٦، ص ١٧، حديث رقم (١٠٨٦٠)، وقال: أبو عامر هذا، هو صالح بن رستم

### ثالثاً: توثيق الرواة

- ١- قال في حديث "نَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ"<sup>(٢)</sup>: ((والصَّلْت<sup>(٣)</sup>: هو السَّدُوسِيّ، ثَقَّةٌ<sup>(٤)</sup>)).
- ٢- وقال في رده على تجهيل خالد بن أبي الصلت<sup>(٥)</sup>: ((... وَخَالِدٌ مَجْهُولٌ، وَحَكِي أَبُو بَكْرٍ بِنِ الْمَنْذَرِ فِي كِتَابِهِ هَذَا عَنْ أَبِي ثَوْرٍ، قُلْنَا: خَالِدٌ مَعْرُوفٌ؛ رَوَى لَهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَرَوَى عَنْهُ سَفِيَّانُ بِنِ حُسَيْنٍ، وَمُبَارَكُ بِنِ فَضَالَةَ وَغَيْرُهُمَا، ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ، قَالَ شَيْخُنَا الذَّهَبِيُّ: وَمَا عَلِمْتُ أَحَدًا تَعَرَّضَ إِلَى لَيْنِهِ، ... رَوَى عَنْهُ خَالِدُ الْحَذَاءِ، وَمُبَارَكُ بِنِ فَضَالَةَ، وَوَاصِلُ مَوْلَى ابْنِ

الخَزَّازِ الْبَصْرِيِّ، وَقَدْ رَوَى مِنْ أَوْجِهٍ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَمْرِو، وَكُلُّهَا غَيْرُ قَوِيَّةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) ابن السُّبُكِيِّ، الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٤، ص ١٧.

(٢) حديث ضعيف، أخرجه أبو داود، المراسيل، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م، ص ٢٧٨، حديث رقم (٣٧٨)، والبيهقي، السنن الكبرى، ج ٩، ص ٢٤٠، حديث رقم (١٨٦٧٤)، وقال للزيلعي: ((قال ابن القطان: وفيه مع الإرسال أن الصلت السدوسي لا يعرف له حال، ولا يعرف بغير هذا، ولا روى عنه غير ثور بن زيد))، الزيلعي، نصب الراية، ج ٤، ص ١٨٣.

(٣) هو الصلت السدوسي، مولى سويد بن منجوف، تابعي، أرسل حديث "نبيحة المسلم حلال وإن لم يسم"، روى عنه ثور بن يزيد وحده، روى له أبو داود في المراسيل هذا الحديث الواحد، وقال ابن حجر: لين الحديث، وقال ابن حزم: مجهول، انظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير، ج ٤، ص ٢٩٩، والمزي، تهذيب الكمال، ج ١٣، ص ٢٣٢، والذهبي، ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٤٣٨، وابن حجر، لسان الميزان، ج ٧، ص ٢٤٨، وتقريب التهذيب، ص ٢٧٧، وتهذيب التهذيب، ج ٤، ص ٣٨٣.

(٤) ابن السُّبُكِيِّ، رفع الحاجب، ج ٤، ص ٤٢٢.

(٥) هو خالد بن أبي الصلت البصري، روى عنه خالد الحذاء، وسفيان بن حسين، والمبارك بن فضالة، وواصل مولى أبي عيينة، روى له ابن ماجة حديثاً واحداً، قال ابن حجر: قال ابن حزم: هو مجهول، وقال عبد الحق: ضعيف، وتعقب ابن مفوز كلام ابن حزم، فقال: مشهور بالرواية، معروف بحمل العلم، ولكن حديثه معلول، وقال في التقريب: وهو مقبول، وقال للذهبي: ذكره ابن حبان في الثقات، وما علمت أحداً تعرض إلى لينه، وقال في الكاشف: ثقة، انظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير، ج ٣، ص ١٥٥، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٣، ص ٣٣٦، والمزي، تهذيب الكمال، ج ٨، ص ٩٢، والذهبي، الكاشف، ج ١، ص ٣٦٥، وميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٤١٤، وابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١٨٨، وتهذيب التهذيب، ج ٣، ص ٨٤.

عينية، وهؤلاء ثقاة، فوجب أن يكون خالد معروفاً<sup>(١)</sup>.

#### رابعاً: تجريح الرواة

١- قال في تعليقه على حديث إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة<sup>(٢)</sup>: ((وهو شيخ لا يحتج به أهل الجرح والتعديل))<sup>(٣)</sup>.

٢- قال عن محمد الخزاعي<sup>(٤)</sup>: ((ليس مشهوراً، بل هو من مجهولي مشايخ بقية))<sup>(٥)</sup>.

#### المطلب الثاني: الأحكام التي اعتمد فيها على غيره

الإفادة من جهود السابقين دين العلماء في كل عصر، والبدء من حيث انتهى الناس

(١) ابن السكيتي، الإبهاج، ج ٥، ص ١٩٢٠.

(٢) هو إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة أبو سليمان القرشي الأموي، قال له الزهري لما سمعه يرسل الأحاديث: قاتلك الله يا ابن أبي فروة، ما أجراك على الله، ألا تسند أحاديثك، تحت بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة، وقال أحمد بن حنبل: لا تحل الرواية عندي عن إسحاق، وقال: ما هو بأهل أن يحمل عنه، ولا يروى عنه، وقال البخاري: تركوه، وقال ابن معين: إسحاق بن أبي فروة لا شيء، كذاب، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة متروك الحديث، وقال أبو زرعة: ذاهب الحديث متروك الحديث، انظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير، ج ١، ص ٣٩٦، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٢، ص ٢٢٧، والمزي، تهذيب الكمال، ج ٢، ص ٤٤٦، والذهبي، الكاشف، ج ١، ص ٢٣٧، وميزان الاعتدال، ج ١، ص ٣٤٤، وابن حجر، تقريب التهذيب، ص ١٠٢، وتهذيب التهذيب، ج ١، ص ٢١٠، ولسان الميزان، ج ٧، ص ١٧٤.

(٣) ابن السكيتي، رفع الحاجب، ج ٣، ص ٣٢٠.

(٤) هو محمد بن راشد الخزاعي أبو عبد الله، ويقال أبو يحيى الشامي النمشقي، ويعرف بالمكحولي، سكن البصرة، وتوفي بعد (٢٦٩هـ)، قال ابن عدي بعد أن ذكر حديثه: ((ومحمد الخزاعي هذا هو من مجهولي بقية، ويقال عن بقية في هذا الحديث عن محمد بن راشد عن الحسن، ومحمد بن راشد أيضاً عن الحسن مجهول))، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٣، ص ١٦٧، وتقه ابن حنبل وابن معين، وقال أبو حاتم: كان صدوقاً حسن الحديث، وقال النسائي: ثقة، وقال في موضع آخر: ليس به بأس، وقال ابن حبان: كان من أهل الورع والنسك، ولم يكن الحديث من صنعه فكثير المناكير في روايته، فاستحق ترك الاحتجاج به، وقال الدار قطني: يعتبر به، انظر ترجمته في: البخاري، التاريخ الكبير، ج ١، ص ٨١، والعقيلي، الضعفاء، ج ٤، ص ٦٥، وابن حبان، المجروحين، ج ٢، ص ٢٥٣، والمزي، تهذيب الكمال، ج ٢٥، ص ١٨٦، وابن حجر، لسان الميزان، ج ٧، ص ٥١٩.

(٥) ابن السكيتي، الإبهاج، ج ٣، ص ٣٣٥.

اعتراف بفضلهم، إذا رافق ذلك كله نسبة الأقوال إلى أصحابها، وابن السُّبُكِيِّ من العلماء الذين نهلوا من علوم السابقين، واعتمدوا أقوالهم وعارضوا بعضها، وقد سبق الحديث في مصنفات ابن السُّبُكِيِّ أنه كان يبتعد عن الجمع المجرد، ويقول: ((استهجن ممن يدعي التحقيق، من العلماء، إعادة ما ذكره الماضون، إذا لم يضم إلى الإعادة تنكيثا عليهم، أو زيادة قيد أهملوه، أو تحقيق تركوه))<sup>(١)</sup>.

وفي هذا المطلب سأحدث عن الأحكام الحديثية التي اعتمد فيها ابن السُّبُكِيِّ على غيره، وهل أضاف إليها، أو تعقبها.

#### أولاً: الاكتفاء بنقل أحكام العلماء في نقد الأسانيد والمتون

اعتمد ابن السُّبُكِيِّ على أحكام من سبقه من نقاد الحديث، وكان يكتفي أحيانا بإيراد ما قالوه في الإسناد، أو المتن، وهو إقرار ضمنى منه بقبول أحكامهم، واعتمادها، ومن أمثلة ذلك:

١- قال في حديث "يا رسول الله ما تقول في الذنب"<sup>(٢)</sup>: ((قال أبو سعيد: وهذا الإسناد ليس بذاك القوي))<sup>(٣)</sup>.

٢- قال في ترجمة تقي الدين أبو الفتح السُّبُكِيِّ: ((ثم تكلم أبو الفتح على ما رواه

(١) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ١، ص ٩٩.

(٢) حديث ضعيف، أخرجه ابن ماجة، السنن، كتاب الصيد، باب في الذنب والتعلب، ج ٢، ص ١٠٧٧، حديث رقم (٣٢٣٥)، وابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني، ج ٣، ص ٩٣، حديث رقم (١٤١١)، والطبراني، المعجم الكبير، ج ٤، ص ١٠٢، حديث رقم (٣٧٩٦)، والبيهقي، السنن الكبرى، ج ٩، ص ٣١٩، حديث رقم (١٩١٧١).

(٣) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٣٠٦.

الذارقطني من حديث عليّ رضي الله عنه مرفوعاً "ليس في العوامل صدقة"<sup>(١)</sup>، وضعفه، وأجاد في تضعيفه<sup>(٢)</sup>.

٣- قال في حديث "رُفِعَ عَنْ أُمِّي الْخَطَا وَالنُّسَيَان"<sup>(٣)</sup>: ((واعلم أن الحديث الذي أورده المصنف رواه الحافظ أبو القاسم التميمي من حديث ابن عباس، وروى ابن ماجه معناه، وصححه ابن حبان، وقال أحمد: لا يثبت))<sup>(٤)</sup>.

ففي هذه الأمثلة نلاحظ أن ابن السبكي اكتفى بنقل أقوال النقاد في الأحاديث، وهو إقرار ضمنى منه بالموافقة على ما قالوه.

ثانياً: الإضافة إلى ما قاله السابقون في نقد الأسانيد والمتون

لم يكتف ابن السبكي في مصنفاته بنقل أقوال العلماء السابقين، بل ضم إلى ذلك ما

(١) حديث ضعيف، أخرجه ابن أبي شيبة، المصنف، ج ٢، ص ٣٦٥، حديث رقم (٩٩٥٢)، والذارقطني، السنن، كتاب الزكاة، باب ليس في العوامل صدقة، ج ٢، ص ١٠٣، حديث رقم (١)، والطبراني، المعجم الكبير، ج ١١، ص ٤٠، حديث رقم (١٠٩٧٤)، والبيهقي، السنن الكبرى، ج ٤، ص ١١٦، حديث رقم (٧١٨٧)، وقال للزيلعي بعد أن ذكره: ((قال ابن حبان في كتاب "الضعفاء": ليس هو من كلام رسول الله، وإنما يعرف بإسناد منقطع، فقلبه الصقر على أبي رجاء، وهو يأتي بالمقلوبات انتهى، وأحمد بن الحارث الراوي عن الصقر هو الغساني، قال أبو حاتم الرازي: هو متروك الحديث))، للزيلعي، نصب الراية ج ٢، ص ٣٥٦، وذكره ابن حجر في اللسان، في ترجمة أحمد بن الحارث، ونقل عن ابن القطان أنه مجهول، انظر: ابن حجر، لسان الميزان، ج ١، ص ١٤٩.

(٢) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٩، ص ١٨٠، ولم أستطع الوقوف على كلام أبي الفتح ليبيان ما قاله.

(٣) حديث ضعيف، أخرجه ابن ماجه، السنن، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، ج ١، ص ٦٥٩، حديث رقم (٢٠٤٣)، بلفظ "إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمِّي الْخَطَا وَالنُّسَيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ"، وابن حبان، الصحيح، باب الإخبار عما وضع الله بفضل من هذه الأمة، ج ١٦، ص ٢٠٢، حديث رقم (٧٢١٩)، بلفظ "إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمِّي"، والذارقطني، السنن، كتاب النور، ج ٤، ص ١٧٠، حديث رقم (٣٣)، والطبراني، المعجم الكبير، ج ٢، ص ٩٧، حديث رقم (١٤٣٠).

(٤) ابن السبكي، الإبهاج، ج ٥، ص ١٥٧٠، ونقل عن الإمام محمد بن نصر قوله: فاستفتت أن لهذا اللفظ إسناداً، ولكنه لا يثبت، ثم قال: سئل أحمد بن حنبل عن الحديث فقال: لا يصح، ولا يثبت إسناد، انظر: ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٢٥٣-٢٥٤، ونقل ابن حجر تحسين الحديث عن النووي، ثم أطل في نقل أقوال العلماء في تضعيفه، انظر: ابن حجر، التلخيص الحبير، ج ١، ص ٢٨١-٢٨٢، وانظر إنكار الإمام أحمد لهذا

استخرجه نظره، ووضعه فهمه، وهذا دين المحققين من العلماء، ومن أمثلة ذلك:

١- قال في حديث "لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة أبدا": ((رواه الترمذي، وقال:

غريب من هذا الوجه، قلت: وفي إسناده سليمان بن سفيان، وهو ضعيف عند المحققين))<sup>(١)</sup>.

٢- قال في حديث "أبطل جهاده مع رسول الله": ((واعلم أن القوم لا تنتهض لهم حجة بهذا

الحديث، ولم يسلم لهم الاحتجاج بقول الصحابي، فإن الشافعي رحمه الله ذكر أنه لا يثبت مثله عن عائشة، قلت: وفيه ما ينبه على عدم ثبوته، وهو قولها أنه أبطل جهاده، ولم يقل أحد أنه من يعمل بالعينة حبط عمله، فلم يقولوا بمقتضى ما رواه))<sup>(٢)</sup>.

٣- قال في حديث "نحن معاشر الأنبياء لا نورث": ((وهو حديث قال شيخنا الذهبي: ليس

في شيء من الكتب الستة، والأمر كما قال، بل ولا رأيته في شيء من كتب الحديث، ثم رواه الهيثم بن كليب الشاشي من حديث أبي بكر الصديق رحمه الله ولفظه: "إننا معاشر الأنبياء لا نورث"، وضع "إننا" موضع "نحن"، ولذلك خرجه النسائي في سننه الكبير، وهو غير معدود عند المحققين من الكتب الستة، إنما يعدون السنن المشهورة التي له، وعليها يخرجون الأسماء والأطراف، وبالجمل: هو بلفظ "نحن" غير موجود، ولفظ "إننا" موجود، ولكن في غير الستة))<sup>(٣)</sup>.

=

الحديث: أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ج ١، ص ٥٦١.

(١) ابن السكيت، الإبهاج، ج ٥، ص ٢٠٥١، ورفع الحاجب، ج ٢، ص ١٥٩.

(٢) ابن السكيت، الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ١٩٣.

(٣) ابن السكيت، رفع الحاجب، ج ٣، ص ٧٨.

٤- قال في حديث "إن الله أجاركم من ثلاث خصال": ((رواه أبو داود، وفي إسناده محمد

ابن إسماعيل بن عباس عن أبيه، وهو على ضعفه، قال أبو حاتم: لم يسمع من أبيه شيئا، وروي من طريق أخرى منقطعة، وروى الدار قطني معنى الحديث بسند ضعيف))<sup>(١)</sup>.

#### ثالثا: أحكام تعقبها بالنقد

لم يكن ابن السبكي كحاطب ليل يأخذ كل ما يجده، بل كان يقف عند أحكام النقاد موافقا لما يراه صوابا، ومنبها على ما يراه خطأ، أيا كان قائله، طالما أنه يأتي بالتكليف على ما يذهب إليه، ومن أمثلة ذلك:

١- قال في حديث "من كان آخر كلامه لا إله إلا الله": ((هو حديث صحيح، وصالح بن أبي عريب ثقة، وثقة ابن حبان وغيره، وخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه، ولم يغمزه أحد فيما علمت، غير أن ابن القطان قال: لا يُعرفُ حاله، ولا يُعرفُ روى عنه غير عبد الحميد بن جعفر، وليس الأمر كما زعم؛ فقد روى عنه حيوة بن شريح، والليث، وابن لهيعة وغيرهم، ولحديثه هذا أحاديث شواهد أسلفناها تعضده، وفي رواية أسندناها إلى عبادة وأبي الدرداء "أو حرم الله عليه النار"، ويعضده أيضا الأمر بتلقين الموتى لا إله إلا الله، فإنه أمر إرشاد لهذا المطلوب العظيم، والمقصود الجسيم، وهو دخول الجنة أو النجاة من النار))<sup>(٢)</sup>.

٢- قال في تعليقه على قول أبي حاتم في أبي ثور: ((وقال أبو حاتم: هو رجل يتكلم بالرأي فيخطئ ويصيب، وليس محله محل المسمعين في الحديث، قلت: هذا غلو من أبي حاتم،

(١) ابن السبكي، رفع الحاجب، ج ٢، ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٢) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ١، ص ٦٣.

وليس الكلام في الرأي موجبا للتدح، فلا التفات إلى قول أبي حاتم هذا، وهو من الطراز الأول الذي قدمناه في ترجمة أحمد بن صالح المصري، وأبو ثور أظهر أمرا من أن يحتاج إلى توثيق، وقد قدمنا كلام أحمد بن حنبل فيه، وكفى به شرفا))<sup>(١)</sup>.

٣- قال في ترجمة الربيع بن سليمان صاحب الشافعي: ((... وقيل كانت فيه سلامة صدر وغفلة، قلت: إلا أنها باتفاقهم لم تنته به إلى التوقف في قبول روايته، بل هو ثقة ثبت، خرج إمام الأئمة ابن خزيمة حديثه في صحيحه، وكذلك ابن حبان، والحاكم، قال ابن أبي حاتم سمعنا منه وهو صدوق، وسئل أبي عنه فقال: صدوق))<sup>(٢)</sup>.

٤- قال في ترجمة حرمة التجيبي: ((قلت: تكلم بعضهم في حرمة، فعن أبي حاتم: لا يحتج به، وأنصف ابن عدي فقال: قد تبجرت حديث حرمة، وفتشته الكثير فلم أجد في حديثه ما يجب أن يضعف من أجله، ورجل توارى ابن وهب عندهم ويكون حديثه كله عنده، فليس ببعيد أن يغرب على غيره، قلت: هذا هو الحق، وحرمة ثقة ثبت، إن شاء الله))<sup>(٣)</sup>.

---

(١) المصدر السابق، ج ٢، ص ٧٥، وقال ابن السبكي: ((ولنا أجوز أن يكون قول أبي حاتم: ليس محله محل المسمعين في الحديث مع كونه غير قدح، مصحفا في الكتب، وأنه إنما قال: محل للمتبعين، أي المكثرين، فإن أبا ثور لم يكن من المكثرين في الحديث إكثار غيره من الحفاظ، وقد رأيت اللفظة هكذا بخط بعض محتني زماننا في الحكاية عن أبي حاتم، ولا شك أن الفقه كان أغلب عليه من الحديث، وكان المحققون إذا سئلوا عن مسائل الفقه أحالوا عليه، وقد قدمنا ما يدل على ذلك))، ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٧٦.

(٢) المصدر السابق، ج ٢، ص ١٣٤.

(٣) المصدر السابق، ج ٢، ص ١٢٨.

## المبحث الثاني: تناوله جانبَي السند والمتن في النقد

تعرض ابن السُبُكِّي لنقد المروي - سندا ومتنا - ولم يهمل جانب نقد المتن، وإن كان أكثر كلامه في نقد الأسانيد، إذ من المعلوم أن لا تلازم بين صحة الإسناد وصحة المتن، لذا فقد وجه ابن السُبُكِّي نقده للأحاديث من جانبَي السند والمتن، وقد مرّ معنا الكثير من الأمثلة الدالة على ذلك، ولذا فسأكتفي هنا بإيراد أمثلة من المتون التي تعرض لها ابن السُبُكِّي بالنقد، فمن ذلك:

١- قال في حديث "رَدَّ شَهَادَةُ الْقَانِعِ"<sup>(١)</sup>: ((ومسألة القانع، مع ورود حديث فيها، لم أجد من أشبعها قولاً، وقليل من خصّها بالذكر، ولم أرها في شيء من كتب الرافعي، والنووي، وابن الرقعة، بل لا أحفظها مقصودة بالذكر في غير "تعليقة" القاضي، ومن بعده ممن سذكروه، والذي أقوله فيها: إن الحديث إن صحّ، وكان معناه ما ذكر، فلا مدفع له، وواجب الرجوع إليه، غير أنه لا يكاد يثبت، ولفظه مضطرب، ومعناه مختلف فيه، أمّا توقفنا في ثبوته؛ فمن قبل أنه من حديث محمد بن راشد، وفيه كلام، عن سليمان بن موسى الدمشقي، وفيه أيضاً كلام؛ قال البخاري: عنده مناكير عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأمّا اضطراب لفظه؛ فلفظ أحمد: "لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ وَلَا ذِي غِمْرٍ"<sup>(٢)</sup> عَلَى أَخِيهِ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَانِعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ، وَتَجُوزُ شَهَادَتُهُ لِغَيْرِهِمْ، وَالْقَانِعُ الَّذِي يُنْفِقُ عَلَيْهِ أَهْلُ الْبَيْتِ"<sup>(٣)</sup>، ولفظ أبي داود: "رَدَّ شَهَادَةُ الْخَائِنِ وَالْخَائِنَةِ وَذِي الْغِمْرِ عَلَى أَخِيهِ وَرَدَّ شَهَادَةُ الْقَانِعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ وَأَجَازَهَا لِغَيْرِهِمْ"<sup>(٤)</sup>، وفي لفظ آخر

(١) القانع هو للخادم والتابع، انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الأثر، ج ٤، ص ١٩٠.

(٢) أي: ذي حقد، انظر: المصدر السابق، ج ٣، ص ٧٢٢.

(٣) حديث حسن، أخرجه أحمد، المسند، ج ١١، ص ٥٠١، حديث رقم (٦٨٩٩).

(٤) حديث حسن، أخرجه أبو داود، المستن، كتاب الأقضية، باب من تردّد شهادته، ج ٣، ص ٣٠٦، حديث رقم (٣٦٠٠).

عنده لم يذكر القانع بالكليّة<sup>(١)</sup>، ورواه الذّار قطني من حديث عائشة، ولفظه: "ولا القانع من أهل البيت لهم"<sup>(٢)</sup>، رواه من حديث يزيد بن أبي زياد وقال: يزيد بن أبي زياد هذا لا يحتج به، قلت: وذكر ابن أبي حاتم في العلل أن أبا زرعة الرّازي قال: إنه حديث منكر<sup>(٣)</sup>، وأمّا الاختلاف في معناه؛ فما ذكره الخطّابي<sup>(٤)</sup> اعتمد فيه على قول أبي عبيد: القانع السائل والمستطعم، وقال أيضا: قد يقال إنه المنقطع إلى القوم يخدمهم، ويكون في حوائجهم<sup>(٥)</sup>، قلت: ولعلّ هذا أشبه بمعنى الحديث، وقد تقدم في بعض ألفاظه ما يؤيده، ومع هذا الاضطراب يقف الاحتجاج به<sup>(٦)</sup>)).

وسأكتفي بما أورده ابن السّبيكي في هذا الحديث دون زيادة، فكلّامه موافق لما ذكره الزّيلعي في نصب الرّاية<sup>(٧)</sup>.

٢- قال في حديث "للرّاجل سهّم وللفارس سهّمان" ((وهذا اللفظ لا أعرفه، والذي في "الصّحيحين" أنه عليه الصلاة والسلام، "جعل للفارس سهمين، ولصاحبه سهما"<sup>(٨)</sup>، وبه يقول

- 
- (١) انظر أبو داود، السنن، كتاب الأقضية، باب من تردّد شهادته، ج ٣، ص ٣٠٦، حديث رقم (٣٦٠١).
- (٢) أخرجه الذّار قطني، السنن، كتاب في الأقضية والأحكام وغير ذلك، باب في المرأة تقتل إذا ارتكبت، ج ٤، ص ٢٤٤، حديث رقم (١٤٥).
- (٣) انظر: ابن أبي حاتم، علل الحديث، ج ١، ص ٤٧٦.
- (٤) انظر: الخطّابي، غريب الحديث، ج ١، ص ٨٩.
- (٥) انظر: أبو عبيد، القاسم بن سلّم (ت ٢٢٤هـ)، غريب الحديث، تحقيق محمد عبد المعيد خان، بيروت - لبنان، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٥م، ج ٢، ص ١٥٥.
- (٦) ابن السّبيكي، الطّبقات الكبرى، ج ٣، ص ٢٨٦ - ٢٨٧.
- (٧) انظر: الزّيلعي، نصب الرّاية، ج ٤، ص ٨٣.
- (٨) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الجهاد والسير، باب سهام للفارس، ج ٣، ص ١٠٥١، حديث رقم (٢٧٠٨)، ومسلم، الصحيح، كتاب الجهاد والسير، باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين، ج ٣، ص ١٣٨٣، حديث رقم (١٧٦٢).

أصحابنا، وفي لفظ للبخاري "لفرس سهمين، وللراجل سهماً"<sup>(١)</sup>، وفي سنن الدار قطني: "جعل

للفارس سهمين، وللراجل سهماً"<sup>(٢)</sup> ((<sup>(٣)</sup>.

وقد عقد ابن السبكي فصلاً في كتابه "طبقات الشافعية الكبرى" جمع فيه جميع ما في كتاب

"الإحياء" للغزالي من الأحاديث التي لم يجد لها إسناداً، أو كانت بعض ألفاظها غير ثابتة<sup>(٤)</sup>، ويعدّ

هذا الفصل إضافة علمية أتحفنا بها ابن السبكي.

---

(١) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، ج٤، ص١٥٤٥، حديث رقم (٣٩٨٨).

(٢) أخرجه الدار قطني، السنن، كتاب السير، ج٤، ص١٠٦، حديث رقم (٢٠).

(٣) ابن السبكي، رفع الحاجب، ج٤، ص٣٢٢.

(٤) انظر: ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج٦، ٢٨٧.

### المبحث الثالث: المؤاخذات على ابن السُّبُكِيِّ

المطلب الأول: أوهام وقعت له في عزو الأحاديث، وذكر متونها

حرص ابن السُّبُكِيِّ على تخريج الأحاديث، وذكر مصادرها إلا أنه وقعت له أوهام في عزو الأحاديث لمصادرها، ولم يلتزم بلفظ الحديث كما أخرجه صاحب المصدر، بل أتى بألفاظ مغايرة، ومن أمثلة ذلك:

١- قال في حديث "النَّاسُ تَبَعَ لِقُرَيْشٍ": ((أخرجه مسلم في المغازي من صحيحه))<sup>(١)</sup>، والحديث المشار إليه، أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، وليس في كتاب المغازي<sup>(٢)</sup>.

٢- قال: ((ويقرب من حديث الطَّيْرِ، حديث "عليُّ خَيْرُ الْبَشَرِ، من أبَي فقد كفر"، أخرجه الحاكم أيضا))<sup>(٣)</sup>، ولم أقف عليه في المستدرک.

٣- قال في حديث "إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ": ((ومسلم في القدر))<sup>(٤)</sup>، أي أخرجه مسلم في كتاب القدر، وإنما أخرجه مسلم في كتاب العلم<sup>(٥)</sup>.

٤- ذكر حديث "الإِيمَانُ يَمَانٍ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ، أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ هُمْ أَرْقُ أَفْنَدَةً وَالَّذِينَ قُلُوبًا، وقال: ((أخرجه البخاري ومسلم))<sup>(٦)</sup>.

ورواية البخاري "أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ هُمْ أَرْقُ أَفْنَدَةً وَالَّذِينَ قُلُوبًا الْإِيمَانُ يَمَانٍ وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ وَالْفَخْرُ وَالْخِيَلَاءُ فِي أَصْحَابِ الْإِبِلِ وَالسَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ"<sup>(٧)</sup>، ورواية مسلم "أَتَاكُمْ أَهْلُ

(١) ابن السُّبُكِيِّ، الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ١، ص ١٩٠.

(٢) انظر: مسلم، الصحيح، كتاب الإمارة، باب النَّاسُ تَبَعَ لِقُرَيْشٍ، ج ٣، ص ١٤٥١، حديث رقم (١٨١٨).

(٣) ابن السُّبُكِيِّ، الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٤، ص ١٧٠.

(٤) للمصدر السابق، ج ١، ص ٣٢٣.

(٥) انظر: مسلم، الصحيح، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه، ج ٤، ص ٢٠٥٨، حديث رقم (٢٦٧٣).

(٦) ابن السُّبُكِيِّ، الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٣، ص ٣٦٢.

(٧) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب المغازي، باب قنوم الأشعرين وأهل اليمن، ج ٤، ص ١٥٩٤.

الْيَمَنِ هُمْ أَضْعَفُ قُلُوبًا وَأَرْقُ أَفْئِدَةً الْفِقَهُ يَمَانٍ وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ<sup>(١)</sup>، فاللفظ الذي ساقه ابن السُّبُكِيِّ ليس من لفظ البخاري ولا لفظ مسلم.

٥- ذكر حديث "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنَنِي بِحَرْبٍ وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعُهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرُهُ الَّذِي يَبْصُرُ بِهِ وَيَدُّهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا وَرَجُلُهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا فَلَنْ سَأَلَنِي لِأَعْطِيَنَّهُ وَلَنْ اسْتَعَاذَنِي لِأَعِيزَنَّهُ وَمَا تَرَكْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَكْدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاعَتَهُ وَلَا بَدَ لَهُ مِنْهُ"، وقال: ((أخرجه البخاري عن محمد بن عثمان بن كرامة العجلي الكوفي فوافقه بعلو))<sup>(٢)</sup>.

أما لفظ البخاري، فكان فيه: "فَقَدْ آذَنْتُ بِالْحَرْبِ"، "وَأِنْ سَأَلَنِي"، ولم يرد في لفظ البخاري قوله "وَلَا بَدَ لَهُ مِنْهُ"<sup>(٣)</sup>.

#### المطلب الثاني: موقفه من شيخه الذهبي

ترجم ابن السُّبُكِيِّ للإمام الذهبي في كتابه "طبقات الشافعية الكبرى"، وذكر أنه شيخه الذي أخذ منه علم الحديث، وكان يتردد إليه في اليوم مرتين لحسن معاملته وتودده له، وتحدث عن المنزلة التي وصل إليها عنده، حتى إنه نزلَ له عن مشيخة دار الحديث الأشرفية، وشهد له أنه في الطبقة الأولى من المحدثين، وكتبه طافحة بالنقل عن الإمام الذهبي، إلا أن ابن السُّبُكِيِّ قد

حديث رقم (٤١٢٧).

(١) أخرجه مسلم، الصحيح، كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان فيه ورُجْحَانِ أَهْلِ الْيَمَنِ فِيهِ، ج ١، ص ٧٢، حديث رقم (٥٢).

(٢) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٩، ص ٣١٥.

(٣) نظر البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الرقاق، باب من جاهد نفسه في طاعة الله، ج ٥، ص ٢٣٨٤، حديث رقم (٦١٣٥).

وَقَفَ مِنْ شَيْخِهِ مَوْقِفًا لَا يُؤَافِقُ عَلَيْهِ؛ فَقَدْ تَجَاوَزَ الْحَدَّ فِي وَصْفِ الْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ بِأَوْصَافٍ لَا تَلِيْقُ بِهِ وَبِمَكَانَتِهِ الَّتِي شَهِدَ لَهُ بِهَا الْقَاصِي وَالذَّانِي<sup>(١)</sup>.

لَمْ تَلَقْ عِلَاقَةً ابْنُ السُّبُكِيِّ بِشَيْخِهِ الْإِمَامِ الذَّهَبِيَّ عَنَاقِيَةً فِي التَّرَاسُاتِ الْمَعَاصِرَةِ، لِبَيَانِ الْأَسْبَابِ الْحَامِلَةِ لِابْنِ السُّبُكِيِّ لِلْوَقِيعَةِ فِي شَيْخِهِ الذَّهَبِيِّ، وَوَصَفِهِ بِأَوْصَافٍ لَا يَنْبَغِي أَنْ تُصَدَّرَ مِنْ تَلْمِيزٍ فِي حَقِّ شَيْخِهِ، وَقَدْ أَشَارَ مُحَقِّقًا كِتَابَ "طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى" إِلَى ذَلِكَ الْمَوْقِفِ بِقَوْلِهِمَا: ((وَرَغْمَ مَحَبَّتِهِ لِشَيْخِهِ الذَّهَبِيِّ وَإِعْزَازِهِ لَهُ، فَقَدْ أَخَذَ عَلَيْهِ أُمُورًا فِي تَارِيخِهِ))<sup>(٢)</sup>.

وَعِزَّاءُ عَبْدِ الْفَتَّاحِ أَبُو غَدَّةٍ<sup>(٣)</sup> مَا صَدَرَ مِنْ ابْنِ السُّبُكِيِّ تَجَاهَ شَيْخِهِ إِلَى التَّعَصُّبِ، فَقَالَ: ((لَا يَخْلُو مِنْ مِبَالِغَةٍ وَتَحَامُلٍ، بِسَبَبِ الْمَخَالَفَةِ فِي الْعَقِيدَةِ))<sup>(٤)</sup>.

أَمَّا الْمَصَادِرُ الْقَدِيمَةُ، فَقَدْ أَخَذَتْ عَلَى ابْنِ السُّبُكِيِّ مَوْقِفَهُ مِنْ شَيْخِهِ الذَّهَبِيِّ؛ فَهَا هُوَ السَّخَاوِيُّ يَقُولُ فِي ذِمِّ نَاقِدِي التَّارِيخِ بَعْدَ أَنْ قَسَمَهُمْ إِلَى أَقْسَامٍ سِتَّةٍ: ((وَأَمَّا الْخَامِسُ، فَالَّذِي نَسَبَ الذَّهَبِيَّ لِذَلِكَ هُوَ تَلْمِيزُهُ النَّاجِ السُّبُكِيَّ، وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِهِ، إِنَّمَا هُوَ فِي أَفْرَادٍ مِمَّا وَقَعَ النَّاجُ فِي أَقْبَحِ مِنْهُ))<sup>(٥)</sup>.

---

(١) لِنَظَرِ بَعْضِ أَقْوَالِ ابْنِ السُّبُكِيِّ وَالَّتِي طَعَنَ فِيهَا بِالْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ، وَقَدْ أَثَرَتْ عَدَمَ ذِكْرِهَا: ابْنُ السُّبُكِيِّ، لَطَبَقَاتِ الْكُبْرَى، ج ٢، ص ١٣، و ص ٢٢، و ص ٢٤، ج ٣، ص ٣٥٢، و ج ٤، ص ١٣٣، وَغَيْرُهَا.

(٢) ابْنُ السُّبُكِيِّ، لَطَبَقَاتِ الْكُبْرَى، مَقْدَمَةُ التَّحْقِيقِ، ج ١، ص ١٦، وَهِيَ إِشَارَةٌ لَا تُوحِي بِمَا صَدَرَ مِنْ ابْنِ السُّبُكِيِّ فِي حَقِّ شَيْخِهِ.

(٣) فِي تَحْقِيقِهِ لِكِتَابِ قَاعِدَةِ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ وَقَاعِدَةُ فِي الْمَوْرُخِينَ.

(٤) ابْنُ السُّبُكِيِّ، قَاعِدَةُ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، ص ٤٢، حَاشِيَةُ ١، وَقَالَ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى كَلَامِ آخِرِ لَابِنِ السُّبُكِيِّ فِي حَقِّ شَيْخِهِ الذَّهَبِيِّ: ((وَفِيهِ مِبَالِغَةٌ طَافِحَةٌ، وَتَحَامُلٌ مَكْشُوفٌ))، الْمَصْدَرُ السَّابِقُ، ص ٤٤.

(٥) السَّخَاوِيُّ، الْإِعْلَانُ بِالتَّوْبِيخِ لِمَنْ ذَمَّ أَهْلَ التَّارِيخِ، نَشَرَهُ فِرَانْزُ رُوزَنْتَال، تَرْجَمَهُ صَالِحُ الْعَلِي، بَيْرُوت - لُبْنَانُ، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، ص ٩٤، وَقَدْ نَقَلَ السَّخَاوِيُّ بَعْضَ مَا وَقَعَ مِنْ ابْنِ السُّبُكِيِّ فِي حَقِّ الْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ، وَقَالَ: ((إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ الَّذِي بَالِغٌ فِيهِ، مَعَ أَنَّهُ عَمِدَتُهُ فِي جَلِّ التَّرَاجِمِ، وَكَوْنُهُ هُوَ قَدْ زَادَ فِي التَّعَصُّبِ عَلَى الْحَنَابِلَةِ، كَمَا أَسْلَفْتُهُ مَقْرُونًا بِإِنْكَارِهِ، فَشَارَكَهُ فِيْمَا زَعَمَهُ مِنَ التَّعَصُّبِ، وَدَعَا إِلَى الْغَيْبَةِ))، الْمَصْدَرُ السَّابِقُ، ص ١٢٦.

وَتَحَدَّثَ الشَّوْكَانِيُّ وَاصْفاً مَوْقِفَ ابْنِ السُّبْكِيِّ مِنْ شَيْخِهِ، وَمَا أَطْلَقَ مِنْ أَوْصَافٍ فِي حَقِّهِ بِأَنَّهُ بَاطِلٌ، لِمَا اشْتَهَرَ عَنِ الذَّهَبِيِّ مِنَ الْإِنْصَافِ، وَالذَّبِّ عَنِ الْأَفْضَلِ، وَمَا كَانَ مِنْ طَعْنٍ، فَإِنَّمَا هُوَ نَقْلٌ عَنْ سَبْقِهِ مِمَّنْ لَمْ يَعَاصِرْهُ، وَإِنْ كَانَ فِيْمَنْ عَاصِرُهُ فَإِلَامُ الذَّهَبِيِّ قَوْلُهُ مُعْتَبَرٌ فِي الْجَرْحِ، وَلَا يُخَالِفُ ذَلِكَ إِلَّا نَادِرًا، شَأْنُ كُلِّ بَشَرٍ، وَلَا يَسْتَحِقُّ مَا وَصَفَهُ بِهِ ابْنُ السُّبْكِيِّ<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ ابْنُ السُّبْكِيِّ عَلَى مَا وَصَفَ بِهِ الْإِمَامَ الذَّهَبِيَّ مِنَ التَّعَصُّبِ بِمَا نَقَلَهُ مِنْ خَطِّ الْإِمَامِ الْعَلَانِيِّ فِي وَصْفِ الْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ؛ حَيْثُ قَالَ: ((غَلَبَ عَلَيْهِ مَذْهَبُ الْإِثْبَاتِ، وَمَنَافَرَةُ التَّأْوِيلِ، وَالْغَفْلَةُ عَنِ التَّنْزِيهِ، حَتَّى أَثَّرَ ذَلِكَ فِي طَبْعِهِ انْحِرَافًا شَدِيدًا عَنْ أَهْلِ التَّنْزِيهِ، وَمِيلًا قَوِيًّا إِلَى أَهْلِ الْإِثْبَاتِ، فَإِذَا تَرَجَّمَ وَاحِدًا مِنْهُمْ يَطْنِبُ فِي وَصْفِهِ ... وَيَتَغَاوَلُ عَنْ غُلَطَاتِهِ، وَيَتَأَوَّلُ لَهُ مَا أَمْكَنَ، وَإِذَا ذَكَرَ أَحَدًا مِنَ الطَّرَفِ الْآخَرِ ... لَا يَبَالِغُ فِي وَصْفِهِ، وَيَكْثُرُ مِنْ قَوْلٍ مِنْ طَعْنٍ فِيهِ ... وَسَبِيهِ الْمَخَالَفَةِ فِي الْعَقِيدَةِ))<sup>(٢)</sup>.

وَكَلَامُ الْإِمَامِ الْعَلَانِيِّ هَذَا يَقَابِلُهُ شَهَادَةُ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ لِلْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ؛ كَالسَّخَاوِيِّ، وَالشَّوْكَانِيِّ وَغَيْرِهِمَا.

وَمِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي دَفَعَتْ ابْنَ السُّبْكِيِّ لِلْوَقِيعَةِ فِي شَيْخِهِ الذَّهَبِيِّ - كَمَا زَعَمَ - اخْتِصَارُ بَعْضِ التَّرَاجِمِ الَّتِي أَوْرَدَهَا فِي كِتَابِهِ، وَقَدْ عَزَا ابْنُ السُّبْكِيِّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ لِلتَّعَصُّبِ<sup>(٣)</sup>، وَأَرَى أَنَّ الْاِخْتِصَارَ أَوْ الْإِطَالََةَ تَعُودُ لِلْمَنْهَجِ الَّذِي سَلَكَهُ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي كِتَابِهِ؛ حَيْثُ قَالَ فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ تَارِيخَ الْإِسْلَامِ: ((... وَمَعْرِفَةُ طَبَقَاتِهِمْ، وَأَوْقَاتِهِمْ، وَشُيُوخِهِمْ، وَبَعْضُ أَخْبَارِهِمْ؛ بِأَخْصَرِ عِبَارَةٍ، وَالْخُصَّ لَفْظًا، وَمَا تَمَّ مِنَ الْفَتْوحَاتِ الْمَشْهُورَةِ، وَالْمَلَحَمِ الْمَذْكُورَةِ، وَالْعَجَائِبِ الْمَسْطُورَةِ، مِنْ

(١) انظر: لشوكانيّ، البدر الطالع، ج ٢، ص ١١١.

(٢) المصدر السابق، ج ٢، ص ١٣.

(٣) انظر أمثلة تلك التراجيم التي وصف فيها ابن السبكيّ شيخه بالنقصير وتعمد الاختصار: ابن السبكيّ،

غير تطويل ولا استيعاب، ولكن أنكر المشهورين ومن يشبههم، وأترك المجهولين ومن يشبههم،  
وأشير إلى الوقائع الكبار، إذ لو استوعبت التراجم والوقائع، لبلغ الكتاب مائة مجلدة، بل أكثر،  
لأن فيه مائة نفس يمكنني أن أنكر أحوالهم في خمسين مجلداً<sup>(١)</sup>.

ومن تلك الأسباب أيضاً: ذكر من ليسوا من أهل الرواية في كتابه "ميزان الاعتدال"<sup>(٢)</sup>، وقد  
أجاب الإمام الذهبي عن ذلك؛ فقال: ((وفيه من تكلم فيه مع ثقته وجلالته، بأدنى لين، وبأقل  
تجريح، فلولا أن ابن عدي أو غيره، من مؤلفي كتب الجرح ذكروا ذلك الشخص لما ذكرته  
لثقته، ولم أر من الرأي أن أحذف اسم أحد ممن له ذكر، بتليين ما في كتب الأئمة المذكورين،  
خوفاً من أن يتعقب عليّ، لا أنني ذكرته لضعف فيه عندي<sup>(٣)</sup>)).

والعجيب أن ابن السبكي يدرك ذلك، وقد أعجبه ما قاله الإمام الذهبي؛ فقال: ((ويعجبني من  
كلام شيخنا أبي عبد الله الحافظ فصل ذكره بعد تصنيف كتاب "الميزان"، وأنا مورد بعضه، قال:  
قد كتبت في مصنفاتي "الميزان" عدداً كثيراً من الثقات الذين احتج البخاري أو مسلم، أو غيرهما  
بهم، لكون الرجل منهم قد دون اسمه في مصنفات الجرح، وما أوردتهم لضعف فيهم عندي، بل  
ليعرف ذلك<sup>(٤)</sup>)).

هذه بعض الأسباب التي دفعت - باعتقادي - ابن السبكي إلى وصف الإمام الذهبي بما  
وصفه به، وهي لا تقتضي كل ما صدر من ابن السبكي.

=  
الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ١٣٠، وص ١٤٣، وص ٢٠٤، وج ٥، ص ١٨٢، وغيرها.

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ١، ص ١٢.

(٢) انظر اعتراض ابن السبكي على بعض من ذكرهم الإمام الذهبي في كتابه الميزان لكونهم ليسوا من أهل  
الرواية: ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٨٨، وج ٨، ص ٨٨.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ١، ص ١١٣.

(٤) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٩، ص ١١١.

ومن خلال استعراض بعض النصوص التي انتقد فيها ابن السبكي شيخه، تبين لي أنه يتهمه بالتعصب دون أن يأتي بالدليل سوى الظن؛ فمن ذلك:

١- قال ابن السبكي: ((ولقد وقفت في "تاريخ" الذهبي، رحمه الله، على ترجمة الشيخ الموفق بن قدامة الحنبلي، والشيخ فخر الدين بن عساكر، وقد أطلت تلك وقصر هذه، وأتى بما لا يشك لبنيب أنه لم يحملة على ذلك إلا أن هذا أشعري، وذاك حنبلي، وسيفقون بين يدي رب العالمين))<sup>(١)</sup>.

٢- وقال أيضا في ترجمة الجويني: ((وأما شيخنا الذهبي، غفر الله له، فإنه حار كيف يصنع في ترجمة هذا الإمام، الذي هو من محاسن هذه الأمة المحمدية، وكيف يمزقها، فخرط ما أمكنه، ثم قال: وقد ذكره عبد الغافر، فأسهب وأطنب، إلى أن قال: وكان يذكر دروسا، وساق نحو ثلاثة أسطر من أخريات كلام عبد الغافر، ثم كأنه سئم ومل؛ لأن مثله مثل محمول على تقييد عدو له، فقال بعد أن انتهى من ذكر السطور الثلاثة التي حكاها ما نصته: وذكر الترجمة بطولها))<sup>(٢)</sup>.

ولن أطيل الحديث عن هذين النصين، فتعليل ابن السبكي لصنيع الإمام الذهبي مستند إلى الظن، و﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾<sup>(٣)</sup>.

ويقوله ما لم يقل، ويوجه كلامه بما لا يحتمل؛ فمن ذلك:

(١) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٢٤.

(٢) المصدر السابق، ج ٥، ص ١٨٢.

(٣) سورة يونس، الآية (٣٦).

١- قال عن الذهبي في ترجمة الكرجي: ((وكان يتمنى، فيما أعرفه منه، أن يحكي الأبيات الأخر، ذات الطامات الكبير، التي سأذكرها لك، ولكن يخشى صولة الشافعية، وسيف السنة المحمدية))<sup>(١)</sup>.

فكيف يعرف أمنية الإمام الذهبي<sup>(٢)</sup>، وهل الكرجي تفوق حرمة حجة الإسلام الغزالي؟ فقد قال ابن السبكي: ((فمن ناقل لبعض الممادح، وحاك لجميع ما أورده مما عيب على حجة الإسلام الغزالي، وذلك صنيع من يتعصب على حجة الإسلام، وهو شيخنا الذهبي، فإنه ذكر بعض الممادح نقلاً معجرف اللفظ، محكياً بالمعنى، غير مطابق في الأكثر، ولما انتهى إلى ما ذكره عبد الغافر مما عيب عليه، استوفاه، ثم زاد ووشح، وبسط ورشح))<sup>(٣)</sup>.

٢- وقال في ترجمة الجويني: ((وقد حكى شيخنا الذهبي كسر المنبر، والأقلام، والمحابر، وأنهم أقاموا على ذلك حولا، ثم قال: وهذا من فعل الجاهلية والأعاجم، لا من فعل أهل السنة والأئباع، قلت: وقد حار هذا الرجل ما الذي يؤدي به هذا الإمام، وهذا لم يفعله الإمام، ولا أوصى به أن يفعل، حتى يكون غصاً منه، وإنما حكاها الحاكون إظهاراً لعظمة الإمام عند أهل عصره))<sup>(٤)</sup>.

لو قدر للإمام الجويني أن يحتاج الإمام الذهبي في هذا لما زاد الإمام الذهبي على أن يتلو قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ أَلَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ

(١) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج٦، ص١٤١.

(٢) قد يقول قائل: إن ابن السبكي تلميذ الذهبي، وكان يذهب إليه في اليوم مرتين، فكيف لا يعرف شيخه؟ وجواب ذلك: أن التلميذ قد يكشف شخصية شيخه من خلال أقواله وتصرفاته، ولو كان الأمر كما ذهب إليه ابن السبكي لصرح به، ولأى بما يدل على ما ذهب إليه.

(٣) ابن السبكي، الطبقات الكبرى، ج٦، ص٢٠٣-٢٠٤.

(٤) المصدر السابق، ج٥، ص١٨٤.

اللَّهُ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ<sup>(١)</sup>.

وفي النهاية أجد نفسي تميل في هذه المسألة إلى ما قاله الإمام الصنعاني؛ حيث قال: ((لا يخفى أن الصلاح العلاني وابن السبكي شافعيان حاذان أشعريان، وأن الذهبي إمام كبير الشأن، حنبلي الاعتقاد، شافعي الفروع، وبين هاتين الطائفتين، الحنابلة والأشعرية، في العقائد، وفي الصفات وغيرها، تنافر كلي، فلا يقبلان عليه بعين ما قالاه فيه))<sup>(٢)</sup>.

#### المطلب الثالث: تناقضه في مواقفه

أرسى ابن السبكي من خلال مصنفاته بعض القواعد التي تحسب له، ولكن من جانب آخر تجده يناقض تلك القواعد، وسأعرض في هذا المطلب مسألتين أمثل بهما على ذلك:

#### المسألة الأولى: أدب المناظرة، والتخلق مع العلماء

اعتراض المتأخر على المتقدم فيما وافق الصواب لا يعدّ طعنا بالمتقدم، وهذا دين العلماء على مر العصور، التعقب والاستدراك والإضافة إلى ما جاء به السابقون، وابن السبكي يدرك ذلك، لذا فمن أقواله: ((قد قلنا غير مرة: إن الصواب أن يُردّ من كلام المصنفين ما يجب رده، ويقبل ما يجب قبوله، فأما التكليف والتّخيل، والحمل على أبعد المحامل بلطافة الوهم، ومنعه التّخيل، وركوب الصّعب في ذلك دون المدلول، فهو عندنا شيء تستكره العقول، ولا يرضاه

(١) سورة المائدة، الآية (١١٦)، ونظر ترجمة الجويني في: الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٣٢، ص ٢٣٠-٢٣٩،

فقد نقل أقوالا كثيرة في مدحه والثناء عليه.

(٢) للصنعاني، توضيح الأفكار، ج ٢، ص ١٧٤.

لنفسه ذو نفس أبيّة، ولا يحفل به إلا من مَلَكَتْهُ العصبية، وأخذته العزّة بالحمية، وكلّ أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب القبر (ص ١٠٠) (١).

وقال أيضا: ((والألب مع الشيخ عزّ الدين الاقتصار على جوابه)) (٢).

وقال: ((وإمام الحرمين أجلّ من أن يصادم كلامه بكلمات أمثالنا، ولكنّا نقول على جهة الاستشكال دون المناظرة)) (٣).

ففي هذه النصوص يبيّن ابن السُّبُكِيِّ المنهج الذي يلزم في التّعامل مع العلماء، حتّى في حالة المخالفة في الرأي، فما من معصوم إلا أنبياء الله صلوات الله وسلامه عليهم ، إلا أن ابن السُّبُكِيِّ لم يلتزم ذلك دائما؛ وموقفه من شيخه الذّهبي يدلّ على ذلك، وله مواقف أخرى تجاه بعض العلماء؛ فقد قال في سيف الدين أحمد بن المجد المقدسي: ((والسيف من جهال المشبهة، لا يعتبر به في ورد، ولا صدر)) (٤)، قال ذلك لما بلغه أن السيف ابن المجد ضرب على بعض الممادح التي وصّفَ بها ابن الحاجب ابن عساكر، وقال في موضع آخر: ((وأما قول السيف ابن المجد إنّ الذي اتفق إنّما هو بسبب إقراء "المرشدة" فمن التّعصب البارد، والجهل الفاسد، وقد فعلت الفرنج داخل المسجد الأقصى العظام، فهلاّ نظر في ذلك، نعوذ بالله من الخذلان)) (٥).

ووصف ابن حزم بقوله: ((هذا ابن حزم رجل جريء بلسانه، متسرّع إلى النقل بمجرد ظنه، هاجم على أئمة الإسلام بألفاظه، وكتابه هذا "الملل والنحل" من شرّ الكتب، وما برح المحققون من أصحابنا ينهون عن النظر فيه؛ لما فيه من الإضرار بأهل السنّة، ونسبة الأكوال

(١) ابن السُّبُكِيِّ، رفع الحاجب، ج ٤، ص ٦٢٣.

(٢) ابن السُّبُكِيِّ، الإبهاج، ج ٢، ص ١٢٥٩.

(٣) المصدر السابق، ج ٤، ص ٢٤٣٤.

(٤) ابن السُّبُكِيِّ، الطبقات الكبرى، ج ٨، ص ١٤٢.

(٥) المصدر السابق، ج ٨، ص ١٨٥.

السَّخِيفَةُ إِلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ تَثْبِيتٍ عَنْهُمْ، وَالتَّشْنِيعُ عَلَيْهِمْ بِمَا لَمْ يَقُولُوهُ، وَقَدْ أَفْرَطَ فِي كِتَابِهِ هَذَا فِي الْغَضِّ مِنْ شَيْخِ السَّنَةِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، وَكَادَ يَصْرَحُ بِتَكْفِيرِهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ، وَصَرَحَ بِنَسْبَتِهِ إِلَى الْبِدْعَةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ، وَمَا هُوَ عَنْدهُ إِلَّا كَوَاحِدٍ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ، وَالَّذِي تَحَقَّقَتْهُ بَعْدَ الْبَحْثِ الشَّدِيدِ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ، وَلَا بَلَّغَهُ بِالنَّقْلِ الصَّحِيحِ مَعْتَقَدَهُ، وَإِنَّمَا بَلَّغَتْهُ عَنْهُ أَقْوَالُ نَقْلَهَا الْكَانِبُونَ عَلَيْهِ، فَصَنَقَهَا بِمَجْرَدِ سَمَاعِهِ إِيَّاهَا، ثُمَّ لَمْ يَكْتَفِ بِالتَّصْدِيقِ بِمَجْرَدِ السَّمَاعِ حَتَّى أَخَذَ يَشْنَعُ<sup>(١)</sup>.

#### المسألة الثانية: الاعتداد بالنفس

وَصَفَّ ابْنَ السُّبْكِيِّ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَكَانَةِ الْعَالِيَةِ فِي الشَّامِ، وَعَقَّبَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ((وَكُلَّ ذَلِكَ بِبِرَّةِ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَيِّدِ النَّبِيِّينَ، فَلَسْتُ، وَاللَّهِ، قَدَرُ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ النَّعَمِ الَّتِي تَقَلَّدْتُ عَقْدَهَا الثَّمِينَ، وَلَا أَنَا مِمَّنْ يَفْتَخِرُ بِعِلْمٍ، وَلَا دِينٍ، وَلَا نَسَبٍ))<sup>(٢)</sup>.

هَذَا مِنَ الْمَوَاقِفِ الَّتِي تَحْسَبُ أَيْضًا لِابْنِ السُّبْكِيِّ، لَكِنْ تَجَدُّهُ يَصِفُ كِتَابَهُ، أَوْ مَا قَامَ بِهِ مِنْ بَحْثٍ، بِأَوْصَافٍ تَنْلِلُ عَلَى الْفَخْرِ وَالْعَجَبِ؛ فَقَالَ وَاصِفًا كِتَابَهُ "الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ": ((وَهُوَ الْكِتَابُ الَّذِي لَا يَلِيقُ بِالْمَجْدِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ إِهْمَالُهُ، وَلَا يَسَعُ طَالِبُ التَّحْقِيقِ إِغْفَالُهُ))<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ فِي مَسْأَلَةِ بَحْثِهَا: ((وَهَذَا تَحْقِيقٌ هَائِلٌ، عَلَيْكَ بَعْرُضُ كَلَامِ الْفُقَهَاءِ وَالْخُلَافِيِّينَ عَلَيْهِ، فَإِنْ أَبَاهُ، فَادْرَأْ مَا عَدَاهُ))<sup>(٤)</sup>، وَوَصَفَ مَا أَوْرَدَهُ مِنْ أَسَانِيدٍ فِي كِتَابِهِ "طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَةِ الْكُبْرَى"، فَقَالَ: ((وَلَقَدْ يَعْزُّ عَلَى أَبْنَاءِ الزَّمَانِ جَمْعُهَا، وَيَبْعِدُ مِنْهُمْ ... وَضَعُهَا، وَيَتَعَذَّرُ عَلَيْهِمْ ... صُنْعُهَا))<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن السُّبْكِيِّ، الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ١، ص ٩٠.

(٢) المصدر السابق، ج ١٠، ص ١٨.

(٣) ابن السُّبْكِيِّ، مَنْعُ الْمَوَانِعِ، ص ٤٧٨.

(٤) المصدر السابق، ص ١٠١.

(٥) ابن السُّبْكِيِّ، الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ١، ص ٣١٤.

## الخاتمة

بعد أن عشت مع شخصية ابن السبكي، وأنهيت عرض مادة البحث، أسجل أهم النتائج، والتوصيات التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة:

١- لم يكثر ابن السبكي من الرحلة في طلب العلم، ويعود ذلك لأسباب من أهمها: قصر حياته، وانشغاله بالتدريس والقضاء.

٢- اعتنى ابن السبكي بالتأليف، وكان يرى فيه الخلود المعنوي للعالم.

٣- سار ابن السبكي في تصانيفه وفق منهجية واضحة المعالم من أبرزها: التجديد والابتكار، والإطناب والاختصار، ومتابعة مصنفاته بالتنقيح والتصحيح.

٤- تعددت العوامل التي أسهمت في تكوين ثقافة ابن السبكي، وإن كانت الأسرة من أبرز العوامل التي أكسبته تلك الثقافة.

٥- كان لطلب ابن السبكي العلم في الصغر أثره الواضح، فظفر بأسانيد عالية، واستحکمت ملكة الحفظ لديه.

٦- كان لشيوخ ابن السبكي الأثر الواضح في تشكيل ثقافته الموسوعية، وتمثل ذلك: بتحفيز دافع العلم لديه، وتفعيل أسلوب الحوار، وتعزيز ثقته بنفسه، وترشيحه لتولي المناصب المختلفة.

٧- اعتنى ابن السبكي بتلاميذه، وسعى لهم في تولي المناصب الإدارية، والتعليمية.

٨- اتسمت ثقافة ابن السبكي بالموسوعية، فهو معدود من الفقهاء، والأصوليين، والمحدثين، واللغويين.

٩- ظهرت مكانة ابن السبكي في علم الحديث الشريف من خلال: شهادة العلماء له، واكثاره من سماع الحديث، وتعدد موارده الحديثية.

١٠- ظهر أثر ابن السبكي في علم الحديث من خلال: جمع الأحاديث وتصنيفها، ومناقشة بعض القضايا الحديثية، وتعميد القواعد لها.

١١- قنم ابن السبكي معرفة جديدة في علوم الحديث من خلال آرائه التي قال بها، ومن خلال تخريج أحاديث "إحياء علوم الدين" التي لم يقف لها على إسناد.

١٢- سعى ابن السبكي من خلال مصنفاته لخدمة المذهب الشافعي.

١٣- صنف ابن السبكي في التاريخ وتراجم الرجال، وكان مرجعا لأقرانه، وللعلماء من بعده.

١٤- تأثر ابن السبكي بعلاقته بالصفدي؛ فاعتنى باللغة وعلومها حتى أصبح ذا مكانة أدركها عامة الناس.

١٥- ظهرت ثقافة ابن السبكي الحديثية من خلال: اعتنائه بالأسانيد، وآرائه وترجيحاته في مصطلح الحديث، وتصحيح الأحاديث وتضعيفها، وتوثيق الرواة وتجريحهم.

١٦- ظهرت ثقافة ابن السبكي الفقهية والأصولية من خلال: العناية بالمصطلحات الحديثية،

والعناية بمختلف الحديث فقهه.

١٧- ظهرت ثقافة ابن السبكي التاريخية من خلال: العناية بطبقات الفقهاء وتراجمهم، ونقد الأخبار، وتعقباته للعلماء في تواريخ الرجال.

١٨- ظهرت ثقافة ابن السبكي اللغوية من خلال: العناية بغريب الحديث، وتوجيه الحديث بما تقتضيه الصنعة اللغوية.

١٩- كان لسلوك ابن السبكي طريق التصوف الأثر الكبير في قبول أحاديث ضعيفة، أو الاحتجاج بها، أو معارضة العلماء في نقد الرجال.

٢٠- شاعت روح النقد الحديثي في مصنفات ابن السبكي، وتناول جانبي السند والمتن.

٢١- وقع ابن السبكي في بعض الأوهام، في عزو الأحاديث، وذكر متونها.

٢٢- كان موقف ابن السبكي من شيخه الذهبي نابعا من التعصب والهوى، فلا يقبل منه ما قاله في حق شيخه.

وبعد هذا فإن الباحث يوصي:

أولا: الاهتمام بشخصية ابن السبكي العقديّة؛ بدراسة أثره في علم العقيدة من خلال آرائه واختياراته.

ثانيا: التطلع من خلال الدراسات والبحوث العلمية إلى البيت السبكي كبيت علم كانت له عناية بالحديث الشريف وعلومه.

## قائمة المراجع

- القرآن الكريم
- الأمدى، علي بن محمد أبو الحسن (ت ٦٣١هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق سيد الجميلي، بيروت - لبنان، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ابن الأثير، عز الدين علي بن محمد الجزري أبو الحسن (ت ٦٣٠هـ)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق عادل الرفاعي، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري أبو السعادات (ت ٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الأثر، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، بيروت - لبنان، المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- منال الطالب في شرح طوال الغرائب، تحقيق محمود الطناحي، القاهرة - مصر، مطبعة المدني، (د.ت.).
- أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني (ت ٢٤١هـ)، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، بيروت - لبنان، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- المسند، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- الأعظمي، محمد مصطفى، منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، الرياض - السعودية، مكتبة الكوثر، ط ٣، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ابن أعين القرشي، عبد الرحمن بن عبد الله أبو القاسم عبد الحكم المصري (ت ٢٥٧هـ)، فتوح مصر وأخبارها، تحقيق محمد الحجيري، بيروت - لبنان، دار الفكر، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل، بيروت - لبنان، المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الباجي، سليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد (ت ٣٧٤هـ)، التعديل والتجريح، تحقيق أبو لبابة حسين، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، الجامع الصحيح، تحقيق مصطفى البغا، بيروت - لبنان، دار ابن كثير، ط ٣، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- التاريخ الصغير، تحقيق محمد إبراهيم زايد، بيروت - لبنان، دار المعرفة، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التاريخ الكبير، تحقيق هاشم الندوي دار الفكر (د.ت.).
- أبو البركات، محمد بن أحمد بن يوسف الذهبي ابن الكيال (ت ٩٣٩هـ)، الكواكب النيرات في

معرفة من اختلط من الرواة الثقات، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، مكة المكرمة - السعودية، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (ت ٢٩٢هـ)، البحر الزخار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، بيروت - لبنان، المدينة المنورة - السعودية، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

- البيطار، عبد الرزاق (ت ١٣٣٥هـ)، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق - سوريا، المجمع العلمي العربي، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

- البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل (ت ٨٤٠هـ)، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، الرياض - السعودية، دار الوطن، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- بيبى بنت عبد الصمد الهروية الهرثمية (ت ٤٧٧هـ)، جزء بيبى، تحقيق عبدالرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الكويت، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

- البيروتي، محمد بن درويش بن محمد الحوت (ت ١٢٧٧هـ)، أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر (ت ٤٥٨هـ)، السنن الصغرى، تحقيق محمد ضياء الرحمن العظمي، المدينة المنورة - السعودية، مكتبة الدار، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

- السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة - السعودية، مكتبة دار الباز، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- شعب الإيمان، تحقيق محمد بسيوني زغلول، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- المدخل إلى السنن الكبرى، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الكويت، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي (ت ٢٧٩هـ)، الجامع الكبير، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، بيروت - لبنان، دار الرسالة العلمية، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

- ابن تغري بردي، يوسف الأتابكي جمال الدين أبو المحاسن (ت ٨٧٤هـ)، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تحقيق محمد محمد أمين، القاهرة - مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، القاهرة - مصر، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، - التلمساني، أحمد بن محمد المقري (ت ١٠٤١هـ)، نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب،

تحقيق إحسان عباس، بيروت - لبنان، دار صادر، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

- الجرجاني، حمزة بن يوسف أبو القاسم (ت ٣٤٥هـ)، تاريخ جرجان، تحقيق محمد عبد المعيد خان، بيروت - لبنان، عالم الكتب، ط ٣، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- الجزري، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني (ت ٦٣٠هـ)، اللباب في تهذيب الأنساب، بيروت - لبنان، دار صادر، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- الجمل، سليمان، حاشية الجمل على شرح المنهج (لذكرى الأنصاري)، بيروت - لبنان، دار الفكر، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- الجوابي، محمد طاهر، جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، تونس، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب أبو إسحاق (ت ٢٥٩هـ)، أحوال الرجال، تحقيق صبحي السامرائي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج (ت ٥٧٩هـ)، الضعفاء والمتروكين، تحقيق عبد الله القاضي، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق خليل الميس، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي (ت ٤٧٨هـ)، البرهان في أصول الفقه، تحقيق عبد العظيم محمود الديب، المنصورة - مصر، دار الوفاء، ط ٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي أبو محمد (ت ٣٢٧هـ)، علل الحديث، تحقيق محب الدين الخطيب، بيروت - لبنان، دار المعرفة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- المراسيل، تحقيق شكر الله القوجاني، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٦م.
- الجرح والتعديل، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي (ت ١٠٦٧هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الحاكم، محمد بن عبدالله أبو عبدالله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، المستدرک علی الصحیحین، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- معرفة علوم الحديث، تحقيق معظم حسين، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- ابن حبان، محمد بن أحمد التميمي البستي أبو حاتم (ت ٣٥٤هـ)، الثقات، تحقيق شرف الدين أحمد، بيروت - لبنان، دار الفكر، ط ١، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، لبنان - بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب - سوريا، دار الوعي، ط ١، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- ابن حبيب حلبى، بدر الدين أبو محمد حسن بن عمر، تذكرة التتبيه في أيام المنصور وبنيه، تحقيق سعيد عاشور، القاهرة - مصر، دار الكتب، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٦م.
- ابن حجر، أحمد بن عليّ العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق علي البجاوي، بيروت - لبنان، دار الجيل، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- الأمالي المطلقة، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، بيروت - لبنان، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- إنباء الغمر بأبناء الغمر، تحقيق حسن حبش، القاهرة - مصر، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- بذل الماعون في فضل الطاعون، تحقيق أحمد عصام الكاتب، الرياض - السعودية، دار العاصمة، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، تحقيق إكرام الله إمداد الحق، بيروت - لبنان، دار البشائر، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، دمشق - سوريا، دار الرشيد، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التلخيص الحبير في أحاديث الراعى الكبير، تحقيق عبد الله هاشم المدني، المدينة المنورة - السعودية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- تهذيب التهذيب، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، تحقيق عبد الله هاشم المدني، بيروت - لبنان، دار المعرفة، (د.ت).
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، صححه سالم الكرنكوي الألماني، دائرة المعارف، (د.ت).
- شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، راجعه محمد عوض، وعلق عليه محمد الصباغ، بيروت - لبنان، مؤسسة مناهل العرفان، ط ٢، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- طبقات المدلسين، تحقيق عاصم بن عبدالله القريوتي، عمان - الأردن، مكتبة المنار، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق عبد العزيز بن باز، الرياض - السعودية، مكتبة

- الرياض الحديثة، (د.ت).
- لسان الميزان، تحقيق دائرة المعارف النظامية - الهند، بيروت - لبنان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط ٣، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تحقيق سعد بن ناصر الشثري، السعودية، دار العاصمة، دار الغيث، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق ربيع عمير، المدينة المنورة - السعودية، الجامعة الإسلامية، المجلس العلمي لإحياء التراث، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الحديثي، خديجة، أبو حيان النحوي، بغداد - العراق، مكتبة النهضة، ط ١، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.
- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، المحلى، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، دار الآفاق الجديدة، (د.ت).
- الحسنات: أحمد إبراهيم، ٢٠٠٢م، الإمام تاج الدين السبكي ومنهجه في أصول الفقه، أطروحة ماجستير، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن، ٢٠٠٢م.
- الحسيني، محمد بن علي بن الحسن الدمشقي الشافعي (ت ٧٦٥هـ)، ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، (د.ت).
- الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي أبو عبد الله (ت ٦٢٦هـ)، معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- الحميدي، محمد بن فتوح بن عبد الله (ت ٤٨٨هـ)، جنوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية، ط ٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
- الحنان، مأمون محيي الدين، أبو حيان الأندلسي منهجه التفسيري، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي (ت ٧٤٥هـ)، الديوان، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، بغداد - العراق، مطبعة العاني، ط ١، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.
- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق أبو بكر السلمي النيسابوري (ت ٣١١هـ)، صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، بيروت - لبنان، المكتبة الإسلامية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- الخطابي، أحمد بن محمد بن إبراهيم البستي أبو سليمان (ت ٣٨٨هـ)، غريب الحديث، تحقيق عبد الكريم العزباوي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م.
- الخطيب، أحمد بن علي البغدادى أبو بكر (ت ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، (د.ت).
- الرحلة في طلب الحديث، تحقيق نور الدين عتر، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١،

- ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- الفقيه و المتفقه، تحقيق عادل بن يوسف الغرازي، السعودية، دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الكفاية في علم الرواية، تحقيق أبو عبد الله السروقي وإبراهيم المدني، المدينة المنورة - السعودية، المكتبة العلمية، (د.ت).
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، المقدمة، بيروت - لبنان، دار القلم، ط٥، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت٦٨١هـ)، وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، بيروت - لبنان، دار الثقافة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن البغدادي (ت٣٥٨هـ)، السنن، تحقيق عبد الله هاشم يماني، بيروت - لبنان، دار المعرفة، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الرياض - السعودية، دار طيبة، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الدارمي، عبدالله بن عبد الرحمن أبو محمد (ت٢٥٥هـ)، السنن، تحقيق فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، بيروت - لبنان، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، السنن، تحقيق محمد محيي الدين، بيروت - لبنان، دار الفكر، (د.ت).
- المراسيل، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- الداودي، محمد بن علي بن أحمد (ت٩٤٥هـ)، طبقات المفسرين، تحقيق سليمان بن صالح الخزجي، المدينة المنورة - السعودية، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- الدمياطي، أبو بكر ابن السيد محمد شطا (ت١٣١٠هـ)، حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرّة العين بمهمات الدين، بيروت - لبنان، دار الفكر، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد البغدادي الأموي القرشي (ت٢٨١هـ)، العقوبات، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، بيروت - لبنان، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- الديلمي، أبو شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الهمداني الملقب إلكيا (ت٥٠٩هـ)، الفردوس بمأثور الخطاب، تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الذهبي، شمس الدين محمد أبو عبد الله (ت٧٤٨هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير

- والأعلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، بيروت - لبنان، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- تذكرة الحفاظ، تحقيق زكريا عميرات، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ذبول العبر في خبر من غير، تحقيق محمد السعيد بسيوني، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ٩، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- العبر في خبر من غير، تحقيق صلاح الدين المنجد، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق محمد عوامة، جدة - السعودية، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- المعجم المختص بالمحدثين، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، الطائف - السعودية، مكتبة الصديق، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- المغني في الضعفاء، تحقيق نور الدين عتر، حلب - سوريا، دار المعارف، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
- المقتنى في سرد الكنى، تحقيق محمد صالح عبد العزيز، المدينة المنورة - السعودية، الجامعة الإسلامية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ابن رافع، نقي الدين أبو المعالي محمد السلامي (ت ٧٠٤هـ)، الوفيات، تحقيق صالح مهدي عباس، أشرف عليه وراجعته بشار معروف، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن (ت ٣٦٠هـ)، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، بيروت - لبنان، دار الفكر، ط ٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
- رزق، عاصم محمد، خانقاوات الصوفية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي، القاهرة - مصر، مكتبة مدبولي، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، (د.ت).
- أبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي (ت ٢٦٤هـ)، سؤالات البرذعي، تحقيق

- سعدى الهاشمي، المنصورة - مصر، دار الوفاء، ط ٢، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- الزركلي، خير الدين، الأعلام، بيروت - لبنان، دار العلم للملايين، ط ١، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- الزيلعي، عبدالله بن يوسف أبو محمد الحنفي (ت ٧٦٢هـ)، نصب الرأية لأحاديث الهداية، تحقيق محمد عوامة، بيروت - لبنان، جدة - السعودية، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- السبكي، علي بن عبد الكافي (ت ٧٥٦هـ)، وولده تاج الدين (ت ٧٧١هـ)، الإبهاج في شرح المنهاج شرح علي منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، تحقيق أحمد الزمزمي ونور الدين صغيري، دبي - الإمارات العربية، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- ابن السبكي، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت ٧٧١هـ)، الأشباه والنظائر، تحقيق عادل عبد الموجود وعليّ وعوض، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تحقيق عليّ معوض وعادل عبد الموجود، بيروت - لبنان، عالم الكتب، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي، دار هجر، ط ٢، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- قاعدة في الجرح والتعديل، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب - سوريا، دار الوعي، ط ٢، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- معجم الشيوخ، تخريج ابن سعد المقدسي، تحقيق بشار معروف ورائد العنبي ومصطفى الأعظمي، بيروت - لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- معبد النعم ومبيد النقم، تحقيق: محمد النجار وأبو زيد شبلي ومحمد أبو العيون، القاهرة - مصر، مكتبة الخانجي، ط ٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣.
- منع الموانع عن جمع الجوامع، تحقيق سعيد الحميري، بيروت - لبنان، دار البشائر الإسلامية، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- سبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد ابن أبو الوفا الحلبي الطرابلسي (ت ٨٤١هـ)، الاغتباط بمن رمى من الرواة بالاختلاط، تحقيق علاء الدين علي رضا، القاهرة - مصر، دار الحديث، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الكشف الحثيث عن رمى بوضع الحديث، تحقيق صبحي السامرائي، بيروت - لبنان، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ)، الإعلان بالتوبيخ لمن نّم أهل

- التاريخ، نشره فرانز روزنثال، ترجمه صالح العلي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- الجواهر والدرر، تحقيق عبد المجيد الزيني، القاهرة - مصر، وزارة الأوقاف، ط٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، بيروت - لبنان، دار مكتبة الحياة.
- فتح المغيبيات شرح ألفية الحديث، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- ابن سعد، محمد بن منيع أبو عبد الله البصري (ت٢٣٠هـ)، الطبقات الكبرى، بيروت - لبنان، دار صادر، (د.ت.).
- الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، تحقيق زياد محمد منصور، المدينة المنورة - السعودية، مكتبة العلوم والحكم، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ابن سعد المقدسي، شمس الدين أبو عبد الله (ت٧٥٩هـ)، معجم شيوخ التاج السبكي، تحقيق الحسن بن محمد بن بلعيد، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- سعيد عاشور، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك، بيروت - لبنان، دار النهضة العربية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٢م.
- السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي أبو سعيد (ت٥٦٢هـ)، الأنساب، تحقيق عبد الله البارودي، بيروت - لبنان، دار الفكر، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- السهوي، نور الدين بن عبد الله المدني (ت٩١١هـ)، خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى، القاهرة - مصر، (د.ت.).
- ابن السني، أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري (ت٣٦٤هـ)، عمل اليوم والليلة، تحقيق كوثر البرني، جدة - السعودية، دار القبة للثقافة الإسلامية، (د.ت.).
- سهل العود، المعين على معرفة كتب الأربعين من أحاديث سيد المرسلين، بيروت - لبنان، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن (ت٥٨١هـ)، الروض الأنف في شرح السيرة الهشامية، قدم له وعلق عليه طه عبد الرؤوف، بيروت - لبنان، دار المعرفة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ابن سيد الناس، محمد بن عبد الله بن يحيى اليعمري (ت٧٣٤هـ)، النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، تحقيق أحمد معبد عبد الكريم، الرياض - السعودية، دار العاصمة، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- عيون الأثر، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط٢، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت٩١١هـ)، الأشباه والنظائر، بيروت - لبنان، دار الكتب

- العلمية، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا - لبنان، المكتبة العصرية، (د.ت).
- تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مصر، مطبعة السعادة، ط ١، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، بيروت - لبنان، دار إحياء السنة النبوية، ط ٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- الحاوي للفتاوى في الفقه وعلوم التفسير والحديث والأصول والنحو والإعراب وسائر الفنون، تحقيق عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة - مصر، دار الفكر العربي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- طبقات الحفاظ، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية - ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي (ت ٧٩٠هـ)، الموافقات، تحقيق مشهور آل سلمان، دار ابن عفان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- الشافعي الصغير، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين الرملي (ت ١٠٠٤هـ)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، بيروت - لبنان، دار الفكر، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبد الله (ت ٢٠٤هـ)، الرسالة، تحقيق أحمد شاکر، القاهرة - مصر، ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.
- شاکر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون دراسة في تطور علم التاريخ ومعرفة رجاله في الإسلام، بيروت، دار العلم للملايين، ط ٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
- الشربيني، محمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، بيروت، دار الفكر، (د.ت).
- الشوكاني، محمد بن علي (ت ١٢٥٠هـ)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، بيروت - لبنان، دار المعرفة، (د.ت).
- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، بيروت - لبنان، دار الجيل، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد الكوفي (ت ٢٣٥هـ)، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق كمال يوسف الحوت، الرياض - السعودية، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ)، العظمة، تحقيق رضا الله المباركفوري، الرياض - السعودية، دار العاصمة، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق (ت ٤٧٦هـ)، طبقات الفقهاء، تحقيق خليل الميس، بيروت - لبنان، دار القلم، (د.ت).
- الصبان، حاشية الصبان، القاهرة - مصر، منشورات محمد علي صبيح، ١٣١٧هـ - ١٩٠٠م.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤هـ)، أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق عليّ أبو زيد وآخرون، بيروت - لبنان، دار الفكر المعاصر، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الوافي بالوفيات، اعتنى به رضوان السيد، بيروت - لبنان، مطبعة المتوسط، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري أبو عمرو (ت ٦٤٣هـ)، مقدمة ابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، بيروت - لبنان، دار الفكر المعاصر، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- طبقات الفقهاء الشافعية، تحقيق محيي الدين علي نجيب، بيروت - لبنان، دار البشائر الإسلامية، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، علق عليه ووضع حواشيه: صلاح عويضة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- الصيرفي، تقي الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد (ت ٦٤١هـ)، المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، تحقيق خالد حيدر، لبنان - بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- طاش كبرى زادة (ت ٩٦٨هـ)، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، بيروت - لبنان، دار الكتاب العربي، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- الطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم (ت ٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، تحقيق حمدي السلفي، الموصل - العراق، مكتبة الزهراء، ط ٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
- المعجم الاوسط، تحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، القاهرة - مصر، دار الحرمين، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- الطحان، مصطفى محمد، التربية ودورها في تشكيل السلوك، لبنان - بيروت، دار المعرفة، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

- الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة أبو جعفر (ت ٣٢١هـ)، شرح معاني الآثار، تحقيق محمد النجار، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٨م.
- طقوش، محمد سهيل، تاريخ الممالك في مصر وبلاد الشام، بيروت - لبنان، دار النفائس، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الطوالبة، محمد عبد الرحمن، الحافظ المزي والتخريج في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، عمان - الأردن، دار عمار، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك أبو بكر الشيباني (ت ٢٨٧هـ)، الأحاديث والمثنائ، تحقيق باسم جوابرة، الرياض - السعودية، دار الراية، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد (ت ٤٦٣هـ)، الاستنكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، تحقيق سالم عطا ومحمد معوض، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق علي البجاوي، بيروت - لبنان، دار الجيل، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- جامع بيان العلم وفضله، تحقيق فواز أحمد، مؤسسة الريان، دار ابن حزم، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- عبد بن حميد بن نصر أبو محمد (ت ٢٤٩هـ)، المنتخب من مسند عبد بن حميد، صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي، القاهرة - مصر، مكتبة السنة، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- عبد الرزاق أبو بكر بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت - لبنان، المكتبة الإسلامية، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- عبد اللطيف حمزة، الحركة الفكرية في مصر، القاهرة - مصر، دار الفكر العربي، ١٣٨٠هـ - ١٩٤٧م.
- أبو عبيد، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، غريب الحديث، تحقيق محمد عبد المعيد خان، بيروت - لبنان، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٥م.
- العجلوني، إسماعيل بن محمد (ت ١١٦٢هـ)، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، بيروت، مناهل العرفان، (د.ت).

- العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي (ت ٢١١هـ)، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء ونكر مذاهبهم وأخبارهم، تحقيق عبد العظيم البستوي، المدينة المنورة - السعودية، مكتبة الدار، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ابن عدي، عبد الله بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق يحيى غزاوي، بيروت - لبنان، دار الفكر، ط ٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ابن عراقي، علي بن محمد بن علي أبو الحسن (ت ٩٦٣هـ)، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله محمد الصديق الغماري، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٨م.
- العراقي، زين الدين عبد الرحيم أبو الفضل (ت ٨٠٦هـ)، الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، تحقيق محمد حجازي، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- المغني عن حمل الأسفار، تحقيق أشرف عبد المقصود، الرياض - السعودية، مكتبة طبرية، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيروت - لبنان، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت).
- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى (ت ٣٢٢هـ)، الضعفاء الكبير، تحقيق عبد المعطي أمين قلججي، بيروت - لبنان، دار المكتبة العلمية، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- العلاني، أبو سعيد بن خليل بن كيكليدي (ت ٧٦١هـ)، جامع التحصيل، تحقيق حمدي السلفي، بيروت - لبنان، عالم الكتب، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- العمري، محمد علي، دراسات في منهج النقد عند المحدثين، عمان - الأردن، دار النفائس، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (٨٥٥هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، (د.ت).
- الغزي، أحمد بن عبد الكريم بن سعودي العامري، الجدّ الحثيث في بيان ما ليس بحديث، تحقيق بكر عبد الله أبو زيد، الرياض - السعودية، دار الراية، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- الفاسي، عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني (ت ١٣٨٢هـ)، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيات والمسلسلات، تحقيق إحسان عباس، بيروت - لبنان، دار العربي الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي الأيوبي (ت ٧٣٢هـ)، المختصر في أخبار البشر، القاهرة - مصر، المطبعة الحسينية المصرية، ١٣٢٤هـ - ١٩٠٧م.

- ابن فضل الله العمري، شهاب الدين أحمد بن يحيى (ت ٧٤٩هـ)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق محمد خريسات وعصام هزايمة ويوسف بني ياسين، العين - الإمارات العربية، مركز زايد للتراث والتاريخ، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق محمد المصري، الكويت، جمعية إحياء التراث الإسلامي، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- القاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ٦، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- القاري، علي بن سلطان محمد (ت ١٠١٤هـ)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تحقيق جمال عيتاني، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- القاسمي، محمد جمال الدين، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ابن قاضي شهاب، أبو بكر بن أحمد (ت ٨٥١هـ)، طبقات الشافعية، اعتنى بتصحيحه عبد العليم خان، حيدر آباد الدكن - الهند، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط ١، ١٣٣٩هـ - ١٩٧٩م.
- التاريخ، تحقيق عدنان درويش، دمشق - سوريا، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- القرشي، عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء أبو محمد (ت ٧٧٥هـ)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، تحقيق عبد الفتاح الحلوي، بيروت - لبنان، دار هجر، ط ٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- القضاعي، محمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله (ت ٤٥٤هـ)، مسند الشهاب، تحقيق حمدي السلفي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري (ت ٨٢١هـ)، صبح الأعشى في كتابة الإنشاء، تحقيق عبد القادر زكار، دمشق - سوريا، وزارة الثقافة، ١٩٨١.
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله (ت ٧٥١هـ)، الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (الداء والدواء)، القاهرة - مصر، دار الريان للتراث، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- الكتاني، محمد بن جعفر أبو عبد الله الإدريسي (ت ١٣٤١هـ)، نظم المتناثر من الحديث المتواتر، تحقيق عبد الحفيظ حسن، القاهرة - مصر، دار الكتب السلفية، ط ٢، (د.ت).
- الكتبي، محمد بن شاكر بن أحمد (ت ٧٦٤هـ)، فوات الوفيات، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

- ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، بيروت - لبنان، مكتبة المعارف، ط ١، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، تحقيق عبد الغني الكبيسي، مكة المكرمة - السعودية، دار حراء، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- كحالة، عمر رضا، أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- معجم المؤلفين، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، (د.ت.).
- كدكي، عوض محمد أحمد، تاج الدين السبكي والقضايا الأدبية من خلال كتابه طبقات الشافعية الكبرى، قطر - الدوحة، دار الفتح، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- الكنانى، أبو القاسم حمزة بن محمد (ت ٣٥٧هـ)، تحقيق عبد الرزاق بن عبد المحسن، الرياض - السعودية، مكتبة دار السلام، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٤م.
- اللكنوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي الهندي (ت ١٣٠٤هـ)، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط ٣، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني (ت ٢٧٥هـ)، السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، لبنان - بيروت، دار الفكر، (د.ت.).
- مالك بن أنس أبو عبدالله الأصمحي (ت ١٧٩هـ)، الموطأ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مصر، دار إحياء التراث العربي، (د.ت.).
- المحلى، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت ٨٦٤هـ)، البرر الطالع في حل جمع الجوامع، تحقيق مرتضى علي الزبيدي، دمشق - سوريا، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- محمد الصادق حسين، البيت السبكي بيت علم في دولتي المماليك، القاهرة - مصر، دار الكاتب المصري، ط ١، (د.ت.).
- المروزي، أحمد بن علي بن سعيد أبو بكر (ت ٢٩٢هـ)، مسند أبي بكر، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت - لبنان، المكتب الإسلامي.
- المزي، يوسف بن الزكي (ت ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، الصحیح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، (د.ت.).

- المقدسي، محمد بن طاهر (ت ٥٠٧هـ)، ذخيرة الحفاظ، تحقيق عبد الرحمن الفريوائي الرياض - السعودية، دار السلف، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- المقرئزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي (ت ٨٤٥هـ)، إغاثة الأمة بكشف الغمة، بيروت - لبنان، مؤسسة ناصر للثقافة، ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م.
- السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد عبد القادر عطا، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئزية، تحقيق محمد زينهم ومديحة الشرفاوي، القاهرة - مصر، مكتبة مدبولي، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد بن عبد الله الأنصاري (ت ٨٠٤هـ)، البدر المنير في تخرير الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق مصطفى أبو الغيط و عبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، الرياض - السعودية، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- طبقات الأولياء، تحقيق نور الدين شريبه، القاهرة - مصر، ط ١، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- المناوي، زين الدين عبد الرؤوف (ت ١٠٣١هـ)، البيواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، تحقيق المرتضي الزين أحمد، الرياض - السعودية، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- الفتح السماوي، تحقيق أحمد مجتبى، الرياض السعودية، دار العاصمة، (د.ت).
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ط ١، ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م.
- التيسير بشرح الجامع الصغير، الرياض - السعودية، مكتبة الإمام الشافعي، ط ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، بيروت - لبنان، ط ١، دار صادر، ١٣١٧ هـ - ١٩٠٠ م.
- ابن ناصر الدين، شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- ابن النجار، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد الفتوح (ت ٩٧٢هـ)، شرح الكوكب المنير، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط ٢، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- النجم الغزي، محمد بن محمد (ت ١٠٦١هـ)، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تحقيق جبرائيل سليمان، بيروت - لبنان، المطبعة الأمريكية، ط ١، ١٣٦٢ هـ - ١٩٤٥ م.
- النحلاوي، عبد الرحمن، الإصلاح التربوي والاجتماعي والسياسي من خلال المبادئ

- والإتجاهات التربوية عند التاج السبكي، بيروت - لبنان، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- النسائي، احمد بن شعيب أبو عبد الرحمن (ت ٣٠٣هـ)، السنن الكبرى، تحقيق عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- السنن، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب - سوريا، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الضعفاء والمتروكين، تحقيق محمود إبراهيم زايد، حلب - سوريا، دار الوعي، ط ١، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- نعيم بن حماد المروزي أبو عبد الله (ت ٢٨٨هـ)، الفتن، تحقيق سمير الزهيري، مصر - القاهرة، مكتبة التوحيد، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، مسند أبي حنيفة، تحقيق الفاريابي، السعودية - الرياض، مكتبة الكوثر، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- النعيمي، عبد القادر بن محمد الدمشقي (ت ٩٢٧هـ)، الدارس في تاريخ المدارس، تحقيق جعفر الحسيني، دمشق - سوريا، مطبعة الترقى، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م.
- نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دمشق - سوريا، دار الفكر، ط ٣، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- النووي، محيي الدين بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، تهذيب الأسماء، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، بيروت - لبنان، دار الفكر، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- المنهاج، بيروت - لبنان، مؤسسة مناهل للعرفان، (د.ت).
- همام عبد الرحيم سعيد، الفكر المنهجي عند المحدثين، مجلة الأمة، الدوحة - قطر، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، العدد (١٦)، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- الهيثمي، علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، القاهرة - مصر، بيروت - لبنان، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- الواعظ، عمر بن أحمد أبو حفص (ت ٣٨٥هـ)، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق صبحي السامرائي، الكويت، الدار السلفية، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ابن الوردي، زين الدين عمر بن مظفر (ت ٧٤٩هـ)، تاريخ ابن الوردي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى (ت ٣٠٧هـ)، المسند، تحقيق حسين سليم أسد، دمشق - سوريا، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- اليونيني، موسى بن محمد (ت ٧٢٦هـ)، ذيل مرآة الزمان، حيدر آباد - الهند، دائرة المعارف، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

| رقم الصفحة | فهرس الأحاديث الواردة في الرسالة                    |
|------------|-----------------------------------------------------|
| ٢٠٤        | - أتاكم أهل اليمن                                   |
| ١٦٣        | - أتاني جبريل فبشّرني أنه من مات من أمتك            |
| ١٢٣        | - اثنان فما فوقهما جماعة                            |
| ١٥٨        | - إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث                 |
| ١١٥        | - إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار          |
| ١٥٦        | - أعطاه النبي ﷺ ديناراً ليشتري به شاة فاشتري شاتين  |
| ١٧٨        | - أقرّوا الطير                                      |
| ١٤٦        | - اللهم خِرْ لي واخترْ لي                           |
| ١٦٣        | - إن أرواح الشهداء في حواصل طير خضر                 |
| ١٩٩        | - إن الله أجاركم من ثلاث خصال                       |
| ٢٠٤        | - إن الله لا يقبض العلم                             |
| ١٢٩        | - أن امرأة سبت النبي ﷺ                              |
| ١٤٤        | - أن رسول الله ﷺ أمره حين وجهه إلى اليمن            |
| ١٤٨        | - أن رسول الله ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فقال كيف تقضي |
| ١٠٦        | - أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر صاعاً من تمر        |
| ١٥٩        | - إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غير ريحه أو طعمه     |
| ١١٥        | - إنما الأعمال بالنيات                              |
| ١٧٨        | - إنما نهيتكم من أجل الدأفة                         |

|     |                                                                                  |
|-----|----------------------------------------------------------------------------------|
| ١١٥ | - إِنِّي لَسْتُ كَأَحَدِكُمْ إِنِّي أَطْعَمُ وَأَسْقِي                           |
| ١٣٤ | - أَيْنَقُصُ الرُّطْبُ إِذَا بَيَسَ                                              |
| ١٢٨ | - تَجِدُ مِنْ شَرَارِ النَّاسِ ذَا الْوَجْهَيْنِ                                 |
| ١٤٠ | - تَعْمَلُ هَذِهِ الْأُمَّةُ بُرْهَةً بِكِتَابِ اللَّهِ                          |
| ١٧٩ | - جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَالٍ لَمْ يُقَسِّمْ            |
| ١٦٧ | - الْخِلَافَةُ فِي أُمَّتِي ثَلَاثُونَ سَنَةً                                    |
| ١٣٠ | - خَلَعَ النَّبِيُّ ﷺ نَعْلَهُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ                             |
| ١٩٤ | - زَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ                                                  |
| ١٧٨ | - رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ نَازِلُ بَوَادِي الشُّوْحِطِّ                     |
| ٢٠١ | - رَدُّ شَهَادَةِ الْقَانَعِ                                                     |
| ١٢٦ | - رُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظُلْفٍ مُخْرَقٍ                                    |
| ١٩٧ | - رَفَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنَّسِيَانَ                                   |
| ١٤٧ | - سَأَزِيدُ عَلَى سَبْعِينَ                                                      |
| ١٣١ | - الشَّيْطَانُ يَهْمُ بِالْوَلَدِ وَالْإِثْنَيْنِ                                |
| ١٨٠ | - عَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ                                    |
| ١٨١ | - فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النَّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ |
| ١٨٠ | - قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَعُوهَا        |
| ١٣٩ | - كُلُّ صَلَاةٍ لَا يُقْرَأُ فِيهَا بِأَمِّ الْكِتَابِ فَهِيَ خِدَاجٌ            |
| ١٢٦ | - كُلُّ نَفْسٍ مِنْ بَنِي آدَمَ سَيِّدٌ                                          |

|     |                                                                                              |
|-----|----------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٦٩ | - لَأَعْلَمَنَّكَ سُورَةُ هِيَ أَكْثَرُ السُّورِ                                             |
| ١٠٦ | - لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ                 |
| ١٣٧ | - لَا تُغْسِلُوهُمْ فَإِنْ كُلُّ جُرْحٍ أَوْ كُلُّ دَمٍ يَقُوعُ مِسْكَاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ |
| ١٩٢ | - لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَفْرُضْهُ مِنَ اللَّيْلِ                                          |
| ١٩٨ | - لَا يَجْمَعُ اللَّهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ عَلَى ضَلَالَةٍ                                     |
| ١٦٠ | - لَا يَحْرِمُ الْحَرَامَ الْحَلَالَ                                                         |
| ١٧٣ | - لَا يَزِدَادُ الْأَمْرُ إِلَّا شِدَّةً                                                     |
| ١٦٤ | - لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضَبَانٌ                                                     |
| ٢٠٢ | - لِلْفَارِسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمَانِ                                             |
| ١٢٤ | - لَيْسَ الْخَبْرُ كَالْمُعَايَنَةِ                                                          |
| ١٩٧ | - لَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ صَدَقَةٌ                                                           |
| ١٦٠ | - مَا اجْتَمَعَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ                                                      |
| ١٠٤ | - مَا أَصْرُ مَنْ اسْتَغْفَرَ وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً                   |
| ١٩٦ | - مَا تَقُولُ فِي الذَّنْبِ                                                                  |
| ١٤٣ | - مَا مِنْ دُعَاءٍ إِلَّا بَيَّنَّهُ وَبَيَّنَّ اللَّهُ عِزَّ وَجَلَّ حِجَابُ                |
| ١٢٨ | - مَنْ اقْتَبَسَ عِلْماً مِنَ النُّجُومِ                                                     |
| ٧٤  | - مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا                                            |
| ١٣٦ | - مَنْ ضَحَكَ مِنْكُمْ فَلْيَعِدْ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ                                    |
| ٢٠٥ | - مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا                                                                   |

|     |                                                                             |
|-----|-----------------------------------------------------------------------------|
| ١٩٣ | - من قاء أو رعف فليتوضأ                                                     |
| ١٧٨ | - من قَتَلَ في عِمِّيٍّ أو رِمِّيٍّ يَكُونُ بَيْنَهُمْ                      |
| ١٩٩ | - من كان آخر كلامه لا إله إلا الله                                          |
| ١١٥ | - مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ |
| ١٣٤ | - من ملك ذا رحم                                                             |
| ٢٠٤ | - الناس تبع لقريش                                                           |
| ١٩٨ | - نحن معاشر الأنبياء لا نورث                                                |
| ١٥٩ | - نهى رسول الله ﷺ عن الوصالِ                                                |
| ١٩٣ | - نهى النبي ﷺ عن بيع المضطر                                                 |
| ١٥٩ | - والذي نفسى بيده ما أخرجنى إلا الجوع                                       |

| رقم الصفحة | فهرس الأعلام المترجم لهم في الرسالة                  |
|------------|------------------------------------------------------|
| ١٢٠        | - أحمد بن الحسين الضبي.                              |
| ١٢٢        | - أحمد بن صالح المصري                                |
| ١٨٦        | - أحمد بن علي بن الحسين الطرَيْثِي                   |
| ١٧٢        | - أحمد بن عيسى بن رضوان العسقلاني                    |
| ١٧١        | - أحمد بن محمد بن أحمد أبو طاهر السلفي               |
| ١٢٤        | - أحمد بن محمد بن حرب الملحمي                        |
| ١٧٣        | - أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق           |
| ١٩٥        | - إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة.                     |
| ١٦١        | - إسحاق بن محمد بن إسماعيل الفروي                    |
| ١٤١        | - جُبَّارة بن المغلّس الحماني                        |
| ١٤٥        | - الجراح بن المنهال أبو العطوف الجزري                |
| ١٢٤        | - الحسن بن عمارة الكوفي                              |
| ١٧٣        | - الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني                 |
| ١٤١        | - حماد بن يحيى أبو بكر الأبح                         |
| ١٧٠        | - حمد بن محمد الإمام أبو سليمان الخطّابي البستي      |
| ١٧١        | - الحسن بن محمد بن الصباح أبو علي البغدادي الزعفراني |
| ١٩٤        | - خالد بن أبي الصلت البصري                           |
| ١٣٥        | - ربيع بن مهران البصري أبو العالية الرياحي           |

|     |                                                                  |
|-----|------------------------------------------------------------------|
| ١٣٩ | سفيان بن وكيع بن الجراح                                          |
| ١٤٦ | - زنفل بن عبد الله العرفي                                        |
| ١٧٠ | - الزبير بن أحمد بن سليمان بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام |
| ١٩٤ | - الصلت السدوسي                                                  |
| ١٤٥ | - عبادة بن نسي الكندي أبو عمر الشامي الأردني                     |
| ١٣٨ | - عبد ربه بن سعيد بن قيس النجاري                                 |
| ١٢٠ | - عبد الرحمن بن وعلة المصري                                      |
| ١٦١ | - عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم القرشي العدوي                   |
| ١٨٥ | - عبد الله بن لهيعة                                              |
| ٩   | - عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي                         |
| ١٤٢ | - عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي الزهري                             |
| ١٢١ | - عقبة بن أوس السدوسي                                            |
| ١٤  | - علي بن عبد الكافي نقي الدين السبكي                             |
| ١٨٧ | - علي بن محمد أبو حيان التوحيدي                                  |
| ١٢٣ | - عمر بن الحسن أبو الخطاب بن دحية                                |
| ١٧٠ | - عمر بن عبد الله بن موسى أبو حفص ابن الوكيل الباب شامي          |
| ٢٠  | - عمر بن علي بن أحمد بن الملقن                                   |
| ١٤٤ | - عمرو بن عبد الله بن عبيد أبو إسحاق السبيعي                     |
| ١٨٧ | - فضل الله بن أحمد بن علي الميمني                                |

|     |                                              |
|-----|----------------------------------------------|
| ١٣  | - محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله الذهبي. |
| ١١٩ | - محمد بن الحسين أبو عبد الرحمن السلمي       |
| ١٩  | - محمد بن خلف شمس الدين الغزي.               |
| ١٩٥ | - محمد بن راشد الخزاعي.                      |
| ١٦  | - محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمرى.         |
| ١٨  | - محمد بن موسى بن سند.                       |
| ١٥  | - محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي.            |
| ١٧٢ | - هبة الله بن عبد الله القفطي.               |
| ١٣٩ | - يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة.                 |
| ١٢  | - يوسف بن الزكي أبو الحجاج المزني.           |

## Abstract

Marked the eighth century AH cultural work to make it one of the most fertile in the Islamic era scientific and cultural life, as evidenced by the spread of the role of science and the emergence of encyclopedic works, and the spread of bookcases, and the emergence of elite scientists who have reputations Ola Subki likes of Ibn Abdul Wahab bin Ali bin Abd al-Kafi (d. ٧٧١ AH), who lived within the confines of his father, educated and influenced by his knowledge, and as drawn by the elderly, died in all that the environment surrounding it, Vtkont encyclopedic culture, which included various fields of science, including Hadith Sharif, the basis of this study to demonstrate the Influence of Ibn Subki Intellect, and composition on Hadith Criticism with him, and stand on the provisions of hadeeth Criticism to make, and the accuracy of the statement, then stand on the major characteristics of the Criticism method, thus raising the profile of the scientific aspects of Ibn Subki, which dominated the flag of jurisprudence and even almost no mention of Ibn Subki only in that flag, it was necessary to demonstrate that the identification of the works of Ibn Subki, multiple read, and extract text and provisions of Criticism related of hadeeth, and compare statements of scientists to demonstrate the compatibility of Ibn Subki with other scientists, this research entailed on how to represent the intellect of ibn as Subki, and the factors that contributed to it, and how the back has the effect of integration of knowledge hadith Criticism, which necessitated that this study in five chapters; first preliminary presentation of his biography of Ibn Subki, the second talked about the factors that contributed to the formation of culture, Third, while the talk was about the content of knowledge integration, in a sense is the science that has emerged and formed the culture, and the fourth statement of the impact of that culture on hadith Criticism, and to address the final chapter to the characteristics of the critical method of Ibn Subki, Kachiua critical spirit in his works, and dealt with both sides of the Sindh and text in cash, and some is taken for the son of Subki, the study concluded that the son of a culture characterized Subki encyclopedic included several areas, which helped him to stand on the evidence and texts for criticism, and explain the rules of inference and scientific benefits, approved in many of them specialists, and disagreed with some of them, his doctrine of his intellectual and doctrinal and behavioral, has provided us with new knowledge in modern science gained the attention of scientists.